

جمهورية مصر العربية

مركز التخطيط القومي

فضايا التخطيط والتنمية في مصر

رقم (٨٩)



إستشراف بعض الآثار المتوقعة
لسياسات الإصلاح الاقتصادي بمصر

الجزء الأول

سبتمبر ١٩٩٤

إستشراف بعض الآثار
المتوقعة لسياسات الإصلاح الإقتصادي بمصر

إستشراف بعض الآثار
المتوقعة لسياسات الإصلاح الإقتصادي بمصر

فريق البحث

- أ.د رمزي زكــــى
أ.د. عثمان محمد عثمان
أ.د. أحمد حسن إبراهيم
أ.د. سعد حافظ إبراهيم
د. هدى محمد صبحى
د. سهر أبو العينين
د. عزيزة عبد الرازق
د. زهدى الشامى

الاراء الواردة فى هذه الدراسة تعبر عن رأى كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأى الباحث
الرئيسى أو معهد التخطيط القومى

محتويات الدراسة

الجزء الاول

مقدمة :

- الفصل الاول : أثر سياسات التكيف على النمو الاقتصادى ١
- أولا - العلاقة بين الاستقرار والنمو على مستوى التحليل النظرى ٤
- ثانيا - أثر سياسات التكيف على التراكم والنمو (مقارنة مكانية) ١٧٠
- ثانيا - أثر سياسات التكيف على التراكم والنمو (مقارنة زمانية) ٦٠
- ثالثا - أثر سياسات التكيف على مصادر الإدخار القطاعية ٨٠
- ملحق ١٠٨
- هوامش ومراجع الفصل الاول ١١٥
- الفصل الثانى : أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الاسعار فى مصر ١٢٩
- تمهيد : الاسعار فى مصر ومقترحات برنامج الصندوق ١٣٠
- ١- استخدام نموذج مدخلات ومخرجات لتقدير بعض آثار سياسات الإصلاح على الاسعار النسبية للسلع والخدمات والمستوى العام للاسعار ١٣٤
- ٢- بعض نتائج تجارب المحاكاه لتحليل آثار المتغيرات المختلفة للنموذج ١٤٢
- نتائج بعض التجارب لمحاكاة آثار بعض التغيرات المقترحة فى الفترة ما بعد عام ١٩٩١ ١٥٢
- خلاصة ١٥٦
- ملاحق ١٥٩
- هوامش ومراجع الفصل الثانى ١٧٤
- الفصل الثالث : أثر سياسات الإصلاح على ميزان المدفوعات ١٧٥
- أولا : التكيف فى مفهوم الصندوق ١٧٦
- ثانيا : تقويم وتقدير برنامج الصندوق ١٨٧
- ثالثا : ميزان المدفوعات المصرى وبرنامج الإصلاح الاقتصادى ١٩٩
- رابعا : سياسة الإصلاح : الانعكاسات الأولية ومحددات المستقبل ٢٣٠
- هوامش ومراجع الفصل الثالث ٢٤٢

٢٤٨	الفصل الرابع : السياسات المالية الجديدة لخفض عجز الموازنة العامة مع التركيز على أدون الخزنة
٢٥١	١- برنامج التثبيت الاقصادى وعجز الموازنة العامة
٢٦٦	٢- طرق تمويل عجز الموازنة
٢٧٠	٣- الاثار التى نجمت عن السياسة المالية الجديدة
٢٧٠	- الاثر على النمو الاقصادى
٢٧٠	- الاثر على توزيع الدخل
٢٧١	- الاثر على المستوى العام للاسعار
٢٧٦	٤- الاثار المتوقعة لاذون الخزانه
٢٨٦	ملحق احصائى
٣٠١	هوامش ومراجع الفصل الرابع

الجزء الثانى

٣٠٥	الفصل الخامس : اثر سياسات الاصلاح على سوق العمل والتشغيل فى مصر
٣٠٨	الواقع الراهن لوضع سوق العمل والتشغيل
٢٣٠	العوامل والاسباب المسئولة عن الواقع الراهن لسوق العمل والتشغيل
٢٤٩	الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح على اوضاع سوق العمل والتشغيل
٢٥٠	خبرات مقارنة لاثر سياسات التثبيت والتكيف على سوق العمل بدول العالم الثالث
٢٧٦	الاثار المتوقعة على اوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر
٢٩٩	دور الصندوق الاجتماعى
٤٠٢	هوامش ومراجع الفصل الرابع
٤٢٥	الفصل السادس : أثر السياسات الاقتصادية الجديدة على توزيع الدخل فى مصر
٤٢٦	الهدف النهائى للاصلاح الاقصادى
٤٣٠	التوزيع الاولى والتوزيع الثانوى للدخل
٤٣٢	التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل
٤٣٩	تجارب وانماط النمو والمساواه
٤٤٤	التوزيع والمساواه
٤٥٤	توزيع الدخل والمساواه فى مصر

- ٤٦٥ أثر السياسات الاقتصادية الانكماشية على توزيع الدخل والفقير
- ٥٠٩ هوامش ومراجع الفصل السادس
- ٥١٣ الفصل السابع : أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على أحوال الفقراء بمصر
- ٥١٦ الفقر وأحوال الفقراء فى مصر
- ٥٢٧ مؤشرات الفقر وبرنامج الاصلاح الاقتصادى
- ٥٥٠ السياسات الاقتصادية الجديدة وتأثيرها على أحوال الفقراء فى مصر
- ٥٥٨ دور الصندوق الاجتماعى للتنمية
- هوامش ومراجع

طبقت مصر فى السنوات الثلاثة الأخيرة مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة التى شملت العديد من المتغيرات الكلية، وهى السياسات التى ظهرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ ومع البنك الدولى فى نوفمبر ١٩٩١ وقدمت فى إطار ماعرف تحت مصطلح تحرير الاقتصاد القومى أو ماسمى آنذاك ببرنامج الألف يوم . وهذه السياسات كما هو معروف تسعى الى اعطاء قوى السوق والقطاع الخاص اليد الطولى فى تحريك الاقتصاد المصرى ، أملا فى تحقيق معدلات أعلى للنمو والانتاجية .

وبشكل عام ، فان الاهداف المعلنة التى ابتعتها هذه السياسات الجديدة هى علاج الاختلالات الموجودة فى الاقتصاد المصرى، وبصفة خاصة العجز فى الموازنة العامة للدولة، والعجز فى ميزان المدفوعات ومواجهة أزمة المديونية الخارجية ، وعجز الادخار المتحقق عن الاستثمار المنفذ (فجوة الموارد المحلية)، ومواجهة تشوهات الاسعار، واعادة النظر فى وضع القطاع العام من حيث اعادة تنظيمه وميكلته والاعلان عن برنامج لخصخصة وحداته بالبيع للمواطنين أو للاجانب .

على أن الأمر اللافت للنظر فى هذه السياسات الجديدة هى تركيزها الشديد على الأدوات النقدية والمالية والسعرية (بما فيها أسعار الفائدة وأسعار الصرف) . بيد أنه لما كانت هذه السياسات من النوع الحاكم فى التأثير على كافة مناحى النشاط الاقتصادية فقد كان من المتوقع ان يكون لها آثار شديدة على كافة القطاعات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مثل تأثيرها على النمو والتراكم ومستوى الاسعار والعمالة وعلى توزيع الثروة والدخل القوميين فى مصر . ومن هنا كانت اهمية موضوع هذه الدراسة فى ان تستبق هذه الآثار ومحاولة استشراف نتائجها فى ضوء الازمات الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها مصر ، واخصاءها للتقييم من حيث طبيعتها الايجابية والسلبية حتى يمكن الاحاطة بمدى فاعليتها من ناحية، ومن حيث مدى واقعيته فى قدرتها على تحقيق الاهداف والنتائج المرجوة (أو المعلنة) منها ، من ناحية أخرى .

وربما تبدو اهمية اجراء هذه الدراسة فى قضيتين اساسيتين . الأولى أنها تثير نوعا من التحدى المعرفى ، لان السياسات الاقتصادية الجديدة تستند على مجموعة محددة من مقولات الفكر الليبرالى الجديد الذى انطوى على حزمة من الاشكاليات النظرية غير المحسومة فى الفكر الاقتصادى التى تتباين فيها الآراء والاجتهادات .

ولهذا فان بحث هذه الاشكاليات سيعمق ، ولاشك ، الخبرة النظرية والمعرفية في هذا المجال . وهو ماسنراه في معظم اجزاء هذه الدراسة ، حيث اعطى الباحثون للبعد النظرى مكانا لاباس به فى القضايا التى تصدوا لها . والقضية الثانية ، ان اجراء مثل هذه الدراسة فى ظل المرحلة المبكرة لتطبيق هذه السياسات قد كشف النقاب عن مجموعة من المشكلات والآثار السلبية التى يتعين التصدى لها ، والبحث عن الدور الذى يمكن ان يلعبه التخطيط فى مواجهة هذه المشكلات والآثار فى المرحلة القادمة .

وعندما اقترح مركز التخطيط العام بالمعهد اجراء هذه الدراسة ، لم يكن واردا ولا ممكنا ، أن تتصدى الدراسة لبحث آثار السياسات الاقتصادية الجديدة على كافة الاوضاع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمصر . من هنا كان لابد - فى ضوء طبيعة الفريق البحثى وتخصصاتهم - من اختيار بعض القضايا الرئيسية للتركيز عليها . وكانت القضايا التى تم اختيارها هى :

١ - تأثير السياسات الاقتصادية الجديدة على النمو الاقتصادى ، وهو ماتناوله الفصل الاول ، وقام باعداده أ.د. سعد حافظ محمود .

٢ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على قضية الأسعار ، وهو ماتناوله الفصل الثانى ، وقامت باعداده د. سهير ابو العينين .

٣ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على ميزان المدفوعات ، وهو ماتعرض له الفصل الثالث ، وقام باعداده د. زهدى الشامى .

٤ - اثر السياسات المالية الجديدة على عجز الموازنة العامة للدولة مع التركيز على اذون الخزانة ، وهو ماتناوله الفصل الرابع ، وقام باعداده أ.د. رمزى زكى

٥ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على سوق العمل والتشغيل فى مصر ، وهو موضوع الفصل الخامس ، وقام باعداده أ.د. احمد حسن ابراهيم .

٦ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على توزيع الدخل القومى فى مصر ، وهو ماتعرض له الفصل السادس ، وقامت باعداده د. هدى صبحى .

٧ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على أحوال الفقراء بمصر ، وهو موضوع الفصل السابع والاخير ، وقامت باعداده د. عزيزة عبد الرازق .

ونظرا لضخامة حجم الدراسة ، بحكم تعدد القضايا التي تصدت لها ، وكثيرة عدد زملاء الذين شاركوا فيها ، فانها سوف تظهر في جزئين . الاول يضم الفصل الاول وحتى الرابع . والجزء الثاني يضم الفصل الخامس وحتى السابع .

وأخيرا ...

رغم الصعاب والمشكلات الكثيرة التي واجهت هذه الدراسة ، عبر مراحلها المختلفة ، وهو الامر الذى ربما يشفع لنا عسى ما يوجد من ثغرات ، الا انها ربما تكون بداية طيبة لبحاث أخرى فى هذا المجال ، وانى انتهت هذه الفرصة لكى اقدم جزيل شكرى وامتنانى لكافة زملاء الذين اسهموا بعلمهم وجهدهم وصبرهم فى خروج الدراسة على هذه الصورة .

أ.د. رمزى زكى

الباحث الرئيسى

الجزء الأول

الفصل الأول

أثر سياسات التكيف على النمو الاقتصادي

(٤) أثر سياسات التكيف على النمو الاقتصادي

تمهيد

من الأمور الشائكة على المستويين النظرى والتطبيقي تلك المتعلقة بآثار سياسات التكيف على عملية التنمية . ذلك أنه بغض النظر عن أن الكتابات النظرية لبرامج التكيف تضع ضمن أهدافه تحسين معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل^(١) ، فإن حزممة السياسات المطروحة لهذه البرامج هي من قبيل سياسات الاستقرار ، حيث تركز على المتغيرات السعرية (أسعار السلع والعوامل)^(٢) ، وأسعار الصرف) وتحقيق توازن الموازنة العامة وموازن التجارة والمدفوعات .

وتهتم أغلب المعالجات على الصعيد النظرى - التى تحفل بها كتب أساسيات التحليل الكلى - بالعلاقة العكسية ، مثل أثر النمو على التضخم وعلى موازن المدفوعات . كما أن كتابات التنمية وخاصة مايتعلق منها بسياساتها قد أولت موضوع سياسات التمويل والتجارة اهتمامها من منظور التنمية تأسيسا على أوليات التحليل الكلى هذه ، بمعنى انشغالها بتوصيف السياسات الأكثر ملاءمة والأكثر مناسبة على قاعدة التحليل الكلى المتاحة^(٣) . ومن ثم فإن معالجة هذه الاشكالية تحتاج لبذل جهد مضمي نسبيا على الصعيد المنهجي من ناحية ، وفى استخلاص النتائج من الخبرات التطبيقية المقارنة التى لا يتوفر عنها الكثير فى هذه الموضوع على وجه الخصوص من ناحية أخرى .

وعلى ذلك فإن البحث يتألف من ثلاثة فصول ، يتناول الفصل الأول منها بعرض الجوانب النظرية فى العلاقة بين النمو والاستقرار ، ويركز على نتائج التحليل الاقتصادي الكلى دون تفصيلاته ، وذلك بالقدر الذى يعين على إبراز أهم العلاقات التى تربط بين المتغيرات قصيرة الأجل (متغيرات الاستقرار) ومتغيرات الأجل الطويل (متغيرات النمو والتنمية) .

أما الفصل الثانى فهو يسعى فى ضوء المقولات النظرية الأساسية التى يبرزها الفصل الأول الى قياس بعض الآثار التى تحققت فى اقتصادات أخرى أو فى الماضى القريب جدا . أى أن هذا الفصل يلخص الاستنتاجات المستقاه من المقارنات المكانية كمؤشرات عن آثار سياسات التكيف على التنمية والنمو .

أما الفصل الثالث من الدراسة فيعنى بدراسة آثار سياسات التكيف على النمسمو والتراكم فى مصر استنادا الى المقارنات الزمانية للمراحل المتبعة على طريق همسممه السياسات بهدف الوقوف على آثارها المحتملة فى المستقبل . وفى هذا فهى تسعى لقياس امكانات تحقيق شروط النمو والتوازن التى كشف عنها التحليل النظرى فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

أولاً : العلاقة بين الاستقرار والنمو على مستوى التحليل النظرى

١ - ا تمهيد

قد يثير استخدام مفهوم النمو دون التنمية كثيراً من الجدل حوله ، الا أنه يمكننا تبرير استعارة هذا المفهوم دون الآخر بأسباب عديدة أبرزها مايلي :

~ ان سياسات التكيف ~ موضوع اهتمام الدراسة ~ تعول بدرجة كبيرة على آليات السوق فضلاً عن أن اختياراتها تسعى لتحجيم دور الدولة العمدى فى احداث التنمية ~ وتوجهه نحو دور ضابط " ايقاع حالة الاستقرار المنشودة ، والتي يتصور أن تهيئ الظروف الملائمة للنمو الذى يأتي كنتيجة لكفاءة آليات السوق .

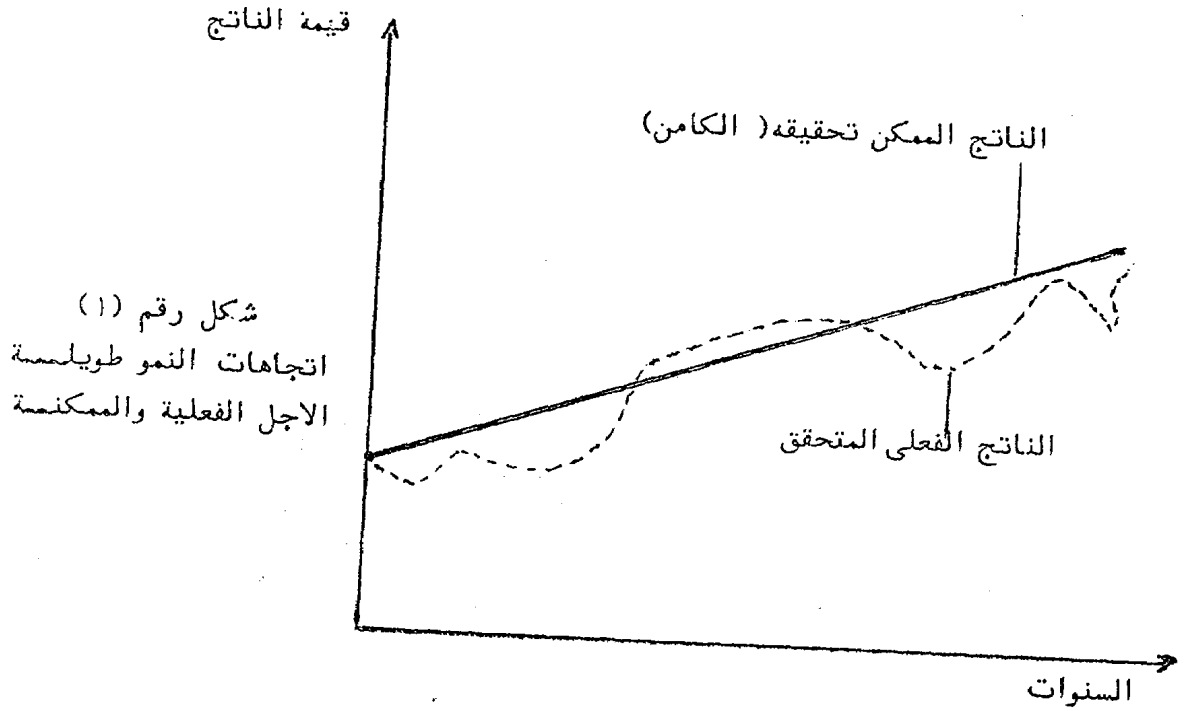
~ أن التراث النظرى التحليلى المتوفر يعطى أساسا لعمليات النمو التلقائية ~ بصفة أساسية . وصحيح أنه يتيح امكانية التطوير النسبية ليستوعب حالات تدخ ~ الدولة (٤) فى حدود لا تتعارض وعمل آليات السوق ، انما جل اهتمامه هو تلقائية النمو فى الأجل الطويل .

١ ~ ٢ الناتج الفعلى والناتج الممكن (الكامن)

تتلخص العلاقة بين النمو والاستقرار ~ فى التحليل الاقتصادى الكلى الاستاتيكي ~ فى سعى آلية التوازن من خلال السياسات النقدية والمالية لتضييق الفجوة بين الناتج الفعلى (المتحقق) والناتج الممكن تحقيقه (الكامن) على طول مسار النمو (٥) .

ويستند الأساس التحليلى ومن ثم آلية التوازن بين متغيرات النمو ومتغيرات الاستقرار الى منطق مفهوم النمو الممكن (الكامن) المبني على أساس التحليل الكينموى . وجوهر المفهوم أن الطلب الفعلى يحدد مستوى الناتج المقابل له والذى يفترض قب ~ مستوى معين للبطالة (٦) .

وفى الأجل الطويل فان منحنى الناتج الفعلى يتقلب حول قيمة متوسطة ثابتة همسمى المنحنى الاتجاهى للناتج الممكن ، والذى ينمو بمعدلات مضطربة . ومن ثم فان مستموى الناتج الفعلى يعنى أن القدرة الفيزيقية للجهاز الانتاجى غير مستغلة بالكامل ، ومن ثم فان السياسات النقدية والمالية من خلال آليات تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل همسمى الطلب الكلى (الاستهلاكى والاستثمارى) سوف تصحح هذه الاختلالات فى الأجل القصير ، وفى ضوء ذلك فان مهمة سياسات الاستقرار Stabilization Policies همسى الحفاظ على الاقتصاد قريبا من منحنى النمو الممكن (الكامن) وذلك من خلال توازن الانحرافات الخارجية الناجمة عن مسار النمو فى الأجل الطويل والمتمثلة فى فجوة الادخار والاستثمار طويلة الأجل ، والتغيرات قصيرة الأجل الأهمسى نتيجة سياسات الانفاق الحكومى والضرائب وسياسة عرض النقود .



١ ~ ٢ آلية التوازن بين الناتج الفعلي والناتج الممكن (الكامن)

١ ~ ٢ ~ ١ آلية التوازن بين الناتج الفعلي والناتج الممكن (الكامن) في الاطار الكينزي

١ ~ ٢ ~ ١ الفروض الأساسية للتوازن

لتحقيق التوازن بين الطلب الفعلي والطلب الممكن (الكامن) استنادا الى التأثير في محددات الطلب النقدي ، أى فى السياسات النقدية والأئتمانية والمالية ، يلزم توفر مجموعة من الشروط الأساسية لإمكان عمل هذه الآليات المفترضة بشكل فعال. وتمثل هذه الشروط على مستوى التحليل النظرى مجموعة من الافتراضات يتمثل أهمها فى التالي:

١ ~ ثبات الأنصبة النسبية لعوامل الانتاج فى قيمة الدخل المولد ، ويترجم هذا السمي أن معدلات الزيادة السعرية (المستوى العام للأسعار) تكافئ معدلات الزيادة الصافية فى الأجور النقدية ، أى معدل الزيادة فى الأجور النقدية منقوصا منهما معدل الزيادة فى إنتاجية العمل .

٢ ~ عدم وجود اتجاه لتغير سعر الفائدة ، معنى أن التغيرات فيها تتبدل بحمولى قيمة متوسطة .

٣ ~ مرونة الاستجابة لتغيرات السياسات المالية والنقدية .

٤ ~ أن أوضاع التوازن تفترض وجود قيد على السياسات التصحيحية الجارى بحيممت لايتعدى الانفاق الاستهلاكي الحقيقى والاستثمار والانفاق الحكومى مستوى الطلب المساوى لمستوى الناتج الممكن (الكامن) .

٥ - ثبات معاملات رأس المال / الناتج وهو ما يفترض ضمناً ثبات إنتاجية رأس المال وأن التغيرات في كل من الانتاج والناتج انما هي نتيجة للتغيرات في معاملات الاحلال بين رأس المال والعمل K/L ، أى في العلاقة النسبية بين إنتاجية كل من رأس المال والعمل ، ويتوقف هذا بدوره على التطور التقنى .

٦-٢ النمو المتوازن في اطار استساكي

تتحقق آلية التوازن ، في ضوء الافتراضات السابقة ، على مستويين هما المستوى العينى والمستوى النقدي . وعند المستوى النقدي تعمل السياسات على تصحيح الاختلالات الناجمة عن سوق السلع والخدمات . ووفقاً للتحليل القائم على أساس كينزى فان معمدل التغير في الناتج الفعلى \hat{y} كمؤشر للنمو يأتى كنتيجة لمعدل التغير في إنتاجية العممل α ومعدل نمو قوة العمل l .

$$\hat{y} = \alpha + l \quad (1)$$

وعليه فان التغير في الدخل النقدي (y) يتناسب مع كل من التغير في الناتج الفعلى \hat{y} والتغير في المستوى العام للأسعار (p) .

$$y = \hat{y} + p \quad (2)$$

واتساقاً مع منطق الثبات النسبى لأنصبة العوامل فى الدخل القومى ، فان كمية النقود اللازمة للحفاظ على مستوى الاستقرار النسبى فى الأسعار تتكافأ .

$$m = y = \hat{y} + p \quad (3) \quad \text{أى ان}$$

وذلك من أجل الحفاظ على ثبات سعر الفائدة المعطى (٣) عند مستوى مستقر . الا ان مستوى الأسعار المستقر على طول مسار النمو يتحقق بشرط تعادل التغير فى المستوى العام للأسعار p ، مع معدل التغير الصافى فى الأجر النقدي وهو ما يعبر عنه بالفرق بين معدل التغير فى الأجر النقدي w ومعدل التغير فى إنتاجية العممل α وهو ما تعبر عنه العلاقة (٤) التالية :

$$p = w - \alpha$$

وبالتعويض من العلاقة (٤) فى العلاقة (٣) فان كمية النقود المطلوبة (m) لتحقيق معدل النمو الذى يقرب الاقتصاد من المستوى الممكن تعادل

$$m = \hat{y} + w - \alpha \quad (5)$$

الا أن سعر الفائدة بدوره يتأثر بحالة التوازن فى سوق السلع والخدمات وفضمى اطار تحديد سعر الفائدة تتحدد نسبة الاستثمار (التغير الحدى فى قيمة رأس المسمال) الى الدخل I/Y : $\Delta K/Y$.

ويتحقق التوازن عندما تتساوى هذه النسبة مع نسبة الادخار الى الدخل S/Y (أي أن $I/Y = S/Y$) والتي تحكمها العلاقات السلوكية للأفراد وللحجومات الاقتصادية بصفة أساسية . أي يحكمها نمط التصرف في الدخل بين الاستهلاك والادخار .

وفي الواقع العملي فإن الوضع السائد هو ذلك المتمثل في وجود فجوة بين الادخار والاستثمار والتي تحدد مستوى العجز الداخلي الى الدخل .

$$\frac{S - I}{Y} = \frac{D}{Y} \quad (6)$$

وكما هو معروف فإن نسبة العجز الى الدخل في ظل أوضاع التوازن تعادل قيمته الفرق بين الانفاق الحكومي G الى الدخل (G/Y) ، واليرادات الحكومية (T/Y) (المضرائب) الى الدخل (T/Y)

$$\frac{G - T}{Y} = \frac{D}{Y} \quad (6)$$

وعلى ذلك فإن توازن السوق يتحقق عندما تكون

$$\frac{G - T}{Y} = \frac{S - I}{Y} = \frac{D}{Y} \quad (7)$$

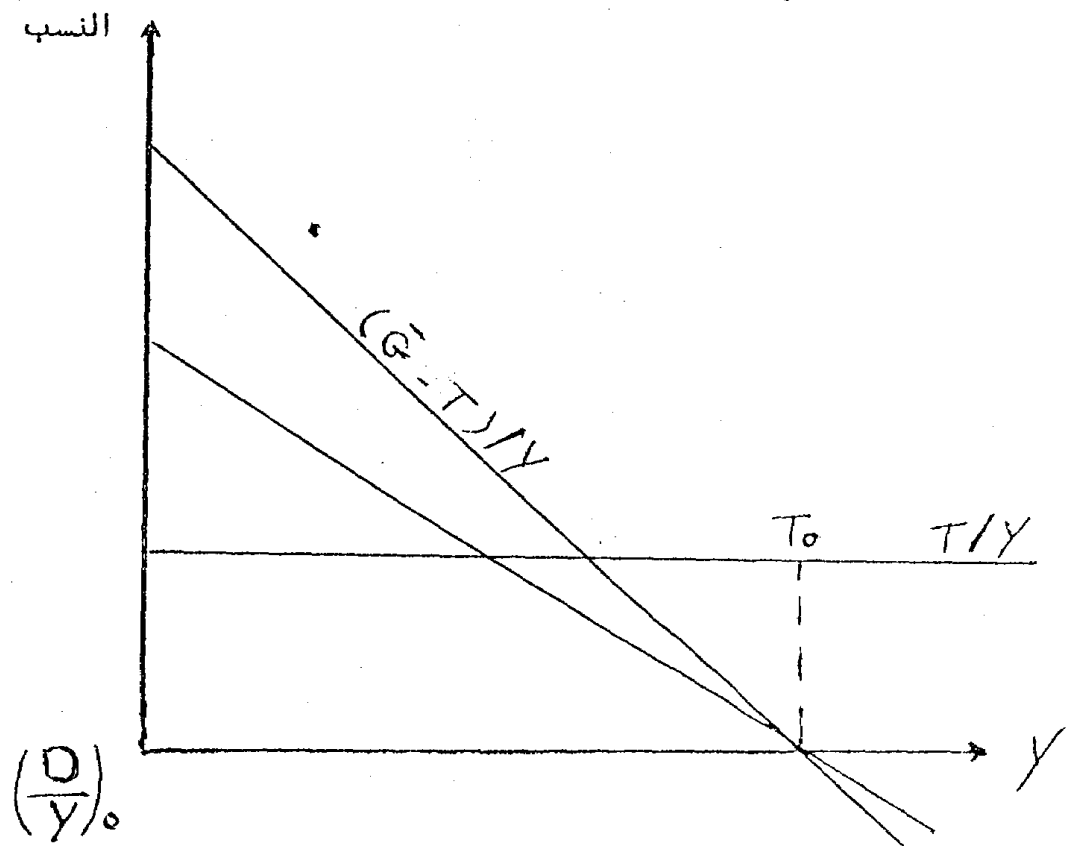
إلا أن نسبة الضرائب الى الدخل T/Y تؤثر بدورها على نسبة الادخار الاختياري للدخل S/Y في اتجاه عكسي ^(٧) ، وذلك من خلال تأثيرها على الأنماط السلوكية للأفراد في التصرف في الدخل نتيجة اساءة أو تحسين مستوى الدخل القابل للتصرف فيه لديهم .

وعلى ذلك فجوه السياسات النقدية والمالية يكمن في تحديد مستويات الانفاق الحكومي (G) ، وأيضاً مستوى الاستثمار التلقائي (I) اللذان يحققان شرط التوازن (٧) . أي يتوقف على التوليفة المثلى للسياستين النقدية والمالية أخذاً في الاعتبار التغييرات في أنماط الانفاق الاستهلاكي للأفراد .

ويكمن محور توليفة السياسات المثلى هذه في الدور التعويضي أو التكميلي لسياسة الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) التي تصحح الاختلالات الناجمة عن انفساس الأفراد .

وتتوقف توليفة السياسات المثلى أيضاً على المفاضلة بين العوائد الاجتماعية الحدية لكل من الاستهلاك والاستثمار ، أي لجانبى الرفاهة والنمو . وفي ضوء ذلك فإن شمرط التوازن كما هو معلوم يتمثل في بلوغ نسبة الادخار للنتاج ذلك المستوى اللازم لتحقيق مستوى الاستثمار الى الدخل (I/Y) المرغوب فيه . ويمكن بلوغ هذا المستوى بالتأثير في سعر الفائدة من خلال التغييرات في كمية النقود M كما سبق .

وفي ضوء الاختيارات الاجتماعية والسياسية يتم تحديد مستوى الانفاق الحكومي \bar{G}/Y ، وعلمسى ذلك فان معدلات الضرائب (نسبة الضرائب / الدخل) تتحدد بممما يحقق شرط التوازن (V) السابق .



شكل رقم (٢) : تصوير حالة التوازن في ظل وجود العجز في اطار استاتيكمسى

ووفقا لهذه الآلية ، فعند مستوى معطى لكل من الانفاق الحكومي للناتج \bar{G}/Y والاستثمار للناتج \bar{I}/Y ، فان مفاضلة المنافع الحدية الاجتماعية تبرز أن زيمنة معدلات الضرائب T/Y ، بهدف تحقيق التوازن ، تؤدي الى خفض نسبة العجز $\frac{\bar{G}-T}{Y}$ بشكل حاد .

ولما كانت زيادة T تأتي ~ كما سلف ~ على حساب خفض قيمة الادخار الاختياري S فان محور التركيز في السياسات النقدية والمالية يكون هو الكمية النقدية التي تحقق مستوى الاستثمار اللازم (نسبة الاستثمار الى الدخل) لبلوغ التوازن .

والحالة الصارخة للنمو المتوازن في اطار استاتيكمسى هي الحالة التي تكون فيها نسب الاستثمار والادخار والضرائب الى الدخل ثابتة ، وعندها لا بد وأن تكون نسبة الانفاق الحكومي الى الدخل بدورها ثابتة . الا ان هذه الحالة في أغلب الأحيان افتراضية .

والحالة الأكثر ظهورا فى الواقع هى حالة وجود الدين العام ، فحيث توجد فجوة مجمعة
 زمنية بين تحقيق الزيادة فى الناتج وبين بلوغ الانفاق الحكومى ($g = G/Y$) المستوى
 التوازنى .

وهنا اما أن تزيد الضرائب بما يقلل من قيمة الفجوة $(G-T)/Y$ ومن ثم تؤخر
 بالزيادة على فجوة الادخار والاستثمار $(S-I)/Y$ بحيث تكون
 $(G-T)/Y < (S-I)/Y$

ومن ثم فان هذا يؤدي لانحراف مستوى الناتج الحقيقى عن مستوى الناتج الممكن
 (الكامن) أى يخل بوضع النمو المتوازن فى الأجل الطويل . وهذا من شأنه الانخفاض
 بمستوى التشغيل عند وضع التوازن .

ولبلوغ وضع التوازن فان الدين العام يكون وسيلة لتحقيق شرط التوازن . الا ان
 اضطراد العجز يجعل منه دالة متناسبة مع الزمن كما فى (٨) .

$$D_t = \delta Y_t = \delta Y_0 e^{yt} \quad (8)$$

حيث δ نسبة ثابتة ،
 Y_0 قيمة الناتج (الدخل) فى سنة الأساس (٥)
 e أساس اللوغاريتم الطبيعى

ومن العلاقة (٨) يمكن تحديد قيمة الدين فى أى لحظة من الزمن T
 وبتكامل العلاقة (٨) فان :

$$D_T = \int_0^T D_t dt = \int_0^T \delta Y_0 e^{yt} dt \quad (9)$$

$$\therefore D_T = \frac{\delta Y_0}{y} (e^{yT} - 1)$$

حيث أن Y_T تنمو أسيا وفقا للعلاقة (١٠)

$$Y_T = Y_0 e^{yT} \quad (10)$$

وعليه يمكن وضع العلاقة (٩) على الصورة

$$D_T = \frac{\delta}{y} Y_T - \frac{\delta Y_0}{y} = \frac{\delta}{y} Y_T - \frac{\delta Y_0 e^{yT}}{e^{yT}}$$

$$: \frac{\delta}{y} Y_T \left(1 - \frac{1}{e^{yT}} \right) \quad (11)$$

ولتحديد نسبة الدين الى الناتج في أى سنة T أى dT فان :

$$dT = \frac{DT}{Y_T} = \frac{\delta}{y} \left(1 - \frac{1}{e^{yT}} \right) \quad (12)$$

(المكتمل) آلية التوازن بين الناتج الفعلي والممكن (الكامن) في الاطار النيوكلاسيكي

المكتمل) الفروض الخاصة بنموذج النمو النيوكلاسيكي

يقوم التحليل النيوكلاسيكي على نفس الفروض العامة التي سبق التعرض لها فمسمى مقدمة هذا القسم من الدراسة . ومحور اهتمام النموذج الكلاسيكي أيضا هو البحث عمسمن معدلات النمو التي تحافظ على مستويات التشغيل الكامل ، أى التي تحقق النمو بشممرط الحفاظ على مستوى الاستقرار مع الاستخدام الأقصى للعوامل .

وأداة قياس النمو في النموذج النيوكلاسيكي هي دالة الانتاج ، ووفقا لهذه الدالة فان ثمة عاملين أساسيين للانتاج هما العمل ورأس المال (٨) .

وحتى تسهل عملية بناء هذا النموذج فلقد وضعت بعض الافتراضات (الشممممروط) الأساسية وهذه يمكن تلخيصها في التالي :

١ - أن عرض العمل (أى ساعات العمل الممكنة) يتحدد بعوامل خارجية ، بمعنمسمى أن زيادته تأخذ معدلا مضطربا يتحدد خارج النموذج وليس من خلال تفاعل متغيرات (٩) .

٢ - أن قيم الاستثمار والادخار الى الناتج تمثلان نسبا ثابتة ، وهذه النسب على خلاف نموذج هارود ودومار تتحددان من النموذج ، حيث يصبح الادخار دالة في مستمسوى الربح المتحقق والذي يتحدد بمستوى أو بنسبة توزيع الناتج بين كل من العمممممسمل ورأس المال (١٠) .

٣ - ثبات الانتاج بالنسبة للحجم .

(المكتمل) آلية التوازن في النموذج النيوكلاسيكي (بافتراض استبعاد أثر التظمممسور

التقني

المكتمل) تبني آلية التوازن في النموذج النيوكلاسيكي على أساس البحث عمسمن القيم المثلى لمعاملات رأس المال / العمل ورأس المال / الناتج التي تحقق شرط النممسمر المتوازن ، ومن ثم التوليفة المثلى لكل من الاستثمار والاستهلاك التي تحقق شرط التشغيل الكامل ومن ثم التوليفة المثلى لتوزيع أنصبة العوامل (العمل ورأس المال) التي تحافظ على مستوى الاستثمار المحقق لهذا التشغيل الكامل .

ويتحقق الشرط الأول للتوازن عند الوصول للقيمة المثلى لمعامل راس المال / العمل * R وهى تتحقق عندما يصبح معدل نمو R مساويا للصفر (١١) .

وحسب الرسم المرفق (شكل رقم ٢) تتحقق القيمة المثلى عند تقاطع منحنى تغيير k (دالة معاملات رأس المال / العمل) مع خط الأمثلية لها . ووفقا للرسم فسيان أى قيمة على يسار k^* تكون قيمة k الفعلية أقل منها ، أى أقل من القيمة المثلى بما يعنى وجود موارد (أو احتياطات) رأسمالية غير مستغلة ، وعليه يعمل الاقتصاد علمسمى توظيفها بمعدلات متناقصة حتى يبلغ k^* .

وفي حالة البدء من أية نقطة على يمين k^* فان هذا يعنى ان تعبئة رأس المال / العمل تصاحب بانخفاض الانتاجية المتوسطة للعمل مقارنة بالانتاجية المتوسطة المثلمسمى له q^* عند k^* . ومن ثم تعمل الآليات الاقتصادية على الرجوع للنقطة k^* .

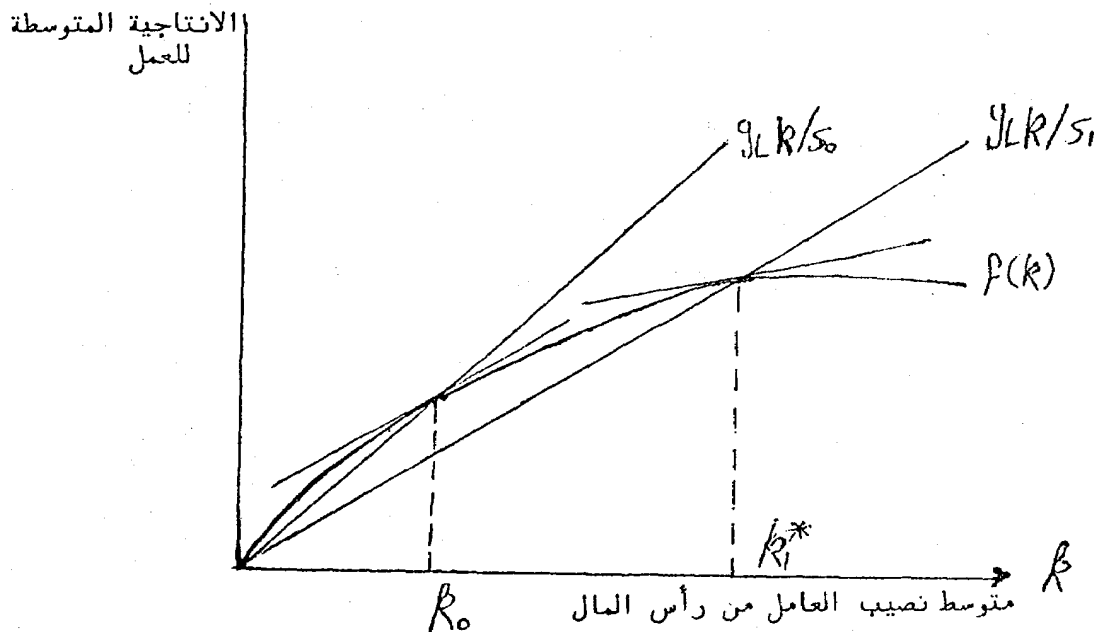
ووفقا لهذه القيم التوازنية لمعامل رأس المال / العمل k^* تتحدد القيم التوازنية لمعاملات رأس المال / الناتج v^* وفقا للعلاقة (١٢) التالية :

$$\frac{g_L}{s} = \frac{f(k^*)}{k^*} = \frac{1}{v^*} \quad (13),$$

ومن (١٢) فان معدل نمو انتاجية العمل g_L تتحدد بناتج قسمة معدل الادخار s على معامل الناتج / رأس المال v^* كما فى (١٤) .

$$g_L = \frac{s}{v^*} \quad (14)$$

ويلاحظ أن العلاقة (١٤) هى نفس شرط هارود - دومار للنمو المتوازن الا ان فيقسم v عند هارود - دومار محددة سلفا وثابتة فى حين أنها فى نموذج النمو النيوكلاسيكى تتحدد من النموذج فى ضوء تحديد k^* كما سلف ، وهى بدورها قابلة للتغير وليست ثابتة كما يفترض هارود ودومار .

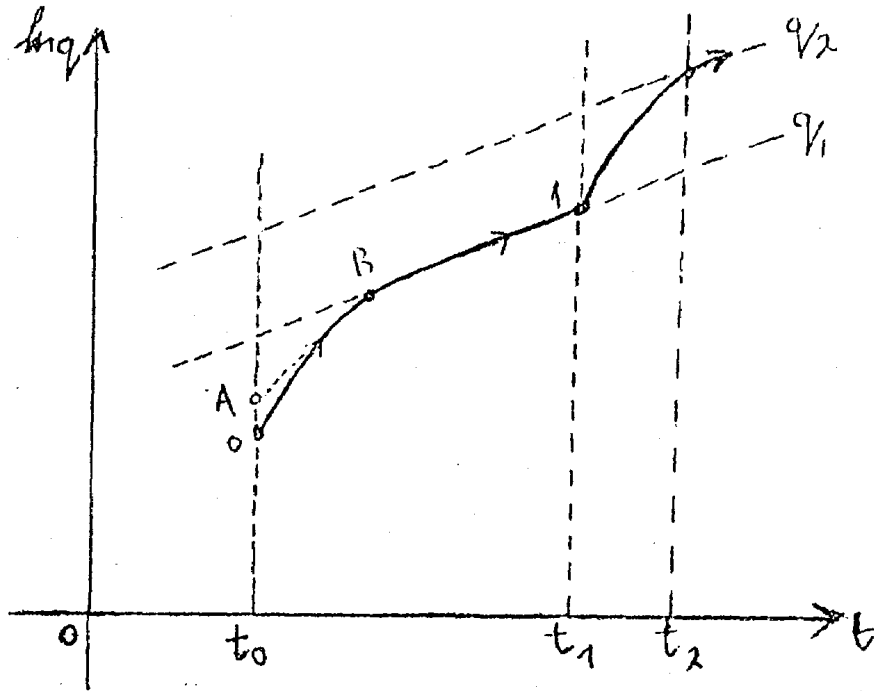


شكل رقم (٢)

كلمة ٢ دور سياسات الاستقرار في بلوغ النمو المتوازن

تنزع السياسات الحكومية - في حالة انخفاض الطلب الاستهلاكي - لتشجيع الاستثمار عن طريق رفع معدلات الادخار باستخدام أدوات السياسة النقدية ، فتتغير نسبة الادخار / الدخل (معدل الادخار) S ، فيتحرك المنحنى $\frac{qL}{S_0} K$ الى أسفل . ومن ثم فاذا كان الاقتصاد قد حقق R_0^* أى المستوى التوازنى لرأس المال / العمل ، فانه وفقهما للتغير في S فان المعامل التوازنى الجديد يتحقق عند K_1^* الناجم عن زيادة L, K معا بسبب التوسع الاستثمارى الناجم عن زيادة (s) ومن ثم (I) والذى يؤدي بدوره لانتقال q^* الى وضع توازنى جديد عند مستوى أعلى .

وعلى مستوى النمو طويل الأجل فان الانتقال من K_0^* الى K_1^* يعنى فى واقع الأمر الانتقال من مسار للنمو الى مسار آخر كما أوضحنا فى بداية التحليل ، فهو يعنى الانتقال من مسار النمو q_1 الى المسار q_2 (كما فى الشكل (٤) التالى) (١٢) .



شكل (٤) العلاقة بين الاستقرار والنمو المتوازن فى الأجل الطويل

(١ -) انتقادات النموذج النيوكلاسيكى للنمو المتوازن

سكدا الانتقادات المرتبطة بفروض النموذج النيوكلاسيكى

يقوم النموذج النيوكلاسيكى للنمو المتوازن على فرضين أساسيين أولهما ان الانتاج يتم عند مرحلة ثبات الثلة ، أى ثبات الناتج بالنسبة للحجم ، وثانيهما ان النمو يتحقق فى ظل التشغيل الكامل .

ويشكل هذان الفرضان حجر الزاوية في تحليل النمو . وهما يوضحان حالة خاصية من حالات النمو ، وهي اما حالة افتراضية نظرية ، حيث ان ادخال التطور التقني ، وهو ما أضافه النموذج النيوكلاسيكي ذاته لاحقا ، قد يرفع منحني الناتج الى أعلى مما هو عليه أو يغير من انحداره عند النقط المختلفة . واما انها تعكس حالة خاصة للدول المتقدمة التي بنت قواعدها الانتاجية وتواجه بمشكلة البحث عن أوضاع التشغيل الكامل والأقصى من منظور الانتاجية المتوسطة للعوامل الموظفة في العملية الانتاجية وبخاصة عنصر العمل كشرط للنمو المستقر . كما أن النموذج لا يقدم اجابات مستقرة عن أوضاع النمو في مراحل زيادة العلة (أي تغير الناتج بالنسبة للحجم بالزيادة) ، وكذلك في حالة عدم اكتمال بناء القاعدة الانتاجية .

وفي مثل هذه الأحوال فان تساوى نسب رأس المال/ الناتج I/Q ، والادخار/ الناتج S/Q ليست شروط فعلية . فضلا عن ذلك فان افتراض ان قوة العمل ونموها متغير خارجي ، مرتبط بالتغيرات السكانية ، فهو شرط ملائم للآماد الزمنية المتوسطة حيث أن النمو السكاني كما أبرزت الدراسات الاقتصادية - الديموجرافية قد يتأثر بالتغيرات في مستوى النمو ، أي في معدلات نمو الناتج القومي ومتوسط نصيب الفرد منه (١٣).

كذلك فان التحليل في ظل الفرضين السابقين يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط الرئيسية هي بدورها فروض فرعية ، أبرزها افتراض ثبات هيكل الأنصبة النسبية لعوامل الانتاج ويصطدم مثل هذا الفرض بجوهر سياسات التكيف ذاتها والتي تستند لمفهوم منقوص لآلية السوق ، حيث تتضمن مجموعة سياسات تحرير أسعار السلع وبمجموع العوامل (وبصفة خاصة رأس المال والموارد) وليس أسعار كل العوامل مما يخل بهيكل الأنصبة النسبية ، وعلى ذلك فالافتراض القائل بإمكان تحقيق الأسعار التوازنية التسمى تنسق وتحقيق التوافق بين الناتج الفعلي والناتج الممكن ، أي بين معدلات النمو الفعلية ومعدلات النمو القصوى الممكن بلوغها ينقصه الدليل ، حيث تعمل أسعار الفائدة المرتفعة على دفع النمو في اتجاه انكماشى في حين تنخفض الأجر الحقيقية عن الأجر النقدي نتيجة لتأثير التضخم ولسياسة التوزيع بما يخل بالعلاقة التوازنية .

$$p^0 = w^0 - Y/L$$

حيث ترمز 0 لمعدلات نمو كل من :

p الأسعار ،
 w الأجر النقدية
 Y/L انتاجية العمل

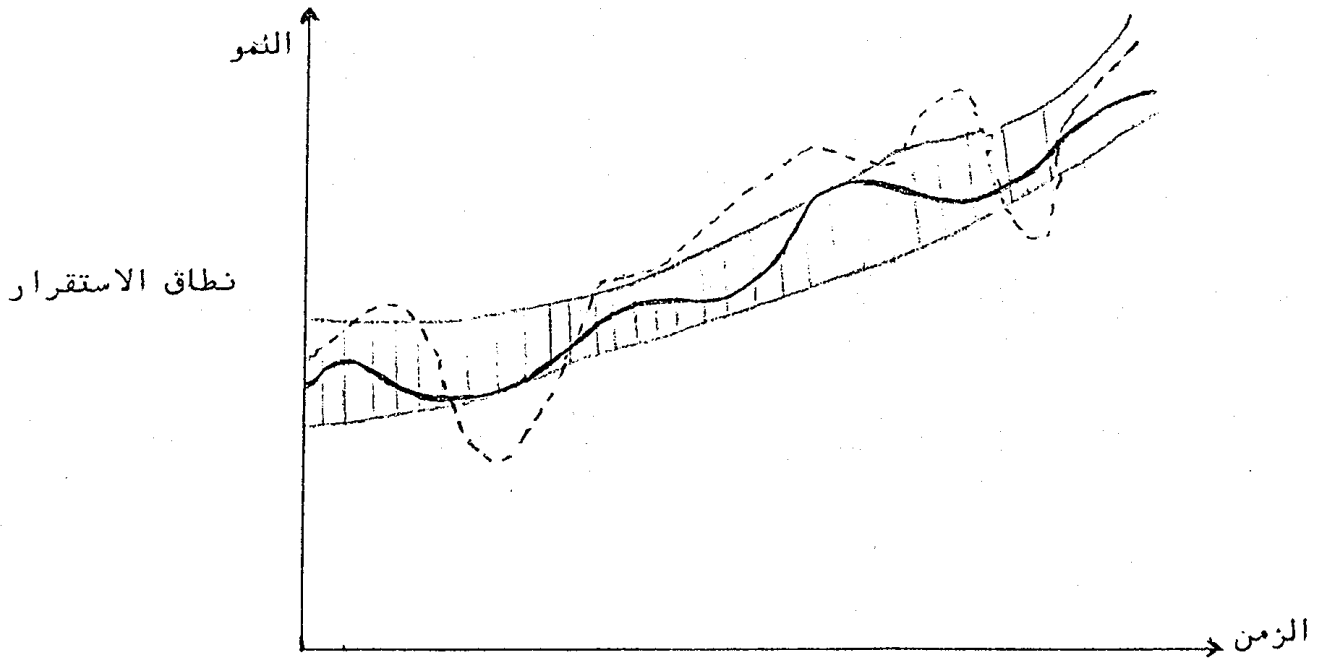
ويؤدي هذا بدوره لتعميق الاتجاهات الانكماشية .

٢٠ الانتقادات المتعلقة بمفهوم النمو المتوازن الاستراتيجي

- يبني التحليل الاستراتيجي للنمو المتوازن على امكان اقران الاستقرار بالنمو .
- ويفترض هذا ضمنا استبعاد التقلبات الدورية باتباع السياسات النقدية والمالية .
- ومن ثم فهو يفترض وجود مسار للنمو Path of Growth الفعلي وآخر للنمو الممكن .

ويتجاهل هذا المفهوم الأساسي طابع الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي المتمثل فمسمى التقلبات الدورية الحادة والتي تعجز السياسات النقدية والمالية (كما أثبتت التجربة التاريخية) عن تفاديها ، والتي أخذت شكل تناقض أساسي فيما يكن بالتضخم المفرط الركودي .

وعلى ذلك فان استيعاب مفهوم التقلبات الدورية بما فيها التقلبات المعتمدة - يجعلنا على استعداد أكبر لقبول مفهوم نطاق الاستقرار "Stabilization Band" وهو يعني وجود حدود عليا ودنيا للاستقرار تتقلب في حدودها المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تقيس حالة الاستقرار والاختلال (١٤) .



شكل رقم (٥) شكل توضيحي لنطاق الاستقرار

وعلى ذلك فان تحقيق التطابق التام بين النمو الفعلي للنتائج القومي والنمو الكامن هي فكرة افتراضية ، تكمن قيمتها في تحديد اتجاهات النمو أكثر من كونها أساسا لتوصيف سياسات الاستقرار .

وفضلا عن هذا فان سياسات الاستقرار بطبيعتها سياسات الأجل القصير وهي تولممد مجموعة من التغييرات فى الأجل الطويل قد تعدل من مسار النمو ذاته (١٥) .

٢٢ الانتقادات المتعلقة بآلية العلاقة بين النمو والاستقرار

افترضت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تمتع النظام الاقتصادى بقدرة ذاتية ~ دون تدخل من الدولة ~ على تصحيح الانحرافات عن أوضاع التوازن فى الأجل القصير (أو فى المنظور الساكن) ، أو عن المسار التوازنى للنمو فى الأجل الطويل (المنظور الديناميكي) الا ان هذا الافتراض مبنى ضمنا على أن السياسات الاقتصادية وبخاصة السياسات المالية تتمتع بالحكمة وبعد النظر insight الذى يجعلها تتبع منهجها الآلية ، حتى يحافظ على أوضاع التوازن السوقية دون تدخل من الدولة . الا ان مثل هذا الافتراض قد يخلق حالة أو حالات من التعارض بين آلية عمل النظام كما هى مفترضة وبين حساسية السياسة الاقتصادية للاستجابة للتغيرات الحادثة ، أى بين استقرار النظام بحكم تفعيل اليد الخفية وحساسية السياسة الاقتصادية المبنية على قدرة المؤشرات القياسية لرصد التغيرات والتأثير فيها أو فى عناصرها الحاكمة .

وتثور هذه المسألة بدرجة أكبر من المنظور التنموى ، أى من منظور غايات وأهداف خطة التنمية ، والتي ليست بالضرورة تعبيراً عن آليات السوق فى بعدها الديناميكي (أى التوازن حول مسار النمو) .

ويثور هذا الانتقاد على أيدي الكينزيين ، وتلاميذهم . ومن نجد أطروحاتهم بشأن أهمية زرع موازنات فى النظام الاقتصادى ذاته . أى جعل العوامل الموازنة للنظام ، أى المصححة لتوازناته القصيرة والطويلة عوامل داخلية فيه بمعنى أن قيمها التوازنية تتحقق من تفاعل كافة متغيراته الداخلية الأخرى . ولعل أبرز الأطروحات فى هذا الصدد اعتبار ريتشارد موسجرىف الأداة الضريبية والانفاق العام فى علاقتهما بمضاعف الانفاق الاستثمارى موازنا داخليا فى نموذج توليد الدخل . " Built In Stabilizer " سواء ارتبط ذلك بتحقيق التوازن الاستاتيكي المقارن ، أو التوازن الديناميكي (١٦) .

كذلك وفى هذا النطاق فثمة أوضاع مميزة لدول العالم الثالث لم تك محل اهتمام النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وهى تلك المتعلقة بإمكان عمل هذه الآليات بكفاءة فى ظل وجود قاعدة واسعة من ملكية المشروعات العامة . وهنا يصعب التعميم الميكانيكي على والذى مفاده أن قوانين السوق مطلقة ، وان على هذه المشروعات الخضوع لهذه القوانين ، أو البدء بشرط عمل هذه القوانين بتحويل ملكية هذه المشروعات للقطاع الخاص ، كما هى الحالة محل الدراسة حيث تضع سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلى هذا الشرط كمقدمة ضرورية .

وهنا يلزم التمييز بين الملكية وشروط العمل . فشروط عمل المشروعات الاقتصادية الخاصة في ظل ظروف عدم اكتمال السوق Market imperfection في المدول النامية تجعل منها حالة خاصة من حالات النظرية الاقتصادية والتي تضعف حساسية استجابتها للمؤشرات الاقتصادية كما افترضتها هذه النظرية ، ويستوى ذلك لكل المشروعات الخاصة والعامة (١٧) .

علاوة على ذلك فالتحليل النيوكلاسيكي للعلاقات التوازنية ولشروط الاستقرار كما تقدم قائم على أن مصدر الإيرادات العامة هو الإيرادات السيادية ، في حين تمثل إيرادات قطاع الأعمال العام مصدرا هاما للدخل الحكومي ، وهو ما يتوقف على حجم هذا القطاع ومستوى كفاءة أداؤه لأعماله ، فضلا عن أن مدخرات هذا القطاع (الأرباح غير المحولة) تعد مصدرا هاما لتلبية حاجات الاستثمار ومن ثم تؤثر في مستويات الناتج والدخل .

وعلى ذلك فيمكن تصحيح شرط التوازن (الشرط ٧) الذي سبق التعرض له بما يستوعب هذه الإيرادات المحولة للدولة R ليصبح

$$\frac{G - T - R}{Y}$$

ويمكن معالجة R/Y في جانبي المدخرات (الإيرادات العامة) كالتالي :

$$\frac{G - T}{Y} \quad \frac{R + S - I}{Y}$$

وفي هذا السياق فان النتيجة التي خلص اليها بعض الاقتصاديين أمثال بنت هانسن (١٨) من أن النظام الاقتصادي الذي يتميز بحجم قطاع عام (حكومي) كبير أكثر استقرارا ممن نظيره ذي الحجم الأقل ، أو من النظام القائم فقط على المشروعات الخاصة .

واضافة لما سبق فان التحليل النيوكلاسيكي لا يوفر لنا طريقة يمكن وفقا لها التحديد المسبق لما اذا كان توازن الناتج الممكن سوف يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من محصور السينات (نقاط منحنى فجوة الادخار والاستثمار ومنحنى فجوة الإيرادات العامة والانفصاق العام) .

ثانيا : دراسة أثر سياسات التكيف على التراكم والنمو عن طريق المقارنات المكانية

نسعى فى هذا الفصل من الدراسة الى بحث الآثار المحتملة لسياسات التكيف علمى النمو ، وبصفة أساسية على محددات النمو المبرزه فى فروض وآليات النمو فى التحليمملى النيوكلاسيكى .

وللتغلب على صعوبة نقص المعلومات وخاصة الكمية منها والتي يمكن توظيفها فمسمى نموذج كمي يقيس الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه السياسات ، فان هذا الفصل سوف يعتمد على منهج المقارنات لبلوغ هذه الغاية بشكل يمهد لبناء نموذج للتنبؤ ، أو علمى الأقل يعطى امكانية الاستقرار المنطقى لاتجاهات التأثير وذلك عن طريق ابراز أهممسم المتغيرات والعلاقات الحاكمة لها والتي تشكل الأساس المنطقى لبناء النموذج .

ويتم استكشاف هذه العلاقات واتجاه تأثيرها بأحد طريقين :

أولهما باستقراء نتائج التجارب المقارنة للدول التى تمر بنفس الظروف ، وهنمسمما يمكن الوقوف على حال مساحة عريضة من الدول فى نفس الحالة حتى وان تمايزت هياكلها الانتاجية ، أو التخصيص على مجموعة بعينها من الدول المتقاربة فى الهياكل الاقتصادية ، وبخاصة درجة تشابك قطاعات الاقتصاد القومى ، ومستوى النمو ودور التصنيع وهيكلى قسوة العمل فيها ومستوى التطور التقنى وما الى ذلك .

ثانيهما يعقد المقارنات الزمانية للاقتصاد المصرى ذاته وتتبع آثار سياسات التكيف الجزئية فى مسار زمنى معين على النمو ، مع استيعاب الظروف المحيطة بكل مقطع زمنى (مرحلة) فى هذا المسار ، والأخذ فى الاعتبار بقدر الامكان دور العوامل الأخمسمرى الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وبخاصة العوامل الخارجية فى خلق هذه الآثار مع التركيممى على منظور التنمية .

(٢) المقارنة عبر المكان

راكت الكتابات الاقتصادية عددا لابأس به من الدراسات التى تتصدى لموضوع تقييم أثر سياسات التكيف فى ضوء الخبرات المستقاه من اقتصادات الدول نصف المصنعمسممة واقتصادات الدول حديثة العهد بالتصنيع واقتصادات الزراعية ، بل وايضا الكفائية ، كمما تتوفر الدراسات عن الدول الاشتراكية السابقة التى تحولت لآليات السوق واتبعت خططموات التكيف النمطية كما سنرصد بالتفصيل فى مباحث هذا الفصل .

ولقد كان للبنك الدولى ولصندوق النقد الدولى الوزن الأكبر فى هذه الكتابات ، حيث انها الجهتان الداعمتان لهذه السياسات .

والملاحظ الأساسية البارزة في هذه الكتابات وغيرها أنها تولي الاهتمام الأكبر لعوامل الاستقرار أكثر من عوامل النمو والتنمية . وهي نفس النتيجة التي انتهى اليه التحليل النظري في الفصل الأول .

وغنى عن الذكر اختلاف مناهج اعداد كل من الدراسات المستند اليها في المقارنة مما قد يكون له أثره على النتائج ويصعب تعميمها ، الا أن هذا في ذاته قد يكسب ميزة ، فاذا شاركت الدراسات في نفس النتائج رغم اختلاف المناهج فإن هذا يقسمول بموضوعية هذه النتائج ومن ثم عموميتها بدرجة أكبر من اتباع نفس المنهج ، خاصة اذا ماشابته الانتقادات . فضلا عن ذلك فسوف تسعى الدراسة لابرار أهم التحفظات الممكن ايرادها سواء على مناهج البحث أو على النتائج بما يتيح درجة اكبر من قابلية المقارنة .

والمتاح من الدراسات هي حالات بعض الدول الآسيوية والأفريقية واللاتينية فضلا عن دول السوق المركزي لشرق اوروبا (بولندا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا) .

وسوف تستند معايير تقييم نجاح سياسات التكيف الى فلسفة هذه السياسات ذاتها ممثلة في تحويل الملكية العامة (ملكية الدولة) الى ملكية خاصة ، وتحقيق النمو من خلال السياسات النقدية والمالية قصيرة الأجل (أى من خلال أدوات الاستقرار ومعالجة الاختلالات الجارية بدرجة أكبر من الاختلالات الهيكلية) وقصر وظائف الدول للاقتصادية على التوجيه والرقابة ، وتحديد مجال استثماراتها في تطوير شبكات البنية الأساسية ، ورفع أى نوع من أنواع التدخل في التجارة الدولية (سواء فيما يتعلق بدعم المنتجات المصدرة أو حماية الصناعات الوطنية بطرق الحماية المباشرة ، أو بالحماية الجمركية ، أو بالقيود الأخرى غير التعريفية .

اذن فالعام المشترك في سياسات التكيف هذه انها تركز على تصحيح هيكل الطلب من أجل تحقيق التوازن دون التأثير المباشر في جانب العرض .

وثمة خاصة تعزى لها تقارير البنك والصندوق أهمية التصحيح وهي أن أغلب المعدول هي من الدول المستوردة للنفط والدول المدينة . ذلك أن تضخم أسعار النفط قد أحدث اختلالات في موازين التجارة والمدفوعات لهذه الدول^(١٩) . دون كثير اعتبار لاختلالات معدل التبادل بصفة عامة ودون قصرها على علاقة أسعار الطاقة المستوردة بصادرات هذه الدول .

٢-٢ حالة الدول شبه المصنعة

وفق التعريف الاجرائي الشائع فإن الدول شبه المصنعة هي تلك التي تتميز بارتفاع نسبي في متوسط دخل الفرد مقارنة بغيرها من الدول النامية - والتي تمثل الصناعة نسبة مرتفعة في رقم ناتجها وصادراتها^(١٢) ، وذلك تمييزا لها عن الدول الأخرى التي ولجت مجال التصنيع في نفس الفترة التاريخية والتي لم تحدث بعد اعادة هيكله لاقتصاداتهما

بنفس الدرجة وهي ما اتبع تسميته بالدول حديثة العهد بالتصنيع . وهي تشمل خليطهما من الدول ، تجمعها اضافة الى الصفات السابقة خصائص التنظيم الجيد للاطار المؤسسي الصناعي ، وتوفير البيئة الصناعية التي تتيح مجالا واسعا للمنافسة وتوظيف الممهورين ، بغض النظر عن رخص أو ارتفاع أجور العمل بها (١٤) .

وفي هذا السياق فان الدول محل المقارنة هي تلك التي اتبعت سياسات التكيف منذ منتصف السبعينيات . وتمثل العينة المقترحة والمكونة من الأرجنتين والبرازيل وكوريا والبرتغال وتركيا وأوراغواي اختيارا ملائما لهذه الدول .

ولما كان مثار الاهتمام هو الأثر الناجم عن سياسات التكيف على النمو فسوف نركز على المعايير المختارة والمشار إليها من قبل وهي معدلات البطالة (التوظيف) ، ومعدلات نمو الناتج والدخل ، والدخل الفردي المتوسط ، وأيضا معدلات نمو الادخار والاستثمار كمؤشرات لامكانات تكرار الانتاج الموسع في المستقبل . وسوف نعتمد على بيانات مستقاه من الاحصاءات الدولية بما فيها الاحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي وتلك المتضمنة في تقارير البنك الدولي السنوية عن التنمية في العالم وكذلك تقارير هيئة الأمم المتحدة .

(١٥) الأثر على معدلات النمو واتجاهاته ومصادره

في خلال الفترة محل الاختبار ، والتي اتبعت فيها مجموعة الدول شبه المصنعة سياسات التكيف والاستقرار لوحظ سيادة اتجاه لتناقص معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٥) بل لوحظ وجود انكسار حاد في هذا المعدل فمسي الفترة التي تلت اتباع هذه السياسات مباشرة . ويتضح ذلك في حال كوريا بشكناكمل واضح كما يتضح من الجدول (١) المرفق . باستثناء حالة تركيا حيث أخذ المعدل فمسي التزايد باضطراد (٢٠) . ولقد أدى الهبوط في معدلات النمو الى تسجيل معدلات سالبة كما في حالة كل من البرتغال وكوريا وأوراغواي والأرجنتين لسنة أو لعدد من السنوات .

وفي حالات أخرى مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٥ معدلات النمو السكاني . ففي السنوات ٨٠/٧٥ كما يتبين من البيانات المتاحة نجد ان معدل نمو الناتج في تركيا ٢٦٪ في حين بلغ معدل نمو السكان في نفس الفترة ٢٠٪ .

ونقارِب المعدلات على طول الفترة ٨٠ ~ ٨٩ بالنسبة للبرتغال . أما الأرجنتين فقد فاق معدل النمو السكاني معدل نمو الناتج على امتداد الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ .

وفي البدايات الأولى لاتباع سياسة التكيف كان الفارق طفيفا .

وتعطي العلاقة بين النمو السكاني مؤشرين هاميين ، أولهما ألا نتوقع تحسن فسمي مستوى معيشة الفرد ، حيث ستبتلع الزيادة السكانية أية زيادة محدودة في الناتج، وهو ما لم تؤد إليه السياسات الاقتصادية المتبعة . وثانيهما وهو الأهم فبافتراض تبمسسمات معاملات الاستهلاك للدخل على ما هي عليه وهو الفرض المتفائل فان الزيادات السكانية سوف تجمد معدل الادخار ومن ثم معدلات الاستثمار وزيادة الناتج في المستقبل . ما لم تلجأ هذه الدول الى الاقتراض من العالم الخارجي وزيادة تفاقم عجز ميزان المدفوعمات وهو الهدف الذي تسعى سياسات التكيف للتخفيف منه .

والأرجح أن تؤدي زيادات السكان بمعدلات مقاربة أو تفوق معدلات تبمسسمادة الناتج من خلال تخفيض متوسط نصيب الفرد من الدخل الى زيادة الميل الحدى والمتوسط للاستهلاك ، الأمر الذي سيزيد الصورة الموضحة تعقيدا .

جدول رقم (١) معدلات نمو الناتج والسكان لمجموعة الدول

شبه المصنعة خلال الفترة ٧٥ ~ ١٩٨٩

(متوسطات معدلات نمو سنوية
مركبة)

الدول	الفترة ٧٥ ~ ٨٠		الفترة ٨٠ ~ ٨٥		الفترة ٨٥ ~ ٨٩	
	الناتج المحلي الاجمالي	السكان	الناتج المحلي الاجمالي	السكان	الناتج المحلي الاجمالي	السكان
الأرجنتين	٢ر٢	١ر٦	(٢ر٢)	١ر٤	٠ر٢	١ر٦
أوراجواي	٤ر٥	٥ر٦	(٢ر٠)	٠ر٦٧	٢ر٨	٠ر٤٥
البرازيل	٢ر٩	٢ر٩		٢ر٢		٢ر١
البرتغال	٥ر٤	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٨	غير متاح	٠ر٦
تركيا	٢ر٦	٢ر١	(٤ر٦)	٢ر٥	٦ر٣	٢ر٢
كوريا	٢٠ر٨	١ر٦	٨ر١	١ز٤	١ر٥	١ر٠

البيانات الأصلية المحسوبة منها هذه المعدلات مصدرها كتاب الاحصاءات المالية الدولية السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ١٩٩١ .

والمدة محل الدراسة كافية لمتابعة الآثار التنموية لهذه السياسات . ومن ثم
فان علاقة النمو والاستقرار التي قالت بها النظرية النيوكلاسيكية توضع في حالة هذه
المجموعة من الدول امام اختبار حقيقي .

ولسنا بصدد بحث شق الاستقرار ، وهو ما تقوم به دراسات أخرى متكاملة . ومن
ثم يلزم بحث الأسباب التي أدت الى هذه الظاهرة في النمو ، أو اعتبارها قانونا عاما
اذا ما ثبتت صحتها في حالات دول أخرى ، وهو ما ستعرض له الدراسة لاحقا .

وقد يثور التساؤل عما اذا كانت سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي قسمة
أدت الى ابطاء معدلات التراكم بما تسبب في اتجاه معدلات نمو الناتج المحلي
للانخفاض على امتداد الفترة الزمنية محل الدراسة .

وبمطالعة اتجاهات معدلات نمو الاستثمار في الأصول الثابتة نجد أنها قد سجلت
فيما تفوق بكثير قيم معدلات نمو الناتج من ناحية ، ومضطردة في معظم الأحصص
وان كانت شهدت انخفاضا في الفترة الخمسية الوسيطة لم تلبث أن عوضته في الفترة
التالية بالارتفاع بمعدلات تكاد تفوق أو على الأقل تقارب معدلات الفترة السابقة
عليها .

والتفسير المقبول لهذا التناقض بين زيادات معدلات الاستثمار في الأصول
الثابتة وانخفاض معدلات نمو الناتج هو نمط توظيف هذه الاستثمارات حيث
المتوقع انها وطلقت في عمليات تجديد رأس المال ، والاحلال التقني بهدف
الانتاجية ، والتي لم تستجب بالصورة المتوقعة للأهداف الموضوعة أو انها وطلقت
قطاعات البنية الأساسية والتي ليس لها مردود مباشر على الناتج الا من خلال رفع
انتاجية القطاعات الأخرى أو خفض نفقات انتاجها . وكلا الاتجاهين محددين
سياسات التكيف ، أي العمل على تحسين انتاجية الأنشطة الاقتصادية من ناحية
وتوجيه الاستثمارات الحكومية نحو قطاعات البنية الأساسية .

فضلا عن ذلك فان قيم الاستثمار الثابت المحسوبة عليها هذه المعدلات ، هي
مقاسة بالأسعار الجارية ، ومن المعروف أن أسعار رأس المال والتكنولوجيا
المستوردين بالذات قد عانت من الاتجاهات التضخمية الحادة .

جدول رقم (٢) : معدلات نمو الاستثمار في الأصول الرأسمالية

الثابتة للدول شبه المصنعة في الفترة ٧٥ ~ ٨٩

الدول	معدلات النمو	٧٥ ~ ٨٠	٨٠ ~ ٨٥	٨٥ ~ ٨٩
الارجنتين	٢٩٢ر٨	٢ر٢		
اوراجواي	٧٠ر٠	٢٠ر٥		٨٦ر٩
البرازيل	٦٢ر٢	١١٩ر٠		(٢٦ر٠)
البرتغال	٢٩ر٧	١٦ر٤		٢٦ر٨
تركيا	٤٥ر٨	٥٣ر٢		٦٢ر٢
كوريا	٣٧ر٢	١٢ر٧		٢٩ر٥

البيانات مصدرها نفس المرجع السابق .

ومرد هذه الزيادة في الاستثمار في الأصول الثابتة في جزء كبير منها الى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ذلك أن سياسات الاستقرار والتكثيف باسقاطها الحواجز الجمركية وتحرير قيود التجارة غير التعريفية ، فضلا عن تحرير أسعار الصرف ، والفائدة غالبا ما تتيح في المراحل الأولى منها بيئة مهيئة لجمع الاستثمارات خاصة اذا ارتبط ذلك بسياسات تشجيعية كالسياسات الضريبية ، وتجميد هيكل الأجور فضلا عن الاستفادة بمصادر الطاقة الرخيصة .

الا أن هذا العامل وان كان واردا في المراحل الأولى لاتباع سياسات الاستقرار والتكثيف فلا يوجد ضمان لاستمراره اذ تشهد الأسواق بعد تشبعها وبلوغ معدلات الربح سقفها الأعلى ، وفتح فرص في أسواق أخرى بديلة للاستثمار الى حدوث تيار عكسي ، لحركة تدفق رأس المال .

والراصد للبيانات السنوية التفصيلية يشهد رصيذا سالبا للتدفق الصافي للاستثمارات المباشرة في كوريا في السنوات ١٩٨٠ (٧٠) ، ١٩٨٢ (٧٦) ، ١٩٨٣ (٥٧) ، ١٩٩٠ (١٠٥) مليون دولارا على التوالي .

وفي حالات أخرى قد لاتكون العوامل الاقتصادية هي الحاكمة بل ظروف الاستقرار السياسي كما في حالة أوراجواي في السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ حيث سجلت حركة تدفق الاستثمارات المباشرة رصيذا صافيا سالبا (١٢٣٧ ، ٧٩١ مليون دولار على التوالي) .

وفي بعض الأحيان قد تشكل سياسات التكيف ذاتها فرصة لنزوح الاستثمارات المحلية للعالم الخارجي والتي تحول دونها القوانين المقيدة لتصدير رأس المال .

جدول (٢) : صافي التدفقات الرأسمالية المباشرة للدول شبه المصنعة في الفترة ٧٠ - ١٩٩٠*

(بالمليون دولار أمريكي)

الدول	الفترة الزمنية	٧٥ ~ ٧٠ (١)	٨٠ ~ ٧٥ (٢)	٨٥ ~ ٨٠ (٣)	٩٠ ~ ٨٥ (٤)
الأرجنتين		٥٢	٦٨٣	٢٤٤٠	٥٦٨٥
اوراجواي		~	٦٩٩٨	٣٦٠	١٣٢
البرازيل		٥٣١٢	٨٧٠٨	٩٠٥٢	٤٨٠٢ (أ)
البرتغال		٢٩٣ (ب)	٤٠٢	٨٣٢	٥٠٦٦
تركيا		٤٠٣	١٦٤	٤٠٨	١٢٤٨ (أ)
كوريا		٤١٩	٢١٨	١٩٣	١٨١١

أ - حتى سنة ١٩٨٩ فقط

ب - لاتشمل ٧٠ ، (٧) لعدم توفر بيانات عنها .

* البيانات مصدرها : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية لسنة ١٩٩١ .

كذلك لا يمكن الاعتداد طويلا بأهمية هذا العامل ، اذ لا بد من وجود بيئة مناسبة استثمارية مهيئة ، بمعنى وجود قدرة استيعابية للاستثمار ، وشبكة بنية أساسية فضلا عن العمالة .

ويصعب الجزم بشكل مؤكد حتى الآن بأن هذا الوضع يمكن أن يسود في كافة الدول النامية فالمجموعة محل المقارنة ، هي دول قطعت شوطا في التصنيع . وهي بحكم التعريف دول قامت باحداث تعديلات في هيكلها الاقتصادية ، وتتوفر بها عمالة علي مستوى عال من التدريب والمهارة ولديها طاقة انتاجية ذات اعتبار ، فضلا عن أن قدرتها على الحصول على تدفقات الموارد الأجنبية جاءت نتيجة لبرامج تشجيعية للصادرات والاصلاح الاقتصادي المرتبطة باستراتيجيتها الانمائية (٢١) .

ويذهب تقرير البنك الدولي الى أن الأثر الفعال على النمو من خلال سياسات التكيف هي تمكن هذه الدول وهي في أغلبها كما سلف من الدول المستوردة للنفط، من احداث تعديل في هيكل انتاجها ومن ثم صادراتها ، جنبا الى جنب مع التغييرات المالية المقترحة في برنامج التكيف . وبهذا تمكنت من النمو بمعدلات أسرع مما غيرها من الدول مع احداث بعض التعديلات المستهدفة في موارد التجارة والمدفوعات رغم زيادة أعباء خدمة الدين لديها وقد تمثل التحول في هيكل الانتاج (مصادر الناتج) بتنمية قطاعات سلع التبادل الدولي ، وذلك بزيادة الاحلال محل الواردات والتوسيع في التصدير (٢٢)

ويؤكد ذلك تحليل هيكل الصادرات السلعية الصناعية لهذه المجموعة من الدول، والمبرز في جدول (٤) التالي .

وماتبرزه المعلومات المتاحة يؤكد هذا الاتجاه ، وبصفة خاصة في التعويل على الصناعات التحويلية وتقليل الأهمية النسبية للصادرات الأولية لتعظيم القيم المضافة المولدة . الا ان السؤال يثور حول ما اذا كان ذلك نتيجة نهج التصنيع ذاتمه أم نتيجة سياسات التكيف ؟

ومن الجدول يتبين ان التحول قد بدأ في فترة مبكرة ، فلو أرخنا لسياسات التكيف بمنصف السبعينيات فان تحولا ميكليا جذريا في بنية الاقتصاد الوطني بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة لا يمكن ان تبرز بسرعة في ١٩٨٢ . والأرجح ان هممه التحولات نتيجة لجهود تعديل هيكل الانتاج والصادرات لفترة طويلة سابقة علمسي سياسات التكيف .

جدول (٥) معدلات نمو قطاعات الإنتاج السلعي الرئيسية للدول شبه المصنعه

متوسط المعدلات السنوية

في الفترة ٦٥ - ١٩٩٠

الصناعات التحويلية			المناعة			الزراعة			
٩٠ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	٧٣ - ٦٥	٩٠ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	٧٣ - ٦٥	٩٠ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	٧٣ - ٦٥	
م٠غ	١ر٨	٤ر٦	١ر١	٠ر٧	٥ر٥	١ر١	١ر٥	٠ر١	الأرجنتين
٠ر٤	م٠غ	م٠غ	٠ر٢	٢ر٤	٢ر٠	م٠غ	١ر٥	٠ر٤	اوراجواي
١ر٧	٠ر٥	٤ر١	٢ر١	١ر٧	٢ر٠	٢ر٨	٣ر٧	١ر١	البرازيل
م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	البرتغال
٧ر٢	٣ر٧	٩ر٥	٦ر٢	٤ر٢	٧ر٩	٣ر٠	٣ر٤	٢ر٥	تركيا
١٢ر٧	%١١٨	٢١ر٠	١٢ر٢	١١ر٢	١٨ر٤	٢ر٨	١ر٥	٢ر٩	كوريا الجنوبية

نفس مصادر الجدول السابق
() القيم بين الأقواس سالبة .

جدول (٤) تطور هيكل الصادرات السلعية للدول شبه المصنعة في الفترة من ٦٠ حتى ١٩٩٠

الوقت والخامات والمعادن	السلع الأولية الأخرى			المنسوجات والعلايش			آلات ومعدات وسائل النقل			سلع مصنعة أخرى			
	٦٥	٨٢	٩٠	٦٥	٨٢	٩٠	٦٥	٨٢	٩٠	٦٥	٨٢	٩٠	
الأرجنتين	١	٩	٦	٩٣	٦٧	٥٩	٠	م.غ	٣	١	٧	٤	٢٩
أوراجواي	٩٥	٦٧	٦٠	٢	١٣	٣	١	٢	٣	٣٧
البرازيل	٩	١٨	١٦	٨٣	٤٣	٣١	١	٣	٣	٢	١٧	١٨	٣٥
البرتغال	٤	٥	٦	٣٤	٢٠	١٣	٢٤	٢٤	٢٩	٣	١٤	١٩	٦١
تركيا	٩	١٥	٧	٨٩	٤٧	٢٥	١	٢٠	٣٧	٠	٥	٧	٦١
كوريا	١٥	١	٢	٢٥	٧	٥	٢٧	٢١	٢٣	٣	٢٨	٣٧	٥٧

المصدر : الملاحق الإحصائية لتقريرى البنك الدولى عن التنمية فى العالم للعامين ١٩٨٥، ١٩٩١ .

ويعزز هذا الترويج بحث معدلات نمو قطاعات الانتاج السلعي ، حيث يتبين أن متوسطات معدلات النمو السنوية في قطاعات الانتاج السلعي وبخاصة في قطاعات الصناعة وبصفة رئيسية في الصناعة التحويلية فضلا عن الزراعة في هذه المجموعة مسممن الدول في الفترة السابقة على نهج سياسات الاستقرار والتكيف كانت أعلى مما همسى عليه في هذه السنوات وهو ما يتبين من الجدول (٥) المرفق ، باستثناء حالة كوريا وهي تفسر بنهج التنمية الصناعية القائم على استراتيجية الانتاج الموجه للتصدير ، خاصمسة وأن معدلات النمو الصناعي في الفترة السابقة على اتباع نهج التكيف قد فاقمسمست نظير نها كثيرا في الفترة اللاحقة ، حيث سجلت في ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ للقطاع الصناعي بشكل عام المعدلات ٢٣٢٦٪ ، ٢٠٪ على التوالي والصناعة التحويلية ٣٥٧٪ ، ٣١٧٪ ، على التوالي . ولم تلبث هذه المعدلات ان انخفضت بالنسبة للصناعة ككل المسى ١١٧٪ و٥٠٪ ، ٤٢٪ في السنوات ٧٩ ، ٨٢ ، ١٩٨٥ ، ولم تك الصناعة التحويلية بأحسمسمن خطأ حيث سجلت (١٢) ١٢٪ ، ٥٣٪ ، ٤٪ على التوالي .

٢٠ الأثر على مصادر التراكم

الظاهرة البارزة هي اتجاه نسبة الادخار المحلي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي الى الانخفاض كاتجاه عام في معظم الدول محل المقارنة باستثناء تركيسممما وكوريا بفعل تأثير سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي (جدول ٦) .

وباقران هذا الاتجاه مع اتجاه عكسي لنمو الاستثمارات مقاسة كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، كما سبق وألمحنا فان العجز في الميزان الجارى سوف يأخذ نسيمى التزايد ومن ثم عجز ميزان المدفوعات .

ولكس يعزى تزايد نسبة الاستثمار للناتج الى عاملين ، أولهما انخفاض معدلات الناتج مع تزايد نسب الاستثمار ، وثانيهما التوسع في البرامج الاستثمارية بهمسممذف التعجيل بالنمو من ناحية ، ولتحسين شروطه في البنية الأساسية والاحلال التقنى مسممن ناحية أخرى . خاصة وان الدول محل البحث قد خضعت لبرامج تنموية محددة ، تنحورت حول تنمية الصناعة وقطاعات الانتاج السلعي بهدف زيادة الصادرات .

والنتيجة المباشرة لهذين الاتجاهين (تزايد الاستثمار / الناتج مع انخفسمسمماض الادخار / الناتج) هو تفاقم حالة المديونية الخارجية . وهو ما هدفت سياستمسمسممات الاستقرار والتكيف لتحجيمها أو لتصفيتها .

جدول (٦) التغيرات في نسب الادخار الاجمالي والاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي والتغيرات في رصيد ميزان الحساب الجارى للدول شبه المصنعة في الفترة ٦٥ - ١٩٨٨

رصيد ميزان الحساب الجارى			الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي			الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي			
٨٨ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	٧٣ - ٦٥	٨٨ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	٧٣ - ٦٥	٨٨ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	٧٣ - ٦٥	
٤٥٥ -	٠٧ -	٠٤	١٠٠	٢٢٦	٢٠١	١٤٤	٢٣٤	١٩٧	الأرجنتين
٢٨ -	٤٤ -	صفر	٩٨	١١٣	١٢٠	١٢٦	١٥٧	١٢٠	أوراجواى
٢٢ -	٤٦ -	١٩	١٨٥	١٩٣	٢٣١	٢٠٧	٢٣٩	٢١٣	البرازيل
٠٩ -	٠٠	٠٠	٢٩٤	م٠غ	م٠غ	٣٠٣	٢٩٧	٢٦٦	البرتغال
٥٨ -	٦٧ -	٥٥ -	٢٢١	٢٣٢	١٧٨	٢٧٩	٢٩٩	٢٣٣	تركيا
١٤	٥٣٠ -	٦٣ -	٣١٧	٢٥٩	١٧٦	٣٠٣	٣١٢	٢٣٩	كوريا

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ ص ١٩٩ .

وإذا كان انخفاض نسبة الادخار الى الناتج اتجاها عاما ، فانه قد ازداد بشكل ملحوظ في الفترة التي تلت اتباع نهج الاستقرار والتكيف . الأمر الذي يدفعنا للبحث عن أسباب الظاهرة وعما إذا كانت هذه الأسباب مزدها سياسات التكيف ذاتها عن عدمه ، أم عوامل مرتبطة بأداء عمل (بسلوكيات) النظام الاقتصادي ذاته في كل من الدول المعنية .

ويمكن إيعاز هذه الظاهرة الى مجموعة من الأسباب المرتبطة بالآثار المباشرة لنهج سياسات الاستقرار والتكيف . ولعل في مقدمة هذه الأسباب مايلي :

أولا : تواتر معدلات التضخم رغم التوجهات الانكماشية لسياسات التكيف ، ومنرد ذلك التضخم أسباب عدة في مقدمتها أن التحديد الإداري لسياسات سعر الصرف يمكن من كبت التضخم الناجم عن تأثير اسعار الواردات (خاصة مع ارتفاع رقم الواردات) ، فضلا عن أثر التراخي في سياسات دعم الانتاج و سلع الاستهلاك النهائي (٢٢) ، فمتملا عن رفع أسعار الفائدة ، ومن ثم الأجور (وان كانت الأخيرة بمعدل أقل ومع وجمسود فترات ابطاء وهو ما عرف بالـ indexation وان بشكل واضح في البرازيل والأرجنتين) ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف الانتاج .

علاوة على ذلك فان مستويات الضرائب عن الحد الذي تتحول فيه مسممن أداة انكماشية الى أداة رفع الأسعار ، والذي يقدره البعض أمثال كولن كلارك بنسبة ٢٥٪ من الدخل . ناهيك عن أن النسبة الأكبر من الضرائب في هذه البلدان من الضرائب غير المباشرة ، والتي تعمل بدورها على رفع الأسعار .

ولقد سجل متوسط المعدل السنوي للتضخم في الدول محل الدراسة ارتفاعات ملحوظة بل وجامحة في حالات دول امريكا اللاتينية وتركيا ولحد ما البرتغال . ومن شمسأان اضطراد معدلات التضخم بهذا الشكل الاساءة بمستوى المعيشة ، وتنمية سلوكيتممنات استهلاكية على حساب تفضيل السيولة ، ومن ثم الاضرار بمعدلات الادخار .

جدول رقم (٧) : متوسط المعدل السنوي للتضخم في الدول شبه

المصنعة ٦٥ ~ ١٩٩٠

الدول السنوات	الأرجنتين	أوراجواي	البرازيل	البرتغال	تركيا	كوريا
١٩٧٠ ~ ٦٠ (أ)	٢١ر٤	٥١ر١	٤٦ر١	٣ر٠	٥ر٦	١٧ر٥
١٩٨١ ~ ٧٠ (أ)	١٣٤ر٢	٦٠ر٢	٤٢ر١	١٧ر٠	٣٢ر٧	١٩ر٨
١٩٩٠ ~ ٨٠ (ب)	٣٩٥ر٢	٦١ر٤	٢٨٤ر٢	١٨ر٠	٤٣ر٢	٥ر٥

أ - المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة ١٩٨٣ .

ب - المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة ١٩٩٢ .

ثانياً : ازدياد الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة العامة ؛ وهذا العام مسمم للناتج مباشر لسياسات التكيف اذ يهدف الى مكافحة التضخم عن طريق امتصاص فائض السيولة المحلية ، (وان كان على حساب الادخار) ، فضلا عن أنه يقلل من فائض الادخار .
الاصدار النقدي التضخمي لتمويل العجز .

وتشير البيانات المتاحة عن الدول شبه المصنعة الى ازدياد نسبة الاقتراض الحكومي للناتج المحلي الاجمالي في الفترة منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن وهي الفترة التي شهدت الأخذ بسياسات التكيف ، والذي تضاعف حوالي ثلاثة مرات كما في حال المصنعة أوراجواي على سبيل المثال ، أو ضعفين كما في حالة كوريا والبرازيل .

جدول رقم (٨) : نسبة الاقتراض (الدين) الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي في الدول شبه المصنعة

	الأرجنتين	أوراجواي	البرازيل	البرتغال	تركيا	كوريا
١٩٧٥	١٧١	٥٣	م.غ	٢١٣	١٣٥	٣٨
١٩٨٢	١٥٦	١٣١	٨٥	م.غ	١٧٦	٧٤
١٩٨٩	١٥٩ (أ)	٨٧ (أ)	٧٠ (أ)	م.غ	١٦٣ (ب)	٦٣

البيانات مصدرها : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية (١٩٩١)

- أ - لسنة ١٩٨٧ وهي آخر سنة متاحة عنها البيانات .
ب - لسنة ١٩٨٦ وهي آخر سنة متاحة عنها البيانات .

ثالثاً : امتصاص أعباء خدمة الدين الخارجي لنسبة كبيرة من الناتج القومي الاجمالي مما يضعف من القدرة الادخارية . وتزداد خطورة هذا العامل اذا ما أخذنا في الاعتبار تباطؤ بل وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من ناحية المصنعة ، واستمرار عجز موازين التجارة والمدفوعات من ناحية الأخرى . ويسهم في الأخمرة مجموعة كبيرة من العوامل لعل من أبرزها تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول محل الاعتبار مما يضيع عليها العائدات المحتملة من زيادة صادراتها وبخاصة الصناعية . والتي تعزو تقارير البنك الدولي المختلفة المصدر الأساسي لها لارتفاع أسعار المصنعات المحروقات . وكما يتبين من جدول (٨) فقد زادت نسبة ديون الأرجنتين للناتج القومي الاجمالي من ٨٤٪ في سنة ٨٠ الى ١٧٦٪ في سنة ١٩٩٠ ، ويصدق الأمر على تركيا أيضا . ومع أن بقية الدول الأخرى محل الدراسة قد نجحت في تخفيف مسمم نسب الدين وخدمة الدين الى الناتج ، وفي أغلب الظن أن ذلك جاء كنتيجة مشروطة اتباع سياسات التكيف في مقابل التنازل عن جزء من الديون ، أو التخفيف مسمم شروطها في ظل اعادة الجدولة . الا ان نسب الدين الى الناتج القومي الاجمالي تشكل

قسما لا يمكن انكاره (كما يتبين من الجدول ٨) فضلا عن أن نسب خدمة الدين المسمى الناتج القومي مرتفعة (باستثناء كوريا والبرتغال) بما يشكل قيادا على امكانسمات تعبئة المدخرات والظاهرة الجديرة بالملاحظة هي أن ارتفاع نسبة الديون المسمى الناتج القومي ، وكذلك نسبة أعباء خدمة الدين الى الناتج قد صاحبت المراحل المبكرة الأولى لاتباع سياسات التكيف ، حيث تواضعت هذه النسب في بداية السبعينيات كما يبرز من الجدول .

جدول رقم (٨) : نسبة الديون الخارجية ومدفوعات فوائدها الى الناتج القومي الاجمالي في الدول شبه المصنعة في الفترة ٧٠ ~ ١٩٩٠

نسبة الدين الى الناتج القومي الاجمالي	نسبة مدفوعات فوائد خدمة الدين الى الناتج القومي الاجمالي		
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	
٨٧	٤٨٤	٦١٧	الارجنتين
١٢٢	١٧٠٠	٤٦٩	أوراجواي
٧١	٣١٢	٢٥١	البرازيل
٢٧٧	٤٠٥	٣٦٥	البرتغال
١٤٤	٣٤٣	٤٦١	تركيا
٢٠٨	٤٨٧	١٤٤	كوريا
٢٠	٢٠٨	١٨٤	
٢٦	١٠٦	١٥٩	
٠٩	٣٣٨	٨٢	
١٤	١٠٥	٥٣	
١٢	١٤٩	١٣٢	
٢	١٢٧	٣٥	

البيانات عن سنة ١٩٧٠ مصدرها تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة ١٩٨٢ اما بيانات ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ فمصدرها نفس المصدر عن سنة ١٩٩٢ (التنمية والبيئة) .

٢٢ حالة الدول ذات الدخل المنخفض

وتتضمن هذه المجموعة طائفة كبيرة من الدول الأفريقية والآسيوية التي ينخفض متوسط دخل الفرد فيها عن ٣٧٠ دولارا في العام ، وينخفض متوسط العمر في كثير من منها (خاصة أفريقيا جنوب الصحراء) عن ٥٠ عاما، وترتفع وفيات الأطفال (كما نرى حالة جنوب آسيا) الى ١٧٠ في الألف ، وتعاني من حرمان نسبة كبيرة من الأطفال للتعليم. بعبارة أخرى يترادف تصنيف الدخل المنخفض مع المؤشرات الاجتماعية والتعليمية والصحية ومؤشرات نوعية الحياة مع ظاهرة الفقر (٢٦) .

ويمكن توسيع قاعدة هذه الدول لتشمل أيضا الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المنخفض وبهذا يمكن ان تشمل بعض دول أمريكا اللاتينية .

وسوف نقصر تحليلنا في هذا المقام للدول التي اتبعت سياسات التكيف، فمى القارتين الافريقية^(٢٧) والآسيوية^(٢٨).

ووفقا لأهداف سياسات التكيف فى هذه الدول وجلها من الدول المستعمموردة للنفط والتي تعرضت لهزات مرجعها الزيادات الطفرية فى أسعاره من وجهة نظمممسر التقارير الدولية ، فان بلوغ توازن موازين المدفوعات فى الأجل الطويل بأقل قسمدر من الخسارة فى النمسمسروفى هذا تضحية بجانب شرط النظرية النيوكلاسيكيسمسممة الموضح فى الفصل السابق وهو بلوغ التوازن المستقر مع الحفاظ على معدلات النمو فمى الأجل الطويل^(٢٩).

ونظرا لعدم تجانس هذه المجموعات من الدول من حيث الهياكل الانتاجية ودرجة تعقدتها وتشابكها ، ودرجة ارتباطها داخليا وبالعالم الخارجى ، وبالأطر الثقافيسمسممة والعرفية والدينية ومستوى انتاجية العمل ومستوى التنمية البشرية ، رغم وجود حممسممد أدنى عام مشترك خلاف مستويات الدخل ومتوسطاته ، فان تحليل هذا القسم سمسمسوف يتناول درجة ما من التفصيل حسب المجموعات اضافة الى توضيح الاتجاهات العامسمسممة المشتركة لهذه المجموعة من الدول .

(٢٣٢) أثر سياسات التكيف على معدلات نمو الانتاج والنتاج ومصادره

(٢٣٢) اتجاهات النمو ومعدلاته

تعطى القراءة المباشرة للتغير فى معدلات النمو مؤشرا لأثر سياسسممات التكيف على النمو . ووفقا لتقارير البنك الدولى ، فقد زاد معدل النمو السنوى المتوسط للدول ذات الدخل المنخفض من ٤.٩٪ كمتوسط للفترة ٦٥ ~ ٨٠ الى ٦.٦٪ كمتوسمسمط للفترة ٨٠ ~ ٩٠ (جدول ٩ ~ أ) . الا أن التأمل الفاحص مع استبعاد الصين والهنمسممد من مجموعة هذه الدول يجعل المعدل عن الفترة الأولى مساويا له ٤.٨٪ ، وللفترة الثانية له ٣.٩٪ أى يبئى بانخفاض معدل النمو بحوالى ١٪ .

وحتى فى ظل تضمين الصين والهند فان هذه المعدلات تقل كثيرا عن معمسممعدلات التضخم المتوسطة السنوية حيث سجلت فى الحالة الأولى ٨٪ ، ٦.٩٪ للفترتين علمسممى التوالى . وفى الحالة الثانية ٢.٧٪ ، ١.٥٪ للفترتين ٦٥ ~ ٨٠ ، ٨٠ ~ ٩٠ علمسممى التوالى .

جدول (٩ أ) : متوسطات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي
بالأسعار الجارية ومعدلات التضخم السنوي في الدول منخفضة
ومتوسطة الدخل في الفترة ٦٥ ~ ٩٠

متوسط معدلات التضخم السنوي		المعدل المتوسط لنمو الناتج المحلي الاجمالي		المعدلات الدول
٩٠ ~ ٨٠	٨٠ ~ ٦٥	٩٠ ~ ٨٠	٨٠ ~ ٦٥	
٩٦	٨٠	٦١	٤٩	مجموع الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
٦٨	٢٢	٧٦	٤٩	~ الصين والهند
١٥١	١٧٣	٣٩	٤٨	~ بقية الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
٦٤٨	٢٣٦	٢٦	٥٥	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى

المصدر : تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم للسنوات ٩٠ ، ٩١ ، ١٩٩٢ .

وتسرى نفس الظاهرة على حالة الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى ، بسبب
يمكن القول انها ليست أفضل خطأ من سابقها حيث تدنت معدلات النمو للنصف
تقريبا في الفترة الثانية مقارنة بالأولى . ولو أخذنا في الاعتبار زيادة معممات
التضخم السنوية لأكثر من الضعفين لأمكن الحكم بتدهور معدلات نمو الناتج الى قيم
سلبية .

والتشريح التفصيلي لمعدلات النمو حسب مجموعات الدول يبرز صورة أكثر
درامية من السابقة كما في جدول (٩ ب) ، حيث نجد اتجاها نزوليا ، أو فسممي
أفضل الأحوال ركوديا لمعدلات زيادة الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن تواضع قيم هذه
المعدلات وبخاصة في الفترة الثانية مقارنة بالمعدلات المتوسطة التي سادت عظمى
امتداد تسعة عشر عاما من ٧٣ الى ١٩٩٢ .

جدول رقم (٩) (سب) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المسمى
لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض في الفترة
من ٨٢ حتى ١٩٩٢

السنوات		٩٢	٩١	٩٠	٨٩	٨٨	٨٧	٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٧٢-٩٢	الدول
افريقيا جنوب الصحراء		٢٠٠	٢٠٣	٢٠٠	٢٠٨	٢٠٦	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٦	٢٠١	٢٠٣	٢٠٥	
الدول الصغيرة ذات الدخل المنخفض		٢٠١	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٥	٢٠١	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٣	٢٠١	٢٠١	٢٠٥	
أقل الدول نموا		٢٠٧	٢٠٩	٢٠١	٢٠٠	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٠	٢٠١	٢٠٨	٢٠٠	

المصدر :

IMF, World Economic Outlook Oct., 1991.

ولاختبار مدى بلوغ أهداف سياسات التكيف المطروحة من قبل البنك الدولي وهي تحقيق توازن المدفوعات مع أقل قدر من الخسارة في النمو المشار اليه .

وتفيد المعلومات المتاحة (جدول ١٠) بوجود اتجاهات مغايرة للمستهدف بشكل واضح بل وحاد فلقد تفاقم العجز في موازين مدفوعات الدول الآسيوية والأفريقية ذات الدخل المحدود والتي تبنت برامج وسياسات الاستقرار والتكيف . ولقد تدهور العجز في كثير من الأحوال الى عدة أمثال ما كان عليه قبل اتباع هذه السياسات وهو ما تنظيره مقارنة السنتين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ وثمة حالات صارخة مثل اندونيسيا التي زادت فيها قيمة العجز من (٢١٠) الى (٢٣٦٩) مليون لوهي حالة لا يمكن رد مصادر العجز فيها الى ارتفاع قيمة فاتورة واردات الطاقة ، حيث انها منتج ومصدر رئيسي للنفط . ويقال نفس الشيء عن الهند وبنجلاديش ونيبال ، ومعظم الدول الأفريقية وبخاصة دول شرق أفريقيا ، والتي ارتبطت فيها حالات العجز بالتوسع في استيراد الغذاء . وفي هذا الصدد فان أحمد حجاج ومبررات اتباع سياسات التكيف في دول القارة الأفريقية هي انها سوف توفر إطارا ملائما لتنمية الصادرات وبخاصة غير التقليدية والمصنعة كثيفة العمل فضلا عن تحسين الانتاج الزراعي (٢٠) .

ورغم وجود استثناءات كما في حالة نيجيريا التي تحول العجز المحقق فيها (٢٦٨) الى فائض (٥١٢٦) فانها حالات محدودة جدا والاتجاه العام هو تفاقم العجز بل تحسومول الدول التي كانت تحقق فائضا مثل رواندا وبوركينا فاسو وتوجو وزامبيا وكذلك النيجير التي كان يتوازن فيها الميزان ٠٠٠ الخ (٢١) .

جدول (١٠) مقارنة رصيد ميزان المدفوعات في العامين ١٩٧٠ ، ١٩٩٠
لبعض الدول الآسيوية والأفريقية ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى

مليون دولار أمريكي

١٩٩٠	١٩٧٠	الدول	١٩٩٠	١٩٧٠	الدول	١٩٩٠	١٩٧٠	الدول
١٢٥ -	١٦ -	السنغال	١٠٠ -	٣	توجو	٧٧٥ -	١١٤ -	بنجلاديش
١٤٦ -	٣٢ -	تنزانيا	١١١ -	٩	بوركينافاسو	١٣٦٢ -	٦٦٧ -	باكستان
٢٢٩ -	٦٨ -	غانا	٨٥ -	٧	رواندا	* ٩٣٠٤ -	٣٨٥ -	الهند
٨١ -	٦ -	اثيوبيا	٦٥ -	صفر	النيجر	٢٣٦٩ -	٢١٠ -	اندونيسيا
٦٤٣	٦٤ -	زائير	٢٤٣ -	١٠٨	زامبيا	٢٩٦ -	٥٩ -	سيرلانكا
٥١٢٦	٢٦٨ -	نيجيريا	٧٩ -	٢	تشاد	* ٤٦٢ -	* ١ -	نيبال

المصدر : البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم (التنمية والبيئة) ١٩٩٢ - جدول ١٨ . (القيم محسوبة بعد التحويلات الرسمية)
* تقديرات البنك الدولي

جدول (١١) تغيير الهيكل الانتاجى فى الفترة ١٩٩٠/٦٥
فى الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى

الخدمات			الصناعة التحويلية			الصناعة			الزراعة			مجموعات الدول
٩٠	٨٣	٦٥	٩٠	٨٣	٦٥	٩٠	٨٣	٦٥	٩٠	٨٣	٦٥	
٣٥	٢٩	٢٨	٢٧	١٤	١٤	٣٦	٣٤	٢٩	٣١	٣٧	٤٣	مجموع الدول ذات الدخل المنخفض
٣٥	٢٥	٢٦	٣٠	١٥	١٥	٣٦	٣٨	٣٢	٢٩	٣٧	٤٢	الصين والهند
٣٨	٤٣	٤٠	م.غ	١٢	١١	٣٤	١٨	١٦	٣٠	٣٨	٤٤	دول ذات دخل منخفض اخرى
م.غ	٤٠	٤٢	م.غ	٧	٩	م.غ	١٧	١٦	م.غ	٤١	٤٤	دول ذات الدخل المنخفضى
												نسب المحرراء
٤٠	٤٢	٣٦	١٠	٨	٨	٣٠	٣٣	٢٣	٣٢	٢٦	٣٩	دول ذات الدخل المتوسط
												لادنى جنوب المحرراء

در البيانات عن ١٩٩٠ مصدرها تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم سنة ١٩٩٢
اما بيانات ١٩٦٥ ، ١٩٨٢ فمصدرها نفس التقرير السابق سنة ١٩٨٥ .

ويصعب رد العجز في موازين المدفوعات الى أوضاع الاضطراب السياسي ، فمما إذا كان هذا صحيحا في التفسير جزئيا ، وفي حال بعض الدول فيصعب تعميمه على السدول المستقرة نسبيا كالهند وباكستان .

كلمة مصادره النمو

إذا كانت سياسات التكيف في الدول شبه المصنعة قد أحدثت إعادة هيكلة تزايد فيها الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج الصناعي بدرجات متفاوتة ، فإنه لم تتمكن سياسات التكيف في الدول ذات الدخل المنخفض وكذلك المتوسط الأدنى باستثناء الهند وباكستان وعدد محدود آخر من الدول . ولا يرجع السبب لنجاح هذه السياسات في تلك الدول بدرجة أكبر من غيرها بقدر ما يرجع لتبني هذه الدول استراتيجيات لاعادة هيكله اقتصاداتها الوطنية تحظى فيها التنمية الصناعية بوزن ليس بالقليل .

وأهم ما تبرزه التغييرات في الهيكل النسبي للانتاج (جدول ١١) هو أن التحولات البارزة لصالح النشاط الصناعي كانت في الهند بصفة أساسية أما بقية دول المجموعة فلم تشهد تغييرات تذكر وحتى بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض الأدنى (جنوب الصحراء) فقد تراجعت الأهمية النسبية للنشاط الصناعي بسبب انخفاض قيمة منتجات الصناعات الأولية .

وتبرز المسألة بشكل أكثر وضوحا بالنسبة للصناعات التحويلية حيث تراجع هيكل أهميتها النسبية بسبب عاملين ، العامل الأول القيم المحسوبة على أساسها هذه الهياكل وخاصة مع تضخم قيم الأنشطة الخدمية والتي مرجعها طرق التقدير كما سيتضح وثانيهما تراجع أهمية الانتاج الصناعي الوطني مع زيادة الاستيراد وبخاصة ازاء تزايد الاحتياجات الغذائية أو نتيجة الانفتاح على الأسواق الأجنبية .

والظاهرة الأكثر خطورة في هذا الصدد هي أيضا التراجع في الأهمية في الناتج الزراعي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، وزيادة الأهمية النسبية للخدمات . وهذه الظاهرة تؤكد السبب السابق الاشارة اليه والخاص بطرق الحساب . فتتضح قيمة انتاج الخدمات في كثير من الأحيان لا يعكس نشاطا حقيقيا دالا على تنمية قطاعات وأنشطة معينة ، بل مرده زيادة قيمة ناتج القطاع الحكومي (مقاسا بالأجور والرواتب المدفوعة) بسبب تضخم الأجهزة الحكومية في هذه الدول ، وخاصة القطاعات الأمنية ، فضلا عن أنه يعكس دخلا مصدره عملية إعادة التوزيع الأولية للدخل أكثر من خلقه لقيم مضافة جديدة خاصة مع البطالة المقنعة . فضلا عن ذلك فإن أنشطة الخدمات الأخرى في جزء كبير منها كثيرا ما تعكس أيضا عمليات إعادة التوزيع هذه ، مثل الحال في كثير من الأنشطة الهامشية ، والطفيلية ، وتعدد الوسطاء التجاريين . الخ .

٢٠٢ حالة دول السوق المركزي لشرق أوروبا

الدول محل الدراسة هي أربعة دول مما كانت عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل CMEA والتي عرفت باسم منظمة السوق الشيوعية المشتركة (كوميكون) ، والدول محل الدراسة هي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا^(٣٢) والاتحاد السوفيتي سابقا ورومانيا وبلغاريا .

وتكتسب هذه الدول أهمية خاصة إذ أنها اتبعت سياسات التكيف في إطار مسمى يعرف بالتغيرات بالصدمة^(٣٣) فور انسلاخها من منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل عقب تفكك المنظومة الاشتراكية .

وفضلا عن ذلك فإن هذه الدول قد شهدت تحولا أقصى ، انتقالا من نظام التخطيط المركزي الملزم الشامل الى آليات السوق دون المرور على مراحل وسيطة (جوهر فكتمرة الصدمة) . كما أنها تكتسب أهمية أكبر نظرا لهيمنة الملكية العامة ابان هذه التحولات رغم الجهود المضنية التي تبذل فيها من أجل نزع الملكية العامة وتحويلها الى ملكية خاصة^(٣٤) .

ولما كانت هذه التحولات حديثة عهد ، فإننا سنركز على المعلومات المتاحة عن السنتين ٩٠ و٩١ وما تيسر من معلومات عن أجزاء من ١٩٩٢ .

والجدير بالملاحظة أن هذه الدول قد اتبعت حزمة سياسات التكيف كاملة ، سواء ماتعلق منها بالسياسات الانكماشية وبخاصة سياسات الانفاق الاستثماري والاستهلاكى ، وسياسات تحرير التجارة وأسعار الصرف ، فضلا عن سياسات الخصخصة بأساليب مختلفة وأشكال مختلفة وكذلك تحرير أسعار الفائدة وغيرها من السياسات^(٣٥) .

٢٠٣ آثار سياسة التكيف على معدلات النمو واتجاهاته

كان للاتباع المفاجئ لسياسات التكيف وفقا للتوصيف السابق آثار سلبية على كل دول سوق شرق أوروبا المركزي في خلال العامين ٩٠ ، ٩١ مع اختلاف الدرجة . كما يتبين من جدول (١٢) . ويرجع اختلاف درجة حدة الآثار السلبية الى درجة انفتاح الاقتصاد السابقة على التحولات . ف نجد ان أثر التحولات على الدخل القومي فى المجموع مثلا أقل حدة من نظيراتها .

الا أن الآثار تفاقمت فى كل الدول بلا استثناء فى السنة الثانية (١٩٩١) ، وربما مرد ذلك ما أحدثته الآثار السلبية فى أول سنة من أزمات ، ومن ردود فعل حتمية فضلا عما صاحبها من حالات فوضى اقتصادية لم تعهدا اقتصادات ألفت التخطيط الشامل الملزم على مستويات عالية من التفصيل للمتغيرات .

جدول (١٢) معدلات نمو الدخل القومي في دول سوق شرق أوروبا المركزي

(سابقاً في العامين ٩٠ ، ٩١)

الاستثمار		الانتاج الزراعي		الانتاج المصنعي		الدخل القومي		
١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	
٩٠٠-	٤٣٠-	١٢٧٠-	٢٠٣-	٩٠٠-	١٢٠-	١٤٩٩-	٤٠-	الاتحاد السوفيتي (السابق)
١٦٠٠-	٧٠٠-	١٠٢٠-	٦٥٠-	١٨٠٠-	٤٥٠-	٨٠٠-	٥٥٠-	المجر
١٩٠٠-	١٣٥٠-	٦٧٠-	٨٨٠-	٢٢٠٠-	١٤١٠-	١٥٠٠-	١٢٧٠-	بلغاريا
		٥٧٠-	١٤٠-	١٤٢٠-	٢٣٣٠-	٩٠٠-	١٣٠٠-	بولندا
٣٠٠٠-	٣٠٠-	١٠٧٠-	٣٧٠-	٢٢٠٠-	٣٧٠-	١٦٠-	٣١٠-	تشيكوسلوفاكيا
٢٧٩٠-	٣٥٠٠-	٣٠٠-	٣٠٠-	١٢٥٠-	١٩٨٠-	١٢٢٠-	١٠٥٠-	رومانيا

* تتباعد منها يوغسلافيا .

Poland , International Economic Report 90,92 P.22

Prepared by World Economy Research Institute , Warsaw, 1992

المصدر

بعبارة أخرى فإن الاعتقاد الذى ساد بأن الصدمة سوف تمتص سريعا بحجمتها
تعمل آليات السوق على التصحيح فى السنوات التالية لايوجد فى ضوء معلومات السنمة
الثانية مايؤكد صحته .

وبتحليل الانعكاسات المباشرة لهذه السياسات على النمو القطاعى ، بمعنمسمى
دراسة آثارها على المصادر القطاعية للدخل القومى ، نجد أنها أكثر حدة على الأنشطة
الصناعية من الأنشطة الزراعية .

ويمكن ايعاز ذلك لمجموعة كبيرة من الأسباب بعضها يرتبط مباشرة بسياسات
التكيف ذاتها ، فى حين يتعلق البعض الآخر بالعوامل السياسية والاستراتيجية
ويمكن ايجاز هذه العوامل فى التالى :

١ ~ ان اعمال سياسات التكيف مع تجميد ثم الغاء العمل بقواعد منظمة التعممماون
الاقتصادى المتبادل والتي كانت تحدد شكل التخصص وتقسيم العمل ومستمواه ،
وعملات التبادل وأسعار الصرف لها ، وأسعار المنتجات ، وأحجام المتبادل .
الخ ، من أجل التحرير الكامل لآليات السوق قد أدى الى مجابهة الصمممماودرات
الصناعية لهذه الدول بمنافسة حادة من صادرات السوق الاوروبى الموحممممد ،
والصادرات اليابانية والامريكية لاختلاف الجودة وانخفاض التكلفة وخبممممرات
التسويق . بل ان هذه المنافسة قد امتدت لأسواق هذه الدول .

٢ ~ أن هذه الدول لم تسع الى تسويق منتجاتها فى أسواق بعضها البعض التقليديمة
بسبب حاجتها الشديدة للعملات الحرة ، وهى جميعها تفتقر اليها ، مع رفضهما
التعامل وفقا لقواعد اتفاقات التجارة والدفع ، واتفاقات التبادل المتكافئ .

٣ ~ انخفاض الطلب المحلى بشكل حاد ، اما بسبب تسريب المدخرات للخارج ،
أو الحفاظ عليها من أجل تملك المشروعات العامة فى ظل الخصخصة ، فضلا عمن
آثار سوء توزيع الدخل التى واكبت معدلات التضخم الحادة المصاحبة للانفتاح ،
وبروز المافيا الاقتصادية فى ظل ظروف فوضى السوق .

٤ ~ أن جزءا كبيرا من الانتاج الصناعى كان موجهها بصفة أساسية للانتاج الحربى،
انخفض مع توقيع اتفاقات خفض الأسلحة التاكتيكية ومتوسطة المدى وخصممض
القوات التقليدية فى أوروبا ، وحل حلف وارسو^(٢٦) . حتى أنه كان يعتقمممد
ان حوالى ٣٠٪ من الانتاج الصناعى اما مرتبط بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر
بالصناعات الحربية .

وربما يفسر التدهور الاقل فى معدلات نمو الانتاج الزراعى بعدم كفاية الانتاج
الزراعى أساسا لتلبية احتياجات الطلب فى هذه الدول والتي وصلت الى مرحلة الازمات
الغذائية . لكن أهم الأسباب الكامنة وراء ذلك هو الغاء الدعم المقدم للانتاج الزراعى
والتخلف التقنى العالى فضلا عن عدم كفاية المدة الزمنية للقول بالاحلال التقنى المتلائم
لرفع الانتاجية .

وما يثار على الزراعة من حيث التقدم التقني ينصرف بدرجة أكبر على الصناعة مع الأخذ في الاعتبار بهاشة تكلفة عمليات الاحلال التقني وتجديد القواعد الانتاجية مع وجود عجز الموازنة العامة ، واستمرار اتجاهات تفاقم هذا العجز رغم السياسات الانكماشية المتبعة بسبب عدة أمور في مقدمتها استفحال مشكلة الديون الخارجية التمسى تمتص الفوائض لمجابهة حد أعباء خدمة الديون ، وأيضا انخفاض الفوائض المحققه ذاتها (موضوع الإيرادات) بسبب انخفاض الانتاجية نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي ، ولا يخاس المنشآت العامة قيمتها عند الخصخصة وغيرها من العوامل .

ويضاف الى ذلك توظيف الفوائض المتاحة لدى الأفراد في عمليات المضاربات لتحقيق تنمية سريعة للثروات من خلال عمليات التدوير السريعة لرأس المال في نشمات المضاربات على العملات ، والاتجار في السوق السوداء . أو نتيجة تهريب الفوائض لخارج البلاد .

(٢٤) أثر سياسات الاستقرار والتكيف على القدرة على تحقيق التراكم

تبرز متابعة آثار سياسات التكيف على القدرة على التراكم نتائج أكثر سلبية مما تركته على النمو . فقد جاءت معدلات الاستثمار دون معدلات نمو الناتج بكثير . ويفسر ذلك بآثار المديونية من ناحية ، وخلق أنماط استهلاكية جديدة تمتص الفوائض التي كان يمكن ان توجه للتراكم فضلا عن آثار التضخم الناجمة عن الانفتاح على السوق العالمي ، والتحرير المفاجئ للأسعار وارتفاع تكلفة الانتاج (بسبب انخفاض الانتاجية في جانب منها) وغيرها من العوامل .

ولا يقف أمر الآثار السلبية على حجم الاستثمار ولا على الميل للاستثمار ، وهما ما يتضح من التغيرات بين السنتين ٩٠ ، ٩١ ، انما امتدت هذه الآثار الى هيكل وقنوات الاستثمار ذاتها . فلقد انخفضت معدلات الاستثمار الزراعي بصورة أكثر حدة ممن غيرها من الأنشطة الاقتصادية . ولا يقتصر الأمر على الاستثمارات العامة ولكن يمتد للخاصة أيضا . وينطبق نفس الشيء على الاستثمارات في الأنشطة الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة والتطوير التقني ، والمرتبطة بالتنمية البشرية وبرامج رفع القسمة الانتاجية (٢٧) .

وتؤشر هذه الأخيرة لاحتمالات تأثير السياسات الاستثمارية الانكماشية فسمى برنامج التكيف ، فاذا كان الهدف هو تحسين ظروف الناتج مع رفع الكفاءة الانتاجية فان ذلك مدعاه لزيادة قيم الاستثمار ومعدلاته من اجل الاحلال التقني وتجديد رأس المال المتقدم^(٢٨) ورفع انتاجية العمل ، فضلا عن أهمية زيادة الاستثمار لمواجهة الاحتياجات المتزايدة ولمكافحة التضخم من خلال زيادة المعروض من السلع والخدمات .

ومايسرى على القطاعات السلعية يسرى بدرجة أكبر على الانفاق على القطاعات الخدمية للتطوير التقنى والبحث العلمى والتعليم والصحة .

وتعزى بعض التحليلات الاقتصادية هذه الظاهرة الى سياسات التكيف ذاتهما ، فالى جانب انخفاض الدخل ، فان تعدد أنواع الضرائب ورفع أسعار الفائدة علممسمى الائتمان يعدان عاملين مهمين فى تخفيض تدهور الإستثمار (٣٩) . فضلا عن تكميممست الاستثمارات فيما يطلق عليه استثمارات البقاء ، ويقصد بها ذلك الجزء الموجه لمقابلة اهلاك رأس المال ، وعمليات الاحلال البسيطة ولقد انخفض نصيب الاستثمار فى الأصول الثابتة من استثمارات ١٩٩١ الى ٢٧٪ فى بولندا ، ٤٧٫٢٪ فى المجر و٤٦٫١٪ فمسممسمى تشيكوسلوفاكيا (٤٠) .

ونظرا لعدم استقرار حالة السوق ، فان تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر لم يتحقق كما توقع الاقتصاديون ، على غرار حالة الدول شبه المصنعة كما رأينا والتي عوض فيهما الاستثمار الأجنبى المباشر ذلك الانخفاض فى الاستثمار الناجم عن سياسات التكيف .

ويمكن ارجاع ذلك لعدة عوامل منها قصر المدة الزمنية الكافية للحكم بشكل مؤكد فضلا عن ظروف عدم الاستقرار السياسى فى معظم الدول محل الاعتبار (كما فى حالة كومنولث الدول المستقلة وتشيكوسلوفاكيا وبولندا على وجه التخصيص . علاوة على ذلك فان نتائج سياسات التكيف ذاتها لاتخلق بيئة مواتية للاستثمار المباشر فمعدلات التضخم الحادة فى اقتصادات هذه الدول (٦٥٠٪ فى كومنولث الدول المستقلة ، ٤٠٠٪ فى بلغاريا فى سنة ١٩٩٢ (٤١) ، ٥٨٤٪ فى بولندا سنة ١٩٩٠ مقابل ١٠٠٠٪ فى ١٩٨٩ (٤٢) .

يضاف الى ذلك ارتفاع أسعار الفائدة لمعدلات تزيد عن ٤٥٪ فى أفضل الاحتمالات استقرارا كذلك فان حصيلة بيع بعض المشروعات العامة والتي كان يعتقد انها تزيد من موارد التراكم قد وظفت كما فى حالة بولندا ، فى الانفاق الجارى (٤٣) .

(كمم) وقد يثور تساؤل مهم ، هل أدت هذه التضحيات فى معدلات النمو والتراكم ومعدلات النمو الصناعى الى تحقيق التوازنات المالية والنقدية كثيرة الأجل المستهدفة؟ تبرز المعلومات المتاحة أن هذه التضحيات لم تقابلها مغنم فى الأجل القصير ، ذلك ان الصورة العامة وقد تم التعرض لبعض جوانبها قد ارتبطت بتعميق الاختلالات وزيمممسادة حدثها ويمكن قياس ذلك بمؤشرات الأسعار ، وعجز الموازنة العامة (رغم السياسمسمسمة الانفاقية الانكماشية والتوسعات فى فرض الضرائب) وعجز ميزانى التجارة والمدفوعات والديون وتغييرات أسعار صرف العملات الوطنية .

جدول رقم (١٢) معدلات تغير بعض المؤشرات الرئيسية
لدول سوق شرق أوروبا المركزي في العامين ٩٠ ، ١٩٩١

الدول	الاتحاد السوفييتي (السابق)	المجر	بلغاريا	بولندا	تشيكوسلوفاكيا (سابقا)	رومانيا
الرقم القياسي	٥٣	٢٨٩	١٩٣	٥٨٤٧	٩٩	٥٧
لأسعار التجزئة (١)	٦٥٠٠	٣٦٠	٤٠٠	٧٠٣	٤٣٠	١٩٧٠
رصيد الموازنة	١٥ +	١٠ +	٠١ -	١٠ +	٠٤ -	٠٤ -
العامه للدولة	١٠	٠٨ -	١٨ -	١٧ -	١٦ -	٠٤ -
بالبيون دولار (٤)	صفر	١٥ =	١٢ -	٢٠ -	١٨ -	٠٤ -
معدل نمو الصادرات (٢)	٥١	١٢ -	١٧٩ -	١٠٨	١٦٧ -	٤٩٢ -
	٩١	٣٠٠ -	٦٠٠ -	٦٥ -	٢١٨ -	٢٥٠ -
معدل نمو الواردات	٥٤	٢٧ -	١٥٠ -	١٥٩ -	٦٦ -	٣٤ -
	٩١	٨٠٠ -	٧٠٧ -	٢٤٤	٢٨٢ -	٣٧٠ -
الدين الخارجي	٣٧٤	١٦٩	٥٥	٣٣٥	٥٦	٦٤
بالطيار (٣)	٦٢٥	٢١٣	١١١	٤٨٥	٨١	١٢
دولار	٦٥٠	١٩٧	١٢٥	٥٠٠	٨٨	٢٨

Poland : International Economic Report 91/92.

(١) البيانات مصدرها جدول رقم (١) من

(٢) " " " " رقم (٢) ، نفس المصدر السابق

(٣) " مصدرها جدول ٣ - نفس المرجع السابق والجدول في هذه الدراسة منقول من الدراسة .

OECD: Economic Outlook, 49 July, 1991.

Danuta Hubner Economic Change in Poland: Acomparative.

وتمكن قراءة بيانات الجدول (١٣) السابق وكذلك جدول (١٤) التالي مضمين استنتاج الآتى :

١ - أن سياسات التكيف لم تحقق شروط الاستقرار ، والتي تفترض النظرية الاقتصادية انها الشروط اللازمة للنمو المستقر كما برز من تحليل الفصل الأول .

٢ - أن حدة التقلبات بين السنوات تنبئ عن احتمال استمرار هذه الظمروف لفترة ليست بالقصيرة وقد تؤدي التقلبات الناجمة عنها الى اختلالات أخرى غير منظورة حتى الآن ، أو الى خلق وضع ركودى طويل المدى نسبيا لايمكن لآليات السوق انتشمال اقتصادات هذه البلاد منه دون تدخل من الدولة ، أو دون دفعة قوية متعمدة من الخمارج تعوض عدم تدخل الدولة .

٣ - أن الاختلالات تتزايد مع الزمن وهو ما تنبئ به متابعة السنوات السابقة مباشرة على سنوات اتباع سياسات التكيف ، والأجزاء المتاحة عنها البيانات مضمين ١٩٩٢ .

٤ - أن ظروف عدم الاستقرار السياسى فى هذه الدول تزيد من عمق وحجمممة الاختلالات .

(٥) تفسير الظاهرة

على عكس ما يذهب التحليل النظرى للنيوكلاسيك جاءت نتائج تحليل آثمار تطبيق سياسات التكيف على النمو والتراكم فى حالة ثلاثة مجموعات من المممدول . ويقودنا هذا الى استنتاج واحد من ثلاثة ، اما ان فروض النظرية النيوكلاسيكية لمممد تنطبق بشكل كاف ، أو ان استنتاجات النظرية غير صحيحة من أساسه ، واممما ان هناك عوامل خاصة محددة فى اقتصادات هذه المجموعات من الدول قد حالممممت دون تفعيل الآليات التى قالت بها النظرية بشكل كاف حتى تؤتى النتائج المتوقعة لها .

ولسنا بصدد تقييم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، فهو ليس مجال اهتمام هذه الدراسة ، وان كان موضوعا بصفة عامة ، ومطلبا يقتضى أفراد دراسة خاصة لسه . لذا سنولى اهتمامنا الرئيسى لمحاولة تفسير العوامل التى حالت دون تحقق النتائجممج المتوقعة وفقا لمنطق النظرية وافتراضاتها . أى بافترض الصحة النسبية لهذه النظرية .

(٦) خصائص الهياكل الاقتصادية السائدة ودرجة الاستجابة لحزمة سياسات

التكيف

تتسم الهياكل الاقتصادية لكثير من البلدان محل الاهتمام وبخاصة بلمدان المجموعة الثانية (الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى) بمجموعة مضمين الخصائص الهيكلية تجعل استجابتها عكسية الأثر بالنسبة للنمو والتراكم فى حال تطبيق سياسات التكيف . ولعل فى مقدمة هذه الخصائص :

١ - الاعتماد بدرجة كبيرة على واردات المدخلات الصناعية والزراعية وذلك بسبب نتيجة الاختيارات التنموية في العقود السابقة . وبخاصة سياسات التصنيع القائمة علمياً احلال الواردات . ومن ثم فان السعي لتحقيق التوازن الداخلى وأيضاً الخارجى مسمممن خلال اتباع سياسة انكماشية سوف يؤدي الى احداث آثار انكماشية بدرجة أكبر ليمس فقط من خلال تأثير مضاعف الاستثمار ولكن أيضاً من خلال تعطيل الطاقات الانتاجية المتاحة ، أى أن آثارها لا تتوقف على الزيادات الحدية فى الانتاج والنتاج ولكن أيضاً على مستويات الانتاج او الناتج السائدة .

وتبرز هذه الظاهرة بشكل أعمق فى حالة الاقتصادات التى قطعت شوطاً فمسمممنى التصنيع أو التنمية الزراعية المرتبطة بالعالم الخارجى (٤٤) .

٢ - أن برامج سياسات التكيف قد صممت لتوسيع السوق وتنمية التراكم علمممنى أساسه وللمحد من أنشطة التراكم البدائى (٤٥) .

وفى ظل معدلات التضخم المرتفعة الناجمة عن انعكاسات سياسات التكيف فممان مصادر التراكم البدائى لاتجد فرصاً ملائمة للاستثمار ، فضلاً عن استيعابها فى الأعمراض الاستهلاكية مع تدهور مستويات الدخل والمعيشة .

فضلاً عن هذا فان مصادر التراكم البدائى قد وجدت فرص الانتعاش فى ظل نمو القطاع الاقتصادى المملوك للدولة بدرجة أكبر مما هى عليه فى ظل آليات السوق . بحكم ظروف الاستقرار الاقتصادى التى يخلقها ، وفى ظل اختيارات السياسات المصاحبة لسه (بغض النظر عن كفاءة تشغيله من عدمه) ، مثل السياسات التجارية وضمان أسهمواق لتصريف منتجات أنشطة التراكم البدائى وتوفير مصادر التمويل ، وتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وتوفير المواد الخام اللازمة للانتاج . الخ (٤٦) . وهو مايفتقد فى ظلمممنل سياسات التكيف حيث تحرر الأسواق من كافة أشكال التدخل الاقتصادى للدولة ، وممن كافة أشكال ضوابط السوق . بغض النظر عما تقول به النظرية النيوكلاسيكية ذاتهممما . بمعنى آخر فان وصفاً سياسات التكيف تتجاوز الحالات الخاصة للأسواق من احتكمممنار ثنائى واحتكار قلة ، ومن حالات تشوهات الأسواق الأخرى .

٣ - ان أحد خصائص البنية الاقتصادية فى الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع ، وأيضاً فى الدول التى تتحول من النظم الاشتراكية الى النظام الرأسمالى هو غياب فئمة المنظمين القادرين على المبادرة فى ولوج مجالات النشاط الاقتصادى الجديدة لدفع عجلة التنمية . وتبرز التجربة التاريخية لهاتين المجموعتين من الدول أن الدولة قد اضطلعت بهذا الدور لتعويض النقص التاريخى . ومع بدايات الانفتاح والأخذ بسياسات التكيف فان معدلات الربح كانت مغرية لخلق هذه الفئات خاصة من التكنوقراط الذين انسلخوا عن قطاع الدولة ، ولهذا نشهد ان معدلات النمو والتراكم فى الفترات الاولى للتكمممنف مقارنة بالفترات التالية فى وضع أقل سوءاً . الا ان المناخ الذى خلقتة هذه السياسات

لا يلبث ان يتغير بعد امعان الشوط فيها وخاصة عندما تقل معدلات الربح السريع، وتتزايد المخاطرة في مجال الاعمال^(٤٧)، وأيضا مع زيادة تأثير دور العالم الخارجى مع فتح الأسواق وتقييد القدرة على النمو بفعل أثر الواردات ، وارتفاع أسعار الفائدة وقيود الديون وغيرها.

والظاهرة البارزة للبيان أن سياسات التكيف لم تشجع حتى الآن رغم مضي فترة زمنية ليست بالقصيرة هذه الفئات (باستثناء الدول شبه المصنعة نظرا لظروفها الخاصة التي سبق ايضاحها) ، والأغلب أن الأرباح الضخمة والدخول الربعية التي تحققت فسمي المراحل الأولى لاتباع هذه السياسات لم يعد تراكمها في الاقتصادات محل الاعتدبسمما بل تم هروبا وتهريبها للتوظيف في الدول الرأسمالية المتقدمة^(٤٨).

٢٠٢) أنماط التراكم ذاتها المتبعة في سياسات التكيف

تتمحور سياسات التكيف في معالجتها لمسألة التراكم حول الآتى :

٠ تقليص الاستثمارات العامة المباشرة في قطاعات الانتاج المباشر ، وتحولهما الى قطاعات البنية الأساسية المادية والخدمية المهينة لبيئة أكثر ملاءمة (من وجهة نظرهم حزمة سياسات التكيف) للاستثمار .

٠ التعويل على الاستثمارات الخاصة بصفة أساسية

٠ ان تؤدي آثار اتباع سياسات التكيف في تحقيق الاستقرار الى خلق منسماخ مشجع وجاذب للاستثمارات الخارجية المباشرة .

١) - وفي ظل هذه الآلية المفترضة فان خصوصيات الاقتصادات النامية البنيوية قسمة تقف عائد م بلوغ نتائجها لعدة أسباب في مقدمتها ضعف مصادر التراكم ذاتهما وأن اضطلاع الدولة بأعباء التراكم كما نادت أدبيات التنمية في الخمسينيات والستينيات - والتي لازالت فرضياتها أكثر واقعية لظروف هذه البلدان - انما لتعويض هذا النقص بصفة عامة ، ولتوجيه الاستثمارات في القطاعات الاكبر ديناميكية لتحفيز التنمية في هذه البلدان خاصة في القطاعات بطيئة العائد ومحدوده ، رغم علاقات التشابك القوية التسمى تربطها بالقطاعات والأنشطة الأخرى والتي تكسب الاقتصاد درجة تكامل أعمق ، وتزيد من قدرته على تحقيق الدفع الذاتى لعمليات التنمية المستمرة^(٤٩).

وبافتراض فعالية هذه الآلية المتصورة في دول العالم الثالث الا انه تبقى قضية اختيار قنوات الاستثمار مسألة هامة في بحث أثر سياسات التكيف على النمو . ذلك ان تركيز الاستثمارات العامة في مشروعات البنية الأساسية المادية والاجتماعية حتى مع عدم وجود انكماش في معدلات الانفاق الاستثمارى من شأنه أن يؤدي الى رفع مستوى الكفسمماءة مقاسة بتخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية لكن لا يوجد ما يفيد بأثره على زيممساءة مستوى الانتاج ذاته ، خاصة وأن السياسة الانكماشية بصفة عامة - مع تضخم الاسعار فى ذات الوقت من شأنها ان تقلص من مستوى الطلب .

كذلك فتوجد ثمة علاقة مستمرة بين التراكم فى المجالات الانتاجية وزيادات الناتج^(٥٠) . ومن ثم فان التعويل على تحسين ظروف الانتاج ورفع كفاءته من خلال عمليات التراكم دون زيادة معدلاته فى قطاعات الانتاج المباشر من شأنه عدم التأخير على زيادات الناتج فى كل من الأجلين القصير والطويل معا .

وتبرز دراسة حالات الدول الأفريقية والآسيوية وغيرها من الدول ذات متوسطات الدخل المنخفض ، والمتوسط الأدنى بل وحتى المتوسط الى ذلك .

كذلك فان تركيز الاستثمارات بعيدا عن الاحتياجات المباشرة وبخاصة الغذاء ، قد أسهم فى تخصيص قدر من الموارد لتوفير هذه الاحتياجات خاصة مع ارتفاع ربحيتها ومع فتح الأسواق . وقد أسهم فى ذلك الظواهر الطبيعية والبيئية التى شهدتها هذه الدول فى خلال العقدين السابقين وهى ظواهر الجفاف والتصحر ، فى بعضها أو الفيضانات المدمرة وتجريف التربة فى البعض الآخر .

ولاتسلم بعض دول المجموعة الأولى (شبه المصنعة) من ذلك . وتبرز متابعة تطورات أنماط الاستثمار فى دول سوق شرق أوروبا المركزى الأثر الحاد لتغير أنماط الاستثمار فيها . فانخفاض سوق المعروض من الغذاء فى كومنولث الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتى سابقا) ، مع انخفاض الاستثمارات الزراعية قد أسهم فى زيادة المديونية مسن ناحية ، وخفض معدلات التراكم بصفة عامة كنتيجة لذلك ، فضلا عن خفض معدلات الانتاج .

كذلك فان إعادة تخصيص قنوات الاستثمار فى هذه المجموعات من الدول ، قسما وجد انعكاساته المباشرة على خفض معدلات الانتاج والانتاجية فى قطاعات الانتماء المادى . ذلك أن قطاعات الانتاج السلعى لم تحظ بالاستثمارات الكافية لتجديدها الطاقات الانتاجية بهدف رفع الانتاجية فيها علاوة على حاجة هذه القطاعات للتوسع فى الأصول الثابتة ، وللتطوير التقنى . وكما سبق الايضاح فان الاقتصاد البولندى فى حاجة الى مايقارب ١٠٠ مليار دولار لتطوير قواه الانتاجية وبخاصة فى الصناعة^(٥١) .

٢ - وفى ظل اختيارات سياسة التكيف تجرى عمليات إعادة هيكلة اقتصادات هذه الدول وبخاصة الانتاج السلعى ، وذلك بما يتفق ونمط التخصص وتقسيم العمل الدولى المفترض سيادتهما فى ظل النظام الاقتصادى الدولى الجديد . استنادا الى مبدأ تعظيم العائد على الصعيد العالمى والمبنى على مبدأ النفقات النسبية . وعلى ذلك يجزم التخلص من كثير من الصناعات فى الدول المتبعة لسياسات التكيف ، وهو ما لا يتم بشكل مفاجئ ، ولكن بتعريض هذه الصناعات لمنافسة أجنبية قوية من خلال فتح باب الاستيراد وإزالة العوائق ، ورفع تكاليف انتاجها عن طريق رفع دعم مدخلات الطاقة وغيرها ممن أشكال الدعم ، بحيث يفضى الأمر الى تخفيض انتاجها جزئيا أو كليا ، وتعريضهم للتصفية . أو من خلال آلية السعر^(٥٢) .

وفي ذات الوقت تجرى فى بعض القطاعات الأخرى إعادة هيكلة صناعات قائمة من الناحية التقنية ، بحيث نجد زيادة معاملات رأس المال للنتاج ، بعبارة أخصممرى يصاحب التوسع فى الاستثمارات فيها بضآلة العائد الانتاجى ، خاصة مع ارتفمسمممع المحتوى التكنولوجى .

الا أن الظاهرة الأكثر بروزا هى ارتباط سياسات التكيف بتنمية أنماط الانتماج التقليدية وتصفية قطاعات الانتاج الحديثة والتي كانت قد بدأت تتبلور فى همسممه البلدان ، لزيادة اعتمادها على استيراد منتجاتها من العالم الخارجى .

(٦٢) آفاق النمو فى ظل سياسات التكيف الهيكلي : خبرة التجارب المقارنة

بنيت التحليلات المقدمة لمجموعات الدول المختلفة التي اتبعت نهج التكيفهه الهيكلى وفقا لمنظور سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وجود اتجاه تنازلمعى فى معدلات النمو مصاحب بزيادة عجز موازين المدفوعات ، بل وبمصاحب زيادة أرقمسمم مديونية هذه الدول والسؤال المطروح الآن ، هو أولا توجد احتمالات مستقبلية للخروج ممن هذه الحالة فى ظل نفس النهج ؟

هنا لايكفى للحكم والتقييم الاكتفاء باسقاط معدلات واتجاهات النمو بل ويلمسممزم البحث فى اتجاهات نمو بعض العوامل الحاكمة والمحددة لعجز موازين التجارة والمدفوعات . ولقد تناول التحليل التفصيلى لمجموعات الدول النتائج المترتبة على سلوك بعض همسممه المتغيرات مثل النمو الصناعى ، وهيكل الانتاج .٠٠٠ الخ . ولكن فى هذا المبحث مسممسم الدراسة فان فرضا أساسيا كان محور اهتمام تقارير البنك الدولى التي تعرضت لتقييهم تجارب تطبيق سياسات التكيف فى الدول المختلفة يلزم ان يكون ذاته محلا للاختبمسار وهو اعتبار أن سبب الاختلالات الهيكلية هى الصدمات النفطية energy Price Shocks ، وهى الناجمة عن الارتفاعين الحادين فى أسعار الطاقة ، وقد بنمت هذه الدراسات (التقارير) على أساس ذلك فرضين فرعيين ، أولهما أن سياسات التكيف ستؤدى لتنمية مصادر الطاقة المحلية لمواجهة الصدمات ، وثانيهما احداث تغيير هيكلسممى فى بنية الانتاج والصادرات لحساب القطاعات الصناعية لتخفيف العجز التجارى . ولقمسمم سبق التعرض للفرض الثانى ، والذى انتهى التحليل لاثبات العكس فى كل الحسممسممالات ، مع قبول استثناءات تفصيلية مردها سياسات واستراتيجيات التصنيع وأيضا برامج قيسل اتباع سياسات التكيف فى مجموعة الدول شبه المصنعة وفى حالة الهند وبعض دول شمسمممال أفريقيا التي محورت عمليات التنمية فيها حول التصنيع .

والفرض الرئيسى الثانى القابل للمناقشة والاختبار هو أن سياسات التكيف سمموف تؤدى الى تخفيض رقم المديونية ، ومن ثم يفرج هذا عن جانب من الموارد يمكن ان توظف فى زيادة معدل الادخار ومن ثم الاستثمار والتعجيل بالنمو . وعليه فان اختبار توجهسممات الاستثمار مطلب أساسى للحكم بما اذا كانت هناك آفاق مستقبلية محتملة لرفع معسمممدلات الناتج (النمو) .

كلمات) سياسات التصحيح والتكيف وتنمية مصادر الطاقة

تعد تنمية مصادر الطاقة شرطا لعملية التصنيع بصفة خاصة والتوسع في مجتمعات الانتاج السلعي والخدمي بصفة عامة . ويزداد الطلب على الطاقة مع زيادات التضخم ورفع مستوى المعيشة ومع اضطراب التنمية .

وتختلف ردود أفعال مجموعات الدول محل الدراسة بالنسبة لكل من انتميمماج واستهلاك واستيراد الطاقة . الا انها تتفق جميعا في اتجاه واحد يتمثل في انخفمماض كل من معدلات نمو واستهلاك الطاقة للدول شبه المصنعة والدول منخفضة الدخل وأيضا دول السوق المركزي لشرق أوروبا وذلك في فترة الثمانينات ، وبالنسبة للمجموعممنممة الأخيرة في العامين ٩٠ ، (١٩٩١) .

والفرض القائل بتنمية مصادر الطاقة قد وجد استجابة بصفة أساسية في المسمدول شبه المصنعة للارتباط المباشر بين عمليات التصنيع الواسعة وتنمية الطاقة في خمسمملال السبعينيات فقط ثم تراخت معدلات نمو الطاقة في الفترة اللاحقة (جدول ١٤ - ١) . أى ان عملية تنمية مصادر انتاج الطاقة لا يوجد ما يؤكد ارتباطها بآثار سياسات التكيف .

الا ان الانعكاس الأكبر لهذه السياسات وارتفاع أسعار الطاقة قد تمثل فمسمى خفض معدلات الاستهلاك بصفة أساسية ، الأمر الذى يعكس الاتجاهات الركودية فمسمى الانتاج . ويصعب القطع بارتباط خفض معدلات الاستهلاك باحداث تغيير نوعى فمسمى كل من تكنولوجيا الانتاج والاستهلاك ، باحلالها بتكنولوجيا مخفضة لاستهلاك الطاقة .

والبارز في الظاهرة هو النجاح فى خفض معدل عبء الطاقة على الصادرات السلعية، بمعنى أن معدل تغطية الصادرات السلعية للطاقة قد تزايد. وهذا مرده اتباع سياسمة التصنيع للتصدير بصفة أساسية فضلا عن الآثار الناجمة عن خفض معدلات استهمممسلاك الطاقة وزيادة انتاج الطاقة نسبيا (رغم الاتجاه الانخفاضى الملحوظ) المشار اليمسممه . ويضاف الى هذه العوامل اتجاه أسعار الطاقة الى الانخفاض ثم الى الاستقرار حول قيمة متوسطة حول ١٧ دولارا لبرميل النفط الخام فى عام ١٩٩١ بصفة عامة حول حدود دنيا ١٧ وعليا ٢١ دولار للبرميل ، تحت تأثير زيادة المعروض من الطاقة خارج دول الأوممك ، وانخفاض معدلات استهلاك الطاقة العالمية بسبب الكساد الصناعى العالمى وغيرها مممن العوامل (٥٣) .

وفى هذا المقام يصعب رد هذه الآثار مباشرة لسياسات التكيف ، وان كانسممت هذه السياسات قد تفاعلت بشكل عام مع الاتجاه الانكماشى الذى تولد كرد فعل طبيعى لارتفاع قيمة فاتورة واردات الطاقة فى هذه البلدان ، ومماثلة ذلك من آثار على تكلفة الانتاج بها وبخاصة المنتجات التصديرية حيث اخرج موقفها التنافسى نسبيا فى السوق العالمى .

جدول (١-٤) معدلات نمو انتاج واستهلاك الطاقة ونسبة واردات الطاقة الى الصادرات السلعية في الدول شبه المصنعه

الدول	معدل النمو السنوي المتوسط لانتاج للطاقة			المعدل المتوسط لاستهلاك الطاقة لـ			نسبة قيمة واردات الطاقة الى قيمة اجمالي الصادرات السلعية		
	١٩٦٥	٨٣-٧٣	١٩٩٠-٨٠	١٩٦٥	٨٣-٧٣	١٩٩٠-٨٠	١٩٦٥	٨٣-٧٣	١٩٩٠-٨٠
الأرجنتين	٦ر٤	٤ر٥	٣ر٣	٥ر٩	٢ر٧	٣ر٥	٨	٩	٥ر٥
أوراجواي	٥ر٢	١٨ر٢	٧ر٩	١ر٧	٥ر٧	٥ر٥	١٣	٢٨	١٢ر٠
البرازيل	٨ر٧	٩ر٠	٧ر٩	١١ر٥	٤ر٩	٤ر٩	١٤	٥٦	١٤ر٠
البرتغال	٣ر٩	م٠غ	٣ر١	٨ر٧	٣ر٧	٢ر٨	١٣	٤٨	١٦ر٠
تركيا	٥ر٧	٣ر٨	٥ر٠	١٠ر٠	٤ر٦	١ر٣	١٢	٦٦	م٠غ
كوريا	٢ر٦	٤ر٦	١٠ر٤	١٥ر٨	٨ر٨	٨ر١	١٨	٢٨	١٢ر٠

المصدر : تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنوات مختلفة .

اما بالنسبة لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (الأفريقية والآسيوية) وذات الدخل المتوسط الأدنى فانها لم تشهد ظاهرة تنمية معدلات انتاج الطاقة فى الفترة الأولى لسياسات التكيف لسببين رئيسيين أولهما عدم توفر امكانيات تنمية المصادر المحليه لسياسة لديها سواء من الطاقة الحرارية (النفط أو الفحم) أو الهيدروليكيكية بدرجة كافية وثانيهما أنها اما غير مصنعة كما فى حالة الكثير منها ، أو على المدارج الأولى للتصنيع باستثناء الصين والهند والباكستان . ولما كانت الأولى غير داخله فى نطاق المقارنة فيمكن من - باستثناء الهند وباكستان - تعميم القاعدة .

والاتجاه السائد كما يتبين من الجدول (١ - ٢) هو الهبوط الحاد فى معدلات نمو الانتاج المتوسط السنوية ، وأيضا فى معدلات زيادة الاستهلاك . وان كان الانخفاض فى الأولى أبرز منه فى الثانية . ونتيجة ذلك فان انخفاض معدل نمو الانتاج بمقدار أكبر من معدلات نمو الاستهلاك لابد وأن ينعكس بالضرورة على زيادة نصيبهم . وازدادت الطاقة من الصادرات السلعية ، الأمر الذى امتص حوالى الربع كما فى حالة العديد منهنما وفى أفريقيا جنوب الصحراء على وجه التحديد .

وفى هذا الاطار أيضا وكما سبق فان انخفاض معدلات نمو الصادرات السلعية بسبب محدودية الأهمية النسبية للصادرات الصناعية فضلا عن تدهور معدلات نمو كل من الانتاج والصادرات الزراعيين قد أدى بدوره لتخفيض قيمة الصادرات الكلية ، وبصفة خاصة ممسح تزايد الطلب المحلى ، الذى يشبع جزء منه عن طريق الاستيراد من الخارج .

اما بالنسبة لدول شرق أوروبا الاشتراكية السابقة ، فان أساس المقارنة لا يستقيم حيث سيقف هذه السياسات لمواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية قصيرة الأجل فى ظل انجسماه للتحويل بأسلوب الصدمة . وباستبعاد الاتحاد السوفيتى ورومانيا وهنما منتجان ومصدران أساسيان للطاقة ، فان الأثر على انتاج واستهلاك الطاقة السائمتق رصده على مجموعتى الدول السابقتين متحقق فى هذه الحالة أيضا . والسبب هو أن انهما من منظمة مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) بين هذه الدول قد أثر بشكل واضح على الطاقة ، حيث وفرت لها الامدادات الرخيصة من النفط والكهرباء والغاز من الاتحاد السوفيتى السابق ورومانيا فى اطار أسعار مستقرة ، فى اطار اتفاقات التجارة والدفع .

الا أن انخفاض معدلات النمو الصناعى بسبب تخفيض الانتاج الحربى ، وبسبب الانكماش العام كما برز من قبل قد أجّل بروز حدة مشكلة الطاقة لديها .

وأيا كانت المؤشرات ، فمما لاشك فيه أن اتباع سياسات الانفتاح بصفة عامة ، والتكيف بصفة خاصة فى هذه المجموعة من الدول ، وفى ضوء البيانات المحدودة لهذه الفترة القصيرة لا ينبئ بوجود اتجاه لتنمية مصادر الطاقة المحلية لديها . وأغلب الظن أنها ستعدل من استخداماتها للطاقة وأولوياتها كلما زادت قيمة فاتورة وارداتها منها فى السوق العالمى مباشرة الا لو أعادت تنظيم السوق المركزى لشرق أوروبا أو تنظيم علاقاتها الثنائية ممسح منتجى الطاقة الرئيسيين (بلدان كومنولث الدول المستقلة ، ورومانيا) .

جدول (١٤ - ٢) معدلات نمو انتاج واستهلاك الطاقة ونسبة واردات الطاقة اللي
الصادرات السلعية في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى

نسبة قيمة واردات الطاقة الي قيمة أجالي الصادرات السلعيه			معدل الاستهلاك السنوي المتوسط			معدل النمو السنوي المتوسط لانتاج الطاقة			الدول
١٩٩٠ - ٨٠	٨٢ - ٧٣	٦٥	٩٠ - ٨٠	٨٢ - ٧٣	٦٥	٩٠ - ٨٠	٨٢ - ٧٣	٦٥	
٤ر٠	م٠غ	٨	٥ر٥	٥ر٥	٩ر٧	٤ر٧	٦١	١٠ر٦	مجموع الدول ذات الدخل المنخفض منها:
٣ر٠٠	م٠غ	٠٠	٥ر٧	٥ر٦	١٠ر٢	٥ر٨	٦ر٠	١٠ر١	الصين والهند
٦ر٠	م٠غ	٧	٤ر٣	٣ر٤	٦ر١	١ر٧	٧ر١	٨	أخري
٢٣ر٠	م٠غ	٨	٣ر٦	٥ر٥	٧ر٤	٤ر٧	٣ر٢	١٥ر٩	الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى
٢٨ر٠	م٠غ	٥	٢ر٦	٧ر٠	٨ر٩	٢ر٨	٢ر٥	٣٠ر٨	من الأفريقيا جنوب الصحراء ذات الدخل المتوسط الأدنى

نفس المصادر السابقة

جدول (١٤-٣) معدلات نمو استهلاك الطاقة ونسبة واردات
الطاقة الي الصادرات السلعيه لدول السوق المركزي لشـوق أوروبا

نسبة قيمة واردات الطاقة الي قيمة اجمالي الصادرات		معدل نمو الاستهلاك السنوي المتوسط		معدل نمو الانتاج المتوسط		المعدلات السنوية* الدول
١٩٩٠ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	١٩٩٠ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	١٩٩٠ - ٨٠	٨٣ - ٧٣	
م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ	الاتحاد السوقي (السابق)
١١	١٢*	١٤ر	٣٠ر	١ر	٦٧ر	المجر
م٠غ	م٠غ	١٧ر	٤٣ر	٣ر	٤٧ر	بلغاريا
م٠غ	٢٤ر٠	١٢ر	٢٥ر	١ر	١ر	بولندا
م٠غ	٣٠	٠٨ر	١٨ر	٣٥ر	٠٩ر	تشيكوسلوفاكيا (سابقا)
م٠غ	م٠غ	١٣ر	٣٨ر	٥ر	٢٠ر	رومانيا

المصدر : تقارير البنك الدولي عن التنمية الدولية للعامين ٨٥ ، ١٩٩٢

* استبعدت ١٩٦٥ ، نظر الخضوع هذه الفترة لهيمنة التخطيط الشامل . والفترة ٧٣-٨٣ لهدف المقارنة فقط .

** متوسط الفترة ٦٥ - ١٩٨٠

وما يترتب على النتائج المبينة على التحليل السابق هو أن استمرار مشكلمة الطاقة ، مع ارتفاع أسعارها ، واحتمالات زيادتها في المستقبل خاصة مع تناقص الاحتياطات المؤكدة منها ودخول دول كانت منتجة لعهد قريب مجال الاستيتمممراد ، أو احتمالات ذلك خاصة مع حرص كثير من الدول على الحفاظ على احتياطاتهممسمى استراتيجي من مصادر الطاقة ، سوف يحد من امكانات النمو حيث تستنزف فاتمورة الطاقة نسبا كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي وحتى مع اتباع سياسات ترشيدممة استخدام الطاقة في الاستهلاك فان ثمة حدودا دنيا لخفض الاستهلاك خاصة مع اضطراد النمو السكاني ، ومع زيادة اقتناء سلع الاستهلاك ذات معدلات الاستخدام المرتفعة للطاقة .

ويمكن العدول عن هذه التصورات اذا ما طورت هذه الدول تكنولوجياهممسات استخدام الطاقة في كل من سلع الانتاج و سلع الاستهلاك وهو مالمس في امكاناتهممسا من حيث مستوى تقدمها العلمي والتكنولوجي ، أو من حيث تكاليفه ، وكذلك فان قاعدة الانتاج الاقتصادي الضعيفة لديها تشكل حافزا كافيا في الأجلين القصير والمتوسط .

والأمر الجدير بالاعتبار هو دور سياسات التكيف في تقييد وترشيدهممستخدامات الطاقة من خلال الأداء السعري . الا أن هذا الدور مقيد بالحسنممدود الاجتماعية (اعتبارات العدالة ومستوى المعيشة وما إليها) وأيضا بالقيود السياسيهمممة المتمثلة في رد الجماعات الضاغطة المختلفة وقدرتها على التأثير في صنع القممرار ، ومدى الأضرار التي تلحق بمصالحها كمنتجين (رفع تكاليف الانتاج واضعاف مقدرتهما التنافسية) وكمستهلكين (متوسط قيمة فاتورة الطاقة العائلية) خاصة بالنسبة لشرائهمم الدخل الثابت من التكنوقراطيين والبيروقراطيين .

(٢٤) أثر سياسات التكيف على تخفيض رقم المديونية الخارجية

للمديونية الخارجية آلية معقدة للغاية ترتبط أساسا بثلاثة عوامل أولاهممسما حجم الدين وشروطه الاقتصادية وغير الاقتصادية وثانيها مقدرة الاقتصاد القومي علمسمى رد الدين والاضطلاع بأعبائه وثالثها الخصائص الهيكلية للاقتصاد القومي وعممهممق الاختلالات به وبخاصة اختلالات هيكل ميزاني التجارة والمدفوعات .

ومن ثم فان الحكم بأن لسياسة التكيف أثر على تخفيض رقم الدين انهممسا يرثهن بأمر ثلاثة أيضا . أولها : أثر سياسات التكيف على تصحيح الاختهممسلالات قصيرة الأجل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات . وثانيها : العفو (السياسممي) عن بعض الديون أو القبول باعادة جدولتها ، رغم أن هذه الأخيرة تؤجل المشكلهمممة ولا تحلها بل تعقدها أكثر بما تزيده من شروط اضافية فضلا عن التحميل بأعباء الديون في فترات السماح الجديدة . وثالثها أثرها على معدلات النمو كما تفرضه النظرهمممة الاقتصادية النيوكلاسيكية .

ولما كانت حالات العفو عن بعض أو كل الديون لا يحكمها قانون اقتصادى بمسئل قرار سياسى فهى وقف بدورها على درجة الامتثال لتعليمات صندوق النقد الدولى والبنمك الدولى فى اتباع سياسات التكيف ، وعلى قوة العلاقات السياسية والمصالح الاشرانتيجيمية بين الدولة المدينة والدولة أو الدول الدائنة وأيضا على نوعية الديون (عسكوية أو مدنية ، حكومية أو خاصة ، من دول أو من مؤسسات تمويل ٠٠٠ الخ) . ومن ثم فأمر مناقشة همسندا الاعتبار خارجة عن نطاق البحث . وهى محل اهتمام العلاقات الدولية بصفة أساسية .

اما العامل الثالث وهو الأثر على النمو فهو موضوع البحث وقد سبق تناوله . بيقمسمى الآن مناقشة مدى امكان سياسات التكيف معالجة العجز فى موازين التجارة والمدفوعمسات . ولنستغمسرق فى التحليل التفصيلي لذلك ولا فى آلياته فهو مجال اهتمام ابحات متممة فمسمى السياق العام لهذه الدراسة . انما نكتفى فى هذا المقام ببحث علاقة التأثير واتجاهاتها .

والرصد الأولى لتطور رقم الديون والمؤشرات المشتقة منها ، وعلاقتها بعجز ميميزان العمليات الجارية لمجموعات الدول محل الاهتمام يبرز بصفة عامة أن كلا من منحنى الديون الخارجية (العامة والخاصة) وعجز ميزان المعاملات الجارية متزايدين بشكل مضطرد . بمسئل وبشكل انفجارى ، وفى خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٢ زادت ديون المجموعة الأولى ممسمن الدول بحوالى خمسة أضعاف وثلاثين ما كانت عليه (٥٦٦هـ) ، وذلك بفعل العجز المتزايد من ناحية والنمو الذاتى للديون ، أى الناجم عن تضخم أعباء الفوائد والأقساط المتراكمة خاصة مع اتباع سياسة اعادة الجدولة . وفى خلال سبع سنوات (من ٨٢ حتى ١٩٩٠) زادت قيممة هذه الديون الى ١٧ ضعفا وذلك على الرغم من اتباع سياسات التكيف ، وماتتضمنه ممسمن برنامج انكماشى ، وماحصلت عليه من اعفاءات من الديون .

وتؤشر قيم الديون وعجز ميزان المدفوعات فى سنة ١٩٩٠ عن وجود خلل يحتمسماج لفترة زمنية طويلة لتصحيحه ، خاصة أن قيمة الديون تفوق قيمة الصادرات فى تركيا بنسبة ١٩٥٪ وفى أوراواى بنسبة ١٥٦٪ ، والبرازيل ٢٢٦٨٪ ، وان كانت البرتغال وكوريمما الجنوبية أفضل حفا حيث بلغت النسبة ٧٥٤٪ ، ٤٤٪ على التوالى (٥٤) . فإذا كيمسيمان ميزان المعاملات الجارية مضطرد العجز ، بمعنى أن قدرة الصادرات (المنظورة وغيمسيمان المنظورة) والتحويلات الجارية لاتكفى لمقابلة الواردات ، والمدفوعات الجارية ، مع ارتفاع رقم الديون القائمة ، فان هذا يعنى احتمالات أكبر لتراكم الديون فى المستقبل الا اذا وجدت حلولاً خارج الآلية الاقتصادية ، كالعفو نتيجة أسباب سياسية أو استرانتيجية ٠٠٠ الخ .

وإذا كان يصعب رد الخلل فى موازين التجارة والمعاملات الجارية الى سياسمسات التكيف وحدها ، حيث انها تعكس بصفة أساسية الاختلالات الهيكلية فى بنية الاقتصادمساد الوطنى ، فيرد هذا كمؤشر كاف على عدم قدرة هذه السياسات على الحيلولة دون مزيد من التدهور . وان كانت يمكن ان تحدث بعض التحسن فى ظل شروط معينة كما فى حالتسمى الأرجنتين واوراواى سنه ١٩٩٠ مثلا .

جدول (١٥) تطور قيمة أرصدة المديونية الخارجية وموازن المعاملات
الجارية للدول شبه الممنعة (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

١٩٩٠		١٩٨٣		١٩٧٠		
رصيد ميزان المعاملات الجارية	رصيد الديون (١)	رصيد ميزان المعاملات الجارية	رصيد الديون (١)	رصيد ميزان المعاملات الجارية	رصيد الديون (١)	
٧٨٩ +	٤٧٩٤٦	٢٤٣٩ -	٢٤٥٩٣	١٦٣ -	٤١٧١	الأرجنتين
٣٢٢ +	٤١٤٨	٦٠ -	٢٥٢٣	٤٥ -	٢٩٨	أوراجواي
٢٩٨٣ -	٨٩٨٦٩	٦٧٩٩ -	٥٨٠٦٨	٨٢٧ -	٥١٣٢	البرازيل
١٣٩ -	١٥١٨٠	٩٨٣ -	٩٩٥١	٠٠	٨٥٢	البرتغال
٢٦١٦ -	٣٩٦٤٩	١٨٨٠ -	١٥٣٩٦	٤٤ -	١٨٨٨	تركيا
٢١٧٢ -	٣١٢١٤	١٥٧٨ -	٢١٤٧٢	٦٢٢ -	١٩٩١	كوريا
٦٨٩٧ -	٢٢٠٠٠٦	١٣٧٣٩ -	١٢٢٠٠٣	١٧٢٣ -	٢٣٢٣٣	المجموع

المصدر : تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم للسنوات ١٩٩٢، ٨٥، ٨٣ .
(١) تشمل الديون العامة المضمونة والديون الخاصة

اما بالنسبة للدول منخفضة الدخل والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى للفرد في المتوسط (الآسيوية والأفريقية) فان متابعة أوضاع المديونية وحالة ميزان المعاملات الجارية لها منذ الأخذ بسياسات التكيف أي منذ منتصف السبعينيات وحتى بداية التسعينيات فتبرز ظاهرتين متوازيتين أولاهما تضخم أرقام المديونية الخارجية وثانيهما تزايد قيم العجز في موازين المعاملات الجارية (انظر تفصيلا ملحق رقم ٢) .

وهذه الظاهرة صحيحة في كل الحالات . والحالات المتاحة كما تبينهممما البيانات بالملحق ٢ . وعلى ضوء الدول الافريقية يمكن رصد التالي :

١ - دول ذات مديونية محدودة وفائض في ميزان المعاملات الجارية فمسمى أوائل السبعينيات مثل تشاد وبوروندى وبوركينا فاسو وزامبيا وأوغندا وتوجسمسو ، لم تلبث ان تحولت الى معدل ذات مديونية ثقيلة نسبيا ، وذات عجز كبير نسبيا في موازين المعاملات الجارية لها .

٢ - دول ذات مديونية محتملة قياسا لمستويات الدخل بها مثل أفريقيهمما الوسطى وكينيا ، وموريتانيا والنيجر وغيرها من الدول الصغيرة ، وذات عجز محدود في موازين معاملاتها الجارية لم تلبث ان تحولت لدول ذات مديونية وعجز (فمسمى موازين المعاملات الجارية) ثقيلين نسبيا .

٣ - بقية الدول الأخرى وتتراوح ديونها الى الناتج المحلي بين نسب متوسطة، ونسب مرتفعة ، وتعانى من عجز موازين معاملاتها الجارية بنسب مختلفة تدهمورت أوضاعها بحيث تحولت الى دول ذات مديونية ثقيلة وعجز حاد في موازين المعاملات الجارية وهذه تشمل بقية الدول الأفريقية الأخرى الواردة ضمن الملحق .

اما الدول الآسيوية منخفضة الدخل الفردى المتوسط فقد كانت تعاني مممن ارتفاع حجم المديونية ونسبتها للدخل ، ولم تؤد سياسات التكيف كما تبين الا السى تعميق قيم الديون والعجز الجارى . كما يتبين من بيانات الملحق .

وفي خلال عقدين من الزمان رغم اتباع سياسات التكيف فقد فافت الديون فى كثير من الدول قيمة الناتج المحلى الاجمالى ، وفى البعض الآخر بلغت مايبممن ثلثيها وبين المكافئ التام لها . ويضع هذا بدوره قيادا على امكانات النمو فمسمى المستقبل . كما سلف وأوضحنا . وأيا كان العامل المسبب للآخر فى علاقة عجمممن ميزان المعاملات الجارية والديون ، فلاشك ان هناك علاقة ارتجاع منعكسمممن Feed Back مما يجعلهما مرتبطين ارتباط السبب بالنتيجة فى كلا الاتجاهين . ومن ثم فان كسر الحلقة بينها تخرج عن اطار آليات السوق ، أى عن افتممممرض النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية . ومن ثم فان فعالية سياسات التكيف فى تحقيقمق التوازن والنمو وقف على العوامل القرارية ، وغير الاقتصادية وليس على تفاعل آليات السوق .

اما بالنسبة للمجموعة الثالثة من الدول فان آفاق النمو فيها محكومة بأمرين أولهما امكانيات الاحلال التقنى الواسع لرفع الانتاجية ، ثانيهما تواجد أسس النمو لتصريف انتاجهما الراكد من بعض المنتجات الصناعية (وبخاصة الانتاج الحريمى) وبعض الحاصلات الزراعية . وهو أمر مرتبط بطبيعة هياكل الانتاج الحالية وكفاءة تشغيلها .

ويصطدم كلا الأمرين بالعقبات الناجمة عن سياسات التكيف ذاتها ، ففتتح مجالات السوق امام المنتجات الأجنبية يوضع منتجات هذه الدول فى وضع تنافسى حرج امام منتجات الأسواق الخارجية ، فضلا عن أن التدهور الحاد فى أسعار العمومات والتضخم الجامح يعزز من ضعف وضعها التنافسى . ويسهم فى ذلك انخفاض الانتاجية الناجم عن التخلف التقنى .

ومن منظور أثر الديون وعجز موازين المعاملات الجارية فنجد ان فتسمرات التحول قد عمقت من مشكلة مديونية هذه الدول بدرجة أكبر بعدة أضعاف ما عرفت منه قبل التحول لآليات السوق والأخذ بسياسات التكيف . وغالبا ما نجحت الديون لمواجهة الانفاق الجارى على الغذاء ، ولتعزيز قيمة العملة المتدهورة ، ولسداد أعين الديون القديمة المتراكمة لمواجهة العجز الداخلى الناجم عن انخفاض الائتمانات ، وبخاصة الصناعى كما رأينا لمواجهة احتياجات العسكريين المسرحين من الخدمة فسمى ظل سياسات الاسترخاء العسكرى .

وتدل المؤشرات عن احتمال اضطراب وضعى المديونية وخلل موازين المعاملات الجارية فى السنوات القادمة . خاصة وأن أوضاع الاختلال الاقتصادى الداخلى فى هذه البلدان مرتبط بعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى الناجم عن عدم بلورة نظم مستقرة للحكم ، واستتعار النعرات القومية الانفصالية (حالة دول كومنولث الدول المستقلة وفى داخل كل من دوله ، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا ٠٠ الخ) وصراعات القومى السياسية الجديدة والقديمة ، الى آخر هذه العوامل السياسية .

وتبين معدلات زيادة الديون الى وجود نمو متسارع للغاية ، فقد نمت ديون بولندا فى نهاية ١٩٩١ مقارنة بنهاية ١٩٩٠ بمعدل ٩٩ر٨٪ فى حين زادت فى نهاية الربع الأول فى ١٩٩٢ مقارنة بنظيره فى ١٩٩١ بمعدل ١٠٠ر٦٪ ، ويصدق الوضع على كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر بصورة أكثر حدة نسبيا فقد أدت قيمة أرصدة ديون الأول فى ١٩٩١ بمعدل ١٠٠٪ ، وفى الربع الأول من ١٩٩٢ مقارنة بنظيره فسمى ١٩٩١ ، بمعدل ١٠٧ر٧٪ ، اما المجر فقد سجلت ١١٢ر٨٪ ، على التوالى (٥٥) . ويقلل ذلك من احتمالات النمو خاصة مع ارتفاع أعباء خدمة الدين ومع وجود العجز فسمى موازين المعاملات الجارية وتفاقمها . وباستثناء رومانيا التى نجحت قبل التحولات فسمى التخلص من ديونها تقريبا فى اطار سياسة تقشفية حديدية ، التى بلغت ٢٧٩٠ مليون دولارا فى ١٩٨٨ ، ثم ٣٦٩ مليون فى ١٩٩٠ ، الا ان ثمة اتجاهات دافعة لزيادة الديون ازاء الازمات والاحتياجات المشار اليها (الغذاء ، والاحلال التكنولوجى ، وانخفاض معدلات الصادرات ٠٠ الخ (انظر جداول ١٦ - ١) .

جدول (١٦ - ١) تطور أرصدة الديون الخارجية لدول شرق أوروبا وكومنولث
الدول المستقلة ٨٦ - ١٩٩١ بالبيون دولار
أمريكي

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	السنوات الدول
٦٥٠	٦٢٥	٥٨٥	٤٩٤	٤٠٢	٣٧٤	كومنولث الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقا)
١٢٥	١١١	١٠٧	٩١	٧٤	٥٥	بلغاريا
٥٠٠	٤٨٥	٤٠٧	٣٩٢	٣٩٢	٣٣٥	بولندا
٨٨	٨١	٧٩	٧٣	٦٧	٥٦	تشيكوسلوفاكيا (سابقا)
٢٨	١٢	٠٧	١٩	٥٧	٦٤	رومانيا
١٩٧	٢١٣	٢٠٦	١٩٦	١٩٦	١٦٩	المجر

١٧٥

× تقديرات أولية
المصدر:

Poland: International Economic Report, Ibid, P.38

جدول (١٦ - ٢) حالة ميزان المعاملات الجارية لبعض دول شرق أوروبا (٨٦ - ١٩٩٠) (بالمليون دولار أمريكي)

٩٠	٨٩	٨٨	٨٧	٨٦	الدول
					رصيد المعاملات الجارية
١٩٧٠٠ -	٦٧٢٢ -	٢٦٥٥	١٢٦٨٦	١٠٠٠١	كومنولث الدول المستقلة
م.غ	١٤٠٩ -	١٠٧ -	٣٧٩ -	١١٠٦ -	بولندا
١١٣٧ -	٩٦٤	١٥١٢	٦٨٢	٤١٤	تشيكوسلوفاكيا
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	١٤٨٩	رومانيا
م.غ	٥٧١ -	٥٧٢ -	٦٧٦ -	١٣٦٢ -	المجر

IMF: International Financial Statistics Yearbook, Ibid, 1991p. 153.

ثالثا : دراسة آثار سياسات التكيف على النمو والتراكم
عن طريق المقارنات الزمانية

بيّن التحليل النظري في الفصل الأول أن آلية تحقيق التوازن وأيضا النمو تتمثل في تقريب فجوة الادخار والاستثمار والارتفاع بمعدلاتهما . وتتركز حزمة سياسات التكيف بصدد تضيق هذه الفجوة في اتباع سياسة انكماشية لتخفيض معدلات الاستثمار وتحجيم العجز الداخلى ومن ثم العجز الخارجى .

وتفترض هذه الآلية ضمنا أحادية تأثير متغيرات كل سياسة من ههنا السياسات ، بمعنى أن تخفيض الانفاق العام وبخاصة الانفاق الاستثمارى لا يتعارض كسياسة مالية مع الحفاظ على مستوى الاستثمار وزيادته ، وذلك نتيجة تأثير عوامل تحفيز القطاع الخاص فى الاضطلاع بالاستثمار بما يعوض انكماش الاستثمار الحكومى .

كذلك فهذه الحزمة من السياسات تفترض أن زيادة الدخل الحكومى من الضرائب المباشرة (المصادر السيادية) وزيادة حصيلة التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات (الادخار الاجبارى) ذات أثر محدود على الادخار الاختيارى ، فضلا عن أن تمويل فجوة الإيرادات والانفاق (عجز الموازنة العامة) عن طريق التوسع فى الدين العام قد يؤدي الى خفض معدلات الادخار الاختيارية ، وهو ما تفترض ههنا السياسات تحييده على الأقل بالنسبة للادخار الحدى .

ومن هنا فان اهتمام هذا القسم من الدراسة هو متابعة الآثار النهائية فسمى فترة المقارنة . وعلى الرغم من أن اتباع سياسات التكيف قد شق طريقه فسمى الاقتصاد المصرى منذ بدء الأخذ بالانفتاح الاقتصادى سنة ١٩٧٤ ، فاننا سنعمل على الفترة من ١٩٨٤ وحتى الآن وذلك لان الفترة الأولى قد شهدت اتباع بعض جوانب سياسات التكيف وليس مجملها فى حزمة واحدة ، وهو ما تبلور منذ ١٩٩٠ على وجه التحديد . لكن منذ ١٩٨٤ بدأ توسيع نطاق مكونات سياسات التكيف فى السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية) فضلا عن تحولات الملكية الخ ، يضاف الى ذلك التسارع بمعدلات تطبيقها وهو ما لم تعرفه الفترة السابقة .

(٣-١) أثر سياسات التكيف على معدلات النمو ومساراته

(٣-١-١) الأثر على معدلات النمو

يعكس معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية وأيضا بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٨ بعدين لسياسات التكيف ، أولهما الآثار السعرية التى نجمت عن تخفيض الدعم واطلاق حرية الاستيراد وتخفيض الحماية الجمركية فضلا عن تحرير أسعار الصرف من التدخل الادارى المباشر ، والثانى الآثار التنموية .

ويتتبع التغيرات في معدلات نمو الناتج المحلي مقاسا بالأسعار الجارية مسممة كما يبرزها الجدول (١٧) المرفق ، نجد انها تتراوح بين ١٨ر٥٪ ، ٢٠٪ في مسممة المتوسط في خلال الفترة ٨٤ - ١٩٩١ ، وهو معدل مرتفع يكاد يقارب نظيره في النصف الثاني من السبعينيات (٥٦) وهذا المعدل مرتفع ليس فقط بالنسبة للدول النامية مسممة ، بل ايضا بالنسبة للمعدلات العالمية السائدة والتي لم تزد بأكثر من ٣ر٧٪ سنويا فمسمي الفترة ٨٠ - ١٩٩٠ (٥٧) .

الا أن أثر التغيرات السعرية يعد مسئولا بدرجة كبيرة عن ارتفاع مسممدا المعدل . وباستبعاد أثر التغيرات السعرية نجد انه يتراوح في الفترة من ١٩٨٥/٨٤ ، حتى ١٩٨٨/٨٧ حول قيمة متوسطة ٢ر٥٪ ، في حين ينمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات سالبة في الفترة ٨٩/٨٨ ، ٩٠/٨٩ ثم يرتفع ارتفاعا محدودا للغاية الى ٣ر٠٪ فمسممي ٩١/٩٠ كما يبين الجدول المذكور .

جدول (١٧) : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي مقيما بأسعار
تكلفة العوامل الجارية والثابتة لسنمسممة ١٩٧٨

(بأسعار تكلفة العوامل بالمليون جنيهه)

السنوات	قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعممار الجارية مسممة	معدل النمو (١)	قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعممار الثابتة لسنة ١٩٧٨	معدل النمو
١٩٨٠/٧٩	٧٤٠١	٢١ر٨	٧٧٨٢ر٩	٤ر٥
١٩٨٥/٨٤	٢٤٧٥٤	١٨ر٨	١٧١٥٩ر٢	٧ر٥
١٩٨٧/٨٥	٤٠٨٠٢	١٧ر٤	١٧٣٨٢ر١	١ر٣
١٩٨٧/٨٦	٤٨٧٦٥	١٩ر٥	١٧٩١١ر١	٢ر٠
١٩٨٨/٨٧	٥٩٢٨٢	٢١ر٦	١٨٤١٠ر٩	٢ر٨
١٩٨٩/٨٨	٦٧٩٠٩	١٤ر٦	١٦٣٩٦ر٩	(١٠ر٩)
١٩٩٠/٨٩	٨١٨٠٢	٢٠ر٥	١٦٢١٦ر٢	(١ر١)
١٩٩١/٩٠	١٠٢٧١٩	٢٦ر٨	١٦٢٢١ر١	٠ر٢
١٩٩٢/٩١	١٢٥٤٨٥ (٢)	٢١ر٠	١٥٤٨٣ر٩	(٤ر٥)

(١) المصدر : تقارير متابعة الخطة - الادارة المركزية للمتابعة ، وزارة التخطيط

(٢) الاطار العام للخطة الخمسية ٩٢/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ - المجلد الأول .

(٣) تم اعادة حساب قيم الناتج المحلي بالأسعممار الجارية (عمودا) بتثبيت الأسعار لسنة ١٩٧٨ بالأرقام القياسية لاسعمار الجملة المعدة من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والاحصاء وثيقة رقم ١٢٠٢٢/٧١ / ٩١ /

× القيم بين الأقواس سالبة .

٢- الأثر على مصادر النمو (على هيكل الانتاج)

ولا يقف أمر التغير في قيمة الناتج لتواضع معدلاته اذ صاحب ذلك تغير فعممي هيكل تولده بمعنى تغير الأهمية النسبية لمصادر تولده ، حيث تراجعت الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج السلعي من ٥٢٫٤٪ في ١٩٨٢/٨١ الى ٤٨٫١٪ في ١٩٨٧/٨٦ والتتج تحسنت الى ٥٠٫٦٪ وكما يتبدى من التغيرات الواضحة في الأهمية النسبية أن مساهمة التغيرات ليست حقيقية بقدر ما هي انعكاس لتغيرات قيمة المواد الأولية وبخاصة النفط ، حيث شهد منتصف الثمانينات انهيارا حادا في أسعاره العالمية من ٢٢ دولارا للبرميل الى ما يقرب من ١١٫٥ دولارا للبرميل في ٨٦٫٨٥ على التوالي .

وفضلا عن ذلك فان قدرا لا يستهان به من التغيرات في الأهمية النسبية مرده التغيرات الحقيقية في علاقات الأنشطة ، حيث زادت الأهمية النسبية لقطاعات التجارة والمال كما يبين الجدول (١٨) المرفق .

ومثل هذه الزيادة يمكن ايعازها الى سياسة الانفتاح الاقتصادي بصفة عامة وسياسات التكيف بصفة خاصة .

وفي هذا الصدد فان منهجية الحساب في حسابات الناتج والدخل والانفاق فضلا عن فلسفة اعداد الحسابات القومية تعالج التغيرات الناجمة عن عمليات اعادة توزيع الدخل (التوزيع الأولي واعادة التوزيع) على نفس المساواه مع القطاعات المولدة للدخل ابتداء (٥٨) .

جدول (١٨) هيكل مصادر الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج

السنوات			مجموعات القطاعات
١٩٩٢/٩١	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨١	
٥٠٫٦	٤٨٫١	٥٢٫٤	قطاعات الانتاج السلعي
٢٤٫١	٢٢٫٤	٢٨٫٧	قطاعات الخدمات الانتاجية
١٥٫٣	١٩٫٥	١٨٫٩	قطاعات الخدمات الاجتماعية

المصدر : الجدولان (٢) ص ٦٢ ، (٤٤) ص ٢٠٨ من المجلد الأول (المكونات الرئيسية) للخطة الخمسية ١٩٩٢/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ .

وتأتى هذه التحولات الهيكلية معاكسة للأثر المنشئ لسياسات التكيف والممدى سبق تناوله فى الفصل الثانى ، والذى يتمثل فى احداث تحولات نوعية فى هيكل الإنتاج والصادرات ، بزيادة الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعى وبخاصة السلع القابلة للتداول .

وتبين المعلومات التفصيلية لقطاعات الإنتاج السلعى فحوى هذه التغييرات ، فقد تناقصت الأهمية النسبية للزراعة فى توليد الناتج من ٢٠٠٧٪ الى ١٦٥٪ منذ ٨٧/٨٦ ، حتى ٩٢/٩١ ، فى حين لم تزد الأهمية النسبية للصناعة بأكثر من ٤٪ ، أما زيمسماة الأهمية النسبية لقيمة الناتج النفطى ومنتجاته من ٢٠٨٪ الى ١٠٪ فى نفس الفترة المستمرة فيمكن ايعازها للتغيرات السعرية أكثر من التغييرات الفعلية (٥٩).

الا أن التوقعات المبنية على افتراض استمرار معدلات النمو الحالية الكليمة والقطاعية تبرز احتمال احداث تعديل فى هيكل الناتج لصالح الأنشطة الصناعية حيث يتفوق معدل النمو فيها معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ككل وأيضا معدل نمو النشاط الزراعى والنشاط النفطى كما فى الجدول (١٩) .

جدول (١٩) معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى والأنشطة السلعية الرئيسية

معدل النمو السنوى المركب للفترة	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٨/٨٦	السنوات الأنشطة
٢٠٨	٤٠	٢١	٢٤	٢١	٢٦	٢٤	الزراعة
٤٩	~	٤٣	٢٥	٥٢	٧٥	٨٤	الصناعة
٠٤	٠٤	٢٦	(١٨)	٢٣	(٢٦)	(٢٨)	البتروى
٢٩	٥١	٢٧	٢٥	٢٧	٤٧	٤٩	الناتج المحلى الاجمالى

البيانات المحسوبة على أساسها المعدلات بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٧/٨٦ ومصدرهما

الادارة المركزية للمتابعة - وزارة التخطيط (غير منشورة) .

() قيم سالبة .

الا أن استمرار هذا المعدل على ما هو عليه رهن باستجابة المستثمر الخاص بالدرجة الأولى للبرنامج الاستثمارى الصناعى الوارد بالخطة ، ذلك ان دور القطاع العام سمسرف يحصر فى استكمال المشروعات التى بدأ الاستثمار فيها ناهيك عن عمليات الاحتملال والتجديد فى المشروعات القائمة (٦٠) .

وفضلا عن ذلك فان الغاء دعم أسعار الطاقة ، وبعض المدخلات الأولية الصناعيمممة سوف يضع قييدا على امكانات المنافسة فى السوق المحلية ، ناهيك عن السوق الخارجية أمام صناعات وليدة لانتوفر لها قاعدة التطوير التقنى المحلية من جهة ، وتعتمد بنسبممة ٦٥٪ على احتياجاتها الأولية من العالم الخارجى ، من أسواق احتكارية للتكنولوجيا والمواد .

ويضاف الى ماسبق الآثار المحتملة لتعديل التعريف الجمركية فى اطار حزمممة سياسات التكيف ذاتها والتى تقضى بربط التخفيض الضريبي الجمركى بدرجة التصنيع المحلية (٦١) ، الأمر الذى سيضع المنتج المحلى فى ظروف انتاج حرجة أخدا فى الاعتبار العوامل المشار اليها للقول فضلا عن ظروف التضخم .

وتبرز هذه الظروف والتي يحمل بعضها صفة التناقض مع البعض الآخر أهميمممة أن ترتبط التعديلات الهيكلية المستهدفة من وراء سياسات التكيف والاستقرار بضرورة وجود برنامج متكامل معد سلفا للتعديلات الهيكلية ، وللتنمية الصناعية يسعى من أجمسمل اقامة قاعدة صناعية تسعى بالنهوض بمعدلات نمو الناتج ، ويزيادة الصادرات قياسا علمى تجربة الدول شبه المصنعة .

والأثر البارز الملحوظ فى التعديلات الهيكلية هى تلك التعديلات المرتبطة بهيكمل الملكية ويوزن كل من القطاعين العام والخاص فى الانتاج والاستثمار كما يتبين ممسمن الجدول (١٩) .

جدول (١٩) تطور نسبة الانتاج والاستثمار الخاص الى الانتاج والاستثمار الاجماليين فى الأنشطة السلعية الرئيسية فى الفترة من ٨٢/٨١ حتى ١٩٩٢/٩١

الأنشطة	٨٢/٨١		٨٧/٨٦		٩٢/٩١	
	نسبة المساهمة فى الانتاج	نسبة المساهمة فى الاستثمار	نسبة المساهمة فى الانتاج	نسبة المساهمة فى الاستثمار	نسبة المساهمة فى الانتاج	نسبة المساهمة فى الاستثمار
الزراعة	٩٦ر٢	٣٢ر٣	٩٥ر٦	٣١ر٨	٩٦ر١	٤٥ر٢
الصناعة والتعدين	٣٩ر٣	٣١ر٩	٥١ر٤	٤١ر٦	٥٥ر٤	٤٨ر٦
البتمرول ومنتجاته	٢٠ر٧	٨١ر٠	١٩ر٣	٨١ر٨	١٣ر٣	٨٩ر١

البيانات الأصلية المحسوب على أساسها نسب المشاركة مصدرها الجداول (١)، (٢)، (٣) ~ ١٢٠
١٧ بالمجلد الاول للخطة الخمسية ٩٢/٩٢ ~ ٩٧/٩٦ (مرجع سالف الذكر) .

ويلاحظ اضطراب اذدياد الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الانتاج ولما كانت متممات الاستثمارات تعنى توسيع الانتاج فينتوقع أن تزيد الأهمية النسبية للقطاع الخاص ففى أنشطة الانتاج السلى . وسوف يعمق من هذه الزيادة اتجاهات الخصخصة كأحد الأركان الأساسية لبرنامج التكيف ذاته .

وقد يثور سؤال حول مدى دلالة تحولات الملكية فى ميكل ونمط الانتاج السلعمسى ذاته ، بمعنى نوعية السلع المنتجة والأسواق الموجهة إليها .

وعلى الرغم من قصر المدة الزمنية للمقارنة ٨٤/٨٥ ~ ٨٩/٩٠ ، الا ان ثمة تغييرات يمكن رصدها فى ميكل الناتج الصناعى . ويتمثل الاتجاه العام فى هذه التغييرات فىمسمى اعادة صياغة الهيكل لنفس الاتجاه الذى كان عليه سنة ١٩٥٢ . وذلك أنه على الرغم من ان التعديلات الهيكلية التى شقت طريقها فى خلال ربع قرن والتى تمثلت فى زيادة الأهمية النسبية لصناعة المنتجات المعدنية والهندسية وتخفيض الأهمية النسبية لكل ممصن منتجات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج .

جدول (٢٠) ميكل الانتاج الصناعى المقارن فى الفترات

١٩٥٢ ، ٨٤/٨٥ ، ٨٩/٩٠

الأنشطة	١٩٥٢	١٩٨٥/٨٤	١٩٩٠/٨٩*
١ - المنتجات البترولية والزيت	١١٢	٣٠٤	٢١٩
٢ - المنتجات المعدنية	١٢	٠٦	١
٣ - المنتجات الكيماوية والدوائية	٦٩	٩٩	١١٦
٤ - المنتجات الغذائية	٤٠	٢٣٧	٢٧٤
٥ - المنتجات المعدنية والهندسية	٩٩	١٨٩	١٦٣
٦ - منتجات مواد البناء والحراريات	٢٦	١٥	١٤
٧ - منتجات الغزل والنسيج	٢٨٠	١٥٠	٢٠٢
اجمالي الانتاج الصناعى	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

البيانات الأصلية المحسوب منها الهيكل مصدرها كتاب الاحصاء السنوى ١٩٩١ ~ الجهماز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

* حسب مصدرها الأصلى لاتشمل انتاج الورش الحكومية ولا المصانع الحربية للمجهمسود الحربى ، وكذلك صناعة حلج وكبس القطن والطحن والخبز وتعبئة الشاى والطباغمسمة والنشر .

الا ان اتجاهات معاكسة قد شقت طريقها في خلال مدة أقل (أى فى خلال النصف الثانى من الثمانينات) كما يتضح من الجدول (٢٠) .

وقد لعب فى ذلك دورا كبيرا فتح باب السوق امام المنافسة الأجنبية وفصمسممسل الفقيود الملزمة لوحداث القطاع العام من الشراء من بعضها البعض ، فضلا عن انخفمسمماض جودة المنتجات .

وتؤكد معدلات النمو المتاحة استمرار هذا الاتجاه فى المستقبل . فمعدلات تغيير منتجات الغزل والنسيج فى خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ كانت مرتفعة للغاية وبلغت ٨٧ر٥٪ مثلا لنسيج الصوف ، ٢٦٪ تقريبا لكل من غزل ومنسوجات القطن ، ٢٢ر٧٪ للسجاد . وتقمسرب معدلات زيادة منتجات الصناعات الكيماوية وبخاصة المنظفات ومافى عداها حوالسى ٧٥٪ وقد شهدت صناعات الأسمدة والكرتون معدلات لباأس بها . وصلت الى ٦٠ر٩٪ للسمسلا المخلوط و٦٩ر٤٪ للتربيل فوسفات ، وكذلك حققت صناعات المطاط ٧٧ر٤٪ . والأدويمسمة ٩٣ر٥٪ والفراء ١٠٠٪ ومستحضرات التجميل ٥٧ر٨٪ . وهى مجالات الصناعة التى ولجتها المشروعات الخاصة أساسا .

وفى نفس الوقت فان الصناعات المعدنية والهندسية والكهربية قد شهدت معمدلات نمو سالبة فى خلال نفس الفترة ، فقد حقق حديد الزهر (١٠ر٧٪) وحديد التسليممصح (٢٨ر٤٪) ، وسيارات الركوب (٤٩ر٩٪) ، وسيارات النقل (٥٩ر٩٪) والجرارات (٦٠ر٥٪) وأجهزة التكييف (٢٢ر٤٪) والثلاجات (٥٤ر٩٪) ، وسخانات الميسمماه الكهربائية (٢٨ر٩٪) وعدادات المياه (١٦ر٥٪) والبطاريات السائلة (٥١ر٩٪) ، واجهزة الراديو العادية (٦٧ر٢٪) ، واجهزة التلفاز (٢٤ر٦٪) (٦٢) .

وكذلك الحال بالنسبة لبعض مواد البناء .

وكما يتضح فان هذه الظاهرة نتيجة مسببات ثلاث هى :

أ - انخفاض الاستثمارات الصناعية العامة فيما عدا الاحلال والتجديد والاستكمال .
ب - نمط توجهات تصنيع القطاع الخاص والمحكوم باحتياجات الاستهلاك النهائى وخاصة بالنسبة للسلع التى يتوفر الطلب الفعال عليها فضلا عن ضآلة رؤوس الأموال التسمى يحتاجها انشاؤها .

ج - فتح باب السوق امام المنافسة الأجنبية .

وهذه العوامل ترتبط بنهج سياسات التكيف ان لم تك نتاجا مباشرا لها .

٢-٤ مدى انعكاس تغيرات الهيكل الانتاجي على هيكل التجارة الخارجية

لعل السؤال التالي المنطقي المترتب على رصد ظاهرة التغيرات الهيكلية هو حول مدى ارتباط هذه التغيرات الهيكلية بتنمية الصادرات الأمر الذي يسهم بدوره فمسمى تصحيح الاختلال الخارجى ، وفق أهداف سياسات التصحيح والتكيف الهيكلين .

بعبارة أخرى : هل صوحت التغيرات فى هيكل الانتاج عامة وهيكل الانتماع الصناعى خاصة بتغيرات كمية فى هيكل الصادرات ؟ وهل توجد امكانية لتحقيق ذلك فسمى المستقبل ؟ بما يؤدي لتعديل هياكل التجارة الخارجية ومعالجة الاختلالات المزمنا فيها ؟

الراصد لحركة التجارة الخارجية يمكنه من الوهلة الأولى تبين الأثر العكسى علمى مجمل حركة التجارة ، فى الفترة محل الدراسة نمت الصادرات من (٢٥٩٩ر٩) مليمون جنيه فى ١٩٨٥ الى (٦٩٥٣ر٨) مليوناً فى سنة ١٩٩٠ أى بمعدل ١٦٧ر٥٪ فى حين نممت واردات من (٦٩٧٣ر١) مليوناً الى (٢٤٨٢٣ر٢) مليوناً أى بمعدل ٢٥٦٪ فى نفس الفترة ، وعليه زاد العجز من (٤٣٧٣ر٢) الى (١٧٨٦٩ر٤) مليوناً بمعدل ٣٠٨ر٩٪ (٦٣) ، أى شهدت التجارة السلعية تدهوراً بارزاً على غير المأمول من وراء سياسات التكيف .

وفى اطار هيكل الصادرات يمكن استدلال الأثر الموافق لهذه السياسات ، بمعنى وجود اتجاه لزيادة الأهمية النسبية لكل من السلع نصف المصنعة وتامة الصنع فى سلمية الصادرات السلعية ، كما يتبين فى جدول (٢١) .

الا ان هذه التغيرات ، تخفى بدورها أثر الوقود على كل من مجمل قيمية الصادرات ، ومن ثم هيكلها (وبخاصة فى ١٩٨٤) . الا ان ما لا يمكن تجاهله رغم ذلك هو السياسة السعوية والتجارية لتوريد القطن على صادرات القطن وأهميتها النسبية فى قائمة الصادرات .

جدول (٢١) : الهيكل السلعي للصادرات المصرية

فى الفترة ٧٩ - ١٩٩٠

(%)

السلع	السنوات	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٩٠
الوقود		٤١ر٦	٥٨ر٠	٢٩ر٢
القطن الخام		٢٠ر٨	١٥ر٦	٨ر١
المواد الخام		٦ر٤	٦ر٤	٧ر٥
السلع نصف المصنعة		١٦ر٢	٩ر٢	١٨ر٢
السلع تامة الصنع		١٥ر٠	١٠ر٨	٢٧ر٠

البيانات الأصلية مصدرها : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، العددان ٢ ، ٤ م ٤٣ سنة ١٩٩٠ ، جدول ١٠/٢ (حما)

ومن ناحية أخرى ، فتصاحب هذه التعديلات المواثمة في ميكل الصادرات والتي تزيد من الأهمية النسبية للسلع تامة الصنع ونصف المصنعة من ٢١.٢٪ في ١٩٧٩ المسمى ٤٥.٢٪ في ١٩٩٠ ، تعديلات معوضة حيث تتزايد الأهمية النسبية للواردات الوسيطة لاجمالي الواردات ، مما يعكس استمرار اتباع سياسات تصنيع السلع النهائية القائم على الاحلال محل الواردات النهائية ، دون اقامة الصناعات التصديرية . وهو ما يعكس بدوره ان نمط الصادرات يحمل درجة كبيرة من عمليات اعادة التصدير .

جدول (٢٢) : ميكل الواردات السلعية الصناعية

السلع	السنوات	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٩٠
الوقود		٠.٥	٤.١	٢.٢
المواد الخام		١٢.٦	١٠.٢	١٤.١
السلع الوسيطة		٢٢.٢	٢٢.١	٤٠.٤
السلع الاستثمارية		٢٠.٥	٢٦.٥	٢١.٤
سلع الاستهلاك النهائي		٢٢.٢	٢٦.١	٢١.٨

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق مباشرة .

وبشكل عام فان التحسن الذي طرأ على الصادرات ، وعلى التغير في نوعيتهما قد امتصته زيادة الواردات . وهذا ما تبينه قيم معاملات تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية فقد تدهورت من ٢٧.٨٪ في ١٩٧٩ الى ٢٤.٤٪ في ١٩٨٥ ، ثم تحسنت نسبيا الى ٢٨.٧٪ في ١٩٩٠ وما يصدق على مجموع الواردات والصادرات يصمدق بدرجات مختلفة على مجموعات الصادرات والواردات .

وكما تبين الأرقام فان تبديل الأهمية النسبية للصادرات الصناعية لصالح السلع الوسيطة فان واردات هذه السلع قد فاقتها بكثير الأمر الذي يجب الأثر الموجب للتحسن والذي يعكس اختيارات التصنيع ، ويؤكد ذلك التوسع في استيراد المواد الخام أيضا .

بل أبعد من ذلك ، فعلى الرغم من نمط التصنيع القائم على احلال سلع الاستهلاك النهائي ، والذي طور ليهدف لتشجيع صادراتها فان معدل تغطية سلع الاستهلاك النهائي المصدرة لواردات هذه السلع قد انخفض كثيرا خلال فترات المقارنة . فبعدما بلغ حوالى ٢١٪ في سنة ١٩٧٩ تناقصت قيمته الى ١٢.٠٪ سنة ١٩٨٤ . الا انها تحسنت فمى ١٩٩٠ مع التوسع في تصدير منتجات الصناعات الحرفية والبيئية المرتبطة بانتعاش النشاط السياحي في تلك السنة الأخيرة وبخاصة الفترة التي سبقت حرب الخليج .

جدول (٢٢) : معدل تغطية الصادرات الصناعية
للواردات الصناعية في الفترة ٧٩-٩٠ (%)

السنوات	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٩٠
مجموعات السلع			
الوقود	٣٦٦٧١	٤٠٦٢	٢٥٩٦
المواد الخام	٢٤٣٩	١٨٢٤	٥٢٢
السلع الوسيطة ونصف المصنعة	٢٣٤	٨٠٢	٢٣٨
السلع الاستثمارية	صفر	صفر	صفر
السلع تامة الصنع وسلممع			
الاستهلاك النهائي	٣٠٩	١٢٠٠	٤٧٦٤
المجموع	٣٧٨	٢٤٤	٢٥٧

مصدر البيانات الأصلية نفس مصدر الجدول السابق مباشرة .

(٢٣) الأثر على معدلات الادخار ومصادر تمويل الاستثمارات

كذلك الأثر على الادخار

كذلك الأثر على معدلات الادخار

لعل أبرز الانعكاسات المباشرة لسياسات التكيف (على عكس توقعات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، هي انخفاض نسبة الادخار الاجمالي للنتاج المحلي الاجمالي ، حيث يلاحظ الانخفاض المستمر فيها . من ١٤٪ سنة ١٩٦٥ الى ١٢٪ في ١٩٨٣ (٦٤) ثم الى ١٠٪ سنة ١٩٩٠ (٦٥) ، على الرغم من أن النسبة التي سادت في الستينيات عمممت وقتها منخفضة واستهدف زيادتها الى ٢٢٪ . على الأقل لمواجهة احتياجات تمويل الخطة دونما حاجة الى التمويل التضخمي ، أو التوسع في الاقتراض من العالم الخارجي . بمسجل ان بعض السنوات مثل ١٩٨٨ قد شهدت انخفاضا في هذه النسبة أكبر مما هو مرصممود لسنة ١٩٩٠ حيث انخفضت الى ٨٪ (٦٦) والظاهرة الموازية والمفسرة لانخفاض نسيمسمة الادخار الى الناتج هي تزايد نصيب الاستهلاك الخاص الى الناتج في نفس السنوات من ٦٦٪ سنة ١٩٦٥ الى ٦٩٪ سنة ١٩٨٣ ، ثم الى ٨٠٪ سنة ١٩٩٠ ، رغم اتباع سياسة انصاف حكومي انكماشية . بعبارة أخرى لم ينعكس خفض الانفاق الاستهلاكي الحكومي على زيادة نسب الادخار الى الناتج ، بل أدى لرفع الميل للاستهلاك . ويفسر ارتفاع الميمسمة للاستهلاك بعدة عوامل منها :

- ١ ~ تعويض خفض الانفاق العام على الخدمات وبخاصة الصحة والتعليم خاصة مسمممع التوسع فى التعليم والعلاج بمقابل فضلا عن اختلاف نوعية الخدمات المقدمة . وتأکید لذلك فقد انخفضت نسبة الانفاق العام على التعليم الى اجمالى الانفاق العام من ٨٠٩٪ سنة ١٩٧٨ الى ٥٣٪ سنة ٨٥/٨٤ ثم الى ٤٠٪ سنة ١٩٩١/٩٠ وقد انخفضت نسب الانفاق على الصحة فى نفس الفترة من ٤٦٪ الى ١٦٪ ، ١٢٪ على التوالى (٦٧) .
 - ٢ ~ انخفاض المتوسط الحقيقى لنصيب الفرد من الدخل بفعل التضخم . وتبين البيانات المتاحة أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى ٨٠/٧٩ قد بلغ ٢٢٣٠ جنيهاً زادت الى ٤٢٧٨ جنيهاً سنة ٨٥/٨٤ ، الا انها فى ٩١/٩٠ قد انخفضت الى ٣٤١ جنيهاً (٦٨) .
 - ٣ ~ ارتباط الفوائض الدخلية المحققة لدى شرائح الدخل العليا - نتيجة عمليهممات اعادة توزيع الدخل وبفعل الآثار التوزيعية للتضخم بزيادة انماط الاستهلاك المقلد لاصحاب هذه الدخول . ونمو هذا الاستهلاك بمعدلات أعلى من معدلات زيهممادة الادخار .
 - ٤ ~ الآثار السعريية للضرائب غير المباشرة ، والتي أصبحت تمثل ٤٩٨٪ فى ١٩٩١/٩٠ مقابل ٣٥٠٪ فى ٨٥/٨٤ (٦٩) ، ومانتج عنه من خفض مستويات المعيشة خاصهمممة ان الضرائب غير المباشرة لامتيز بين مستويات الدخول . ناهيك عمهمممن أن التوسع فى فرض الضرائب غير المباشرة تواكب مع تقليص قيمة الدعم السلهممى عامة والغذائى خاصة . حيث انخفضت نسبة الدعم الى الانفاق العام من ٢٪ فهممى ١٩٨١/٨٠ الى ٥٪ فى ١٩٨٩/٨٨ (٧٠) .
- الا انه من المتوقع زيادة نسبة الادخار الى الناتج القومى بعد ١٩٩٠ نتيجة عمممة عوامل أحدها سياسات التكيف . وفى مقدمة هذه العوامل مانجم عن آثار حرب الخليج ، وأزمة بنك الاعتماد والتجارة فضلا عن خفض قيمة الدينار الكويتى ومرتبات العاملهمممن فى المملكة العربية السعودية بمقدار الربع ، الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع معهمممدلات تحويلات المصريين من الخارج فضلا عن نقل الكتلة الأساسية من مدخراتهم لمصر ، ويسهم فى ذلك أثر تعويم سعر صرف الجنيه من جذب لهذه المدخرات عن طريق القنهممهمموات الرسمية ، والتي غالباً ماكانت تتم من خلال قنوات مضاربة العملة . جرى تهريبهممما دون المرور على السوق المصرفية الوطنية ، أو تستثمر فى تمويل سلع استهلاك أو أنشطهممهمممة تجارية أخرى وتعويض فرق قيمة الأسعار الرسمية للعملة وأسعار الظل من خلال التضخم سواء فى أسعار السلع المستوردة ، أو فى أسعار البدائل المنتجة محلياً . حتمهممهممى أن التراكم منها محلياً كان يعاد تسريبه اما من خلال شركات توظيف الأموال أو من خلال الجهاز المصرفى ذاته .

وتبرز التقديرات الأولية للخطة الخمسية بلوغ تحويلات المصريين العاملين في الخارج في ٩٢/٩١ ما قيمته ١٢٦٤٦ مليون جنيه مقابل ٢٨٨٤ مليوناً سنة ١٩٨٧/٨٦ والجزء الأغلب منه يمثل فائضاً عن حاجات الاستهلاك .

ألا أن احتمالات زيادة تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج تراكبهما توقعات آثار تعويضية سالبة قد تضعف أو على الأقل تقلل من معدلاتها المفترضة . ومن بين هذه الآثار التعويضية السالبة ما يلي :

١- التوسع في سياسة الاقتراض الداخلي عن طريق التوسع في إصدار الأوراق المالية غير المقيدة ببورصات الأوراق المالية وأبرزها أذون الخزانة ، أو التوسع في إصدارات الاستثمار ، والأوراق المالية المقيدة ببورصات الأوراق المالية ، وتستهتمم الخطة زيادة إيراداتها علاوة على الدخل التحويلية الأخرى ، حتى سنة ١٩٩٦ بنسبته ٢٦٦٪ (٧١) .

والمعروف أن الاتجاه في إحلال الدين الداخلي محل التمويل التضخمي والديون الخارجية هو أحد التوجهات الرئيسية لسياسات التكيف ، مع العمل على التوازي بتضييق الفجوة بين الموارد والإيرادات العامة أي بتقليل عجز الموازنة العامة باتباع سياسة انكماشية وزيادة الموارد السيادية في نفس الوقت .

وتبين المعلومات المتاحة نمو قيمة الأوراق المالية الحكومية المصدرة من ١٨٨٩٢ مليار جنيه سنة ١٩٨٥ إلى ٩١٥٨٧ ملياراً سنة ١٩٩١ (٧٢) . ويتأكد هذا الاتجاه مضمناً خلال تتبع التغيرات في هيكل تمويل عجز الموازنة العامة ، حيث مثل التمويل بالعجز من الجهاز المصرفي (تمويل صافي العجز) إضافة للتمويل الخارجي ٦٩٪ في سنة ١٩٨٧/٨٥ ، زاد إلى ٨٠٫٢٪ في ٩١/٩٠ ، ثم خفض في ٩١/٩٠ تحت تأثير سياسات التكيف المسمى (٦٧)٪ . ومع استمرار هذا الاتجاه وبافتراض ثبات قيمة عجز الموازنة على ما هي عليه في ١٩٩١/٩٠ فتمت ضرورة لتوفير ما يقرب من ٧ مليار جنيه سنوياً إضافية علاوة على المسميات الأوعية الادخارية المحلية (كقيم التأمينات الاجتماعية وحصص المعاشات) والتي مثلت في ١٩٩٠/٨٩ ١٩٫٧٪ ، وفي ٩١/٩٠ ٢٢٫٩٪ من مصادر تمويل العجز ، الذي تزايدت قيمته المطلقة من ١٠٢٨ مليوناً إلى ١٠٧٤٢ مليوناً في نفس الفترة (٧٣) ، خاصة وأن المدخرات المحلية (وهي مصادر الادخار الاجباري محكومة بسقف عليها تحددها مستريات الأجور ومخصصاته وقواعد ونظم التأمينات وشرائحها ومدى شمول مظلقتها .

وسوف تزداد الحاجة إلى هذا المصدر (الدين المحلي) بافتراض عدم تقليص رقم عجز الموازنة العامة للتعويض عن الأرباح المحولة من القطاع العام والهيئات العامة في حال خصخصة المشروعات العامة وفقاً للجدول الزمني الموضوع لها . وتقدر قيمة فوائض وأرباح شركات القطاع العام وحدها (١٢٦٦) مليوناً جنيه في ١٩٩٢/٩١ . وإذا ما أُضيفت لهما الهيئات الاقتصادية (كهيئة البترول وهيئة قناة السويس وفائض البنك المركزي فانهما تصل إلى ٧٤٨ مليوناً (٧٤) وهي أحد مصادر الادخار (مدخرات قطاع الأعمال العام) .

الا أن انخفاض الأهمية النسبية لهذا المصدر الادخارى يعكس حدود وامكانات التوسع فى نظام التأمينات المرتبط بفرص العمل ومستويات الأجر وغيرها من الأسباب التى سبق تناولها . ورغم ذلك فقد زادت القيمة المطلقة للمدخرات الاجبارية من ٨٩٣ر٤ مليوناً فى (٨٢/٨١) الى ١٦٤٥ر٩ مليوناً فى (٨٤/٨٥) ، ثم الى ٤٦٠٢ر٦ مليوناً فى (٨٩/٩٠) . أى زادت فى خلال ثمانى سنوات بحوالى ٢ر٥ ضعفاً مقابل زيادة المدخرات الاختيارية بستة أضعاف .

وثمة تحول نسبى فى مكونات مصادر الادخار الاجبارى حيث تناقص نصيب هيئة التأمينات الاجتماعية من ٤٩ر٣٪ الى ٣٤ر٦٪ فى خلال السنوات الثمانى المرصودة (٧٧) على الرغم من وجود اتجاه لتعميم مظلة التأمينات الاجتماعية . وعلى الرغم من أن مجالات التأمينات الاجتماعية لم تستنفذ بعد . ويفسر جانب من هذه الظاهرة الى امتداد التأمينات والمعاشات الحكومية الى الدخول المتغيرة (الحوافز والمكافآت وما فى عداها) الأمر الذى امكن من زيادة هذا المصدر .

ولايتوقع زيادة حصيلة التأمين والمعاشات بمعدلات كبيرة كما شهدت السنوات منذ منتصف الثمانينات الا برفع شرائح المعاشات ، وهذا لا بد وأن يقلل من معدلات الادخار الاختيارى أخذاً فى الاعتبار نمو الأجور بمعدلات محدودة (١٥٪) مقارنة بمعدلات التضخم (٢٦٪) وتدنى مستويات المعيشة .

الا أن التوسع فى التأمين الاقتصادى فى اطار صناديق الزمالة ، والاشترائك الجماعية للوحدات الحكومية والوحدات الاقتصادية العامة وهو اتجاه بدأ فى التوسع منذ بداية التسعينيات قد يعوض التأمينات الاجبارية ويزيد من احتمال تعبئة الادخار الاختيارى .

وقد زادت القيمة المطلقة لهذا المصدر رغم عدم بروز الاتجاهات الجديدة المشار اليها بحوالى ثلاثة أضعاف (٣ر١) فى خلال الفترة المذكورة .

ثانياً : تبدل الأهمية النسبية لأوعية الادخار الاختيارى

الظاهرة البارزة لتطور مجموع مدخرات الافراد الاختيارية هى عدم وجود اتجاهاً مستقر لنموها حيث تشهد تقلبات حادة وقفزات بين السنوات المختلفة ، الأمر الذى يمكن ايعازه فى محاولة للتفسير لأسباب عدة منها :

١ - دور العوامل السياسية المحلية والخارجية ، حيث شهدت فترات التحولات تقلبات حادة ، فمنذ العودة للأخذ بأسلوب التخطيط شهدت السنة (٨٤/٨٣) انخفاضاً معتدلاً تغير مدخرات الافراد من ٢٣ر٨٪ الى ٨ر٨٪ فقط (ارجع لبيانات الملحق رقم ٣) . كما شهدت منتصف الثمانينات ٨٧ر٨٥ زيادة واضحة بمعدل ٦٤ر٦٪ . وهى تلمسك السنة التى شهدت النزوح الجماعى للعمالة المصرية المشتغلة بليبيا، اثر قسمرات تخفيف اعدادها وجلب مدخراتها معها .

- ٢ ~ الدور الذي لعبته شركات توظيف الأموال في امتصاص المدخرات من القنصومات الرسمية التقليدية (شركات التأمين وصناديق التوفير وودائع البنوك) .
- ٣ ~ استحداث قنوات جديدة للادخار مثل أنواع الودائع الادخارية وشهائممسمادات الاستثمار وتغيير فئات الجوائز وزيادة عدد مرات السحب . الخ كما سنرى .
- ٤ ~ التغييرات الاقتصادية في دول المنطقة ، كأثر سوق المناخ في الكويت ، وتدهمور سوق الأوراق المالية العالمية . الخ . وأثرها على زيادة تحويلات مدخسمسمرات المصريين والعرب للتوظيف بالقنوات الادخارية التقليدية .

وهذه العوامل المفسرة فضلا عن التقلبات ذاتها كظاهرة ، تشير الى غياب الأثر المباشر للسياسات النقدية والمالية في خلال هذه الفترة ، والا لشهدنا اتجاها منتظما ، أو على الأقل لشهدنا تقلبات حول قيمة اتجاهية مستقرة . وهذا يستدعي البحث فمسمى فعالية أدوات السياستين النقدية والمالية وبصفة أساسية أدوات السياسة النقدية .

(أ) أثر زيادة أسعار الفائدة والتميز فيها على قنوات الادخار

يعود كسر جمود أسعار الفائدة الى نهاية الثمانينات خاصة مع تعويم قيمة الجنيه " أى ترك تحديد قيمته قبل العملات الأجنبية لعوامل العرض والطلب ، وذلك من أجل زيادة الطلب على الجنيه وزيادة عرض العملات الأجنبية وبخاصة الدولار فضلا عمسمسم احتفاظ البنك المركزى برصيد كبير من الغطاء النقدى يتزايد باستمرار لتأميمسمسم سياسة زيادة عرض العملات الأجنبية وشراء الجنيه . كما تهدف هذه السياسة بدورها امتصاص السيولة بالجنيه المصرى لكبح جماح التضخم ، خاصة أن فائض السيولة همسممدا يمول الانفاق الجارى والرأسمالى العام نتيجة التوسع فى الاقتراض الداخلى كما رأينا .

الا أن رفع أسعار الفائدة وفقا لهذه الاجراءات لايعكس التفاعل الحقيقسمسمى لقوى السوق (العرض والطلب) خاصة مع انخفاض الطلب على المدخرات نتيجة الارتفاع الكبير فى أسعار الفائدة . ويؤكد ذلك ان الاتجاه لرفع أسعار الفائدة قبل بمسممدا قبل سياسة تحريرها (٧٨) .

وقد تم رفعها من قيم تتراوح بين ١٥ ، ١٠ ٪ سنة ١٩٨٠ الى قيم تتسممراوح بين ٥ ٪ ، ١٦ ٪ سنة ١٩٨٩ . فضلا عن تمييز أسعار الفائدة على وداائع التوفير وشهادات الاستثمار (٧٩) .

والأثر المباشر لرفع أسعار الفائدة هو زيادة قيمة الودائع الادخارية بالبنسموك وأهميتها النسبية لاجمالى مدخرات الأفراد وخاصة منذ ١٩٨٨/٨٧ ، وقد أسهم فى ذلك انكشاف الموقف المالى لشركات توظيف الأموال .

ولقد تغيرت الزيادة في أرصدة الودائع بالبنوك بمعدل ٣١٢٪ في الفترة من ٨٢/٨١ حتى ١٩٨٨/٨٧ ، وبمعدل ٨٤٢٪ منذ ٨٨/٨٧ حتى ٩٠/٨٩ . ولقد تضاعفت قيمتها في الفترة كلها ٧٦ مرة عما كانت عليه في بدايتها .

والظاهرة البارزة في تمييز أسعار الفائدة هي أن آثارها الداخلية (أي علمسى نفس المؤسسات) واضحة وملموسة . فتمييز أسعار فائدة الودائع الادخارية بالبنوك أدى الى التحول من صناديق التوفير في البنوك ذاتها اليها . كما يبرز من الجدول (٢٤) المرفق .

من ناحية أخرى فان التغييرات في الودائع الادخارية بالبنوك وفي صناديق التوفير بها نظرا لاهميتها النسبية المرتفعة في تكوين مدخرات الافراد والتي تتراوح بين ٧٧٪ ، ٩١٪ في خلال فترة الدراسة، فانها مسئولة بدرجة كبيرة عن التقلبات الحادة في اجمالي مدخرات الافراد الاختيارية .

ومن ثم يمكن استنتاج أن اكثر أدوات السياسة النقدية تأثيرا وهي تغييرات أسعار الفائدة والتمييز فيها هي أكثرها ارتباطا بهذين الوعاءين الادخاريين .

وفي نفس الوقت ومع جمود أسعار الفائدة على مدخرات صناديق توفير البريد ، شوهد اتجاه متناقض لأرصدة التوفير بصناديق التوفير . والتي حققت في ٨٢/٨١ زيادة ١٨٢٧١ مليوناً ، نجدها في ٨٥/٨٤ سجلت ١٤٦٣٥ مليوناً ، أما في ٨٨/٨٧ و ٨٩/٨٩ فقد أخذت في التناقص (- ١٧٣ ألفاً) ، ٥٨٥ ألفاً ، (١٠٦٣٢٢) مليوناً على التوالي .

وترجع أهمية هذا المؤشر الى ان صناديق توفير البريد هي القناة الأكثر انتشارا في المناطق الريفية حيث لا تتوفر فروع مؤسسات الوسطاء الماليين (البنوك) وبمقدور محدود الدخل . وهم الذين تكون استجاباتهم لتغييرات أسعار الفائدة عادة أبطأ من غيرها . الا اذا كانت فروق أسعار الفائدة لهذه القنوات الادخارية بالمقارنة بغيرها من القنوات أقل بشكل واضح .

وفضلا عن ذلك فان شرائح المدخرين وفق هذه القنوات من محدودى الدخل وأرباب المعاشات ومن فى عداهم هي أكثر الفئات الدخلية تأثرا بالموجات التضخمية الناجمة عن تفاعل عناصر سياسات التكيف .

وربما كانت هذه العوامل وراء الرفع المستمر لاسعار الفائدة على صناديق توفير البريد ، والتي لازالت منخفضة بنسب تتراوح بين ٤ ، ٥٪ عن غيرها من القنوات .

جدول (٢٤) تطور قيمة المدخرات الاختيارية وأسعار الفائدة المتوسطة السنوية
في الأوعية الادخارية الأساسية ٨٢/٨١ - ٩٠/٨٩ (بالمليون جنيه و%)

صندوق توفير البريد (القيمه)	شهادات الاستثمار		الفوائد علي شهادات الاستثمار ***	صناديق التوفير بالبنوك		الودائع الادخارية بالبنوك **		متوسط الأسعار للفائدة علي الودائع*	السنوات
	الاهمية النسبية	القيمة		الاهمية النسبية	القيمة	لاهمية النسبة	قيمة		
١٨٣٧١	٧.١٨٧	١٩٨٣٣	١٣ ١/٤ (٨٢)	٢٦٦٩ ٣٤٨	٢٨٥٠٣٣	٥٣٦	٥٦٧٩٤	٩٤	٨٢/٨١
١٤٦٣٥	٧.١٤٧	٢٠٥٠٥٠	١٣ ١/٤ (٨٥)	٣٣١ ٣١٤	٤٥٦٤٩٢	٤٥٦	٦٣١٤١٢	٩٤	٨٥/٨٤
١٧٣ -	٧.١	٢٥١٦٤٥	١٣ ١/٤ (٨٧)	٣٠٠ ٣٦٢	٢٣٤٢٨٠١	٦٦١	٢٣٤٢٨٠١	٩٥	٨٨/٨٧
٥٨٥	٧.١٦٨	١١٢٧١٧٦	١٣ ١/٤ (٨٨)	٢٥٤ ٢١١	٤١١٥٩٩٤	٦١٢	٤١١٥٩٩٤	١٠٢	٨٩/٨٨
١٠٦٢٢ -	٧.٢٢٦	١٦١٥٩٤٢	١٦ ١/٤ (٨٩)	١٦٥	٤٣١٥٢٥٠	٦٠٣	٤٣١٥٢٥٠	١١٠	٩٠/٨٩

* الأوساط المرجحة بقيم الودائع حسب أجلها • مصدر البيانات الأصلية المجله الاقتصادية للبنك المركزي - أعداد مختلفه : وهي تتضمن الفائدة علي الودائع وحسابات التوفير •

** المصدر : نشرة مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار الرئيسية في جمهورية مصر العربية - أعداد مختلفه - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحماء

*** المصدر - المجله الاقتصادية للبنك المركزي - أعداد مختلفه (سنوات ميلادية)

(ii) أثر تمييز أسعار الفائدة على هيكل الودائع

في ضوء نتائج التحليل في (أ) تبين كيف ان التمييز في سعر الفائدة قسمند زاد من الأهمية النسبية وأيضاً نمو حجم الودائع الى اجمالي القنوات الادخارية . وربما يثير هذا بدوره تساؤلاً حول امكانيات تحقيق النمو المستقر لهذا المصدر . ومن ثمم تنمية المدخرات في الأجل الطويل . وتقتضي الاجابة بحث سؤال فرعى آخر وهو هممهل هذه التبدلات في الأهمية النسبية مؤقتة أم مستمرة ؟ . وهذا بدوره يستتبع المصمممادار التفصيلية لهذا الرافد من حيث الآجال حيث ان هذا العامل يعتبر أحد محمسممدادات التوجهات الاستثمارية ومن حيث نوع العملات .

اما استقصاء آثار التمايز في أسعار الفائدة على هيكل الودائع من حيث نسوع العملات ، فثمة ظاهرة بارزة وهي الاتجاه لاحلال المدخرات بالعمله الأجنبيه محمسممهل المدخرات بالعمله الوطنية فضلاً عن تواضع نمو المدخرات بالعمله الوطنية مقارنمسمممة بالثانية . وتشير بيانات الجدول (٢٦) الى استمرارية نمو الودائع بالعملات الأجنبيه بمعدلات أعلى للغاية من معدلات نموها بالجنيه المصري وخاصة في السنوات الأخيمرة . وجاء هذا تحت تأثير عاملين أولهما تحرير سعر صرف الجنيه كأحد سياسات التكميمف وثنانيهما ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية وبخاصة الجنيه الاسترليني والعملات الأوربية الاخرى (وهذه تتحدد وفقاً للسوق العالمي) .

ومن جهة أخرى فلقد لعب دورا بارزا في ذلك ولوج مدخرات المصريين مميمممن الخارج عبر القنوات الرسمية (التقليدية). بعد انكشاف الموقف المالي لشركات توظيف الاموال كما أسلفنا .

والقدرة على استمرار ذلك الاتجاه مرهونة بعدة عوامل منها :

١ - الأول : وجود فروق كبيرة في أسعار الفائدة على المدخرات بالجنيه وبالعممملات الأجنبية . وفي هذا الصدد فان راسم السياسة الاقتصادية قد وعى أهمية ذلك العاممهل فتم رفع سعر الفائدة على الجنيه رفعا كبيرا . وان كان هذا الرفع قد أثر بممدوره على الطلب الاستثماري بالسلب كما سنرى لاحقاً . ومن ثم فلم يلبث أن أخذت أسعار الفائدة في الانخفاض بشكل سريع أيضاً في الربع الأول من ١٩٩٢ .

وفي ذات الوقت اتجهت أسعار الفائدة (وبخاصة على الاسترليني كنتيجمممة معاهدة ماستريخت وعوامل العرض والطلب العالمي) الى الانخفاض فضيق من أثر وجود فجوة ملحوظة بين الجنيه والعملات الأوربية .

٢ - الثاني : هي وجود طاقة استيعابية لامتناص هذه الودائع والا شهدت حركمسممة تسرب الى الاسواق الخارجية للتوظيف بها .

وحتى يتحقق ذلك فيجب اتباع سياسة ائتمانية مرنة ، وهو ما حالت دونه عمدم فعالية مؤسسات الوساطة المالية وارتفاع تكاليف الاقتراض (٨٠) فضلا عن سقممسمومف الائتمان الموضوعة نتيجة حالة فوضى السوق التي سادت ، ونتيجة عمليات تهريممسممب الاموال الواسعة منذ نهاية السبعينيات ، وأيضا نتيجة آثار ممارسات شركات توظيف الاموال ، والمشروعات الاستثمارية الوهمية الكثيرة ، فضلا عن تعرض كثير مسممسممن الشركات الجديدة بما فيها المملوكة ملكية مشتركة للافلاس بسبب ظروف السممسمومق وعدم كفاءة الادارة وغيرها من الأسباب (٨١) .

وهذا العامل الثانى رهن بكل من السياستين الاستثمارية والنقدية أيضا ، خاصة مع دحض فكرة عدم وجود طاقات استيعابية لامتناس الاستثمارات فى الاقتصمسمممامد المصرى النامى وهو بصدد بناء قواه الانتاجية (٨٢) .

ويؤكد اتجاه تسرب المدخرات للتوظيف بالخارج أن توظيفات أرضمسممسمممة البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال بالخارج قد تضاعفت تقريبا خلال الفترة من ٨٩ حتى ١٩٩١ وبخاصة أرصدة البنوك التجارية كما يبين الجدول (٢٥) التالى :

جدول (٢٥) أرصدة البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بالخارج خلال السنوات ٨٩ - ١٩٩١

(بالمليون جنيه)

الأرصدة			
البنوك	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
البنوك التجارية	١٢٧٥٥	١٦١٠٨	٢٤٣٠٣
بنوك الاستثمار	٥٠٨١	٥٧٥٩	٨٤٨٦
الجملة	١٧٨٣٦	٢١٨٦٧	٣٢٧٨٩

المصدر : البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠

اما بالنسبة لهيكل الودائع من حيث آجلها ، وهو مؤشر لامكانات توظيف قسمدر من المدخرات فى عمليات استثمارية طويلة الأجل ، فتفيد المعلومات المتاحة عن وجود تأثير موجب لسياسات التكيف وأيضا للظروف الاقتصادية يفيد بالثقل النسبى الكبيرمسممر للودائع غير الجارية منذ منتصف الثمانينات (٨٧٪ ، انظر جدول ٢٦) ، ولسياسة التمييز فى أسعار الفائدة تأثير مباشر فى ذلك . الا ان جانبا كبيرا من الظاهرة يمكمسمممن تفسيره بالظواهر الربعية التي أخذ يتميز بها الاقتصاد القومى منذ السبعينيات والمتمثلة فى احتفاظ ارباب المعاشات ، وصغار ملاك الأراضى الذين لا يباشرون الانتاج بأنفسهم والذين يقومون بتسييل ثرواتهم الربعية بالاحتفاظ بمحفظة من الودائع تدر ريعا منتظما

جدول (٢٦) هيكل الودائع من حيث الأجل في الفترة ٨٩-٩١ (بالمليون جنيه والنسبة المئوية)

١٩٩١		١٩٩٠		١٩٨٩		١٩٨٥		السنوات		الودائع	
معدل التغيير	الاهمية النسبية	القيمة	معدل التغيير	الاهمية النسبية	القيمة	معدل التغيير	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية		
٣٠ر٩	١٠٠ر٠	٧٩٦٠٣	٢٠ر٨	١٠٠ر٠	٦٠٨٢٤	١٠٠ر٩	١٠٠ر٠	٥٠٣٦٥	١٠٠	٣٠٩٢	اجمالي الودائع :
١٨ر٧	١٢ر٦	١٠٠٤٩	١٢ر٤	١٣ر٩	٨٤٦٥	١٠٨ر٧	١٤ر٩	٧٥٢٩	١٢ر٨	٣٩٧	- الجارية
٣٢ر٨	٨٧ر٤	٦٩٥٥٤	٢٢ر٢	٨٦ر١	٥٢٣٥٩	٩٩ر٧	٨٥ر١	٤٢٨٣٦	٨٧ر٢	٢٦٩٥	- غير الجارية
١٧ر٢	٣٨ر٧	٣٠٧٦٤	١٨ر٧	٤٣ر٢	٢٦٢٦٠	١٣٧ر٤	٤٣ر٩	٢٢١٢٧	٢٢ر٥	٦٩٧	الودائع بالجنيه
٨ر٢	٦ر٧	٥٢٢٤	١٤ر٢	٨ر٥	٥١٧٧	١٠ر٢	٩ر٠	٤٥٣٤	٣ر٥	١١٠	- الجارية
٢٠ر٧	٣٢ر٠	٢٥٤٤٠	١٩ر٨	٣٤ر٧	٢١٠٨٣	١٣٤ر٩	٣٤ر٩	١٧٥٩٣	١٩ر٠	٥٨٧	- غير الجارية
٤١ر٣	٦١ر٣	٤٨٨٣٩	٢٢ر٤	٥٦ر٨	٣٤٥٦٤	٨٥ر٣	٥٦ر١	٢٨٢٣٨	٧٧ر٥	٢٣٩٥	الودائع بالعملة الأجنبية
٤٣ر٧	٥ر٩	٤٧٢٥	٩ر٨	٥ر٤	٣٢٨٨	٧٩ر٧	٦ر٠	٢٩٩٥	٩ر٣	٢٨٧	- الجارية
٤١ر٠	٥٥ر٤	٤٤١١٤	٢٣ر٩	٥١ر٤	٣١٢٧٦	٨٦ر٢	٥٠ر١	٢٥٢٤٣	٦٨ر٢	٢١٠٨	- غير الجارية

مصدر البيانات : التقارير السنوية للبنك المركزي المصري لسنوات مختلفة .

* . تستحق الدفع في أقل من سنة وبعد سنة .

** مجمدة .

*** معدل نمو سنوي مركب .

يفوق معدلات العائد الجارى التى كانت تدرها هذه الملكيات ، أو المشروعات الصغيرة التى كان يمكن توظيف مكافآت التقاعد (وبخاصة للعسكريين وكبار رجال الدولة ممن يحصلون على مكافآت تقاعدية كبيرة) .

ويتوقع مع التوسع فى اصدار أذون الخزانة والتى تتزايد معدلات الفائدة لهما . بحوالى ٢٪ فى المتوسط عن الودائع المجمدة لآجال طويلة أن تحل محل هذا المصمممصدر الادخارى فى السنوات المقبلة خاصة مع اتجاهات أسعار الفائدة للانخفاض نتيجة تخفيض أسعار الصرف .

وتتوقف فعالية سياسات التكيف فى تعبئة هذه المدخرات فى المستقبل فمضمملا عن المفاضلة بين جوانب السياسة النقدية والسياسة المالية والمشار إليها للتو فى خلصق سياسة استثمارية مواتية بحيث تمتص فوائض هذه الاموال والا استمر الاتجاه الموضممع فى احلال الودائع طويلة الاجل بالعملات الاجنبية محل نظيرتها بالجنه وتسربها للتوظيف خارج دورة الاقتصاد القومى .

وتؤكد ذلك العلاقة النسبية بين الودائع طويلة الاجل بالعملات الاجنبية والودائع طويلة الاجل بالجنه . حيث زادت من ٤٢ر١ ضعفا فى ١٩٨٩ ، الى ٨ر١ ضعفا ١٩٩٠ ، ٧٢ر١ ضعفا فى ١٩٩١ . وينطبق ذلك على كل من ودائع البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال ، وتشكل بالنسبة للبنوك التجارية ظاهرة غير مألوفة (٨٣) .

وهذه الفعالية مقيدة بسياسة السقوف الائتمانية (٨٤) ، وبقيود السياسة النقدية الأخرى ، سواء ماتعلق منها بنسب الاحتياط (احتياطي البنك المركزى ، أو احتياطيات البنوك ، واحتياطي السيولة) ، الأمر الذى يحد منها (٨٥) .

ثالثا : أثر سياسات التكيف على مصادر الادخار القطاعية

سبق تناول جانب من آثار سياسة التكيف على فوائض المشروعات والهيئتممات العامة المحولة للخزانة العامة ، وعليه فسيعنى هذا القسم من الدراسة بتتبع التأثير المدى تحدثه سياسات التكيف وبخاصة السياسة النقدية والسياسة السعرية على المصمممصادر القطاعية بالمفهوم الوظيفى للحسابات القومية (قطاع الاعمال العام والخاص والقطممعماع العائلى وقطاع الاعمال المالى ، وعلى وجه الخصوص البنوك المتخصصة) من حيث وزنهما النسبى فى تركيب المدخرات ومن حيث معدلات نمو المدخرات لها . وذلك على ضمموء الودائع بالعملتين المحلية والأجنبية .

وتوزيع اجمالى الودائع النسبى يوضح استمرار اتجاه القطاع العائلى فى احتمالال الوزن النسبى الأكبر وبشكل متزايد ، والظاهر أيضا كما يتبين من الجدول (٢٧ ~ ب) تزايد الأهمية النسبية للودائع الحكومية لاجمالى الودائع .

جدول (٢٧) : تطور حجم ودائع القطاعات المختلفة بالجنية وبالعملات الأجنبية في البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال في الفترة ٨٥ - ١٩٩١ القيمة (بالمليون جنيه)

١٩٩١		١٩٩٠		١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		١٩٨٦		١٩٨٥		السنوات القطاعات
معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	
٦٥ر٥	١٠٦١٠	١٦ر٠	٦٤١٠	١٣ر٠	٥٥٢٤	١٦ر٣	٤٨٨٩	١٩ر٣	٤٢٠٥	١٨ر٤	٣٥٢٥	م٠غ	٢٩٧٧	القطاع الحكومي
٢٠ر٣	١٠٧٢٩	٢٠ر٢	٨٩١٣	٣ر٦	٧٤١٨	١٦ر١	٧١٥٧	٢٣ر٨	٦١٦٧	٦ر٨	٤٩٨١	م٠غ	٤٦٦٥	ق . الأعمال العام
٢٦ر٧	١٤٤٧٨	١٩ر٤	١١٤٣٥	١٧ر٤	٩٥٧٢	١٦ر٩	٨١٥٠	٣٢ر٨	٦٩٧٢	٥ر٥	٥٢٤٩	م٠غ	٤٩٧٦	قطاع الأعمال الخاص
٣٦ر١	٥٤٧٨١	٢١ر٩	٤٠٢٥٨	١٦ر٩	٣٣٠١٢	٢٧ر٤	٢٨٢٣٧	٧٦ر٧	٢٢١٦٧	١٢ر٤	١٧٤٩٣	م٠غ	١٥٥٧٠	القطاع العائلي
١٥ر٤	٢٤٩٠	٨ر٧	٢١٥٨	٧ر٦	١٩٨٥	٧ر٨	١٨٤٥	١٥٠ر١	١٧١١	٧٤ر٠	٦٨٤	م٠غ	٣٩٢	العالم الخارجي
٣٤ر٦	٩٣٠٧٨	٢٠ر٣	٦٩١٦٤	١٤ر٤	٥٧٥١١	٢٢ر٠	٥٠٢٧٨	٢٩ر١	٤١٢٢٢	١١ر٧	٣١٩٣٢	م٠غ	٢٨٥٨١	اجمالي القطاعات

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي المصري - سنوات مختلفة .

جدول (٢٧ - ب) الهيكل النسبي لودائع القطاعات المختلفة بالجنية والعملات
الأجنبية في البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال فسي الفترة ٨٥ - ١٩٩١ (%)

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١١ر٤	٩ر٣	٩ر٦	٩ر٧	١٠ر٢	١١ر٠	١٠ر٤	القطاع الحكومي
١١ر٥	١٢ر٩	١٢ر٩	١٤ر٢	١٥ر٠	١٥ر٦	١٦ر٣	قطاع الأعمال العام
١٥ر٦	١٦ر٥	١٦ر٦	١٦ر٢	١٦ر٩	١٦ر٤	١٧ر٤	قطاع الأعمال الخاص
٥٨ر٨	٥٨ر٢	٥٧ر٤	٥٦ر٢	٥٣ر٨	٥٤ر٨	٥٤ر٥	القطاع العائلي
٣ر٧	٣ر١	٣ر٥	٣ر٧	٤ر١	٢ر٢	١ر٤	قطاع العالم الخارجي
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	اجمالي القطاعات

المصدر : الجدول (٢٧ - أ)

ويبدو أن تأثير أسعار فائدة الاقراض المرتفعة في تفضيل كل من قطاع الأعمال العام والخاص في استخدام مواردهما الذاتية في مقابلة احتياجات التمويل عن الاقتراض ومن ثم تناقص وزنهما النسبي في الودائع الاجمالية . ولما كانت الودائع تمثل النصيب الأكبر من المدخرات فيعني ذلك تناقص وزنهما النسبي في الادخار الاختياري . وثمة عامل هام مؤثر في ذلك هو التحول الى اقراض القطاع الحكومي ومن ثم التحول مضممن الودائع الى اذون الخزانة والسندات العامة .

وبرغم ذلك فقد تضاعفت ودائع شركات قطاع الأعمال العام في ستة سنوات بحوالي ٢٢ ضعفاً ، وودائع شركات قطاع الاعمال الخاص بحوالي ٢٣ ضعفاً . ويمكن تفسير الممسممم الأولى بتوظيف مخصصات الاستثمار والأرباح غير الموزعة الأخرى في أوراق مالييعة، أي التباطؤ في تحقيق البرنامج الاستثماري العام . في حين ان زيادة قيم ودائع قطاع الأعمال الخاص ناجم في جانب هام منه عن انخفاض معدلات العائد والربح في الأنشطة الحقيقية، ومن ثم يعوض جانباً من المخاطر بالاستثمار في المجالات الربعية .

والظاهرة البارزة زيادة قيم ودائع العالم الخارجي في كل من البنوك التجارية مضممة والبنوك المتخصصة في مصر ، وهذا مرده ظروف الاستقرار النسبي خاصة مع تحول النشاط المصرفي من لبنان الى البحرين وقبرص وغيرها من الدول ، وتحول جزء من الودائيمممع العربية بعد حرب الخليج الأولى وأزمة المناخ والأزمة اللبنانية وتدهور الأوضاع الداخلية في السودان وغيرها الى مصر . وان كانت أقل بكثير جدا من المتوقع لها . وفي ذات الوقت تناقصت أهميتها النسبية في اجمالي الودائع . الا ان نمو الودائع الاجنبية قد برز في منتصف الثمانينات بمعدلات عالية جدا لاسباب الموضحة ، ثم أخذ في التناقضممنخص ويتوقع ان يتزايد بمعدلات أكبر في السنوات القادمة نتيجة أوضاع عدم الاستقممسممرار السياسي في المنطقة بصفة أساسية ومع زيادة انفتاح الاقتصاد المصري بفعل سياسمسممسات التكيف من جانب والاستقرار السياسي النسبي مقارنة بالمنطقة ككل .

٢٢) أثر سياسات التكيف على مصادر التمويل الأخرى

كما سبق ، فان تقييم أثر سياسات التكيف على مصادر التراكم والنمو يلصمسممزم أن ينظر اليه في مجمل متغيراته . فاذا كان أثرها محدودا أو سالبا على مصادر التراكم المحلية من حيث معدلاتها رغم ما تم رصده من تغيرات في هيكلها ، فان البحث يقتضى اقتفاء هذه الآثار على مصادر التمويل الأخرى التي قد تعوض هذه الآثار السالبة . ومهمة البحث في هذا القسم من الدراسة هي معرفة ما اذا كانت تدفقات رأس المال الخارجي (سواء في شكل استثمارات مباشرة) أو في شكل صافي تحويلات موجبة من الخارج بما يعوض تباطؤ نمو الادخار المحلي قد تحققت أم لا ؟

كذلك نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة

الظاهرة الواضحة هي وجود اتجاه بارز لنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية دون النظر لقنوات الاستثمار التي ولجتها هذه الاستثمارات (وهو موضوع اهتمام المبحث التالي من الدراسة) مقاسة بمؤشر القيمة المطلقة ومعدلات النمو (جدول ٢٨) فعلى الرغم من تدشين ترسانة من التشريعات والقرارات والاجراءات المسهلة لتدفق رؤوس الاموال الخارجية ، وعلى الرغم من اعادة تنظيم كثير من الهياكل الادارية والتنظيمية او انشاء هياكل جديدة لهذا الغرض منذ ١٩٧٢ فلم يحقق ذلك نموًا ذا بال ، فلم تتعد الاستثمارات المباشرة مائة مليون دولار حتى مطلع ١٩٧٩ . الا ان الفترة المنصرمة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٩ قد أخذت تشهد زيادات كبيرة في قيمتها ومعدلات الاستثمار الاجنبي المباشر . وهذه يمكن ايعازها في المقام الاول لعديد من العوامل في مقدمتها أثر اتباع سياسات التكيف ، وآثار تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، وبخاصة في مجال أنشطة السياحة والاستثمار الزراعي وما اليها ، فضلا عن ازالة كافة القيود الادارية (مثل تحديد مجالات معينة دون أخرى للاستثمار مثل تحجيم المجموعات الاستراتيجية أو ما اليها) ، الا ان ازالة قيود التجارة (اعفاءات الجمارك علمية المستلزمات المستوردة وفق قانون استثمار رأس المال الاجنبي والعربي وتعديلاته) وقيود التحويلات (تحويلات الأرباح ورأس المال للخارج - نفس القانون) وأهم العوامل المؤثرة هي تسهيل عمليات التحويل النقدي ، وتحرير سعر الصرف ، فضلا عن تخفيف قيود الضرائب على واردات السلع المصنعة ، وغيرها من التسهيلات . الا أن مجموعة من الاجراءات المكتملة قد لعبت دورا ليس بالقليل منها رد أموال الحراسمات بأحكام قضائية ، أو فتح المجال أمام الاستثمار المشترك بين القطاع العام والشريكم الأجنبي ، وهي خطوة عملية اتبعت لتقليل عوامل المخاطرة امام المستثمر الأجنبي . وهنذه الاجراءات بدورها خطوة على تحقيق برنامج التكيف في مجال النخصفة عن طريق توسيع رؤوس اموال المشروعات العامة القائمة عن طريق الشريك الخاص (الاجنبي ثم المحلي) أو دمج هذه المشروعات العامة في مشروعات قابضة خاصة جديدة ، أو انشاء مشروعات مشتركة ابتداء .

ولعل أكثر العوامل تأثيرا في نمو هذا المصدر هو عوامل الاستقرار السياسي النسبي التي شهدتها مصر في النصف الثاني من الثمانينيات والسابقة على حرب الخليج وعوامل عدم الاستقرار الاجتماعي (التضخم الحاد واعادة توزيع الدخل وانخفاض مستوى المعيشة وتفاقم كثير من مشكلات الخدمات كالصحة والتعليم والمرافق .. الخ) .

وتحاكي تدفقات رأس المال الاجنبي الصافية لمصر مثيلتها في الدول شبه الصناعية المشار اليها في الفصل السابق . خاصة وأن خلمسق المدن العمرانية الجديدة قد ارتبط بتوفير البنية الاساسية في بعضها لاقامة مناطق صناعية متكاملة . الا ان البارز في المعلومات المتاحة هو عدم وجود اتجاه مستقر لتغير قيم الاستثمارات الصافية حيث تتقلب معدلاتها بشكل حاد . وربما لعب دورا في ذلك عدد من العوامل من أهمها :

جدول (٢٨) قيمة ومعدلات نمو الاستثمارات الاجنبية
المباشرة الصافية في مصر (١٩٨٩-٧٥) بالمليون دولار امريكي

السنوات	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
قيمة الاستثمارات المباشرة	٨	٦١	٩٨	٢٩٨	١٢١١	٥٤١	٧٤٧	٢٨٥	٤٧١	٧١٣	١١٧٥	١٢١١	٩٢٩	١١٧٨	١٥٨٦	م.غ
معدلات النمو السنوى	-	٦٦٢,٥	٦٠,٦	٢٠٤,١	٣٠٦,٤	(٥٥,٤)	٣٨,١	(٦١,٨)	٦٢,٣	٥١,٤	٦٤,٨	٣,١	(٢٣,٣)	٢٦,٨	٣٤,٦	م.غ

٠ - القيم بين الأقواس سالبة .
مصدر البيانات :

INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEAR BOOK 1991

• عودة بعض رؤوس الاموال التي استثمرت فى السنوات الأولى بعد انقضاء مسمما
مدد الاعفاء الضريبى واستنفاذ كافة التسهيلات المتاحة .
• افلاس البعض الآخر من المشروعات لاسباب متعددة منها عدم كفاءة الادارة
وارتفاع التكاليف ، وعوامل المنافسة الاجنبية فى السوق المحلية مع ضعف السموق .
• ظروف عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى على مستوى الاقليم (المنطقة) ككامل
وعلى صعيد المجتمع المصرى أيضا خاصة بعد حرب الخليج .

ويتوقع فى ظل هذه الاتجاهات وفى ظل التطورات الجارية الآن سياسيا واقتصاديا
حدوث تدفق محسوس للاستثمارات الاجنبية المباشرة استنادا للآتى .

• ولوج القطاع الخاص المصرى مجالات الصناعات الوسيطة فى مجال الالكترونيما
والكيماويات وما اليها ، وهى مجالات تشكل طاقة غير محسوبة بعد للاستيعاب . فضلا عن
أن ولوج المستثمر الخاص سوف يشجع المستثمر الاجنبى من خلال المشاركة أو مستقلا .
• ويدعم ذلك ان ولوج القطاع الخاص هذه المجالات تم فى شكل مشترك .

• الجهود المبذولة على الصعيد السياسى اضافة لتنويع القنوات الاقتصادية ولتأثير
سياسات التكيف ذاتها لجذب رؤوس الاموال العربية ، خاصة مع اتجاهات الربحيممة
السائدة حاليا فى الأسواق الاجنبية . وان كانت هذه الاستثمارات العربية حتمى الآن
محصورة فى مجال المضاربات العقارية ، وفى بعض المشروعات السياحية أو الصناعات
الغذائية .

• تحول الاستثمارات فى جنوب شرقى آسيا الى منطقة الشرق الأوسط فى ظل
اتجاهات اعادة تقسيم العمل الدولى الجارية حاليا ، فى ظل انخفاض معدلات العائد فى
دول النمر الآسيوية ، فضلا عن ان نقل الصناعات من مناطق الانتاج للأسواق وهى واسعة
مقاسة بمستويات الدخل وعدد السكان والموارد وأنماط الاستهلاك المتغيرة ومعدلاتهم
المتزايدة .

تدفق صافى التحويلات من العالم الخارجى

يصعب تصور أن سياسات التكيف ذات اتجاه تأثير أحادى ، بمعنى ان تصميمها
يهدف جذب الاستثمارات والتحويلات الخارجية يلزم ان يأخذ فى الاعتبار أن كسهم
فيود جمود عمليات التحويل قد تدفع بدورها الى تزايد الاستثمارات المصرية والتحويلات
الى الخارج . وان المحصلة النهائية ليست رهنا بمدى حكمة هذه السياسات ولكن بمدى
استجابة الاسواق ونضجها وقدرتها على التكيف ، وبمعدلات العائد (الربح) وهو المعيار
الاساسى فى آليات السوق . فضلا عن الظروف الاقتصادية السائدة ، ومعطيات التغيرات
الاقتصادية الدولية . وما الى ذلك .

ومن ثم فان الحكم على فاعلية هذه السياسات في تعبئة الموارد الخارجية أخمدا في الاعتبار الآثار العكسية يتوقف على الأثر الصافي لهذه السياسات ، علاوة على الأسمم الممكن احداثه اذا امكن حساب الفرصة البديلة .

وتبين المطالعة الأولى لتدفق التحويلات اضطراد قيم زيادة التحويلات من طمممرف واحد (الرسمية وتحويلات الأفراد) ، وان كانت معدلاتها بعد ١٩٨٨ قد أخذت فمممسمى التناقص قياسا على السنوات السابقة عليها (جدول ٢٩) .

الا أن هذا الاتجاه يصعب التعويل عليه كثيرا ، فقوة الدفع التي برزت عنممممد منتصف الثمانينيات في حاجة الى تحليل أكثر تفصيلا ، فضلا عن أن تضخم قيم التحويلات في ٨٨/٨٧ ، ٨٩/٨٨ مرده قيمة العملات ، حيث تفاوتت أسعار الجنيه الرسمية فضلا عن أسعار السوق المصرفية الحرة (٨٦) . ولقد أدى تحرير أسعار الصرف جزئيا . وفقا لههذا الاجراء الاخير بلاشك لزيادة قيمة التحويلات (وبخاصة تحويلات الافراد) الا ان معرفة القيم الفعلية ومعدلاتها رهن بمعرفة أسعار الصرف التي تمت وفقا لها هذه التحويلات . ولما كان من المعتاد الاعتماد على قيم متوسطة لاسعار الصرف ، فضلا عن تعدد طممممرق التقدير ، فان البيانات المتاحة لا تكشف عن الاتجاهات الفعلية .

وتبين مقارنة تقديرات صندوق النقد الدولي عن تحويلات الافراد مع تقديرات البنك المركزي المصري وجود تفاوت كبير مصدره تقييم التحويلات العينية .

ويشترك كل من التقريرين ، وغيرهما من التقارير الأخرى في تضمين التحويلات السلعية ضمن التحويلات من الخارج ، وهذه ذات أثرين ، أولهما تضخيم قيم التحويلات مقارنة بالسنوات التي لم تجر عنها تقديرات لهذه التحويلات . ثانيهما وهم ما يههم فسمى هذا المقام اعتبار التحويلات العينية نتاجا لتأثير سياسات التكيف وهو ما يعوزه الدليل . خاصة وأن التحويلات العينية في الفترات السابقة والتي ارتبطت بحركة هجرة أوسممع وفي ضوء حالة الرخاء الطفري في دول الخليج المستقبلية للعمالة كانت ذات حجمممممع ومعدلات أعلى حيث ارتبطت بتغيير أنماط الاستهلاك السائدة وقتها (٨٧) .

يضاف الى ما سبق أن تقديرات التحويلات العينية للأفراد مبنية على أساس معامل للتحويلات العينية المدفوعة عنها رسوم جمركية . وقد لوحظ مع توسع نشاط حركة السياحة وتزايد تدفق الداخلين للموانئ الجوية والبحرية - زيادة تسهيلات المرور ، كذلك فممان الموانئ البرية أكثر تسهيلا من دون غيرها .

وبالتعويل على التحويلات النقدية وحدها (للسنوات التي توفرت عنها بيانات) يلاحظ ان تحويلات الافراد النقدية لا تتعدى في أقصى الأحوال ٢٪ من اجمالي قيمممة التحويلات .

جدول (٢٩) تطور قيم التحويلات الاجمالية ومعدلات تغيرها
(بالمليون جنية مصرى)

٩١/٩٠		٩٠/٨٩		٨٩/٨٨		٨٨/٨٧		٨٧/٨٦		٨٦/٨٥		٨٥/٨٤	
معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة
٨٨	٥٢٦٢٢٢	(٤٥,١)	٤٨٢٦٢٣	١٥,٥	٨٨٠٥٢	٩,٦	٧٦٢٢٣	٦١,٥	٦٩٥٤٦	٢٦٦٩٢	٤٣٦٠,١	٧٤٩,٧	١٥٥,٥

المصدر : البنك المركزى - التقارير السنوية والمجلة الاقتصادية لسنوات مختلفة .
القيم بين الأقواس سالبة .

اما بالنسبة للتحويلات الحكومية (الرسمية) فانها ذات محتوى عيني ، سممسممواء ماتمثل فى الهبات السلعية (التحويلات من جانب واحد) ، أو التسهيلات المرتبطة سمسممة بشراء القمح أو غيره من السلع الاساسية . ويصعب فصل الاثنين . وبحكم التعريسممف فان التسهيلات تعبر عن واردات سلعية بشروط ميسرة فى الدفع ووسائله .

كذلك فان التحويلات من جانب واحد (منح عينية) يصعب النظر اليها على انها نتاج لسياسات التكيف ، فهى غالبا ماترتبط بالعلاقات السياسية الدولية ، وقد يؤثسممسم اتباع مصر لسياسات التكيف فى استمرارها ، أو زيادتها بنسب معينة ، أو خفضهممهما بنسب أقل مما يمكن توقعه . ولكن يبقى فى المقام الاول انها تستند الى اعتبارسمممارات سياسية ، وليس الى آليات عمل السوق .

ويبقى السؤال المحتاج الى اجابة قائما وهو هل يمكن النظر اليها على انها مصمصدر للتراكم ؟

وهنا تتراوح المفاهيم ، فثمة فريق يرى امكان اعتبارها كذلك استنادا الى انها سوف تحرر جزءا من الموارد كان سيوجه للانفاق الجارى ، ومن ثم يوجد احتمالسممسمال بتوظيفه فى الاستثمار . اما الفريق الآخر فيستند الى التوازن الداخلى فى مجموعهمممه ، ويرى ان توفير هذه التحويلات سوف يقلل من العجز الداخلى ، ومن ثم الخارجهممسمى انما لا يوجد ثمة احتمال لان يوظف مقابله فى الاستثمار . خاصة وأن معونات الغممداء كما أثبتت تقارير منظمة الأغذية والزراعة للدول الافريقية التى تعانى من المجاعهممما والتصحح قد أدت الى اهمال الانتاج وانخفاض الانتاجية ومن ثم كان يلزم توجيههممهما للاستثمار المباشر فى انتاج الغذاء أفضل من تقديمها فى صورة أغذية .

واستنادا الى وجهة نظر الفريق الثانى يمكن اضافة ان سياسات التكيف وهممسمى تحول دون الحكومة والاستثمار فى مجالات الانتاج المباشر تعطى اجابة مسبقة على هممدا السؤال وهو انها أسهمت فى تخفيف العجز بلاشك ، لكنها ماكانت لتسهم فى الاستثمار المباشر .

كذلك فطالما ترتبط هذه التحويلات بالعوامل السياسية فلايمكن النظر اليها علمى انها عوامل استقرار يمكن ان تسهم فى التوازن طويل الاجل بين الادخار والاستثمسممار الذى تفترضه النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، وتستند اليه كشرط فى النمو .

وتبرز المعلومات أيضا فى هذا السياق الى وجود حركة عكسية لتدفق رؤوس الاموال حيث سجل فى سنتى ١٩٨٧ و١٩٨٩ قيما سالبة (١٢٦٣ ، ١١٢٠ مليون دولار على التوالي) فى حين نواضعت الحصيلة الموجبة فى ١٩٨٨ (١٣٠ مليون دولار) . قياسا على التغيرات الحادثة فى ١٩٨٤ (١٠٠٤ مليون دولار) ، ١٩٨٦ (٧٢٤ مليونا) (٨٨) . ومرد ذلك تصفية ظاهرة بعض الاستثمارات المباشرة السابق الاشارة اليها .

جدول (٢٠) هيكل التحويلات الرسمية وتحويلات الأفراد في السنوات ٨٧/٨٦ - ٩١/٩٠
(بالمليون جنيه مصرى والنسب المئوية)

٩١/٩٠		٩٠/٨٩		٨٩/٨٨		٨٨/٨٧		٨٧/٨٦		
أهميتها النسبية	قيمتها التحويلات	أهميتها النسبية	قيمتها التحويلات	أهميتها النسبية	قيمتها التحويلات	أهميتها النسبية	قيمتها التحويلات	أهميتها النسبية	قيمة التحويلات	
٧١٫٧	٢٧٧٥٫٣	٧٧٫٤	٢٧٤٢٫٦	٨٥٫٠	٧٤٨٢٫٢	٩٩٫٠	٧٥٤٦٫٦	٩٦٫٥	٦٧١٣٫٤	تحويلات العاملين بالخارج
٢٩٫٤	١٥٤٣٫٤	٢٧٫٩	١٣٤٧٫٩	٣٣٫٩	٢٩٨٥٫٢	٤٢٫٣	٢٢٢٣٫٨	١٥٫٠	١٠٣٥٫٦	- النقدية
٤٢٫٣	٢٢٣١٫٩	٤٩٫٥	٢٣٩٤٫٧	٥١٫١	٤٤٩٧٫٠	٥٦٫٧	٤٣٢٢٫٨	٨١٫٥	٥٦٦٧٫٨	- العينية
٢٨٫٣	١٤٨٦٫٩	٢٢٫٦	١٠٩٢٫٧	١٥٫٠	١٢٢٣٫٠	١٫٠	٧٦٫٥	٣٫٥	٢٤١٫٢	التحويلات الرسمية
١٢٫١	٦٣٣٫١٤	٤٫٤	٢١٥٫٠							- النقدية
١٦٫٢	٨٥٣٫٨	١٨٫٢	٨٧٨٫٧							- العينية
١٠٠٫٠	٥٢٦٢٫٢	١٠٠٫٠	٤٨٣٦٫٣	١٠٠٫٠	٨٨٠٥٫٢	١٠٠٫٠	٧٦٢٣٫١	١٠٠٫٠	٦٩٥٤٫٦	اجمالي التحويلات

١
٢
١

× يوليو - مارس

المصدر : البنك المركزى - التقارير السنوية ، والمجلة الاقتصادية .

٢٤٢) فجوة الاستثمار والادخار واحتمالات النمو

بين التحليل السابق اتجاهات تأثير سياسات التكيف على مفردات الادخار ومصادره ، ويبيّن كذلك كيف ان التغييرات فيها هي من قبيل التغييرات الاحلالية وليست التغييرات التراكمية ، بمعنى تبدل الأهميات النسبية للعناصر ، دون ان يواكب ذلك التبدل زيادة القدرة على تعبئة المزيد من المدخرات بفعل آثار التغيرات السعرية والتوزيعية ، وبفعل آثار فتح مجالات التعامل مع العالم الخارجى دون ضوابط ، وغيرها من العوامل .

وعلى الرغم من زيادة القيم المطلقة ، بل ومعدلات النمو فى بعض السنومات أو لبعض العناصر للادخار المحلى ، فكما تبين أيضا فان ثقله النسبى الى الناتج القومى قد أخذ فى التناقص ، على الرغم من ان المؤشر الموظف فى القياس هو قيمة الادخار الى الناتج القومى ، ومن المعروف ان مؤشر الناتج القومى فى ذاته يحمل عناصر بطبيعتها من المكونات الادخارية مثل تحويلات العاملين .

وفى ذات الوقت فان الاحتياجات الاستثمارية المتزايدة خاصة احتياجات تطوير شبكات البنية الأساسية ، واحلال اهلاك رأس المال (الذى أهمل لفترات طويلة بسبب ظروف الحرب والاعداد لها وامتصاص نفقات التسليح والانفاق الجارى العسكرى لنسبة كبيرة من الناتج وغيرها من الاسباب) والذى بلغت نسبته فى كثير من الأنشطة الصناعية ما بين ٢٦٪ ، ٢٨٪ على التوالى (٨٩) ، والذى يكاد يصل الى ١٦٢٪ حاليا رغم كل جهود الاحلال المبدولة (٩٠) .

ويتلمس من المعلومات المتاحة أن آثار سياسات التكيف على فجوة الادخار الاستثمار كانت ذات مردود عكسى ، فعلى الرغم من السياسة الانكماشية المشار اليهما فان حجم الفجوة قد تزايد ، فضلا عن تزايد نسبتها للناتج المحلى الاجمالى فالراسم للفترة ٨٠ ~ ٨٤ يجد استقرارها عند مستوى ١٤٪ تقريبا من قيمة الناتج المحلى الاجمالى ، الا انها أخذت فى التزايد الى اقصى قيمة بلغت فى نهاية الثمانينيات ثم أخذت فى التناقص بشكل بارز فى سنة ١٩٩١/٩٠ وان كانت لازالت مرتفعة بشكل عام .

جدول (٣١) نسبة فجوة الادخار - الاستثمار للناتج المحلى الاجمالى

السنوات	٧٩/٧٨	٨٠/٨١	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨٦/٨٧	٨٧/٨٨	٨٨/٨٩	٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠
النسبة	١٩٧	١٤٣	١٤٣	١٦٤	١٦٤	٢٣٩	٢٧٢	٢٣٥	١٨٦

مصدر البيانات المحسوبة منها هذه النسب هو تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة .

ويمكن ارجاع مصادر الخلل الأساسية الى ضعف القدرة على الادخار من ناحية،
والى امتصاص أعباء الدين الخارجى لقدر كبير من المدخرات الكامنة ، فضلا عمن
مثالب السياسات الاستثمارية ذاتها كما سيبين المبحث التالى من الدراسة . الا ان
البارز فى هذا الصدد هو ضعف احتمالات تقريب هذه الفجوة أخذا فى الاعتبار نسبية
الدين الى الناتج وتزايد أعباء الدين علاوة على استمرار العجز فى ميزان المدفوعات
الذى يعنى وجود قدرة كامنة على اتساع الفجوة اكثر من تقريبها .

ويضاف الى ذلك ان كسر هذه الفجوة يستتبع احداث تعبئة قصوى للمدخيرات
بوسائل مباشرة ، وهو ما يتناقض مع سياسات التكيف وتوجهاتها المستندة لآليات
السوق . أو زيادة دور الاستثمارات الحكومية فى مجالات الانتاج لتوسيع الانتاج
وتوليد اضافات حدية له يمكن تعبئة القدر الأغلّب منها فى التراكم ، وهو أيضا أحسن
محاذير سياسات التكيف . أو التخفيف الجذرى من الديون بالالغاء الكامل أو بالغاء
أعباء خدماتها وهو رهن مساومات (فى اطار جزئى) مع صندوق النقد الدولى والبنسك
الدولى اللذان يربطان مراحل التخفيف الجزئى واعادة الجدولة بدرجة اتباع سياسات
التكيف ذاتها .

(٤٣) الأثر على الاستثمار

للسياسات المتبعة آثار تحمل صفة التناقضات التى فى حاجة لتمحيص البحث
والدراسة بشأنها . فعلى الرغم من انخفاض نسبة الادخار للناتج القومى ، نجسند أن
جزءا محدودا من هذه الادخارات والتى قدرت فى يونيو ١٩٩١ بحوالى ٧٥ بليممسون
جنيه^(٩١) يوجه للاستثمار الخاص المحلى ، حيث تستثمر بالخارج كما أسلفنا . وبالقالى
فان بحث الأثر على الاستثمار لايجب ان ينفصل عن بحث دقائق السياسات
الاستثمارية والاجراءات المنفذة لها بقدر ماتقتضى الحاجة لذلك .

كذلك فطالما أن محور الاهتمام الرئيسى هو الأثر على النمو فان ميكس
الاستثمارات النوعى والقطاعى سوف يحظى بالقسط اللازم من التحليل .

كتمم الأثر على نمو الاستثمار

الحالة العامة هى نمو الاستثمار بمعدلات متقلبة ومتناقضة عبر الفترة ٨٢/٨٢ -
٩٢/٩١ ويمكن تفسير التناقض وبخاصة فى الفترة منذ ١٩٨٧/٨٦ (باستثناء ١٩٨٨/٨٧) ،
باتباع سياسة انكماشية فيما يتعلق بالانفاق الاستثمارى الحكومى عملا بسياسات
التكيف . ولما كانت الاستثمارات الحكومية قرارية ، فان تتبع أثر سياسات
التكيف عليها يتوقف على اتجاهات القرارات كما برز . ومن ثم فان المعيار الحقيقى
لاتباع أثر هذه السياسات على الاستثمار يرتبط بصفة أساسية بالتغيرات فى معدلات
نمو الاستثمارات الخاصة . ويبرز رصد التطورات (جدول ٢٣) ان الاستثمار الخاص
كان ينمو حتى ٨٧/٨٦ بمعدلات أقل من معدلات نمو الاستثمار الكلى . وأيضاً بصفة

غير منتظمة . الا أن معدلاته أخذت تزيد عن معدلات الاستثمار الكلى منذ ذلك الحين التاريخ . ولكنها غير منتظمة أيضا .

والظاهرة الثانية البارزة هي أن معدلات نمو الاستثمار الكلى خلال الفترة ، ولكل سنة من السنوات أقل من معدلات نمو الناتج . فلقد بلغ معدل نمو الاستثمار السنوى المتوسط المركب للفترة ٨٢/٨٢ ~ ٩٢/٩١ ١١٧٪ فى حين بلغ ١٧٧٪ للناتج المحلى الاجمالى بأسعار تكلفة العوامل . ويمكن ايعاز الفارق الى عدة عوامل لعل من أهمها ان انتاجية الاستثمارات الجديدة مرتفعة ، لكن الأرجح ان الاستثمارات فى الاحتمسالات والتجديد قد عملت على تشغيل قسم كبير من الطاقات العاطلة وبخاصة الصناعية فممازاد الناتج يضاف الى ذلك اختلاف وحدات حساب قيم الناتج والاستثمار .

وفضلا عن ذلك فقد انخفض معدل نمو الاستثمارات الكلية فى الفترة ٨٥ ٨٧ ~ ٩٢/٩١ فى المتوسط الى ٩٨٪ ، فى حين ان الانخفاض فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى لم يك كبيرا ، حيث بلغ المعدل للفترة المذكورة ١٧٤٪ .

ويعطى هذا مؤشرا هاما وهو أن زيادة الانتاجية ومن ثم الناتج لم تنعكس علممى زيادة الاستثمارات كما تفيد النظرية النيوكلاسيكية فى آليات احداث التوازن والنمو .

ولقد انعكست الفوارق بين معدلات نمو كل من الاستثمار والناتج على العلاقة بينهما فقد أخذت نسبة الاستثمار للناتج فى الانخفاض .

ويؤدى ذلك الى نتيجة هامة ، وهو أن تكميش الانفاق الاستثمارى الحكومى لسمم يعوض بدرجة كافية بالتوسع فى الاستثمار الخاص بحيث يحافظ على وتيرة الاستثمار السائدة كحد أدنى ، ناهيك عن الارتقاء بها .

وتدفع هذه الظاهرة الدراسة للبحث فى مسألتين ، الأولى تفسير الأسباب الكامنة وراءها ، والثانية دراسة ما اذا كانت هذه الأسباب عارضة بمعنى أن معالجتها سمرف تصحح التناقض الظاهر ، أم انها هيكلية ؟

يورد البعض (٩٢) مجموعة من الأسباب لتفسير نمو الاستثمار الخاص بمعدلات أقل من المفترض تحقيقها لتعويض نقص الاستثمار العام وللوصول للتوازن والنمسمم المضطرد . ويكاد يجمع هؤلاء الاقتصاديين على أن عقبة التمويل متمثلة فى ارتفسممماع تكلفة التمويل ووضع سقف على الائتمان هي القيد الأساسى الذى يحول دون المستثمر الخاص والاستثمار .

جدول (٣٢) تطور الناتج والاستثمار الكلي والاستثمار الخاص في الفترة
٨٣/٨٢ - ٩٢/٩١ (%)

السنوات	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	معدل نمو متوسط الفترة ٨٣/٨٢ - ٩٢/٩١	معدل نمو متوسط الفترة ٨٦/٨٥ - ٩٢/٩١
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	١٨٧	١٩٥	١٨٨	١٧٤	١٩٥	٢٦٦	١٤٦	٢٠٥	٢٦٨	٢١٠	١٧٧	١٧٤
بسر تكلفة العوامل	١٠٣	١٠٣	١٦٢	٢٢٨	١١٥	٤١٢	(١١)	١٢٩	١٠٠	(٠٧)	١١٧	٩٨
معدل نمو الاستثمار الكلي	١١٣	١١٣	١٢٣	١٥٩	١٦٢	٣٣٧	٢٠	٤٤	١١٨	٨٤	١٢٣	١٣٣
معدل نمو الاستثمار الخاص	٣٣٦	٣١٠	٣٠٤	٣١٧	٢٩٦	٢٤٤	٢٩٧	٢٧٩	٢٤٢	١٩٨	-	-
نسبة الاستثمار الكلي / الناتج												

مصدر البيانات الاصلية المحسوبة منها النسب هو تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة
القيم الاصلية محسوبة بالاسعار الجارية .
() القيم بين الأقواس سالبة .

ويلزم قبل الولوج في تحليل هذه الأسباب المفصلة وغيرها التنويه لأن سياسمة رفع أسعار الفائدة وتخريبها ووضع السقوف الائتمانية لم تتبع الا منذ ١٩٩٠ ومن ثم فان الفترة السابقة عليها في حاجة لتفسير . فضلا عن ذلك فان مجمل هذه الأسباب وغيرها انما هي في ذاتها عناصر لسياسة التكيف المتبعة . ومن ثم فان ذلك يؤكد ان العبرة ليست بكل سياسة مفردة في ذاتها ولا في الأهداف القائمة وراء اختيارها ، بقدر تفاعلها معا وآثارها النهائية .

أولا : صعوبات التمويل

تتمثل صعوبات التمويل في نوعين ، أولهما مرتبط بالقيود الناجمة عن السياسات النقدية والمالية بما فيها سياسات المؤسسات التمويلية ذاتها ، وثانيهما مرتبط بالبحر بالخبرات التمويلية المتراكمة وأعرافها .

١ - ويمكن تمثل عناصر النوع الأول من الصعوبات في التالي :

أ - تقلب توفر الائتمان . وقد أسهم في ذلك السياسة النقدية التي تستهدف تحجيم التضخم من خلال تقليل حجم العرض النقدي الكلي ، والتي عرفتمت أشكالاً متعددة كضوابط الائتمان وكالسقوف الائتمانية^(٩٢) ، بل وكما يرى البعض فان التشدد في شروط منح الائتمان هو من قبيل وسائل تحجيم الائتمان . وقد كان ذلك بدوره نتيجة الاضطرابات المالية التي أفرزتها حالة فوضى السوق وعرضت الكثير من البنوك في الثمانينيات للفضائض والمساءلة^(٩٣) .

ب - التغيرات المستمرة في أسعار صرف الجنيه قبل العملات الاجنبية مما يعمد الالتزام بسداد القروض بالعملات الاجنبية بسعر الصرف وقت السداد وليس وقت التعاقد في كثير من الحالات .

ج - ارتفاع أسعار الفائدة الطفرى . مع اعطاء البنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات والودائع ، بحيث لا تقل على الودائع لمدة ثلاثة أشهر عن حد أدنى قدره ١٢٪ سنويا^(٩٤) .

وهذا الاجراء الاخير ربما يفسر مع غيره من العوامل سلوكيات الاستثمار الخاص بعد يناير ١٩٩١ وليس قبلها . وهو يهدف الى زيادة عرض الودائع بالجنيه المصري للحفاظ على سعر صرف مستقر قبل العملات الاجنبية ذات أسعار الفائدة الأقل .

٢ - اما العوامل المرتبطة بالخبرات التمويلية وأعرافها فانها تتمثل في الآتي^(٩٥) :

أ - مجموعة الاجراءات الادارية وكذلك الفنية مثل دراسات الجدوى ومتطلباتها وهذه ذات حدين فهي اما ان تكون أداه لضمان جدية طلبات الاقتراض او عاملا شكليا . ويضاف اليها اشتراط الحصول على عقود للمعرفة الفنية ، وتسجيل الأرض .. الخ .

ب - ضعف مبادرات البنوك ذاتها ، فهي قلما تبحث عن الفرص القابلة للتمويل وتكتفي بانتظار طلب المولدين ، فضلا عن عدم اعلانها عما يتوفر لديها ممنوعا
أرصدة قابلة للاقراض .

ج - اعتماد الجهاز المصرفي على دائرة العلاقات الاجتماعية والمالية في تسويق تمويله .

الا انه لانتجب المبالغة طويلا في دور صعوبات التمويل هذه ، فقد انصب اهتمام متخذى القرارات الاقتصادية منذ البدء باتباع سياسات التكيف مع البدايات الأولى لسياسة الانفتاح منذ منتصف السبعينيات بتوفير البنية الاساسية للنشاط التمويلي سواء بانشاء مؤسسات التمويل أو بتدليل العقبات التشريعية اراءها ، أو بتغيير المبادئ المقيدة (٩٧) ، حتى مع مخالفة الأعراف المعمول بها (٩٨) .

واضافة الى ذلك فان المعلومات المتاحة تشير الى ان تكلفة الاقراض فاقمت ثلاثة أضعاف اجمالي التكلفة الاستثمارية المباشرة للمشروعات الجديدة التي اضطلع مع بها القطاع الخاص (في الفترة من ٨٥ - ١٩٩٠) (٩٩) .

وكما يتبين يكمن الخلل في خشية القطاع الخاص ولوج مجالات الاستثمار ، وبخاصة مجالات الانتاج السلي لاعتبارات المخاطرة من ناحية ولانخفاض معدل العائد فيها قياسا لمجالات التجارة والعقارات ، يضاف الى ذلك ما اتسمت به هذه الفترة من سيادة كثير من الانشطة الطفيلية التي نجمت عنها ظواهر انشاء المشروعات وعموما الوهمية أو الافلاس ، أو تبديد مدخرات القطاع المصرفي ، والتي استدعت بدورها اتباع الاجراءات المقيدة لتوفير الضمانات الكافية للمقرضين .

وثمة عامل هام وهو غياب خبرات انشاء الشركات المساهمة واتسام أغلب المشروعات (وهي شركات الاشخاص) بالطابع العائلي ، وبالحدودية النسبية لمرأس المال المستثمر فيها (القيمة الاسمية) ، ويضعف حركة تداول رأس المال في البورصات رغم كل الظروف والضمانات المشجعة (١٠٠) . فضلا عن الجانب السلوكي لمؤسسات الاعمال القائمة وبصفة خاصة لقطاع الوسطاء الماليين كما ألمحنا للتو .

بعبارة أخرى ، فان الحائل الاساسي لم يك قيود التمويل ولكن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستثمر المصري الخاص ، والتي ترتبط بالخصائص البنوية للرأسمالية المصرية في خلال هذه المرحلة التاريخية .

ثانيا : اضعاف دور الدولة

شهدت الفترة منذ منتصف السبعينيات ومع بدايات فتح السوق المحلي علمي السوق العالمي ، والتحول من التخطيط الى آليات السوق بمعدلات بطيئة في البداية ثم متسارعة بشكل واضح في نهاية الثمانينات ، مجموعة من العمليات موازية لايمسرات اللجوء اليها اتباع آليات السوق في ادارة النشاط الاقتصادي . ومن هذه الاجراءات على سبيل المثال لا الحصر :

٤ اضعاف الدور الرقابى للدولة ، وذلك بحل بعض الأجهزة الرقابية كجهتتتتتت الرقابة الادارية ، واضعاف عمليات رقابة الجودة على عمليات الانتاج والتصديتتتتت والاستيراد ومراقبة التلوث ، فضلا عن عدم جدية الاحكام الصادرة بشأن المخالفتتتتت للوائح والنظم والقوانين فضلا عن التراخى فى تنفيذها .

٥ ضعف الدور التوجيهى للدولة للقطاع الخاص ، والتعاونى ، وربما يرجع ذلك الى تخلف اساليب التخطيط وجمودها عند الخبرات القديمة للتخطيط الملزم المركزى (١) ولعدم تطوير وسائل مشاركة القطاع الخاص فى تصميم الخطة وبرامجها ومن ثم فتمتتتتت تنفيذها . فضلا عن عدم تطوير أدوات التخطيط المالى بما يتماشى واحتياجتتتتت آليات السوق (١٠٢) .

وفى أحيان كثيرة تتراوح الدعاوى بين الغاء أى شكل من اشكال التوجيتمتتتتت الاقتصادية حتى من خلال أدوات السياسة الاقتصادية ، أو التدخل الرقابى من ختمتتتتت وظائف الدولة السيادية حتى وظائف الدولة البوليسية ذاتها . ظنا أن آلية التسمتتتتت لاتعمل الا فى ظل انزواء أثر الدولة ، مع تناسى خصوصيات الاسواق فى الدول النامية وبخاصة فى المراحل الانتقالية ومن شأن ذلك زيادة مخاوف المستثمر الخاص متمتتتتت المبادرات ، خاصة مع سيادة ظروف فوضى السوق وانتشار الظواهر الطفيلية وحموات الفساد المالى والادارى ، والتي من شأنها ان تضعف من امكانات اقامة أية بيئتمتتتتت مواثمة للاستثمار .

وأبعد من ذلك فان اضعاف الدور الاقتصادى المباشر فى نشاط الاستتمتتتتت والانتاج لا يوفر البيئة الملائمة للقطاع الخاص للنمو . وقد أبرزت خبرة الستينيتتتتت ان القطاع الخاص الصغير قد نما وشكل نواة القطاع الخاص الحالى وبخاصة فتمتتتتت مجال الصناعة فى ظل التوريد المستمر لمدخلاته من القطاع العام الانتاجى أو التجارى ، فضلا عن ضمان تسويق منتجاته وتحقيق استقرار الاسعار وأسعار الصرف على وجمتمتتتتت الخصوص وضمان الاسواق الخارجية له فضلا عن توفير الحماية (١٠٣) .

ثالثا : اعاقه نمو فئة المنظمين المبادرين

فى الوقت الذى يضعف فيه دور الدولة الاقتصادى ، فان هناك العديد متمتتتتت المعوقات امام نمو ونجاح فئة المنظم الخاص ، ولعل فى مقدمة هذه العوامل المواريتتتتت الثقافية ذاتها ، وجمود الهيكل الاجتماعى ومحاربة شبكات المصالح للنجاح ، فضلا عن الدور الذى لعبته سياسات التكيف ذاتها فى عدم توفير الدعم والحماية للشتمتتتتت الاقتصادية بصفة عامة والصناعى بصفة خاصة (١٠٤) ، وبصفة اساسية نتيجة كل متمتتتتت السياستين المالية والتجارية ، فضلا عن العقبات التنظيمية والهيكلية .

الا ان هذا العامل رغم أهميته الكبيرة ما كان يمكن ان يعوق نشاط الاستثمار الخاص خاصة لو اضطلع به المستثمرون الاجانب منفردين او مشاركين مع المستثمر المحلي (الخاص والعام) فضلا عن قيام مؤسسات التمويل ذاتها ببعض المبادرات فمضى هذا الصدد (١٠٥) وكان يمكن ان تستمر الدولة فى القيام به فى انشاء مشروعات وطرحها للاكتتاب أسوة بخبرة الخمسينيات للتعويض عن نقص فئة المنظمين وتردد الموجود منهم ، أو تجمعات المصريين العاملين بالخارج كجمعية رجال الاعمال المصريين بالخارج . الخ .

والمشكلة الأساسية فى قضية المنظم هى بنية الرأسمالية المصرية المعاد تشكيلهما والتي لازالت حتى الآن تقوم على أساس الملكية العائلية ومن ثم تسود فيها أنتمسماط شركات الأشخاص عن شركات الاموال ، مما يضيق من امكانيات توسيع رأس المال (١٠٦) وفضلا عن ذلك فقد أدت الظواهر التي نجمت عن فوضى السوق ، وعن استثمار منتمسماخ الآثار السلبية لسياسات التكيف فى غلبة الاستثمار فى الانشطة الربعية (التمسماط والاوراق المالية والمضاربات العقارية . الخ) وفى توظيف الاموال بالخارج وخاصة مع استثمار شركات توظيف الاموال بقدر لا بأس به من مدخرات المصريين .

تمت الأثر على هيكل الاستثمار

ومحور اهتمام هذه الفقرة من الدراسة معرفة الوزن النسبى للاستثمارات الأصمولى الرأسمالية الثابتة ضمن محتوى الاستثمار الاجمالى ذلك انها المسئولة بشكل مباشر عن التوسع فى الانتاج ، بل وأيضا فى رفع الانتاجية . وثمة جدل يدور حول مايعتبر ضمن مكونات هذا العنصر الاستثمارى ، خاصة فيما يتعلق بعمليات الاحلال التي تغير ممسما طبيعة العملية الانتاجية أو من تكنولوجيا الانتاج . وعلى الصعيدين المنهجي والاجرائسى فان ماينطوى تحت هذا المكون هى كل عمليات الاضافة للاصول الانتاجية سمسما كانت هذه الأصول جديدة أو قائمة طالما ان عملية الاستثمار سوف تزيد من قدرة هذه الاصول ، أو تحدث تغييرا نوعيا فيها ، أو تُحدث تكنولوجيا الانتاج الخاصة بهمسما ، وعلى ذلك فان التجهيزات (كأحد مكونات الاستثمار الثابت أو الأصول الرأسماليمسمة الثابتة) سوف تتضمن عمليات الاحلال الجذرية وفقا للمعايير الموضحة .

ونحب ابتداء الاشارة الى نمط اختيارات سياسات التكيف للمكونسمسما الاستثمارية وبخاصة الاستثمار الحكومى : بعبارة أخرى ، فان أية استنتاجسمسما متعلقة بهيكل الاستثمارات الواقعة فى خلال الفترة محل الدراسة انما هو صدى مباشر وأيضا غير مباشر لتوجهات سياسات التكيف بصورة أساسية ، وللظروف السائسمسمة أيضا .

تأثير الأثر على الهيكل القطاعي للاستثمارات

ويعنى بالهيكل القطاعي في هذا المقام هيكل الملكية (قطاع عام ، قطاع أعمسسال خاص ، قطاع حكومي) . وقد سبق التعرض لجانب من هذا الهيكل .

ويؤشر تتبع أثر سياسات التكيف على الهيكل القطاعي لمعرفة امكانات دينمسة العملية التنموية .

وقد حدث تحولان رئيسيان في هذا الصدد ، الأول هو انخفاض الأهمية النسبيمة للاستثمارات العامة الى اجمالي الاستثمارات من ٦١٪ في الفترة ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ الى ٥٧٫٢٪ في الفترة من ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١ . ويستهدف للفترة القادمة ٩٢/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ أن تنخفض الى ٥٤٫٥٪ (١٠٧) .

الثاني تغير هيكل توزيع الاستثمارات العامة بين الوحدات والهيئات الاقتصادية وبين وحدات الجهاز الاداري (كالحكم المحلي والهيئات الخدمية) ، حيث زادت أهمية الثاني في خلال الفترة ٨٢/٨٢ - ٩٢/٩١ من ٢٢٫٢٪ الى حوالي ٤٠٪ (١٠٨) .

وانخفاض الاهميات النسبية المشار اليه يتحقق من خلال برنامج انكماشمسمي ، فقد نمت الاستثمارات العامة في الفترة من ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١ بمعدل سنوي متواضع يقمدر بنحو (٦٪ فقط مقابل ١٢٫٢٪ في الفترة الخمسية السابقة ويعكس هذا توجهمسممسممات سياسة التكيف في خفض الاستثمارات العامة وبخاصة في مجال الانتاج السلعي) وهممسمو ماسنراه لاحقا) .

وهنا يلاحظ ان تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في السنوات اللاحقة كمان يستدعي توسع القطاع العام في مجال الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص في مجالات الانتاج السلعي لتخفيف مخاوف المخاطرة وليس العكس . من ناحية أخرى ، اذا اريد تكوين مقدرة تراكمية للفترات المقبلة ، فكان يمكن ان تتأتى من خلال الاستثمار الذي ينعكس على زيادات الدخل بشكل مباشر وغير مباشر ، ومن ثم كان يجتمسممسمب الحفاظ على معدل زيادة الاستثمار على ما هو عليه طالما امكن تحقيقه .

وفضلا عن ذلك فان ربط سياسة الانكماش باحداث تحويل نوعي في بنيتمسممسة الاستثمار العام ، بالتوسع في استثمارات الجهاز الاداري وهي ذات مردود منخفض على الناتج على حساب استثمارات الوحدات الاقتصادية من شأنه ان يضعف من القمسمدرة على التوسع في الانتاج في الفترات القادمة .

وربما يأتي هذا سببا كافيا لتفسير ظاهرة نمو الناتج بمعدلات متناقصة في خلال هذه الفترة وهي الظاهرة التي اشير اليها في المبحث الاول من هذا الفصل .

تكملة الأثر على الهيكل الوظيفي للاستثمار الاجمالي

السياسة الاستثمارية شأنها شأن البرنامج الاستثماري مكون عضوي من مكونات الخطة وعلى ذلك فقد أخذ الهيكل الاستثماري أولوياته من ادراك الواقع من ناحية، ومن توجهات سياسات التكيف من ناحية أخرى .

ووفقا لهذا البرنامج الاستثماري فان جملة الاستثمارات المحققة وفقا لتقاريممر متابعة الخطة خلال الفترة ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ قد بلغت ٢٤٢٦٧٢ مليون جنيه ، وجه منهما ٢٢٣٦٪ لعمليات الاحلال والتجديد والباقي للاستثمار في الأصول الثابتة (١٠٩) . وهما البرنامج الاستثماري من وراء ذلك خاصة وأن ٦١٪ منها استثمارات عامة هو تجديد الآلة الانتاجية للقطاع العام ، وتجهيزات القطاع الحكومي من أجل رفع الانتاجية وتشغيل الطاقات العاطلة . الى آخر هذه الحجج التي استندت اليها الخطة في تبرير هذا الانفاق . والهدف النهائي من وراء ذلك هو تحسين أداء هذا القطاع وزيادة فعاليته خاصة وأن مسألة الخصخصة كانت مؤجلة ولم تطرح بنفس درجة الوضوح التي همى عليها في الفترة اللاحقة وبصفة خاصة الآن .

ولما كانت نسبة الموجه للاستثمارات لعمليات الاحلال والتجديد مرتفعة بالمقاييس الدولية حيث لا تتعدى ما بين ٥ ، ٨٪ سنويا . أو وفق للقواعد المعمول بهما في المحاسبات ١٠٪ كحد أقصى للعدد والآلات والمعدات . فان المبرر الذي استند اليه هو اهمال عمليات الاحلال والتجديد بسبب امتصاص جهود الاعداد العكس لخصخصة الاملاك الأمر الذي أسهم في خلق ظاهرة الطاقات العاطلة المشار اليههما .

وقد وظف ٦٧٢٪ من الجزء الباقي في استكمال مشروعات كان قد بدئ فيهما وهو يفوق نصف الاستثمارات العامة بعبارة أخرى فان ثلث رقم الاستثمارات الضخم قد خص التوسع والتجديد في الأصول الرأسمالية .

جدول (٢٢) توزيع الاستثمارات حسب أغراضها في الفترة

٨٢/٨٢ - ٩٢/٩١

(بالمليون جنيه وفي المائة)

أغراض الاستثمار	٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦		٩٢/٩١ - ٨٢/٨٢	
	القيمة	%	القيمة	%
الاحلال والتجديد	٨١٢٣٧	٢٣٦	١٥٤٥٧٠	١٣٥
الاستكمال	١٧٦٦٥٠	٥١٤	٢٤٥٦٧٤	٢٧٤
التوسع والتجديد	٨٥٧٨٦	٢٥٠	٢٥٦٩٤٠	٢٩١
اجمالي الاستثمارات	٢٤٢٦٧٢	١٠٠	٦٥٧١٨٤	١٠٠

المصدر : الخطة الخمسية ٩٢/٩٢ - ٩٧/٩٦ - المجلد الأول ص ٨٧ .

وتصدق نفس الظاهرة على الفترة ٨٨/٨٧ ~ ٩٢/٩١ فيما يتعلق بالعلاقة النسبية بين عمليات الاحلال والتجديد والاضافات الجديدة مع وجود اختلاف فيما يتعلق بالمعموزن النسبي لاستكمال المشروعات الى اجمالى الاضافات الجديدة حيث انخفضت المسى ٤٨٩٪ بالمقارنة بما كانت عليه فى السنوات الخمس السابقة .

ويعكس هذا التوزيع النتائج الهامة التالية :

- ١ - استمرار عمليات الاحلال والتجديد بنفس الأهمية ، وهو باستثناء شبكات البنية الاساسية ، يعنى بدل اتفاق رأسمالى يفوق الخمسة عشر مليار جنيه فى مشروعات عامة لاتزيد قيمتها الدفترية كثيرا عن هذا الرقم ، أخذاً فى الاعتبار بدء الاعداد التمهيدى ل طرحها للبيع ، ثم اجراء هذا الطرح فى نهاية الفترة .
- ٢ - ان انخفاض الوزن النسبى للاستكمال مرده أن الاستثمارات الجديدة فى الفترة السابقة قد وجهت لمشروعات صغيرة ذات فترات تفريخ محدودة ، بحيث أمكن انجاز الجزء الأغلب منها فى نفس فترة الخطة . وأن الرقم المتبقى هو المشروعات البينة الأساسية لطول فترات التفريخ من ناحية ، ولضخامة المخصصات الاستثمارية لها . فضلا عن امكان تقسيمها الى مراحل تتضمن كل خطة منها مرحلة يمكن النظر اليها على انها مستقلة بذاتها .

٢-٢ الأثر على مكونات الاستثمار

بدراسة المكونات العينية للاستثمارات مع استبعاد قيمة الأراضى والمباني السكنية ومع التركيز على العناصر الأساسية لهذه المكونات والمتمثلة فى المباني غير السكنية والتشييدات الأخرى والآلات والمعدات والعدد والأدوات ووسائل النقل والانتقال وغيرهما يمكن تبين التغييرات التى استحدثت فى خلال الثمانينيات على هيكل المكونات الاستثمارية والتى تعزى الى آثار سياسات التكيف .

ويلاحظ بصفة عامة غياب أى تأثير لسياسات التكيف على هذه المكونات فى خلال فترتى الخطتين محل الاعتبار الا ان المقارنة مع الفترات السابقة يكشف عن حسمدوث تحول هيكلى لم يلبث ان استقر كنمط لمكونات الاستثمار فى الثمانينات .

فقد انخفض الوزن النسبى لمكون الآلات والمعدات والعدد من حوالى ٤٠٪ فسمى الفترة ٧٤ ~ ٨١/٨٠ الى حوالى ٢٥٪ فى الفترة الخمسية التالية مباشرة لها وان زاد قليلا فى الخمس سنوات اللاحقة الأخيرة .

ويثير ذلك كثيرا من الشكوك خاصة مع ارتفاع تكلفة التكنولوجيا المستوردة فمى السوق العالمية . بعبارة أخرى فان انخفاض الوزن النسبى لهذا المكون مع ارتفاع تكلفته يعكس ضمنا نمط التكنولوجيا ، فضلا عما يمكن ان يحدثه من آثار على المعاملات الحدية لرأس المال / الناتج كما سنرى لاحقا .

كذلك فارتفع الوزن النسبي للانفاق على وسائل النقل والمواصلات من ٩٥٪ في الفترة ٧٤ ~ ٨١/٨٠ الى ١٢٣٪ كمتوسط عام للفترة ٨٢/٨٢ ~ ٩٢/٩١ يعكس تحولا في نمط الانفاق الاستثمارى يصعب الحكم على انتاجيته قبل توفير مقاييس لذلك .

وبشكل عام فان مكون التشييد والبناء قد حافظ على أهميته النسبية التي كانت منذ بداية الستينيات في الانفاق الاستثمارى . لكن ثمة تحولا حقيقيا قد صاحبه ذلك ، فزيادة الأهمية النسبية مع زيادة الانفاق الاستثمارى لاتعكس الحاجة الحقيقية بقدر ماتعكس ارتفاع تكلفة التشييد لارتفاع تكلفة مواد البناء والمستوردة منها بصفة أساسية والطابع الاحتكارى لأداء هذا النشاط رغم تعدد شركات المقاولات الكبىسمة ومقاولات الباطن العامة والخاصة معا .

جدول (٢٤) هيكل الاستثمارات وفق مكوناتها العينية في الفترة ٧٤ ~ ٩٢/٩١

الفترة الزمنية	المباني والتشييدات والتجهيزات	الآلات والمعدات والعمدد	وسائل النقل والانتقال	أخرى	جملة
٧٤ ~ ٨١/٨٠ (١)	٤٣٣	٢٩٧	٩٥	٧٥	١٠٠٠
٨٢/٨٢ ~ ٨٧/٨٦ (٢)	* ٤٣٠	٢٦٥	١٢٣	٨٣	١٠٠٠
٨٨/٨٧ ~ ٩٢/٩١ (٣)	* * ٤١٧	٢٧٨	١٢٤	٨٣	١٠٠٠

(١) المصدر : تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ٦٠/٥٩ ~ ٨٢/٨٢ يونيو ١٩٨٥ ص ١٧ .

(٢) المصدر : المجلد الأول من الخطة الخمسية ٩٢/٩٢ ~ ٩٧/٩٦ ص ص ٨٥ ~ ٨٦ * تشمل قيمة الأراضى ٢٣٪ ، والمباني السكنية ٩٤٪ ، والمباني غير السكنية ١٤٪ والتشييدات ١٧٪ .

* * تشمل الأراضى ٢٤٪ ، والمباني السكنية ٩٧٪ ، والمباني غير السكنية ١٢٪ ، والتشييدات ١٧٪ .

كلمة ختامية والأثر على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية وانتاجية رأس المال

لايبين لسياسات التكيف أثر على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الانتاجية علمى الرغم من السياسات التمييزية التى اتبعها الوسطاء الماليون وبخاصة البنوك تحت توجهات السياسة النقدية والائتمانية العامة .

جدول (٢٥) هيكل الاستثمار العام والخاص حسب الأنشطة في الفترة ٨٢/٨٢ - ٩٢/٩١

٩٢/٩١ - ٨٨/٨٧			٨٧/٨٦ - ٨٣/٨٢			الأنشطة
نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي	هيكل الاستثمار الخاص	هيكل الاستثمار العام	نسبة الاستثمار العام للاستثمار الكلي	هيكل الاستثمار الخاص	هيكل الاستثمار العام	
٤٩٧	٩١	٦٧	٦٩٣	٤٣	٦٣	الزراعة واستصلاح الأراضي والري والصرف
٥١٢	٢٥٥	٢٠١	٦١٤	٢٣٢	٢٤١	الصناعة والتعدين
٩٩	٢٣٣	١٩	٢١٢	٢٥٧	٤٤	البحرول ومنتجاته
١٠٠٠	-	١٩٤	٩٩٠	٠٢	١١٥	الكهرباء والطاقة
٥٥٤	١٨	١٧	٦٦٨	١٧	٢٢	التشييد (المقاولات)
٥٢٧	٥٩٧	٤٩٨	٥٧٩	٥٥١	٤٨٥	جملة القطاعات الساعية
٨٧٠	٥٠	٢٥٠	٨٤٧	٧٩	٢٧٩	النقل والمواصلات وقناة السويس
٤٢٤	٣٠	١٧	٤٢٧	٣٥	١٧	التجارة والمال والتأمين
١٠٤	٧٠	٠٦	١٣٦	٧٤	٠٨	السياحة
٧٠٩	١٥٠	٢٧٣	٧١٧	١٨٨	٣٠٤	جملة قطاعات الخدمات المنتجة
٣٦	٢٤١	٠٧	١٦٣	٢٤٠	٣٠	الاسكان
١٠٠	-	١٢٥	١٠٠٠	-	٩٥	المرافق العامة
٩١١	١٢	٩٧	٨٧٠	٢١	٨٦	الخدمات الاجتماعية الاخرى
٥٤٧	٢٥٣	٢٢٩	٥٤٥	٢٦١	٢١١	جملة الخدمات الاجتماعية
٥٧٢	١٠٠	١٠٠٠	٦١٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	اجمالي الاستثمارات

البيانات الاصلية مصدرها : الاطار العام للخطة الخمسية ٩٢/٩٢ - ٩٧/٩٦ - المجلد الأول ص ٧٨ - ٨٣

وهذا يدعو لاستنتاج ان استجابة الاستثمار لتغيرات السياسات التمويلية فمسمى خلال هذه الفترة محدودا خاصة مع ارتفاع تكلفة الحصول على موارد التمويل .

والآثار الملحوظة على التغيرات النسبية في هيكل توزيع الاستثمارات ببيئتها الأنشطة كما يبينها جدول (٢٥) هي من قبيل التغيرات المخططة من جانب ، ومن قبيل الطبيعية التي تعكسها القدرة الاستيعابية من جهة أخرى . فتناقص الوزن النسبي لنشاط التشييد (المقاولات على سبيل المثال مرده انخفاض الطلب على هذا النشاط نتيجة تجمعة الظروف الانكماشية العامة . وتزايد الأهمية النسبية للاستثمارات في الكهرباء والطاقة هي من قبيل الزيادات المستهدفة في الاستثمارات في هذا النشاط . ويصدق نفس الشيء الأمر على انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات في أنشطة النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس ، فضلا عن أولويات الخطة فقد تشبعت هذه القطاعات في خلال الفترة من ٧٤ حتى ٨٦/٨٧ ، وانخفض معدل العائد على الاستثمار .

الا أن تبدل الأهمية النسبية لقطاعات الملكية (عام وخاص) المضطلة بعينها الاستثمار في كل نشاط انتاجي (أو مجموعة من الأنشطة الانتاجية) هو الذي تأثر بشكل مباشر بسياسات التكيف كما يتبين من الجدول (٢٥) التالي ، مما كانت له انعكاساته على هيكل توزيع الاستثمارات بين الأنشطة لكل قطاع من قطاعات الملكية .

ولعل البارز بشكل عام هو انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات العامة في الفترة الخمسية ٨٨/٨٧ ~ ١٩٩٢/٩١ الى ٥٢٧٪ مقارنة بالفترة الخمسية السابقة . وكذلك الأمر بالنسبة لأهميتها النسبية في الخدمات المنتجة .

وفي اطار هذه الظاهرة العامة فقد زاد نصيب اسهام القطاع الخاص في كل من الزراعة والصناعة والتعدين واستخراج وانتاج البترول وفي نشاط التشييد والاسكسيمان والسياحة بشكل واضح .

وهذه التغيرات المستهدفة بسياسات التكيف كما أسلفنا ، لن تتأتى لها الفاعلية الكافية الا لو اقترنت بمعدلات نمو كبيرة في القطاع الخاص تعوض أثر الانخفاض في استثمارات القطاع العام . والوضع الأكثر مثالية هو نمو الاستثمارات في كسبها بمعدلات عالية مع سبق معدلات النمو في القطاع الخاص بما يجعله يحل محل القطر العام، بعبارة أخرى ، فحتى تؤتى أهداف سياسات التكيف الاستثمارية أكلها، لا يكفى أن تكون التبدلات في المواقع النسبية قائمة فقط على تخفيض الانفاق العام من خلال برنامج انكماشى .

ويلاحظ على اتجاهات احلال القطاع الخاص محل القطاع العام أن الاستثمارات العامة في القطاعات السلعية في الفترة ٨٨/٨٧ ~ ٩٢/٩١ لا زالت تفوق مثلتها الخاصية وان كانت بنسبة أقل من الفترة السابقة . ومن ناحية فان معدلات نمو الاستثمارات الخاصة فاقت مثلتها العامة في الفترة الثانية بشكل ملحوظ وبصفة خاصة في شحها

جدول (٢٦) معسمدلات نمو الاستثمارات العامة والخاصة
(١)

في بعض الأنشطة الهامة

(المعدلات السنوية المتوسطة المركبة)

١٩٩٢/٩١ - ١٩٨٨/٨٧		١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٣/٨٢		معدلات النمو		
معدلات نمو الاستثمارات الخاصة	معدلات نمو الاستثمارات العامة	نسبة الاستثمارات العامة الى الخاصة (٢)	معدلات نمو الاستثمارات الخاصة	معدل نمو الاستثمارات العامة	نسبة الاستثمارات العامة الى الخاصة (٢)	الانشطة
٣ر٣	١٢ر٣	٠ر٩٩	١٦ر٩	١٧ر٣	٢ر٢٦	الزراعة واستصلاح الاراضي والري
٤ر١	(٥ر٥)	١ر٠٥	٣١ر٦	١٨ر٤	١ر٦٢	الصناعة والتعدين
١٨ر٨	٦ر٧	١ر١١	٢ر٧	(٠ر٩)	٢ر٢٧	البتترول ومنتجاته
-	(١٥ر٦)	١ر١١	٥ر١	٦ر٤	٩٦ر٧٢	الكهرباء والطاقة
٢٨ر٤	٠ر٧	١ر٢٥	٦ر٦	١٢ر٠	٢ر٤٥	التشييد (المقاولات)
١٠ر١	(٤ر٣)	١ر١١	١٣ر٥	١٢ر٨	١ر٣٨	جملة القطاعات السلعية
٤ر٥	٠ر٤	٦ر٧	٢ر٦	١٦ر٠	٥ر٥٣	النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس
١٤ر٤	٣ر٢	٠ر٧٤	(٧ر٦)	(١٤ر٧)	٠ر٧٥	التجارة والمال والتأمين
٨ر٦	٢ر٧	٠ر١٢	٣٢ر٣	(١٠ر٤)	٠ر١٦	السياحة والفنادق والمطاعم
٨ر٤	٠ر٢	٢ر٤٤	١٠ر١	١٣ر٦	٢ر٥٣	جملة قطاعات الخدمات المنتجة
١٦ر٧	٧ر٢	٠ر٤	١٨ر٤	٥٣ر١	٠ر١٩	الاسكان
٦٥ر٢	٦٠ر٢	١ر٢١	١٩ر٠	٢٧ر٦	١ر١٢	جملة الخدمات الاجتماعية

مصدر البيانات : نفس مصدر الجدول السابق مباشرة
(١) أساس الاختيار هو احلال القطاع الخاص محل القطاع العام
(٢) اجمالي الفترة
(٣) القيمة...

التشييد والصناعة والبتترول . وهذا يدل على وجود بعض العوامل الديناميكية في ظاهرة الاحلال . الا أن الزراعة ورغم انها مملوكة في أكثر من ٩٦٪ منها ملكية خاصة لا زالت تعتمد بصفة أساسية على الاستثمارات العامة وبصفة خاصة في مجسمال الري وهو من مجالات البنية الأساسية . بل ان أثر سياسات التكيف قد ترك علمي الاستثمارات الخاصة في مجالات الزراعة واستصلاح الاراضي آثارا سلبية حيمست تدهورت معدلات نمو الاستثمارات من ١٦٩٪ كمتوسط سنوي للفترة ٨٢/٨٢ ~ ٨٧/٨٦ ، الى ٣٣٪ فقط في الفترة ٨٨/٨٧ ~ ١٩٩٢/٩١ ، وذلك كرد فعل مباشر لانخفاض دعم المدخلات الزراعية ، ولزيادة أسعار الطاقة ورفع أسعار فائدة الاقراض على الرغم من ان أحد الآثار الموجبة على المنتجين هي تحرير أسعار المنتجات الزراعية وانخفاض التوريد الاجباري . الا ان آثار هذين المتغيرين تنصب أساسا على الأراضي القديمة وعلى الزراعات الحقلية ، أكثر من انصرافها لاستصلاح الأراضي الذي يستغرق فترات تفريخ طويلة بين ٧ ، ١٠ سنوات ، وبدرجة أقل على زراعة الحدائق . والتي تحتساج بدل استثمارات ضخمة ولا تؤتي ثمارها قبل فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات .

وعلى الرغم من تواضع معدلات نمو الاستثمارات العامة في نشاط التشييد فلزال حجمها يفوق حجم الاستثمارات الخاصة بضعف وربع في الفترة الأخيرة ، وهو أقل مما سابقتها كما يتضح من الجدول (٣٦) . ويعكس هذا بدوره العوامل الانكماشية أكثر مما يعكس عوامل المبادرة .

وتنصرف نفس الملاحظة على نشاط النقل والمواصلات ، مع التحفظ بأن همنشدا النشاط يتضمن السكك الحديدية وقناة السويس . وان العمليات الاستثمارية فيهما تفوق بكثير العمليات الاستثمارية في نشاط النقل البري وحتى البحري . فضلا عن أن نشاط النقل الجوي في جزء كبير منه نشاط عام . ومن ثم فيتوقع استمرار همنشده الظاهرة لفترة متوسطة أخرى قادمة .

والأثر البارز لظاهرة الاحلال تتمثل في نشاط الاسكان وأنشطة المال والتأمين والعقارات وهي الأنشطة التقليدية للقطاع الخاص ذات العائد السريع وبخاصة في مجال المضاربات .

اما السياحة فقد تم تحقيق التحول والتوسع فيها بمبادرات النشاط الخاص كما يبرز من الجدول السابق .

وبصفة عامة فان نجاح سياسات التكيف في تغيير النهج الاستثماري تتطلب مسبب
ضرورة استمرار النشاط الاستثماري العام في المجالات المنتجة ، وبخاصة فروع النشاط
التي تتطلب بدل استثمارات ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص ولوجها ، أو ذات عائده
محدود نسبيا ، أو يرتفع فيها معدل المخاطرة؛ هذا خلاف مشروعات البنية الأساسية
كالكهرباء والمرى والمرافق وما في عداها . كذلك فان القطاعات الصناعية الديناميكية
التي من شأنها تعميق درجة التشابك وزيادة تكامل الهيكل الصناعي ، وزيادة كفاءته
عن طريق توفير المدخلات الضرورية منخفضة التكلفة ، فهي يصعب تركها لأليتميمات
السوق وحدها اذاء اخطار المنافسة ، أو عدم المعرفة بها من قبل المستثمر الخسيس ،
أو نتيجة انخفاض معدلات الربح بها أو لكل هذه العوامل مجتمعة . وهذه يمكن القيام
بها كنشاط مشترك ، أو يمكن قيام المشروع العام بها ثم طرح التوسعات فيهما
لمشاركة القطاع الخاص . ودون تحقيق ذلك فان استمرار عملية التنمية يتطلب
مبادرة القطاع العام بها . خاصة مع انخفاض معدلات النمو بها كما تبين في المبحث
الأول من هذا الفصل .

ملحق رقم (١)
العلاقة الدالية لقيمة (معامل رأس المال / العمل) التوارنية

بنى سولو نموذج التوارني على أساس تطوير دالة كوب - دوجلاس للانتاج ، وكما هو معلوم فان نموذج كوب - دوجلاس يعطى دالة متجانسة من الدرجة الاولى

$$Q = F(K, L) \quad (1)$$

حيث ترمز Q للانتاج ، K لكل من العمل ورأس المال .

ويمكن اعادة صياغة العلاقة (١) لكل وحدة عمل بقسمة طرفيها على L فتصبح

$$\frac{Q}{L} = q = F\left(\frac{K}{L}, 1\right) = f\left(\frac{K}{L}\right) = f(k) \quad (2)$$

حيث k بحكم التعريف عبارة عن (معامل رأس المال / العمل) ، q الانتاجية المتوسطة للعمل وهي دالة ذات انتاجية حدية متناقصة كما في الشكل (١) ،
التالي :

وفقا للصيغة (٢) فان دالة الانتاج محل الاعتبار تأخذ متوسط انتاجية العممامل كدالة في نصيب الفرد المتوسط من رأس المال .

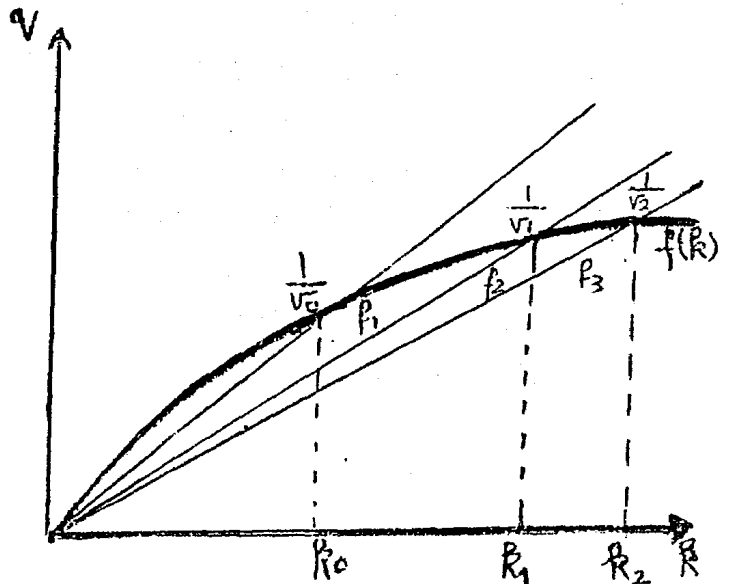
شكل رقم (١)

وهذه العلاقة الدالية يمكن الوصول اليها من الصيغة التقليدية لدالة كيموب -

$$Q = b K^\alpha L^{1-\alpha} \quad (3)$$

حيث ترمز α الى الانتاجية الحدية لرأس المال ، $1 - \alpha$ المسمى الانتاجية الحدية للعمل ، وبقسمة طرفيها على L فان

$$\frac{Q}{L} = q = \frac{b K^\alpha L^{1-\alpha}}{L} = b \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha = b k^\alpha \quad (4)$$



وأول اضافة قدمها سولو هي امكان الاحلال بين رأس المال والعمل مسقطا الفرض الجامد لهارود ودومار حول نسب التأليف الثابتة بين كل من العمل ورأس الممامل .

فلو أخذنا أية ثلاثة نقط على الدالة f_1, f_2, f_3 فاننا ازاء ثلاثة

قيم لكل من k (معامل رأس المال / العمل) ، q ، والانتاجية المتوسطة للعممسل وتمثل الخطوط الاشعاعية الواصلة بين هذه المستويات ونقطة الاصل ثلاثة مستوييمسمات للاحلال بين العمل ورأس المال ، تتحدد قيم معاملات ميل الخطوط الاشعاعية $\frac{q}{k}$ أو بمقلوب معامل الناتج / رأس المال $\frac{1}{v}$ ،

$$\frac{q}{k} = \frac{\frac{Q}{L}}{\frac{K}{L}} = \frac{Q}{K} = \frac{1}{v} \quad (5),$$

حيث تعبر v بدورها عن معامل رأس المال / الناتج ~

وحيث ان k_0 بحكم التعريف هي

$$k_t = \frac{K_t}{L_t} \quad (6),$$

وبأخذ لوغارتيم العلاقة التعريفية (6) فان

$$\ln k_t = \ln K_t - \ln L_t \quad (7),$$

وبأخذ المعامل التفاضلي الأول فان (7) تأخذ الصيغة :

$$\frac{dk}{k} = \frac{dK}{K} - \frac{dL}{L}$$

$$k^o = k^o - L^o \quad (8),$$

أى أن :

حيث يستخدم المليل (o) للتعبير عن معدلات النمو لكن

$$\frac{dk}{k} = \frac{I_t}{K} \quad (9),$$

وفى حالة التشغيل الكامل فلايد وأن يتعادل الاستثمار الكلى مع الادخار الكلى كشرط اساسى ، أى ان

$$I_t = S_t$$

وحيث ان الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل (الناتج) فان :

$$k^o = \frac{I_t}{K} = S_t = \frac{sQ_t}{K} \quad (10),$$

ومن (10) وبالتعويض في (9) ينتج أن :

$$R^0 = \frac{SQE}{K} - L^0 \quad (11),$$

أما معدل نمو قوة العمل $L^0 = g_L$ فهو حسب الفرض الأساسي يتحدد خارجياً . وعليه يمكن وضع العلاقة (11) على الصورة التالية :

$$R^0 = \frac{SQ}{K} - g_L \quad (12),$$

وبقسمة كل من K ، Q على L فإن الصيغة (12) تضحى على الصورة (13) التالية :

$$R^0 = \frac{\frac{SQ}{L}}{\frac{K}{L}} - g_L = \frac{sq}{k} - g_L \quad (13),$$

وبالتعويض عن q بقيمتها من (8) فإن (14) $R^0 = \frac{sf(R)}{k} - g_L$

وتقول العلاقة (14) أن معدل تغير معامل رأس المال / العمل دالة في نسبة الادخار الى الناتج s ، وفي مستوى R ذاتها وفي معدل نمو قوة العمل .

ويمكن تطبيق شرط الأمثلية على الدالة (14) (أي إيجاد قيمة المشتقة الثانية مساواتها بالصفر) من تعيين قيمة R^* المثلى . ووفقاً لهذا الشرط فإن R^* المثلى هي التي تجعل معدل تغير R^0 مساوياً للصفر

$$\frac{d'R^0}{dt} = 0 = \frac{d'(\frac{sf(R)}{k} - g_L)}{dt} = 0 \quad (15),$$

ومن (15) فإن :

$$\frac{sf(R^*)}{k^*} - g_L = 0 \quad (16),$$

وعليه فإن

$$\frac{sf(R^*)}{k^*} = g_L$$

- 111 -

$$q^* = f(k^*)$$

ولما كانت

$$\frac{s q^*}{k^*} = g_L$$

(17) ,

فان

ومنها فان :

$$q^* = f(k^*) = \frac{g_L k^*}{s} \quad (18) ,$$

ملحق رقم (١)

*

هيكل المدخرات المحلية الاختيارية والاجبارية (الفترة من ٨٢/٨١ حتى ٩٠/٨٩)

(بالآلف جنيه مصرى)

السنوات	أوعية الادخار الاجباري (مدخرات بحكم القانون)						المدخرات الاختيارية				مجموع صافى مدخرات الأفراد لى أوعية الادخار الرئيسية
	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	الهيئة العامة للتأمين والمعاشات	مجموع المدخرات الاجبارية	الوزن النسبي لمجموع مدخرات الأفراد	شركات التأمين (فرعى الحياة وتكوين الأموال)	الودائع الادخارية بالبنوك	صناديق التوفير بالبنوك	شهادات الاستثمار	صندوق توفير البريد	مجموع المدخرات الاختيارية	
٨٢/٨١	٤٤٠٦٩٤	٤٥٢٧٠٥	٨٩٢٢٩٩	٤٥٧	٢٣٤٣٢١	٢٨٥٠٢٢	٢٢٢٢٢٦	١٨٢٧١	٩٠٦٠١١٢	١٩٥٣٥١١	
٨٣/٨٢	٤٧٦٢٦٥	٤٨٩١٠٧	٩٦٥٤٧٢	٤٢٤	٢٨١٣١	٤٥٦٤٥٣	٢٣١٥٢٢	٣٠٠٨٩	١٣١٢٧٥٧	٢٢٧٨٢٢٩	
٨٤/٨٣	٦٠٠٦٥٣	٤٨٤٨١	٣٨٩٣٣١	٥٢٣	٥٨٢٦٢	٦٠٢٧٨٨	٢٠١٥٧	٧١٣٢٢	٢٢٣٠٩٦	٢٧٧٢٢٣٠	
٨٥/٨٤	٨٢٥٣٨٠	٨٢٠٥٦٩	١٦٥٩٣١٦	٥٣٢	٣٥٢٢٢	٢٠٦٠٥٠	٢٠٥٠٥٠	٥١٤٣١	١٢٩٠٨٧١	٣٠٢٦٨٢٠	
٨٦/٨٥	٩٣٦٩١١	١٠٢٣٢٩٧١	١٩٧٠٨٨٢	٤٦٣	٥٧٢٧٥	٦٨٧٧٨٦	١١٨٦٣١	٣١٧٨٢	١٨٣٩٤٨٨	٤٢٦٠٣٧٠	
٨٧/٨٦	٩٥٠٩٥٠	١٠٨٧٣٢٦٦	٢٠٢٨٢٧٦	٥٦٢	٣٣٧٢٣	٥٧٢٧٩	٥١١٦٥	١٢٧٢١	٢٥٢١٢٥٣	٨٢٢٩٢٢٢	
٨٨/٨٧	١٠٢٧٨٠٠	١٤٢٦٨٩٨	٢٤٥٤٣٥٣	٦٠٩	٢١٧٤	١٠٨٢٣٣٢	٢٥١٦٤٥	(٣٧١)	١٨١٢٣٥٣	٥٩٩٥٩٧٩	
٨٨/٨٨	٩٦٢٨٢٣	١٦١٨٥٦١	٣٩٢٢٨٥٢	٧٢	١٠٣٥٥	٣٦٥٩١٣	١١٢٧١٧٦	٥٨٥	٢٦٣٨١٧٦	٩٣٠٠٨٩٠	
٩٠/٨٩	١٥٩٠٢٥٦	٢٠١٢٣٨٨	٣٤٢٠٦٤٤	٢٩١	٣٠٣٥٥	٣٦٣٧١١	٢٦١٥٩٢	(٢٢٢٢)	٧٥٩٦٥٨	٢٠٢١٧٦٠	

١١٢

- * آخر سنة متاحه عنها بيانات
- (١) تشمل شهادات الادخار وقيمتها ٨٤٠٢٤٥ ألف جنيه .
- (٢) تشمل شهادات الادخار والدخل وقيمتها ٩٩٠٨٧٣ ألف جنيه .
- () القيم بين الأقواس سالبه .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحماء - نشرة مدخرات الافراد لدى أوعية الادخار الرئيسية فى جمهورية مصر العربية عن السنوات الواردة .

ملحق (٤.١)

العجز الكلي للاستثمارات وموارد تمويله في السنوات ٨٣/٨٢ - ٨٩/٨٨

(بالمليون جنيه ولاقرب ألف جنيه)

قروض محلية					
السنوات	من الأوعية الإدخارية	ال % سندات حكومية	قروض من مصادر أخرى	جملة تمويل العجز الكلي	منه قروض تسهيلات إتتمانية محلية وخارجية
٨٣/٨٢	١٧٩٠,٦٢٨	٣٩,٩٩٤	٣٧٩,٢٠٨	٣٢٥٢,٧٤١	١٠٤٢,٩١١
٨٤/٨٣	١٨٨٨,٠٩٨	٤٢,٤١٨	٣٠٢,١٨٧	٣٥٨٠,٦٣٣	١٣٤٨,٠٩٨
٨٥/٨٤	٢٠٤٥,١٠٨	٣٩,٢٥٠	٣٧١,٩٢١	٤١٥٩,٧٩٧	١٧٠٣,٥١٨
٨٦/٨٥	٢٢٦٢,١٨١	٥٢,٩٢٨	٧١٥,٧٣٦	٥٤٢٥,٤٤٠	٢٣٩٤,٥٩٥
٨٧/٨٦	٢٣٢٢,٦٩٣	٤٣,٣٩٨	٥٠٣,٠٥٤	٥٦٤١,٥٤١	٢٧٧٢,٣٩٤
٨٨/٨٧	٢٤٠٥,٥٤٠	٥٦,٤٣٨	١٢٨٤,٨١٩	٩٢١٢,٠٣٨	٥٤٦٥,٢٤١
٨٩/٨٨	٢٣١٢,٣٤٧	٥٩,٧٢٧	٣٩٣,٦٢٥	٣٧٦٥,٧٠٠	٣١٦٥,٢٦١

المصدر : بيانات الحسابات الختامية - وزارة المالية - حتى آخر سنة متاحة .

x منها ٣٢٩,٦٨٣ منح لاترد .

ملحق (٣) مصادر تمويل التحويلات الرأس مالية في الفترة ٨٣/٨٢ - ١٩٨٩/٨٨

(بالمليون جنيه ولأقرب ألف جنيه)

السنوات	الموارد الذاتية	المتاح من بنك الاستثمار		العجز الكلى ومصادر تمويله	
		جملة	منها (منح خارجية)	جملة العجز الكلى	العجز الصافى وتمويل من الجهاز المصرفى
٨٣/٨٢	٣٠٥,٣٣٧	١٧٣,٢٥٣	-	٣١١,٣٩٦	١١٠,١١٨
٨٤/٨٣	٢٥٤,٠٤٠	٢٠٧,٢٥٧	-	٩٢,٣٩٨	١٠٥٣,٥٣٩
٨٥/٨٤	٥٦٥,٦٦٨	٢٢٦,١٣٣	-	٣٣٨,٨٢٧	٨٤٦,٨٦٢
٨٦/٨٥	٣٧٩,٢٨١	٣٨٦,٧٧٨	١٩٠,٩٢٠	٢٠٣,٦٩١	١٧٧٤,٧٣٥
٨٧/٨٦	٣٥٠,٨٢١	٨٢٤,٣٢٦	٢,٨٧١	١٠٢,٠٧٢٣	٥٢٤,٤٣٧
٨٨/٨٧	٤٥٥,٢٨٤	١٢٢٥,٦٩٠	٢٥٩,٩٥٩	١٦٦,٣١١	٢٣٤٧,٧١٦
٨٩/٨٨	٧١٦,٧٦٢	١٠٩٣,٣٤٤	٣٦,٢٥١	٤٤٣,٢٧٦	٢٩٥١,٥٠٨

نفس مصدر الجدول السابق

الحواشي والمراجع

١ - يمكن الوقوف على تلك الأهداف في مقدمة دراسة صندوق النقد الدولي المعنونة

Theoretical Aspects of The Design of Fund - Supported Adjustment Programs, Occasional Paper No. 55p.L.

وأيضاً في تقرير بنك التنمية الأفريقي وثيقة رقم (١٦) ADB/Ec. RR/92/1 والمعونة

Macro economic Adjustment, Uncertainty And Domestic Private Investment In Selected African Countries. Prepared by Temitope W. Oshikoya.

٢ - غالباً ما تتعلق بأسعار الفائدة والأراضي دون الأجور .

٣ - عادة ما يعالج الأدب الاقتصادي في الكتابات المدرسية قضية التوازن بشكل منفصل عن قضية النمو ويفترض ضمناً في أغلب هذه الأدبيات عند تناول مسألة النمو وجود التوازنات قصيرة الأجل وباستثناء مدرسة التحليل الكمي وهي تركز أساساً على شروط النمو أكثر مما تركز على آلية تحقيق التوازن مع النمو . وسنقوم في هذا البحث بتقدير إمكان الاستخلاص آلية التوازن في تفاعل شروط التوازن مع شروط النمو في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية .

٤ - انظر حول ذلك بنت هانسن ، المرجع السابق ، الجزء الثالث .

٥ - انظر تفصيلاً في ذلك الفصول من (٢) إلى (٢٥) من مؤلف وليام هـ . برامسون النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية

William H. Bramson: "Macro economic Theory and Policy", 2nd ed. Harberand Row Publishers, Philadelphia & London, 1986.

٦ - يفترض الاقتراب عن ٤ - ٥ % ، وهو معدل مستقي من الخبرات الفعلية للمعدول الرأسالية الصناعية المتقدمة ، ومصدر ذلك التمييز بين التقلبات الجارية العادية التي لا تحرف استخدام الموارد عن حالة التشغيل الكامل ، أي أبعد من ٩٥ - ٩٦ %

من مستوى التشغيل الكامل ، ومن ثم تظل الأسعار على مستوياتها المستقرة نسبياً .
انظر حول مزيد من التفصيل كتاب موريس ولي
Mourice W. Lee
الاقتصاد الكلى ، والتقلبات ، والنمو والاستقرار

" Macro-economics, Fluctuations, Growth and Stability"

- ٧ ~ ليس شرطاً أن ينخفض الادخار بنفس معدل زيادة الضرائب ، حيث يمكن
انخفاض الأفراد من استهلاكهم بمعدلات أكبر من أجل الحفاظ على مستوى معين من الادخار لمواجهة المخاطر والدوافع الاحتياطية ، أو لوجود فجوة زمنية بين تغييرات السياسة المالية وتغييرات انماط السلوك الانفاقي للأفراد .
تفصيلات ذلك ارجع الى برانسون ~ المرجع السابق الذكر ص ٤٥٠ ~ ٤٥١ .
- ٨ ~ افترض النموذج في صورته التقليدية تحييد أثر الفن الانتاجي لارتباطه برأس المال أو بانتاجية العمل . الا انه يمكن تحرير هذا الفرض .
- ٩ ~ نظراً لارتباط نمو قوة العمل بالنمو السكاني الذي كان ينظر اليه دائماً علمياً انه يؤثر في نمو الناتج (الدخل) ولا يتأثر به ، الا أن دراسات التشابك الاقتصادية ~ السكانية قد أثبتت امكان تأثر السكان بمستويات الدخل وبشكل توزيعه في الأجل الطويل ، انظر حول ذلك تفصيلاً د . سعد حافظ محمدي ود . خالد عبد الله لطفى ، معالجة البعد السكاني في الخطة الخمسية ٨٢/٨٢ ~ ٨٧/٨٦ مذكرة خارجية رقم (١٤٧٦) معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٨ .
- ١٠ ~ افترض نموذج هارود ودومار وهو حالة مبسطة للتصور النيوكلاسيكي ثبات كمي من معامل رأس المال / الناتج ورأس المال / العمل ، أي استبعاد الاحلال بيمين رأس المال والعمل . وأن الزيادة في الانتاج تخضع لقانون النسب الثابتة وحتى يتحقق التشغيل الكامل مع النمو ، فان تحليل جانبي الطلب والعرض يفضي الى شرط أساسي يقول بتساوي محصلة معدلات النمو في قوة العمل وفي انتاجية العمل (كمؤشر لنمو الناتج ذاته ، وهو ما يعرف بالمعدل الطبيعي للنمو) (g_L) مع نسبة الادخار التوازنية $(s\lambda)$ التي تحافظ على معامل رأس المال / الناتج (أي مقلوب انتاجية رأس المال) \sqrt{s} عند قيمة ثابتة هي عبارة عن ناتج قسمة $\frac{s}{\sqrt{s}}$. انظر حول ذلك تفصيلاً
- R.G.D. Allen, Mathematical Economics.

١١ ~ انظر تفصيلات هذا الشرط في الملحق رقم (١) للدراسة .

١٢ ~ لمزيد من التفاصيل : ارجع الى الفصل الحادي والعشرين في مؤلف وليام برانسون سالف الذكر .

١٣ ~ انظر حول ذلك تفصيلا دراسة سعد حافظ محمود وخالد عبد الله لطفى ، تقييماً منهج وأسلوب معالجة البعد السكانى فى الخطة الخمسية ٨٢/٨٢ ~ ١٩٨٧/٨٦ ومقترحات تطويره . مذكرة خارجية (١٤٧٦) معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٨٨ .
وعلى وجه الخصوص الفصل الرابع .

١٤ ~ ارجع تفصيلا الى الفصل الخامس عشر من دراسة موريس لى Maurice Lee

١٥ ~ انظر حول ذلك تفصيلا براشون ~ المرجع السالف الذكر الفصل ٢١ .

١٦ ~ انظر حول ذلك تفصيلا الفصل الحادى والعشرين من مؤلف ريتشارد موسجرىممسف

R.Musgrave "The Theory of Public Finance".

وجوهر فكرة مسجرىف هى البحث عن أداة مؤثرة فى المتغيرات الخارجية فمسمى نموذج تخليق الدخل (وهى الاستثمار) بحيث تحقق أمرين ، وهما تقرىممسب الانحرافات بين مستويات الدخل المستهدفة والمحقة من خلال آليات الاستثمار (أى تحقيق الاستقرار) ، وتقليل حساسية متغير الاستثمار لأقل نطاق ممكن من حيث تضمن الحفاظ على هذا الاستقرار ومن الرؤية الكينزية فقد عول مسجرىف على السياسة المالية بجانبها .

وأيا كان الاختلاف بين اهتمام الكينزيين والنيوكلاسيك فقد سلط الأولممسون الضوء على ضعف منطق آليات التوازن الحرة هذه .

١٧ ~ انظر للباحث دراسة سياسات التكيف وآليات السوق فى مصر ~ تحت النشممر مجلة التخطيط والتنمية ، العدد الأول ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

١٨ ~ نجد أساس هذه الفكرة لدى بنت هانسن فى محاضراته الثامنة من الجزء الثالث من محاضرات فى النظرية الاقتصادية . معهد التخطيط القومى ١٩٦٣ . الا انسمه تجب ملاحظة انه ناقش فكرة الاستقرار فى هذا المقام دون تطرق لمسألسممة الكفاءة ، التى ناقشها لاحقا .

١٩ ~ يكاد يسود هذا التصور فى معظم كتابات البنك الدولى ، بل انه يرقى لمستعموى الاعتقاد اليقينى . ويمكن الوقوف على ذلك فى التقارير التالية :

- International Adjustment in the 1980_s , W.B. Staff paper No, 485 August, 1981.

- Adjustment Experience and Growth Prospects of the Semi-Industrial economics, WoB Staff Working Paper No. 477 August 1981.

وفي هذا المرجع الأخير فمعيار اختبار الدول هي انها غير مستوردة للنفط بصفة أساسية بل هو أحد معايير المقارنات المكانية

- An Analysis of Developing Country Adjustment Experience in the 1970s Low Income Asia, August 81 W.B. Staff working paper No. 487 pp. 19 - 28.

- Adjustment in Low - Income Africa, 1974 - 78 August 81 W.B. Staff Working paper No. 486, pp. 13-17

ويمكن الوقوف على نفس الظاهرة في بقية الدراسات المشابهة ، فضلا عن أدبيات صندوق النقد الدولي وأبرزها الدراسة الضخمة وموضوعها :

- Balance of Payments Adjustment 1945 to 1986, The IMF Experience 1987, Prepared by Margret Garretsen de Vries, pp. 117, 122, (207-208).

٢٠ ~ تستثنى البرازيل مؤقتا من المقارنة حيث ان البيانات المتاحة بالأسعار الجارية مع عظم معدلات التضخم السنوية ، وعدم توفر رقم قياسي للأسعار يمكن التعديمه على أساسه .

٢١ ~ انظر حول ذلك وثيقة البنك الدولي رقم ٤٧٧ المشار اليها سابقا ص ٣ .

٢٢ ~ نفس المرجع السابق مباشرة ص ١١ .

٢٣ ~ انظر دراسة خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانيات التنمية الاستفادة منها في مصر - اعداد د. ابراهيم العيسوي ود. رمزي زكي ود. حسيمن طه الفقير ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٧٣) ص ص ٢١٩ ~ ٢٢٤ .

٢٤ ~ المعلومات مصدرها نفس المرجع السالف الذكر مباشرة ص ٢٢٥ .

٢٥ ~ على الرغم من أن عجز الموازنة العامة قد يمول في بعض الأحيان من مصدقات تفضيحية ، إلا أن الدعم يخفض أسعار السلع المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالسلع المدعومة ، ومن هنا يعمل الأثر المضاعف على تخفيض أو تجريد أسعار هذه السلع المرتبطة ، والعكس صحيح ، فان قيمة الزيادة في الأسعار لا تتوقف عند قيمة زيادة أسعار السلع المدعومة فقط بل تتعداها لآثارها المضاعفة .

٢٦ ~ حول المفهوم الاجرائي للفقير ارجع الى تقرير البنك الدولي عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ (الفقر) . وحول تطوير المفهوم ليشمل قطاعا اوسع من المؤشرات الاجتماعية والثقافية ومؤشرات نوعية الحياة ، انظر تقرير التنمية فى العالم للأمم المتحدة للسنوات ٩٠ ، ٩١ ، ١٩٩٢ .

٢٧ ~ تعاملت تقارير البنك الدولي التى تعرضت لدراسة سياسات التكيف فى أفريقيا لحالة ٢٤ دولة أفريقية ، استبعدت منها الدول صغيرة الحجم سكانيا ، وعرفتمت بأنها التى يقل تعداد سكانها عن نصف مليون نسمة . انظر تفصيلات هذه المدول فى تقرير البنك الدولي المعنون

Adjustment in Low - Income Africa, 1974 - 78.

World Bank Staff Working Paper No. 486. August 1981.

٢٨ ~ يركز تحليل البنك الدولي فى هذا الصدد اهتمامه على الهند وبنجلاديش وبورمما والمديف ونيبال وباكستان وسرى لانكا . انظر حول ذلك تفصيلا تقرير البنمك الدولي المعنون

An Analysis of Developing Country Adjustment Experience, in the 1970_s: Low Income Asia.

W.B. Staff Working Paper No. 487, Aug, 1981.

٢٩ ~ نفس المرجع السابق مباشرة ص ١ .

٢٠ ~ انظر حول ذلك تفصيلا دراسة ثاندিকা وماكنداوير Thandika Mkandawire

Structural Adjustment and Agrarian Crisis in Africa: Ares- search Agenda, Published by CODESRLA paper 2/89. pp. 1-2.

٢١ ~ للوقوف على مزيد من التفصيلات ارجع للجدول (١٨) من تقرير البنك الدولسمى عن التنمية فى العالم (التنمية والبيئة لسنة ١٩٩٢) سالف الذكر .

٢٢ ~ سوف نتعامل مع بيانات تشيكوسلوفاكيا على انها وحدة واحدة ، وأيضا مسمممع كومنوكت الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتى سابقا) لامكان عقد المقارنمسممات بينها .

٢٢ - ساد هذا المفهوم في أدبيات التحولات الاقتصادية لهذه الدول ، وكما ذكر مضمن قبل فيقصد به احداث تحول جذري مفاجئ في ملكية وأسلوب ادارة اقتصادات هذه الدول . وذلك في اطار تحولات سياسية واجتماعية قصى في أسرع وقممت ممكن . بل أبعد من ذلك ودون وجود برنامج مسبق لهذه التحولات . ولمزيمحمد من التفصيلات انظر المراجع التالية على سبيل المثال لا الحصر :

- World Economy Research Institute:-

Poland; International Economic Report 91/92,
Warsaw 1992. Parts 11 & 111.

- I Riss (Instytut Rozwoju i Studiow Strategicznych) :

a) Transforming Polish Economy 1991, No. Warsaw.

b) Economic Change In Poland, AComparative Study
Prepared by Danuta Hubner, No (3) Warsaw,1992.

c) Privitaization of State Enter Prises. Forms And
Ways of Realization. The first Experiences.

Prepared by Stefan Dulski etal, NI, Warsaw, 1992.

٢٤ - لمزيد من التفصيل حول أشكال وأساليب التحول للملكية الخاصة انظر التقريميمسر الدولي عن الاقتصاد البولندي السابق الاشارة اليه ص ص ٦٩ - ٨٠ . انظر ايضاً حول حجم الملكية ، والتحويلات التي تمت منذ ١٩٩١ ومسار التحولات واساليبيهما لدراسة ستيفان دولسكى وآخرين سالفة الذكر .

٢٥ - يذهب بعض الاقتصاديين الأوروبيين الشرقيين أمثال ارنوتواشلغ Arno Tausch الى اعتبار ان هذا النهج Course من السياسات ذو طابع عالمي وتحكمه نظريات موضوعية ، وليس مجرد اختيار للسياسات . ويمكن الوقوف على مثل هذا المنطق في دراسته .

Quantitative Aspects of A Socio-Liberal Theory of world Development.
Economic papers, N23, Warsow School of Economics 1990.

١١
٢٦ ~ انظر دراسة خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بششممممق أوروبا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالمممممم العربي" ، من اعداد د. سعد حافظ محمود ود. محمد علي نصار ، سلسلة قضايامممما التخطيط والتنمية في مصر ~ رقم ٦٧ ~ معهد التخطيط القومي ~ ديسمبر ١٩٩١ .

٢٧ ~ تبرز هذه المسألة بشكل أوضح في حالة الاقتصاد البولندي ، حيث لوحظ اندفممع غير مؤطر للتحويلات بالمقارنة بالمجر وتشيكوسلوفاكيا ، وبرومانيا التي أبطئمت فيها هذه التغيرات في خلال نفس الفترة لاسباب تتعلق بعملية انتقال السلطمة السياسية . اما الاتحاد السوفيتي السابق فقد شهد في السنة الاولى على الأقمممع جمودا في التحويلات . ولازالت هناك مقاومة للاندفاع فيها حتى الآن .
وحول مزيد من التفاصيل ارجع الى

Poland: International Economic Report 1991/92. Prepared by World Economy Research Institute, Warsaw 1992.

pp. 21 - 25, 25, 57 - 58.

٢٨ ~ يقدر الاقتصاديون البولنديون احتياجات الاحلال والتطوير التقنى لبولندا وحدها بحوالي ٤٠٠ مليار دولار .

٢٩ ~ لمزيد من التفاصيل ارجع الى تقرير مركز الخصخصة التابع للمؤسسة الدوليةمممة لتنمية السوق الرأسمالية وتغيرات الملكية في بولندا ، والمعنون :

Changes in the Economy -

A comparative Analysis: Gechoslovakia, Hungary and Poland

pp. 23 - 24.

٤٠ ~ التغيرات الاقتصادية : دراسة مقارنة المرجع السالف الذكر ص ٢٦ .

٤١ ~ انظر التقرير الاقتصادى الدولى المعد من قبل معهد بحوث الاقتصاد الدولممممى ببولندا سابق الذكر ص ٢٢ ، والمعدلات هنا مقاسة لاسعار التجزئة .

٤٢ ~ على الرغم مما تشهده الآن الأرقام من انخفاض واضح الا انها تزيد عن ١٥٠٪ فى معظم الدول وهو معدل مرتفع . وليست هناك احتمالات للسيطرة علمممممسى الأسعار فى ظل تدهور معدلات نمو الانتاج السلعى ، والخفض المستمر لاسمعمار صرف العملات الوطنية قبل العملات القوية ، ناهيك عن تزايد العجز الخارجى .

لمزيد من التفاصيل .

- ٤٣ ~ نفس المرجع السابق مباشرة ص ٤٨ .
- ٤٤ ~ يمكن رصد ذلك بصورة بارزة في الدول الأفريقية ، ويمكن الوقف على ذلك صراحة في دراسة مايكل أوبادان وبرايتى اكيورهارى "أسس النظرية الاقتصادية لبرامج الإصلاحات البنوية التي يوصى لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ضمن اعمال العدد المائة والعشرين من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو (مايو ١٩٨٩) وأيضا بشكل ضمنى في دراسة Temitope W. Oshikoya
Macroeconomic Adjustment, Uncertaing And Domestic Private Investment in Selected African Countries.

وتجد هذه النتائج تأكيدا في دراسة Lance Taylor المعنونة

Plan Austral and Other Hetrodox Shocks - Phase 11. pp.
pp. 359 - 360 & pp. 368 - 3671.

- ٤٥ ~ انظر دراسة أوبادان واكيورهارى سابقة الذكر ص ص ٩٨ .
- ٤٦ ~ يمكن الوقوف على تفصيلات ذلك على ضوء دراسة التجربة المصرية في دراسة سعد حافظ انعكاسات بنية الطبقة العاملة على هيكل ومسارات التصنيع في مصره قضايا فكرية ، العدد الأول ١٩٨٥ .
- ٤٧ ~ يمكن الوقوف على مثال من التجربة المصرية في دراسة د. على عبد العزيز سليمان المنظم في ظل التحرير الاقتصادى ~ المنظم الصناعى المصرى فى التسعينيات ، ضمن أوراق مؤتمر الاقتصاديين المصريين (التصنيع فى ظل التحرير الاقتصادى) فى الفترة من ٢٧ ~ ٢٩ نوفمبر ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ٤٨ ~ لأجل مزيد من التفصيلات حول هذه الظاهرة ارجع الى اعمال اجتماع الخبصمراء حول اعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة فى الخارج التى عقدت بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت فى الفترة من ١ الى ٢ أبريل ١٩٨٩ .
- ٤٩ ~ انظر للباحث دراسته مقال فى القطاع العام ودوره التنوى ضمن اعمال ندوة دور الدولة فى التنمية الاقتصادية ~ المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، مايو ١٩٨٩ .
- ٥٠ ~ حول التأصيل النظرى وعرض الخبرات التطبيقية ارجع للباب الأول من دراسة ج. أ. زانيجين ، العلاقة المثلى بين التراكم والاستهلاك . ترجمة أحمد هاشم خاطر مراجعة د. رمزى زكى ، مذكرة داخلية رقم ٧٩٨ ، معهد التخطيط القومى ، يوليو ١٩٨٢ . القاهرة .

- ٥١ ~ انظر حول ذلك تفصيلا : بولندا : التقرير الاقتصادى الدولى ~ المرجع السامساف
الذكر وكذلك التغيرات الاقتصادية : التقرير المقارن سالف الذكر أيضا .
- ٥٢ ~ للوقوف على العلاقة بين آلية السعر ونمط الاستثمار والتغيرات فى هيكل الانتماج
القطاعى يمكن الرجوع الى الدراسة الكمية الشيقة لكل من Manoj Panda
Hiren Sarkar, والمعنونة .

Resource Mobilization through Administered Prices in an
Indian Computable General Equilibrium (CGE) Model. 161-169.

- انظر أيضا دراسة ف. ياشير : الأزمة وسياسات التصحيح فى البلدان العربية
ص ١٠٢ . العدد ١٢٠ من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو مايو ١٩٨٩ .
- ٥٢ ~ لمزيد من التفصيل ارجع الى IMF:- World Economic
Outlook, Oct. 1991. pp. 14 - 15.

- ٥٤ ~ ارجع لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم سنة ١٩٩٢ ، التنمية والبيئمة ،
الملحق الاحصائى .

- ٥٥ ~ نظر حول مزيد من التفصيلات
Changes in The Economy, Acomparative Analysis.

مرجع سالف الذكر ص ص ٢٧ ~ ٤٠ .

- ٥٦ ~ البيانات المستند اليها فى اعداد التقرير مصدرها تقارير متابعة الخطة .
- ٥٧ ~ المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم عالم ١٩٩٢ (التنمية والبيئة)
جدول ٢ .

- ٥٨ ~ يجرى فى النظام المعدل للحسابات القومية ~ المعد من قبل الأمم المتحدة والمذى
سيصدر قريبا ~ التمييز بين عمليات توليد الدخل (خلق الدخل) والتوزيع الأولى ،
واعادة توزيع الدخل ، مما سيعطى بدوره امكانية أكثر موضوعية فى تعيين الحجم
الفعلى للنتاج (الدخل) وتحديد مصادره المباشرة ~ انظر تفصيلا حول ذلك
أوراق وأعمال المؤتمر العربى الثانى للحسابات القومية ~ الجامعة العربية من ٥
الى ٩ يوليو ١٩٩٢ ، القاهرة .

- ٥٩ ~ البيانات المحسوبة منها هذه النسب مصدرها المجلد الأول (المكونات الرئيسية)
من الخطة الخمسية ٩٢/٩٢ ~ ٩٧/٩٦ ، جدول (٢) ص ٦٢ ، جدول (٤) ص ٦٤ .

- ٦٠ ~ انظر تفصيلا القسم السادس من المجلد الأول للخطة ٩٢/٩٢ ~ ١٩٩٧/٩٦ ويصفممة
خاصة ماورد تحت سياسات الاستثمار ص ص ٢٢٨ ~ ٢٢١ ، وسياسات قطماع
الصناعة من ص ٢٥٩ حتى ص ٢٦٢ .

- ٦١ ~ انظر تفصيلات ذلك في المواد التفصيلية لقرار رئيس الجمهورية ٢٠٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن التعريف الجمركية - الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ (تابع) ، أغسطس ١٩٩٢ .
- ٦٢ ~ ارجع تفصيلا الجداول من ٢ ~ ٣ الى ٣ ~ ١١ ص ص ٩٠ ~ ١٠٧ من الكتتمساب الاحصائي السنوى المشار اليه .
- ٦٣ ~ المصدر كتاب الاحصاء السنوى لجمهورية مصر العربية (١٩٩١) جدول (١-١) ص ٢٩٠ .
- ٦٤ ~ المصدر البنك الدولي ، تقرير التنمية فى العالم سنة ١٩٨٥ .
- ٦٥ ~ نفس المصدر السابق لسنة ١٩٩٢ .
- ٦٦ ~ نفس المصدر السابق لسنة ١٩٩٠ .
- ٦٧ ~ النسب محسوبة من بيانات الحساب الختامى لسنوات مختلفة - وزارة المالية ، هذا فضلا عن خلل فى التوزيع الجغرافى لمخصصات الانفاق على الخدمات . فتبرز دراسة د. منى البرادعى ، تأثير برنامج الاصلاح الاقتصادى على عدالة توزيع مجموع الفرص التعليمية فى مصر ضمن اعمال مؤتمر الاصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية (كلية الاقتصاد من ٢ الى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢) عدم تناسب توزيع الانفاق على تعليم مع توزيع السكان بالمحافظات ، مما يؤدى لتفاوت لصالح القاهرة والجيزة وعلى حساب الريف ، فضلا عن انخفاض الانفاق الحقيقى على المستلزممستلزمات السلعية فى مراحل التعليم ما قبل العالى والعالى مما يؤثر على جودة الخدممستلزمات التعليمية .
- ٦٨ ~ بيانات الناتج القومى والسكان مصدرها وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة ، اما مصدر بيانات مكش الأسعار فهو نشرة (قياس اتجاهات التضخم فى جمهورية مصر العربية - أغسطس ١٩٩١) الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- ٦٩ ~ بيانات الحساب الختامى للعامين ٨٥/٨٤ ، ٩١/٩٠ - وزارة المالية .
- ٧٠ ~ لمزيد من التفصيل حول آثار تقليص الدعم الغذائى على مستويات المعيشمستلزمات والتغذية والصحة ، انظر دراسة د. هبه احمد نصار ، بعض الآثار الاجتماعيمستلزمات لبرامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، ضمن اعمال مؤتمر الاصلاح الاقتصاديمستلزمات وآثاره التوزيعية - سالف الذكر ص ص ١٥ ~ ١٨ .
- ٧١ ~ انظر المجلد الاول من الخطة الخمسية ٩٢/٩٢ ~ ١٩٩٧/٩٦ ص ٤٠١ .
- ٧٢ ~ التقرير السنوى ٩١/٩٠ للبنك المركزى .
- ٧٣ ~ مصدر البيانات المحسوبة وفقا لها النسب هو تقارير البنك المركزى المصمستلزمات السنوية .
- ٧٤ ~ المصدر الخطة الخمسية - المرجع السابق الذكر مباشرة ص ٤٠٤ .

- ٧٥ ~ حول الافاضة في معالجة هذا الاحتمال انظر دراسة انعكاسات أزمة الخليممسيج
٩١/٩٠ على الاقتصاد المصري ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٧١) ~
معهد التخطيط القومي ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ص ١٩٠ ~ ١٩١ .
- ٧٦ ~ مصدر البيانات نشرة الاحصاءات الاقتصادية القومية (مدخرات الأفراد لعمدى
أوعية الادخار الرئيسية في جمهورية مصر العربية) الصادرة عن الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والاحصاء لسنوات مختلفة .
- ٧٧ ~ نفس المصدر السابق مباشرة .
- ٧٨ ~ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ارجع الى السياسة النقدية في مصر خلال
الثمانينات (المرحلة الأولى) ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية في الجانمسيج
المالي من الاقتصاد المصري ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٧٦) سنممة ١٩٩٢
ص ص ٨٩ ~ ٩١ .
- ٧٩ ~ نفس المرجع السابق ~ انظر تفاصيل ذلك في جدول رقم (٢) ص ٩٠
- ٨٠ ~ انظر تفصيلا د. عصام منتصر : نحو سياسة للنمو الصناعي في مصر في ظل برامجج
التحرير الاقتصادي : نموذج محاكاة للتسعينات ضمن أعمال المؤتمر العلممسيج
السنوى السابع عشر للاقتصاديين المصريين (التصنيع في ظل التحرير الاقتصادي)
القاهرة من ٢٦ الى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢ ص ص ٢ ~ ٤ ، ١٢ .
- ٨١ ~ انظر دراسة د. سعد حافظ محمود ~ دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية فمسيج
مصر منذ نهاية الحرب العالمية ضمن اعمال ندوة رابطة المعاهد والمراكمسيج
العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن دور القطاع العام في التنمية ، توتمسيج
٢٢ ~ ٢٥ ابريل ١٩٨٦ . ص ص ٢٨ ~ ٣٠ . وفي هذا الصدد يرى د. على عبدالعزيز
سليمان أن أحد اسباب الافلاس هو انخفاض الطلب الكلى ~ انظر دراسمسيج
السابق الاشارة اليها ، المنظم في ظل التحرير الاقتصادي ص ص ١٠ ~ ١١
- ٨٢ ~ لمزيد من التفاصيل ارجع الى الفصل الثانى من دراسة معهد التخطيط القوممسيج
"دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصمسيج
القومى" ، قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٠ ديسمبر ١٩٨٥ .
- ٨٣ ~ لمزيد من التحليل التفصيلى انظر ، السياسة النقدية في مصر خلال الثمانينمسيج
مرجع سالف الذكر ص ١١٠ .
- ٨٤ ~ انظر تفصيلا دراسة د. على عبد العزيز سليمان سابقة الذكر.
وايضا دراسة د. عصام منتصر سالفه الذكر.
- ٨٥ ~ انظر لمزيد من التفاصيل دراسة معهد التخطيط القومي ، السياسة النقدية لمصمسيج
خلال الثمانينات السالفه الذكر ص ص ١١١ ~ ١١٦ .

- ٨٦ ~ يقدم البنك المركزي عدة تقديرات لقيم ميزان التحويلات وفقا لتعدد قيمه
الجنيه بالنسبة للدولار (المكافئ الحسابي للصفقات الخارجيه) . طالع أعمداد
المجلة الاقتصادية للبنك المركزي للسنوات المذكورة وبصفة خاصة من ٨٤، ٨٥
حتى ٨٩/٩٠ .
- ٨٧ ~ انظر دراسة د. رمزي زكي ، "سعر الصرف وتحويلات العاملين بالخارج" الحالة
المصرية" ضمن أعمال اجتماع الخبراء حول تحويلات العاملين العرب بالخارج ،
آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها بالمعهد العربي للتخطيط ، الكويت من ه
الى ٧ ابريل سنة ١٩٨٦ ، انظر ضمن اعمال نفس الندوة ايضا دراسة د. نمدار
الفرجاني ، هجرة المصريين والتحويلات بين الحقيقة والأساطير ، وأيضا دراسة
د. عبد المقصود عيسى ، "دور الترويج في جذب وتوظيف مدخرات المغتربين
في البلدان العربية المصدرة للعمالة" .
- ٨٨ ~ البيانات مصدرها : التقرير الاحصائي السنوي لصندوق النقد الدولي سنة (١٩٩١)
٨٩ ~ انظر د. فتحي الحسيني خليل ، "الطاقة الانتاجية العاطلة في القطاع العمسمام
الصناعي وآثارها الاقتصادية في مصر في السبعينات" ، مذكرة خارجية ١٣٤٣ ،
معهد التخطيط القومي ١٩٨٣ ص ١٠٦ ~ ١١١ .
- انظر ايضا تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الطاقمسمسمسمات
الانتاجية العاطلة . والذي يصدر عن الادارة المركزية للمتابعة . وهو يشيهمسم
الى استمرار هذه النسبة حتى ١٩٨٨ . ثم اخذت في الانخفاض تدريجيا حتى
النسبة المذكورة لاحقا .
- ٩٠ ~ الجهاز المركزي ، المصدر السابق ، سنوات مختلفة منذ ١٩٨٥ .
- ٩١ ~ انظر د. عصام منتصر ~ المرجع السالف ص ١٢ .
- ٩٢ ~ يمكن الرجوع للتقارير المعدة عن اجتماعات جمعية رجال الأعمال ، ولدراسة
معهد التخطيط القومي عن السياسة النقدية المشار اليها ، ودراسة د. عصام منتصر
السابقة الذكر ، وايضا دراسات كل من د. نادية مصطفى الشيشيني ، تمويمسمم
القطاع الخاص الصناعي في ظل التحرير الاقتصادي ، ود. احمد عبد الحلیم محمد
على ، "دور القطاع المصرفي في تطوير الصناعة المصرية في ظل سياسات التحرير
الاقتصادي" ، وجزئيا في دراسة د. على عبد العزيز سليمان ، سالفه الذكر ،
ود. حمدي عبد العظيم ، "التكيف الهيكلي لقطاع الاعمال العام الصناعي في مسمم
التحرير الاقتصادي" . وهي ضمن أعمال المؤتمر العلمي السنوي السابع عشمسمم
لاقتصاديين المصريين سالف الذكر .
- ٩٣ ~ بمقتضى اجراءات الضوابط المالية حجت نسبة القروض الى الودائع بحوالي ٦٠٪
ومنع تجاوز معدل زيادة القروض للقطاع الخاص التجارى والعائلي عن ١٠ ٪ سنويا
اما اجراءات السقوف الائتمانية فتقوم على وضع سقوف ائتمانية لتنظيم التوسع
النقدي في حدود مناسبة حددها البنك المركزي بقراره الصادر في ٩ مايو ١٩٩١ .
لمزيد من التفصيلات ارجع لتقرير البنك المركزي السنوي ٩١/٩٠ ص ٤٤ ~ ٤٥ .

- ٩٤ - د. علي عبد العزيز سليمان - مرجع سالف الذكر ص ٩ .
- ٩٥ - البنك المركزي - المرجع سالف الذكر ص ٤٢ .
- ٩٦ - د. علي عبد العزيز سليمان - المرجع السالف الذكر ص ٨ .
- ٩٧ - ارجع في تفصيلات ذلك الى د. نادية مصطفى الشيشيني ، مرجع سالف الذكر ، ص ٢ .
- ٩٨ - الفى القرار الجمهورى رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٥ التخصيص الوظيفى للبنوك التجارية مع اعطائها حرية التعامل مع القطاعين العام والخاص فى كافة المجالات . وعلى ذلك فكما بينت دراسة د. سعد حافظ محمود : اختيارات بنية الطبقة الحاكمة لهيكل ومسارات التصنيع فى مصر ، قضايا فكرية - العدد الاول ١٩٨٥ ، فسمان الممول الاساسى لنشاط التنمية الصناعية الخاصة فى السنوات الأولى للانفتممماح هو البنوك التجارية وليس المتخصصة .
- ٩٩ - د. نادية مصطفى الشيشيني - المرجع السالف الذكر مباشرة ص ٣ .
- ١٠٠ - انظر حول ذلك تفصيلا دراسة الكاتب ، آليات التحول الرأسمالى ومستقبلممماح الرأسمالية فى مصر ، ضمن أعمال ندوة التطور الرأسمالى ومستقبل الاشتراكيممة فى الوطن العربى ، والتي أعدها مركز البحوث العربية بالقاهرة بالاشتراك مع كلية الحقوق جامعة الاسكندرية فى الفترة من ١٨ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ ص ص ١٨ - ٢٧ .
- ١٠١ - حول تحليل مدى ملاءمة اساليب التخطيط السائدة للظروف الجارية ، ارجع الى دراسة معهد التخطيط القومى المفصلة تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فسمى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٧٥) سبتمبر ١٩٩٢ .
- ١٠٢ - انظر حول ضرورات تطوير أدوات التخطيط المالى ، مقدمة دراسة د. سعدحافظ اعداد وتطوير جداول التدفقات المالية فى الاطار المتكامل للحسابات القويممة فى الاقتصادات العربية ضمن أعمال المؤتمر العربى الثانى للحسابات القويممة الجامعة العربية من ٥ الى ٩ يوليو ١٩٩٢ ، القاهرة .
- ١٠٣ - انظر لمزيد من التفصيل دراسة انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على اختيارات ومسار التصنيع سابقة الذكر .
- ١٠٤ - لمزيد من التفصيلات ارجع لدراسة د. علي عبد العزيز سليمان سابقة الذكر ص ص ٢١ - ٢٣ .
- ١٠٥ - نفس المرجع السابق مباشرة ص ١٩ .
- ١٠٦ - لمزيد من التفصيلات ارجع لدراسة د. سعد حافظ محمود آليات التحول الرأسمالى ومستقبل الرأسمالية فى مصر ، سابقة الذكر ، ص ص ١٩ - ٢٢ .
- ١٠٧ - مصدر البيانات : المجلد الاول من الخطة الخمسية ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ص ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ .

- ١٠٨ - مصدر البيانات الحساب الختامي لسنة ١٩٨٢/٨٢ والخطة الخمسية ص ٢٨٢ .
 - ١. بالنسبة للسنوات الخمس القادمة) .
- ١٠٩ - نفس المرجع السابق ص ٢٨٢ .

الفصل الثامنمئتي

أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الأسماع
في مصر

أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي
على الأسعار بمصر (٤)

تمهيد : الأسعار في مصر ومقترحات برنامج الصندوق

ركز نظام التسعير في مصر في الفترة السابقة على الاعتبارات الاجتماعية وأهم اعتبارات الكفاءة مما أدى إلى تشوهات في الأسعار وانحرافها عن أداء وظيفتها الأساسية في تخصيص الموارد بما يعكس الندرة النسبية الحقيقية للموارد ويؤدي إلى أفضل استخدام لها ، وقد أدى ذلك إلى اختلال الهيكل الانتاجي وظهور وتفاقم مشكلة التضخم والتي ساعد على استمرارها زيادة الاعتماد على الواردات وتدهور شروط التبادل الخارجي ومشكلة الديون .

والواقع ان الحكومة في هذه الفترة كانت تستخدم السياسة السعرية لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية المرتبطة بتوزيع الدخل ، وأيضا بعض الأهداف الأخرى مثل حماية الاقتصاد من الصدمات السعرية الخارجية وحماية القوة الشرائية للمستهلك .

وقد أجرى البنك الدولي دراسة (١) لتحليل ما إذا كانت السياسة السعرية التي اتبعتها الحكومة قد أدت بالفعل إلى تخفيض التقلبات السعرية في سعر المنتج وسعر المستهلك للنتاج الزراعي وذلك بمقارنة الأسعار المحلية والأسعار العالمية . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التدخل الحكومي المباشر في السياسة السعرية الزراعية قد أدى بالفعل إلى استقرار الأسعار المحلية ، سواء سعر المنتج أو سعر المستهلك ، مقارنة بالأسعار العالمية ، كما أظهرت الدراسة أيضا أن التدخل المباشر في هذا المجال يلعب دورا أهم من التدخل غير المباشر (من خلال سعر الصرف والسياسات التجارية) .

(*) قام بإعداد هذا الفصل د . سهير أبو العينين .

ولم تحاول الحكومة استخدام سعر المستهلك لموازنة العرض والطلب، وانحصرت استخدامت أدوات أخرى مثل أدوات التجارة (مستويات التصدير والاستيراد)، حيث أدت زيادة الاستهلاك إلى تخفيض الصادرات وزيادة الواردات من السلع الغذائية بصفة خاصة مما أدى إلى تزايد مشاكل ميزان المدفوعات. كذلك لجسأت الحكومة إلى تحقيق استقرار أسعار السلع الغذائية عن طريق الدعم الذي تزايد مع تزايد معدلات الاستهلاك وأدى إلى نقل عبء تغيرات الأسعار العالمية إلى النظام الضريبي. وبالتالي فإن تثبيت الأسعار كان يتم بتكلفة اقتصادية مرتفعة مما أدى إلى زيادة تخصيص موارد النقد الأجنبي لاستيراد الغذاء، وإلى مشاكل عجزت تمويلها حادة.

وكانت هناك محاولات في السبعينات لإصلاح اختلالات الأسعار لكنها لم تنجح وأجلت بسبب الضغوط السياسية للفئات التي كانت ستضر وأيضاً بسبب تدفق موارد مالية ومساعدات مالية خارجية في هذه الفترة. ومع تقلص تدفق المساعدات الخارجية في الثمانينات ازدادت حدة المشاكل وازدادت مشكلات الديون وأصبحت مصر تواجه صعوبات متزايدة في الحصول على قروض من مؤسسات التمويل الدولية، وانتهى الأمر كما هو معروف بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ١٩٩١ تقوم مصر بمقتضاها بتنفيذ سياسة للإصلاح الاقتصادي وفقاً للبرنامج الذي يضعه الصندوق. ويعتبر برنامج الصندوق أنه القيود السعرية هي أحد المشاكل الأساسية التي تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، على اعتبار أن تحديد أسعار المنتجات العامة بأقل من قيمتها يشجع على زيادة الاستهلاك المحلي ويقلل الحافز على إنتاجها، وبالتالي تزايد الواردات ويزيد العجز المالي للقطاع العام المدعوم. كما أن تسعير المنتجات التي تستخدم كمداخلات في قطاعات أخرى يزيد ربحية بعض القطاعات بشكل غير حقيقي ويؤدي إلى إشارات سوق غير حقيقية بالنسبة للمجالات الاقتصادية التي يجب التوسع فيها في الاستراتيجية العامة للتنمية (٢).

كذلك يعتبر الصندوق أن زيادة الأجور في القطاعات القائدة يمكن أن تؤدي إلى أثر سلبي قوي ومتزايد مع الوقت على الربحية والقدرة على التنافس مع الخارج، وهذه المشكلة رغم أنها تظهر في القطاع العام الذي يقوم بدور توظيف فائض العمالة، إلا أن ذلك يؤدي إلى دفع الأجور لأعلى من مستواها التوازني المدى يتسق مع العمالة المرتفعة في القطاع الخاص. وهكذا فإنه لتحقيق هدف كفاءة تخصيص الموارد للحصول على أقصى ناتج ممكن من الطاقات الانتاجية المتاحة فإنه يجب إزالة كافة القيود التي تحول دون ذلك، وأهمها كما ذكرنا القيود السعرية. بالإضافة لذلك فإن تحقيق هدف زيادة العائد على الاستثمار من أجل تنمية وريادة الطاقات الانتاجية يقتضي العمل على قيام مجموعة نفقات وأسعار نسبية تعبر عن الندرة النسبية الحقيقية، ويدخل في ذلك سعر صرف يعكس النفقة الحقيقية

للتبادل الخارجى . وفى هذا المجال فان برنامج الصندوق يعتبر أن تخفيض العملة بعد سياسة لتخفيض الطلب وكذلك لتحويل الطلب من خلال التأثير على حوافز السعر للعرض المحلى للصادرات واحلال الواردات والانفاق المحلى على الواردات وسلمممع التصدير ، حيث أن هذه الحوافز السعرية تلعب دورا هاما فى عملية التكيف . فرغم أن البعض يزعم أنه بالنسبة للدول النامية وبالنسبة لأنواع معينة من الصناعات أو الانتاج للاحلال محل الواردات ، فان الأسعار النسبية ليست هامة على الأقل فسمى الأجل القصير . على سبيل المثال عندما تتحكم الحكومة فى أسعار الصادرات الزراعية ، وعندما تكون الكميات المنتجة لتتغير فى الأجل القصير ، أو تكون مقيدة بعناصر من انتاج محدودة العرض فى الأجل الطويل فان التغير فى سعر الصرف لا يكون له تأثير على الصادرات . الا انه فى الواقع أن زيادة الانتاج من بعض السلع قسمة يتطلب مدخلات اضافية لا يستطيع المنتجون أنفسهم أن يوفرها ، ولايغير ذلك النتيجة القائلة بأن القرارات التى تتخذ (سواء بواسطة الأفراد أو الحكومات) فيما يتعلق بالمستوى المطلوب للانتاج لا يمكن اتخاذها بدون أن يكون امام متخذي القرار مجموعة من الأسعار النسبية تعكس النفقات والعوائد الاقتصادية الحقيقية بالنسبة للمجتمع .

وبالنسبة لتحكم الحكومة فى الأسعار فان الحكومة نفسها لايمكنها ان تتفاضم عن تشوهات الأسعار بين السلع القابلة للتداول وتلك غير القابلة للتداول مما يتطلب قدرا متزايدا من الدعم للمنتجين ويؤدى الى عجز فى الحساب الجارى لايمكن احتمال استمراره .

ورغم الاتجاه العام الذى يرى انه بصفة عامة أن تصحيح سعر الصرف بعد أبسط وسيلة لتصحيح التشوهات القائمة بين الأسعار المحلية والأجنبية الا انه من الصعب تحديد الى أى مدى يجب ان تتحمل سياسة سعر الصرف عبء تصحيح الاختلالات الخارجى .

وهناك اعتقاد أن تخفيض سعر العملة له آثار انكماشية على الناتج وأثمة تضخمية على الأسعار ، وهذه الآثار التضخمية تحدث فى الظروف التى تحدث فيهما تصحيحات كبيرة فى سعر الصرف أو عندما يكون هناك انخفاض مستمر فى قيمة العملة المحلية مما يساهم فى زيادة التوقعات التضخمية . ولتقييم دور سياسات سعر الصرف فانه يجب مقارنة أثر مجموعة سياسات بديلة تتضمن تصحيح سعر الصرف ومجموعة أخرى لا تتضمن سياسة لسعر الصرف .

وفى حالة وجود نموذج اقتصادى كلى فانه يمكن استخدامه لتحليل آثار سياسة سعر الصرف والسياسات الأخرى . الا انه فى معظم الدول النامية لا يوجد مثل هذا النموذج ويستخدم اطار البرنامج المالى للصندوق فى اجراء التحليلات المطلوب فإتم أولا فحص التفاعل بين سعر الصرف ، الأسعار ، الأجرور فى الاقتصاد لتحديد

الآثار المتوقعة لتغير سعر الصرف على الأسعار والنفقات المحلية . ويمكن اجمالاً ذلك بتقدير نسبة أسعار السلع والخدمات المستوردة في أى مؤشر أو رقم قياسي للسعر المحلي (بالتحديد الرقم القياسي لسعر المستهلك) ، ثم بافتراض ان الأجموع تتكيف بنسبة معينة من التغير الذى يحدث فى الرقم القياسي للسعر (مدى مسموحاً التكيف يمكن ان يكون متغيراً قرارياً) ، وباستخدام هذه التقديرات لتغيرات الأسعار والأجور يتم تقدير التغير الكلى فى مؤشر السعر الناتج عن التغير الابتدائى فى سعر الصرف . وتستخدم بعد ذلك هذه البيانات لتقدير الآثار المتوقعة على ميزان المدفوعات .

وبصفة عامة وباختصار فان برنامج الصندوق المفترض لعلاج الاختلال الداخلى والخارجى يعتمد بصفة أساسية على تحرير الاقتصاد بمعنى التخلي عن تدخل الدولة فى الأداء الاقتصادى للوحدات الاقتصادية وتقليص دور وحجم القطاع العام ، وتترك الأسعار (بما فيها سعر الصرف) تتحدد فى السوق وفقاً لقوى العرض والطلب لتمارس دورها فى تخصيص الموارد بكفاءة ، واتباع سياسة لادارة الطلب الكلى فى اتجسماته تقييده لتقليل التضخم وعلاج الاختلالات القائمة .

ولاشك أن هذه السياسة للإصلاح ستؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأسهم والنسبية للسلع والخدمات وعناصر الانتاج وعلى معدل التضخم - ولتقييم هذه الآثار فإنه يجب استخدام منهج كمي للتحليل للوصول الى صورة أوضح لهذه الآثار .

وتقوم الدراسة الحالية باستخدام نموذج رياضى لمحاولة تقييم بعض آثار سياسة الإصلاح على الأسعار ، مع ملاحظة أن هذه الدراسة تتعرض للأسعار من جانب العرض فقط ، ولايعنى ذلك افتراض أن الطلب والسياسات المالية والنقدية المرتبطة بمسئله لتؤثر فى الأسعار ، وانما تفترض الدراسة ضمناً تحييد دور هذه العوامل من أجل التركيز على وابرار دور جوانب العرض المؤثرة على الأسعار .

١ - استخدام نموذج مدخلات ومخرجات لتقدير بعض آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي
في مصر على الأسعار النسبية للسلع والخدمات والمستوى العام للأسعار

تستخدم الدراسة نموذجا للمدخلات والمخرجات في التسعير يعتمد على تفصيل القيمة المضافة الى أجور وضرائب وأرباح . وقد تم تطبيق هذا النموذج في دراسة منشورة على المكسيك في عام ١٩٨٥ (٣٢) .

ويستخدم النموذج في تحليل آثار تغير كل من سعر الصرف ، الأسعار العالمية ، معدل الأجر ، والضرائب غير المباشرة على أسعار ناتج القطاعات المختلفة ، كما يستخدم أيضا في قياس أثر تغير أسعار بعض القطاعات على أسعار القطاعات الأخرى . ويستخدم النموذج أيضا مؤشرين للمستوى العام للأسعار ، أحدهما رقم قياسي لاسعار المستهلك ، ومنه يتم قياس معدل تضخم سعر المستهلك ، والآخر رقم قياسي لقيمة الناتج النهائي ومنه يتم حساب معدل تضخم الناتج المحلي الاجمالي .

(١٠١) الصياغة الرياضية للنموذج

نأخذ الصياغة الرياضية للنموذج الشكل الآتي :

$$P = PA + e\rho * V + i + s + b \quad (1)$$

حيث

$P(1, n)$ - متجه للارقام القياسية للأسعار المحلية لوحدة الناتج ،
 $A(n, n)$ - مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج ،
 $\rho * (1, m)$ - متجه الأسعار العالمية للواردات بالعملة الأجنبية ،
 $e(1, 1)$ - سعر الصرف (العملة المحلية / العملة الأجنبية) ،
 $i(1, n)$ - متجه الضرائب غير المباشرة لوحدة الناتج ،
 $V(n, n)$ - مصفوفة معاملات الواردات ، حيث تعبر V_{1j} عن الاحتياجات مسمن الواردات من السلعة 1 لانتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي مسمن السلعة j ،

$S(1, n)$ - متجه مدفوعات الأيجور لوحدة الناتج ،

$b(1, n)$ - متجه الأرباح لوحدة الناتج .

ويعتبر النموذج المعادلة (١) تعريفا لأسعار السلع المنتجة محليا وفقا لمكونات تكلفة هذه السلع من المدخلات الوسيطة والواردات والمدخلات الأولية .

ويقوم النموذج بعد ذلك بصياغة محددات كل من متجهات الضرائب مسمب (٢) والأجور (٣) ، والأرباح (٤) ، وذلك على النحو الآتي :

$$i = (s+b) \hat{\alpha} \quad (2)$$

$$s = w \ell \quad (3)$$

$$b = [pA + ep^*v + w\ell] \hat{m} = c \hat{m} \quad (4)$$

حيث

- $\alpha (1, 1)$ ~ منتج لمعدلات الضريبة على القيمة المضافة ،
- $w (1, 1)$ ~ معدل الأجر الاسمي
- $\ell (1, 1)$ ~ منتج معاملات العمل / الناتج
- $m (1, 1)$ ~ منتج معدلات الأرباح باعتبارها علاوة على التكاليف
- \hat{m} ~ مؤشر لتحويل المنتج الى مصفوفة قطرية .

وتعتبر المعادلة (٢) عن أن الضرائب غير المباشرة تحمل كنسبة مئوية مضمنة القيمة المضافة (أي ضريبة على القيمة المضافة) . وتعتبر المعادلة (3) عن منتج مدفوعات الأجور بفرض وجود نوع واحد فقط من العمل ، وان كان النموذج يسمح بصياغة أخرى تأخذ في الاعتبار عدة أنواع من العمل وفقا لدرجة المهارة ، الا ان ذلك يخرج عن نطاق أهداف استخدام النموذج في هذه الدراسة . أما المعادلة (4) فتعتبر عن الأرباح للوحدة باعتبارها علاوة فوق نفقات انتاج هذه الوحدة ، وهمسسته النفقات ~ المنتج (C) ~ تعرف على انها مجموع المدخلات الوسيطة (المحليمة والمستوردة) ونفقات العمل . وهكذا يمكن اعتبار المنتج (C) هو منتج رأس المال العامل Working (or Circulating) Capital ، ويعتبر الأرباح لوحدة الناتج علاوة فوق هذا النوع من رأس المال .

وباحلال المعادلات (2) ، (3) ، (4) في المعادلة (1) وباجراء التعويضات اللازمة نحصل على منتج للأسعار يأخذ الشكل الآتي :

$$P = ep^*v [I + \hat{m} \hat{\alpha} + \hat{m}] [I - A^+]^{-1} + w\ell [I + \hat{m} \hat{\alpha} + \hat{m}] [I - A^+]^{-1} \quad (5)$$

$$A^+ = A [I + \hat{m} + \hat{m} \hat{\alpha}] \quad \text{حيث}$$

I = مصفوفة الوحدة .

وهكذا فان بمعرفة منتجات معدلات الضريبة (X) ، والعلاوة على التكاليف (m) والأسعار العالمية (P*) ، ومعدل الأجر الاسمي (w) وسعر الصرف (e)

يمكن من خلال المعادلة (5) حساب متجه لأسعار السلع المنتجة محليا، وكذلك حساب أثر تغير أى من المتغيرات السابقة على الأسعار المحلية لنتائج القطاعات المختلفة .

ويفترض النموذج امكانية صياغة معدلات العلاوة على التكاليف داخليا فمسمى النموذج اعتمادا على الظروف التنافسية فى الاقتصاد والتي تتحدد بوجود أو عدم وجود معدل ربح متساو على رأس المال المستثمر فى القطاعات المختلفة . إلا ان ذلك يتطلب توافر بيانات عن رأس المال ، أو بالتحديد معاملات رأس المال / الناتج للقطاعات المختلفة . وفى حالة عدم توافر هذه البيانات فإنه يمكن اعتبار هذه المعدلات متغيرات خارجية معطاه للنموذج .

المعادلة (5) فى النموذج تعطى متجها للأسعار المحلية لنتائج القطاعات المختلفة، ويتطلب التحليل مقياسا للمستوى العام للأسعار . ولذا يقوم النموذج بصياغة مقياسين للمستوى العام للأسعار : رقم قياسى لأسعار المستهلك ، ورقم قياسى لقيمة الناتج النهائى ، وتأخذ صياغة هذه المقاييس الشكل الآتى :

$$\Phi^{(i)} = p r^{(i)} \quad (i = 1, 2) \quad (6)$$

حيث

$r^{(i)}$ - متجه كميات السلع المنتجة محليا .

وتعتبر عناصر المتجه $r^{(1)}$ عن كميات السلع التي اشتراها المستهلكون فى سنة معينة ، فى حين تعتبر عناصر المتجه $r^{(2)}$ عن كميات السلع المنتجة لأغراض الطلب النهائى (استهلاك ، استثمار وصادرات) فى نفس السنة . وتؤخذ المتجهات $r^{(i)}$ على انها تمثل هيكلا ثابتا لهذه المتغيرات بحيث أن كل مقياس $\Phi^{(1)}$ و $\Phi^{(2)}$ تعد أرقاما قياسية للسعر من نوع Laspeyres .

وأخيرا فإنه يتم تعريف معدل التضخم η على أنه :

$$\eta_t^{(i)} = [\Phi_t^{(i)} - \Phi_{t-1}^{(i)}] / \Phi_{t-1}^{(i)} \quad (i = 1, 2) \quad (7)$$

حيث تعتبر $\eta^{(1)}$ عن معدل التضخم مقاسا بالرغم القياسى لسعر المستهلك ، و $\eta^{(2)}$ عن معدل التضخم للناتج المحلى الاجمالي (أو مكش الناتج المحلى الاجمالي) .

وكما ذكرنا أن المعادلة (5) يمكن من خلالها حساب أثر تغيير أى مسمى المتغيرات المحددة للسعر (سعر الصرف ، الأسعار العالمية للواردات ، معدل الأجر ، معدلات الربح ومعدلات الضريبة) على الأسعار النسبية لنواتج القطاعات المختلفة ، إلا ان هذه المعادلة لا يمكن من قياس تأثير تغيير سعر سلعة معينة بقرار خارجي على أسعار باقى القطاعات ، ففي بعض الأحيان تقوم الحكومة بتعديل سعر سلعة معينة (أسعار الطاقة على سبيل المثال) ، ويتطلب الأمر حساب أثر هذا التعديل على أسعار السلع الأخرى .

ويقترح النموذج فى هذا المجال منهجا للتقريب المتتابع لحل هذه المشكلة . ويمقتضى هذا النهج يتم اضافة ضريبة افتراضية (t) ("as if" ad Valorem Tax rate) للقطاعات التى يتم تعديل أسعارها خارج النموذج . وتحدد قيمة هذه الضريبة بعد عدة تجارب تفرض فيها قيم مختلفة للضريبة ترتبط بنسبة التغير فى سعر القطاع ، ويتم حل النموذج فى كل مرة ويتم بعدما تصحيح قيمة الضريبة حتى يتم الوصول الى قيمة الضريبة (t) التى تحقق التغير المطلوب فى سعر القطع . ويظهر فى نفس الوقت فى متجه الحل النهائى للأسعار (P) التغيرات التى تحدث فى أسعار ناتج القطاعات الأخرى .

وتفترض الصياغة السابقة للنموذج أن أسعار القطاعات المختلفة تستجيب بشكل كامل لأى من المتغيرات التى تحدث سواء فى المتغيرات الخارجية أو فى أسعار السلع الأخرى . إلا انه فى كثير من الأحيان تضع الدول النامية قيودا على أسعار بعض السلع للحد من ارتفاعها . ولذا يضيف النموذج المعروض منهجيا مكملا لحساب أثر تغيير أى من المتغيرات الخارجية على الأسعار بفرض وجود قيود أو سقف على أسعار بعض السلع . ويفترض هذا المنهج أن الأرباح (العلاوة على التكاليف) هى التى تتحمل نتيجة هذه السقف على أسعار بعض السلع ، بحيث انه اذا أدت هذه السقف الى عدم ارتفاع سعر السلعة بما يناسب الارتفاع فى نفقاتها فان ذلك يؤدي الى انخفاض الأرباح ، ويقوم النموذج بحساب مقدار الانخفاض فى الأرباح الناتج عن هذه السقف ، وهو ما تضرر الدولة فى معظم الأحيان الى دفعه للمنتجين فى صورة دعم أو إعانات ليتمكن أن يتحملوا هذه التكاليف ويستمرروا فى الإنتاج .

(٢٠١) البيانات المطلوبة للنموذج

يتطلب استخدام النموذج المعروض توافر البيانات الآتية :

١ - جدول تشابك قطاعى بدرجة معقولة من التقسيم القطاعى ليكون سعر ناتج القطاع له دلالة مقبولة .

- ٢ ~ مصفوفة المدخلات الوسيطة من الواردات فيما بين القطاعات المختلفة .
- ٣ ~ مدفوعات الأجر لكل وحدة من الناتج .
- ٤ ~ معدلات الضريبة غير المباشرة في القطاعات المختلفة .
- ٥ ~ معدلات العلاوة على التكاليف في القطاعات المختلفة ، وفي الدراسة التطبيقية عن المكسيك تم حساب هذه المعدلات مباشرة من جدول التشابك القطاعي على انها نسبة اجمالي التكاليف الوسيطة (المحلية والمستوردة) الى اجمالي الارباح لكل قطاع .
- ٦ ~ الأسعار العالمية للواردات .
- ٧ ~ سعر الصرف .

(٣٠١) مقتضيات استخدام النموذج في مصر والبيانات المتاحة

تعتمد سياسة الاصلاح الاقتصادي كما ذكرنا على تحرير الأسعار وتركها تتحدد في السوق بقوى العرض والطلب وبالتالي تستجيب بشكل كامل لأي مؤثرات تتعرض لها ، كذلك تعتمد سياسة الاصلاح أيضا على تصحيح سعر الصرف وذلك بتخفيض سعر العملة ليعكس العلاقة الحقيقية بين الأسعار المحلية والعالمية ثم يترك بعد ذلك ليتحدد في السوق وفقا لتفاعلاتها المختلفة .

أيضا من البنود الأساسية في سياسة الاصلاح تحرير التجارة الخارجية مبني على القيود الكمية وفتح باب الاستيراد لتحقيق المنافسة المطلوبة مع الانتاج المحلي على أساس معدلات التكلفة والانتاجية العالمية . ولاشك ان هذه العناصر تعني تأميم الأسعار بدرجة كبيرة بالمؤثرات الخارجية وأهمها سعر الصرف وأسعار الواردات . وفيما يتعلق بالأجور فان برنامج الاصلاح كما ذكرنا لا يتطلب رفعها ، بل على العكس من ذلك فان تحليل المؤسسات الدولية يرى أن الأجور في الدول النامية مرتفعة بما لا يتوافق مع الانتاجية الحدية للعمل ولا يعكس الندرة النسبية الحقيقية لهذا العنصر من عناصر الانتاج ، وأن هذه الظاهرة ساهمت في رفع معدل التضخم في هذه الدول ، وأن ربط الأجور بالأسعار في هذه الدول بشكل كامل يزيد من حدة التضخم ويعوق السياسات المبدولة للسيطرة عليه .

ومع ذلك فان معظم الدول النامية التي توقع اتفاقية مع الصندوق وتبني برنامجا للاصلاح تقوم برفع الأجور بمعدلات بسيطة وذلك في محاولة للتخفيف عن المواطنين بعض الأعباء التي تقتضيها سياسة الاصلاح خاصة في بدايتها ، وبالتالي فإنه قد يكون من المفيد تحليل أثر تغير معدل الأجر على الأسعار ومعدل التضخم مقارنة بأثر المتغيرات الأخرى .

ومن العناصر الأخرى التي تقوم عليها سياسة الإصلاح من أجل تصحيح اختلال التوازن الداخلي ، تخفيض النفقات الحكومية في جانب ورفع إيراداتها في جانب آخر ، وفي مجال رفع الإيرادات الحكومية فإن الحكومة تلجأ إلى عدة وسائل منها ضريبة المبيعات التي تفرض على المستهلك وتنعكس بشكل مباشر على الرقم القياسي لسعر المستهلك ، كذلك تعد الضرائب غير المباشرة من أقرب الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة في هذا المجال . وبالتالي فإنه قد يكون من المفيد أيضا تحليل أثر زيادة معينة في معدل الضرائب غير المباشرة على الأسعار .

وهكذا فإن النموذج المعروض يمكن أن يمثل منهجا معقولا لإجراء تحليل كمي لقياس بعض الآثار المحتملة لسياسة الإصلاح على الأسعار . ومع ذلك فإن هناك حدودا معينة للثقة في النتائج التي يفرزها التحليل باستخدام هذا النموذج . الحدود تستدعيها الفروض التي يقوم عليها النموذج وكذلك درجة دقة البيانات المستخدمة في التحليل .

بالنسبة للفروض التي يتضمنها النموذج فهي الفروض التي ترتبط بهذا النموذج من نماذج المدخلات والمخرجات والمتمثلة في ثبات تكنولوجيا الإنتاج في صيغة المعاملات الفنية للإنتاج ومعاملات الواردات ، وكذلك ثبات نسب أو هيكل الاستهلاك وهيكلة الطلب النهائي ، وأيضا ثبات النسب المكونة لعناصر القيمة المضافة .

ومع ذلك فقد اصطلح على إمكانية قبول مثل هذه الفروض في التحليل للأجسام القصير ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه في حالة توافر بيانات عن تغير أي من هذه النسب التي يفترض ثباتها فإن النموذج لا يمنع من استخدام هذه البيانات المحدثة لتعكس الواقع بدرجة أكبر .

وفي حالة عدم توافر هذه البيانات المحدثة فإنه يجب مع ذلك إجراء دراسات كمية باستخدام البيانات المتاحة والحصول على مؤشرات تقريبية مع معرفة حدود الثقة فيها وذلك أفضل من إهمال التحليل الكمي تماما بحجة قصور البيانات وعموم واقعية فروض النموذج .

بالإضافة إلى ما سبق فإنه يجب النظر للأسعار التي يفرزها حل النموذج بالنسبة للقطاعات المختلفة على أنها مؤشرات أو أرقام قياسية تعكس السعر من حيث إجمالي عناصر التكاليف المكونة له . إذ لا يوجد في الواقع العملي سعر وحيد لنتائج قطاع بأكمله ، كما أنه لا يمكن بالتأكيد بناء جدول مدخلات ومخرجات لكل القطاع بالتفصيل .

٠١٠٣٠١ البيانات المتاحة

٠ جدول مدخلات ومخرجات فعلى (احصائى) لعام ١٩٨٤/٨٣ قام بتركيبه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ويضم ٣٧ قطاعا (٤) . وهو آخر جدول مدخلات ومخرجات فعلى تم تركيبه للاقتصاد المصرى ، ذلك ان وزارة التخطيط قامت بتركيب جداول مدخلات ومخرجات لأعوام ١٩٨٧/٨٦ و١٩٩٢/٩١ وذلك بمناسبة اعداد الخطمسط الخمسية الأخيرة ، الا ان هذه الجداول جداول تخطيطية ولا تتضمن أية بيانات تفصيلية للقيمة المضافة وعناصر الطلب النهائى ولا عن المدخلات من الواردات ، ولسدا فان جداول وزارة التخطيط رغم حداثتها فهى لاتصلح لتطبيق النموذج . ورغمم أن الجدول المستخدم لعام ١٩٨٤/٨٣ هو جدول فعلى كما ذكرنا الا ان به بعض الأخطاء تظهر فى عدم اتساق بعض بياناته ، خاصة فيما يتعلق بعناصر القيمة المضافة لبعض القطاعات . وقد تم الرجوع الى بيانات أخرى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لمحاولة تصحيح هذه الأخطاء .

٠ لم تتوافر بيانات اضافية عن معدل الربح فى كل قطاع ولا عن معسمدلات الضريبة غير المباشرة . وبالنسبة لمعدل الربح فقد تم حسابه فى البداية مباشرة ممن جدول التشابك القطاعى ، كما هو الحال فى دراسة المكسيك ، على أنه النسبة بينم اجمالى النفقات الوسيطة (المحلية والمستوردة) واجمالى الربح فى القطنممنماغ . الا أن ذلك أدى الى نتائج غير متسقة . ولذا تم حساب معدلات الربح على أنها نسبة الأرباح (فائض العمليات) الى اجمالى القيمة المضافة ، كذلك تم حساب معسمدلات الضريبة غير المباشرة على أنها أيضا نسبة الضرائب غير المباشرة الى القيمة المضافة .

وبتطبيق المعادلة (٥) فى النموذج على البيانات المتاحة تم الحصول علمسمى منتج لاسعار P يختلف كثيرا عن النتائج التى ينبغى الحصول عليها بالنسبة للحمسل الأساسى للنموذج لمنتج الاسعار حيث يجب ان تكون أرقامه قريبة من الواحمممسند الصحيح* ، اما النتائج التى حصلنا عليها فقد اختلفت كثيرا والفروق بينها كبيمسة جدا ، بل وكثير منها سالبة ولاتصلح بالتالى كأساس للمقارنة والتحليل .

ولذلك فانه تم الاستعاضة عن المعادلة (٥) بصيغة أخرى مبسطة تم استنتاجهما من المعادلة الأساسية للنموذج (المعادلة (١)) ، وذلك على النحو التالى :

* المفروض ان تكون عناصر منتج الحل الأساسى للأسعار تأخذ القيمة واحد صحيح باعتبارها أرقام قياسية يتم على أساسها المقارنة .

$$P = PA + eP * V + i + S + b \quad (1)$$

$$P - PA = eP * V + i + S + b$$

$$P = [eP * V + i + S + b] [I - A]^{-1} \quad (8)$$

وتم استخدام المعادلة (8) في اجراء الحسابات والتحليل في الدراسات السابقة وبحساب كل من b, S, i على أنها على التوالي نسب كل من الضريبة غير المباشرة، تعويضات العاملين، فائض العمليات الى اجمالي القيمة المضافة. وبمما

$$S = wL \quad (2) \quad \text{أن :}$$

فان أى تغيير فى معدل الأجر الاسمى (w) لابد أن ينعكس بنفس النسبة على (S)، وهكذا فإنه يمكن استخدام النسبة (S) لحساب أثر أى تغيير فى معدل الأجر.

وكذلك الحال بالنسبة للضريبة غير المباشرة ومعدل الربح. وبالنسبة للأسعار العالمية للواردات فقد تم استخراج هذه الأسعار من نشرات الأمم المتحدة عن التجارة الخارجية^{(5)، (6)} والتي توضح جداولها كميات وقيم واردات كل دولة من كل من السلع المختلفة وفقا لتصنيف الأمم المتحدة. وقد تم تجميع كميات وقيم الواردات من السلع المختلفة وتوفيقها مع التقسيم القطاعى القائم فى جدول المدخلات والمخرجات المستخدم، وبقسمة القيم على الكميات لكل من القطاعات المختلفة أمكن الحصول على مؤشرات تعبر عن الأسعار العالمية لنتائج هذه القطاعات. إلا أن هذه النشرات متوافرة بالنسبة لمصر حتى عام ١٩٨٨ فقط. ولذلك فإنه تم تقدير أسعار عالمية افتراضية لعام ١٩٩١ وذلك بحساب نسب تغير أسعار القطاعات المختلفة فى الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٨ واسقاطها على الفترة التالية حتى ١٩٩١.

و فيما يتعلق بسعر الصرف فقد توافرت بيانات عنه فى نشرات البنك المركزي وبعض نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وان كان يوجد بعض التضارب بينهما بالنسبة لعام ١٩٨٨، وقد تم استخدام بيانات البنك المركزي⁽⁷⁾

وهكذا أمكن اجراء عدة تجارب محاكاة لحساب أثر تغير أى من المتغيرات الخارجية على الأسعار النسبية. وبالنسبة للأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار فقد تم حساب المنتج⁽¹⁾ المعبر عن الكميات المستهلكة على انه هيكل عمود الاستهلاك فى الطلب النهائى فى جدول المدخلات والمخرجات، وبحيث استخدم هذا الهيكل فى حساب رقم قياسى لسعر المستهلك، اما المنتج⁽²⁾ فقد تم حسابه على انه هيكل اجمالى الطلب النهائى وتم استخدامه فى حساب رقم قياسى لقيمة الناتج النهائى.

٢ - بعض نتائج تجارب المحاكاة لتحليل آثار المتغيرات المختلفة التي يتناولها

النموذج

في واقع الأمر ان النموذج المعروض يمكن من اجراء عدد غير محدود ميسر تجارب المحاكاة Simulations وتقدير آثارها على الأسعار ، اذ يمكن في كل مرة تغيير أحد المتغيرات الخارجية بالنسبة لأحد أو بعض القطاعات أو توليفات مختلفة من المتغيرات وحساب تأثير كل منها ، الا انه تم اجراء عدد محدد من هذه التجارب بما يتفق وأهداف الدراسة . وقد تمثلت الخطوة الاولى في ايجاد الجسم الاساسي للنموذج ، أي منتج للأرقام القياسية لأسعار القطاعات المختلفة في عام ١٩٨٢/٨٣ وفقاً للبيانات المسجلة في جدول المدخلات والمخرجات لهذا العام بالنسبة للمتغيرات الخارجية التي تدخل في معادلة الحل (المعادلة (8)) ، وكذلك بالنسبة للأسعار العالمية والواردات وسعر الصرف لنفس هذا العام ، وبحيث يكون هذا المنتج للأسعار هو الأساس الذي تجرى عليه مقارنة حدوث أي تغيرات مفترضة . ويرسم لهذا المنتج بـ ٢٥٥ كذلك تم تركيب رقم قياسي لسعر المستهلك ورقم قياسي لقيمة الناتج النهائي في هذا العام باستخدام المعادلة (6) .

اما الخطوة التالية فتمثلت في اجراء عدة تجارب محاكاة لتقدير أثر بعض التغيرات التي حدثت في الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩١ وذلك من أجل الرصد الى أرقام قياسية للأسعار النسبية للقطاعات والمستوى العام للأسعار في ١٩٩١ بمقارنة بعام ١٩٨٤/٨٣ ، وذلك حتى يمكن بعد ذلك اتخاذ الأرقام القياسية لأسعار (١٩٩١) كأساس لاجراء تجارب محاكاة أخرى تعكس أثر التغيرات المحتملة التي يمكن ان تتضمنها سياسة الاصلاح الاقتصادي التي بدأت في عام ١٩٩١ ، وهو الهدف الاساسي للدراسة .

نتائج بعض التجارب لمحاكاة آثار بعض التغيرات في الفترة من ١٩٨٤/٨٣ الى ١٩٩١

(١٠١٠٢) محاكاة أثر تغير سعر الصرف من ٧٠ قرش للدولار في عام ١٩٨٤ الى ٢٢٢ قرش في عام ١٩٨٨ ، أي تخفيض سعر العملة بنسبة ٢٢١٪ . باستخدام المعادلة (8) وبتغيير قيمة سعر الصرف فيها (ع) امكن الحصول على منتج لأسعار القطاعات المختلفة (P01) يعكس التغير الذي حدث في هذه الأسعار نتيجة تغير سعر الصرف .

وباستخدام المعادلات (6) و (7) تم تركيب أرقام قياسية لسعر المستهلك و لقيمة الناتج النهائي وفقاً للمنتج الجديد للأسعار ، كذلك تم حساب معدل التضخم لكل من سعر المستهلك والناتج المحلي الاجمالي .

وتوضح نتائج هذه المحاكاة أن هذا التغير في سعر الصرف أدى الى زيمنة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة ١٧٦٪ وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي

بنسبة ٢٠٧٪. وبالنسبة للأسعار النسبية للقطاعات المختلفة نجد أن أكثر القطاعات تأثراً بتغير سعر الصرف هو قطاع صناعة وسائل النقل ، حيث بلغت نسبة الزيادة في سعر هذا القطاع حوالي ١١٥٪ . ويلى ذلك قطاع صناعة المكينات والمعدات ، حيث بلغت نسبة الزيادة في الرقم القياسى لسعر هذا القطاع حوالي ٧٦٢٪ . أما أقسام القطاعات تأثراً بتغير سعر الصرف فهي قطاعات التأمين والخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع .

(٢٠١٠٢) محاكاة أثر تغير كل من سعر الصرف الي ٢٢٢ قرش للدولار وتغير الأسعار العالمية للواردات في ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨٤ . (p02)

أدى تغير كل من سعر الصرف والأسعار العالمية للواردات الى زيادة الرقم القياسى لسعر المستهلك بنسبة ٦٨٨٪ ، وزيادة الرقم القياسى لقيمة الناتج النهائى بنسبة ٨٢٩٪ .

وبالنسبة لتغيرات أسعار القطاعات فقد تماثلت مع التجربة السابقة من حيث أولوية تأثر القطاعات بهذا التغيير ، وان كانت نسب الزيادة تزيد كثيراً مقارنة بالتجربة السابقة ، فنجد أن سعر قطاع وسائل النقل والمواصلات يزيد بنسبة تبليسمغ ٥١٩٦٪ ، أى يتضاعف خمس مرات ، ويزيد سعر قطاع الماكينات والمعدات بنسبة ٣٣٠٪ ، أى يتضاعف أكثر من ثلاث مرات ، وتراوح نسب الزيادة في أسعار القطاعات الأخرى بين ٥٪ و ١٨١٪ . وبمقارنة متجه أسعار القطاعات المقابل لتغير سعر الصرف والأسعار العالمية (p02) بمتجه الأسعار في التجربة (p01) المقابلمل لتغير سعر الصرف فقط ، نحصل على مؤشرات لأثر تغير الأسعار العالمية للمواردات على الأسعار المحلية للقطاعات المختلفة وعلى المستوى العام للأسعار . ولوضح نتيجسمة هذه المقارنة أن تغير الاسعار العالمية للواردات في عام ١٩٨٨ مقارنة بعسمام ١٩٨٤ أدى الى زيادة الرقم القياسى لقيمة الناتج النهائى بنسبة ٥٢٢٪ . كما أدى السمسى زيادات في أسعار القطاعات تراوحت بين ١٨٨٢٪ في قطاع صناعة وسائل النقل الى ٤٪ في قطاع الخدمات الاجتماعية . ويتضح من النتائج السابقة أن تأثير تغيرسما الأسعار العالمية للواردات كان أكبر من تأثير سعر الصرف على الأسعار المحلية .

(٢٠١٠٢) محاكاة أثر تغير سعر الصرف من ٢٢٢ قرش للدولار في ١٩٨٨ الي ٢٢٠ قرش للدولار في ١٩٩١ (أى انخفاض سعر الصرف بنسبة ٢٧٩٪) (p03)

أدى هذا التغير الى زيادة الرقم القياسى لسعر المستهلك بنسبة ٩٧٨٪ وزيادة الرقم القياسى لقيمة الناتج النهائى بنسبة ١١٩١٪ . ويلاحظ هنا انه رغم انخفسمماض نسبة التغير في سعر الصرف مقارنة بتجربة المحاكاة الأولى الا ان تأثيرها علمسى المستوى العام للأسعار يتزايد ، وربما يرجع السبب في ذلك الى زيادة الأسعسمما

جدول (١)

تطور أسعار الواردات في الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٩١
(بالآلف جنيه مصرى للطن المتسلسرى)

SECTORS *	1984	1988	1991**
1	0.20	0.33	0.48
2	2.20	4.60	7.88
3	0.26	0.52	0.88
4	0.08	0.20	0.45
5	0.50	1.30	2.66
6	3.10	6.70	12.00
7	0.30	1.10	3.01
8	0.50	2.10	6.42
9	0.70	2.10	5.10
10	0.27	0.45	0.66
11	2.60	9.28	24.00
12	0.40	1.02	2.05
13	0.06	0.20	0.54
14	0.50	0.93	1.50
15	5.00	17.01	43.00
16	4.30	14.90	37.90
17	5.40	7.14	8.85

* انظر التقسيم القطاعى للواردات فى الملحق .

** أسعار مقدرة بافتراض استمرار نسب التغير المحسوبة للفترة من
١٩٨٤ الى ١٩٨٨ .

المصدر :

U.N. 1985. International Trade Statistics Yearbook.Vol 1.
Trade by Country.

U.N. 1989. International Trade Statistics Yearbook. Vol 1.
Trade by Country.

آثار تغيرات سعر الصرف وأسعار السورادات

النسب المئوية (%) لتغيرات الأسعار									
الارقام القياسية لاسعار القطاعات									
	P00	P01	P02	P03	P04	P01/P00	P02/P00	P03/P00	P04/P00
1	1.27	1.34	1.52	1.63	2.15	5.24	19.46	27.71	68.52
2	2.32	2.44	2.78	2.98	3.90	5.53	20.03	28.53	68.48
3	0.99	1.02	1.13	1.19	1.53	3.53	14.91	21.15	54.70
4	1.09	1.14	1.32	1.42	1.96	4.74	21.09	29.87	79.34
5	1.82	2.14	2.84	3.29	5.09	17.33	56.33	80.53	179.56
6	1.48	1.74	2.52	2.95	5.15	17.82	70.49	100.15	248.82
7	1.92	2.51	3.45	4.13	6.34	30.40	79.52	114.67	229.56
8	2.06	2.14	2.39	2.54	3.27	4.15	16.40	23.30	59.01
9	2.57	3.25	4.97	5.99	10.62	26.39	93.15	132.82	312.51
10	1.79	2.07	2.77	3.19	5.09	15.78	55.17	78.69	184.95
11	2.08	2.35	3.12	3.55	5.80	12.72	49.78	70.75	178.58
12	2.02	2.20	2.74	3.05	4.66	8.81	35.82	50.86	130.91
13	1.33	1.72	3.11	3.85	8.19	29.35	133.78	189.33	516.20
14	1.44	1.85	3.24	3.99	8.29	27.98	124.57	176.41	473.71
15	1.51	1.88	3.46	4.27	9.92	25.04	130.10	183.55	558.97
16	1.74	2.38	4.32	5.40	11.11	36.96	148.08	210.31	538.36
17	1.38	1.51	1.83	2.02	2.90	9.31	32.49	46.34	109.54
18	1.98	2.49	3.92	4.73	8.84	25.50	97.53	138.71	345.61
19	1.47	1.67	2.34	2.70	4.70	13.39	58.76	83.24	219.30
20	0.85	1.24	2.39	3.04	6.34	45.19	181.12	257.24	645.09
21	1.61	1.83	2.55	2.94	5.11	13.34	58.28	82.58	217.09
22	1.72	1.98	2.82	3.27	5.74	15.22	63.83	90.53	234.10
23	1.98	3.49	8.52	11.25	26.19	76.26	330.28	468.07	1221.99
24	2.72	5.86	16.88	22.76	55.74	114.95	519.60	735.54	1946.09
25	2.27	3.38	4.98	6.19	10.09	48.90	119.37	172.68	344.97
26	1.34	1.65	2.54	3.04	5.63	22.73	89.22	126.80	319.60
27	1.54	2.02	3.46	4.26	8.46	30.90	124.35	176.58	449.38
28	1.76	1.83	2.08	2.22	2.95	4.41	18.46	26.18	68.22
29	1.79	1.93	2.33	2.56	3.67	8.34	30.63	43.62	105.39
30	1.53	2.12	4.08	5.14	10.97	38.05	165.95	235.13	615.26
31	1.02	1.07	1.24	1.33	1.84	4.77	21.18	29.99	80.58
32	1.66	1.75	2.07	2.24	3.23	5.43	24.39	34.53	94.19
33	1.47	1.49	1.55	1.58	1.76	1.14	5.05	7.16	19.58
34	1.20	1.31	1.64	1.83	2.82	8.83	36.44	51.71	134.21
35	1.02	1.03	1.07	1.09	1.22	1.26	5.32	7.54	19.64
36	1.91	2.31	3.10	3.62	5.85	21.12	62.81	90.09	206.70
37	1.56	2.09	3.86	4.81	10.08	33.91	147.37	208.84	546.70
F1"00"	F1"01"	F1"02"	F1"03"	F1"04"	N1"01"	N1"02"	N1"03"	N1"04"	
1.61	1.90	2.72	3.19	5.57	17.56	68.84	97.84	245.42	
F2"00"	F2"01"	F2"02"	F2"03"	F2"04"	N2"01"	N2"02"	N2"03"	N2"04"	
1.57	1.90	2.90	3.45	6.34	20.76	83.88	119.09	302.65	

F1: الرقم القياسي لسعر المستهلك

F2: الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي

N1: معدل تضخم الرقم القياسي لسعر المستهلك

N2: معدل تضخم الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي

العالمية التي على أساسها يتم حساب أثر الزيادة في سعر الصرف . ويوضح ذلك على اية حال أن تأثير سعر الصرف على الأسعار المحلية يتزايد بدرجة كبيرة مسمممع ارتفاع الأسعار العالمية .

(٤٠١٠٢) محاكاة أثر تغير كل من سعر الصرف الي ٣٢٠ قرش في ١٩٩١ وتغير مسمممع الأسعار العالمية للواردات تحت فرض استمرار نسب تغير هذه الأسمممع في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١ بنفس نسب تغيرها في الفترة من ١٩٨٤ الي ١٩٨٨ (p04)

تؤدي هذه التغيرات الي زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك في ١٩٩١ مقارنة بعام ١٩٨٤/٨٣ بنسبة ٢٤٥٤٪ ، أما الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي فيزيد بنسبة ٢٠٢٦٪ .

اما فيما يتعلق بنسب التغير في أسعار القطاعات المختلفة فنجد أن قطممع وسائل النقل والمواصلات - وهو أكثر القطاعات تأثر بتغير سعر الصرف وأسمممع الواردات - يتضاعف سعره حوالي ٢٠ مرة ، بينما يتضاعف سعر قطاع صناعة الماكينات والمعدات حوالي ١٣ مرة . وتتفاوت نسب الزيادة في أسعار القطاعات الأخرى بيممن ٦٠٠٪ و ١٩٪ .

(٥٠١٠٢) محاكاة أثر تغير متوسط الأجر في بعض القطاعات الصناعية (p05)

تشير بيانات التعبئة العامة والاحصاء عن تطور متوسط الأجر في قطاعممع الصناعة الي زيادات بنسب مختلفة في هذه القطاعات في عام ١٩٨٧ مقارنة بمسممع ١٩٨٤/٨٣^(٨) . وتراوح هذه النسب بين ٣٢٢٪ في قطاع التشييد الي ٢٨٪ في قطاع الكهرباء و ٨٦٪ في المرافق العامة ، وتؤدي هذه الزيادات في الأجور الي زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة ٧٢٪ وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي مسممع بنسبة ٦٠٪ .

(٦٠١٠٢) محاكاة أثر تغير معدل الأجر بنسبة ١٥٪ (p06)

ونظرا لعدم وجود بيانات أخرى عن تطور متوسط الأجر في القطاعممع المختلفة حتى عام ١٩٩١ فقد افترضت الدراسة زيادة متوسط الأجر في كل القطاعممع في الفترة من ١٩٨٧ الي ١٩٩١ بنسبة ١٥٪ (هذه النسبة كانت الحكومة قد اعلنتها قبل عقد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي) .

وبمحاكاة أثر تغير معدل الأجر بهذه النسبة في كل القطاعات فان النتائج تظهر ان هذه الزيادة في متوسط الاجر تؤدي الي زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك

بنسبة ١٤ر٢٪ وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ١٢ر٢٪ .

(٧٠١٠٢) محاكاة أثر رفع أسعار منتجات البترول على أسعار القطاعات الأخرى وعلى المستوى العام للأسعار . (p07)

يدخل في بنود سياسة الإصلاح الاقتصادي رفع أسعار الطاقة لتصل الى معدلاتها العالمية . وتوضح البيانات المنشورة^(٩) أن سعر منتجات البترول ارتفع في الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٩١ بنسبة ٢٢٢٪ .

ولحساب أثر هذا التغير في سعر منتجات البترول واتباع منهج النمذجة المعروف يتم افتراض ضريبة اضافية (t) على وحدة الناتج في هذا القطاع وذلك على النحو التالي :

$$P = PA + eP * V + i + S + b + t$$
$$P = [eP * V + i + S + b + t] [I - A]^{-1} \quad (9)$$

الا انه نظرا لارتفاع نسبة الزيادة في سعر القطاع عن ١٠٠٪ فان ذلك كان سيقتضى فرض ضريبة على القطاع بمعدل يزيد أيضا عن ١٠٠٪ والواقع أنه يصعب افتراض ضريبة غير مباشرة يمثل هذا المعدل ، وطالما أن قطاع البترول مملوك للحكومة فقد تم افتراض أن معدل الزيادة مرجعها زيادة معدل الربح b وتم تعديله ليسمح بحدوث التغير المطلوب في سعر القطاع .

وتظهر نتائج هذا التغير في سعر منتجات البترول حدوث زيادة في الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة ٧ر٢٪ وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ٨ر٢٪ . اما بالنسبة لأثر هذا التغير على أسعار القطاعات الأخرى (P_07) فنظّمس الزيادة في سعره ٢٢ر٧٪ ، يليه قطاع الكهرباء الذي يزيد سعره بنسبة ١٦ر٢٪، وتتراوح نسب الزيادة في باقي القطاعات من ٠ر٢٪ الى ٦ر٢٪ .

(٨٠١٠٢) محاكاة أثر رفع سعر الكهرباء (p08)

توضح البيانات المنشورة أن سعر الكهرباء ارتفع في الفترة من ١٩٨٤ المسمى ١٩٩١ بنسبة ٢٥٧٪ . وتظهر نتائج تجربة المحاكاة أن هذه الزيادة في سعر الكهرباء أدت الى زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة حوالي ٢٪، وزيمة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ٢ر٥٪ اما بالنسبة لاسعار القطاعات (P_08) فنجد أن أكثر القطاعات تأثرا برفع سعر الكهرباء هو قطاع الحديد والصلب والمعادن حيث بلغت نسبة الزيادة في سعره ١٠ر٦٦٪ ، يليه قطاع الكيماويات

آثار تغيرات معدل الأجر وأسعار الطاقة

	الارقام القياسية لاسعار القطاعات					النسب المئوية (%) لتغيرات الاسعار				
	P05	P06	P07	P08	P09	P05/P00	P06/P00	P07/P00	P08/P00	P09/P00
1	1.34	1.41	1.29	1.28	1.29	5.23	10.46	1.13	0.48	1.57
2	2.48	2.65	2.35	2.33	2.36	6.97	14.39	1.32	0.39	1.69
3	1.00	1.00	0.99	0.99	0.99	1.25	1.53	0.16	0.10	0.25
4	1.12	1.15	1.10	1.10	1.11	2.40	4.80	0.91	0.43	1.32
5	1.92	2.02	1.86	1.85	1.88	5.77	10.94	2.04	1.52	3.47
6	1.53	1.59	1.50	1.50	1.52	3.87	7.64	1.63	1.63	3.16
7	1.97	2.01	1.94	1.93	1.95	2.35	4.71	1.10	0.37	1.45
8	2.15	2.25	2.08	2.07	2.10	4.79	9.58	1.21	0.87	2.03
9	2.77	2.96	2.61	2.62	2.65	7.54	15.08	1.25	1.97	3.10
10	1.91	2.03	1.81	1.86	1.88	6.90	13.75	1.31	4.18	5.24
11	2.24	2.39	2.12	2.14	2.17	7.36	14.74	1.81	2.58	4.24
12	2.19	2.35	2.05	2.06	2.08	8.50	16.45	1.50	1.86	3.25
13	1.36	1.40	1.34	1.34	1.36	2.53	4.98	1.13	1.14	2.20
14	1.50	1.56	1.46	1.48	1.49	3.86	7.68	0.78	2.32	2.96
15	1.60	1.68	1.53	1.55	1.57	6.21	11.67	1.55	2.72	4.11
16	1.89	2.02	1.76	1.86	1.88	8.32	15.90	1.33	6.84	7.76
17	1.41	1.43	4.61	1.42	4.64	1.60	3.16	233.07	2.47	235.24
18	2.19	2.38	2.02	2.06	2.09	10.25	19.82	1.84	3.89	5.50
19	1.54	1.60	1.50	1.52	1.55	4.62	8.56	2.16	3.12	5.09
20	0.93	1.00	0.90	0.89	0.94	9.23	17.18	6.23	4.80	10.74
21	1.70	1.80	1.70	1.70	1.78	5.74	11.40	5.30	5.75	10.71
22	1.93	2.13	1.90	1.90	2.07	12.38	23.86	10.40	10.66	20.42
23	2.08	2.18	2.03	2.03	2.07	4.98	9.92	2.44	2.39	4.69
24	2.88	3.03	2.76	2.75	2.78	5.78	11.17	1.18	0.97	2.09
25	2.38	2.49	2.29	2.31	2.34	4.81	9.67	1.13	2.01	3.02
26	1.57	1.74	1.56	4.79	4.80	17.27	29.49	16.21	257.33	258.23
27	1.58	1.67	1.59	1.56	1.61	2.55	8.28	3.00	1.32	4.23
28	1.81	1.86	1.77	1.77	1.78	3.07	6.14	0.64	0.73	1.33
29	1.92	2.03	1.83	1.87	1.90	7.81	13.83	2.39	4.56	6.69
30	1.59	1.66	1.90	1.55	1.91	3.98	8.58	23.73	1.10	24.76
31	1.09	1.18	1.03	1.04	1.04	6.67	15.33	0.64	1.72	2.26
32	1.85	2.04	1.67	1.69	1.70	11.27	22.67	0.62	1.65	2.17
33	1.59	1.70	1.48	1.48	1.48	7.84	15.72	0.23	0.46	0.67
34	1.23	1.27	1.21	1.21	1.22	2.24	5.16	0.91	0.62	1.49
35	1.22	1.39	1.02	1.02	1.02	19.78	36.60	0.03	0.17	0.19
36	2.24	2.49	1.93	2.00	2.02	17.57	30.74	1.32	4.72	5.76
37	1.71	1.84	1.59	1.58	1.60	9.97	18.10	1.80	1.21	2.94

المستوى العام للأسعار

معدلات التضخم

F1"05"	F1"06"	F1"07"	F1"08"	F1"09"	N1"05"	N1"06"	N1"07"	N1"08"	N1"09"
1.73	1.84	1.73	1.66	1.77	7.35	14.26	7.15	2.96	9.93
F2"05"	F2"06"	F2"07"	F2"08"	F2"09"	N2"05"	N2"06"	N2"07"	N2"08"	N2"09"
1.67	1.77	1.70	1.61	1.74	6.13	12.23	8.06	2.53	10.43

وبلغت نسبة الزيادة في سعره ٦٨٪ . أما أقل القطاعات تأثرا فهو قطاع استخراج البترول حيث تبلغ نسبة الزيادة في سعره ٠١٪ .

ويلاحظ من النتائج السابقة أن تأثير رفع أسعار منتجات البترول أكبر من تأثير رفع أسعار الكهرباء على كل من المستوى العام للأسعار وعلى أسعار القطاعات الأخرى .

(١٠١٠٢) محاكاة أثر رفع أسعار الطاقة (البترول والكهرباء معا) (p09)

هذه التجربة للمحاكاة تقيس أثر رفع سعر كل من منتجات البترول بنسبته ٢٢٢٪ والكهرباء بنسبة ٢٥٧٪ على المستوى العام للأسعار وعلى أسعار القطاعات المختلفة .

تظهر النتائج أن رفع أسعار هذين القطاعين بالنسب المذكورة يؤدي السمي زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة حوالي ١٠٪ والرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ١٠٤٪ .

ونظرا لكبر تأثير أسعار البترول على أسعار القطاعات الأخرى مقارنة بتأثير الكهرباء نجد أن تأثير رفع أسعار القطاعين معا على أسعار القطاعات الأخرى (p09) يتماثل مع نتائج التجربة الخاصة برفع أسعار منتجات البترول (p07) ، إذ نجد أن أكثر القطاعات تأثرا هو قطاع النقل والتخزين حيث تبلغ نسبة الزيادة ٢٤٧٦٪ يليه قطاع الحديد والصلب ٢٠٤٪ أما أقل القطاعات تأثرا فهو قطاع خدمات المجتمع وقطاع استخراج البترول .

(١٠-٢) محاكاة أثر كل التغيرات السابقة مجتمعة في الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩١

(p10) تهدف هذه التجربة الى تركيب أرقام قياسية للأسعار في ١٩٩١ لمقارنتهمسا بأسعار ١٩٨٢/٨٢ من ناحية ، ومن ناحية أخرى لاتخاذها أساسا لاجراء مجموعة أخرى من تجارب المحاكاة لتغيرات مفترضة في الفترة التي تلي عام ١٩٩١ .

توضح النتائج أن أثر هذه التغيرات مجتمعة أدى الى زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك في ١٩٩١ مقارنة بعام ١٩٨٢/٨٢ بنسبة ٢٦٦٪ وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ٣٢١٧٪ . أما بالنسبة لاسعار القطاعات (p10) فبلغت أكبر نسبة زيادة في الرقم القياسي لسعر قطاع صناعة وسائل النقل والمواصلات حيث بلغت نسبة الزيادة ١٩٥٨٪ يليه قطاع صناعة الماكينات والمعدات حيث بلغت نسبة الزيادة ١٢٢٤٪ . أما أقل نسبة زيادة فكانت في قطاع التأمين حيث بلغت ٢٥٥٪ .

جدول (٤)

الآثار الكلية لتغيرات سعر الصرف وأسعار الواردات ومعدل الأجر
وأسعار الطاقة مجتمعة

	P10	P17	P10/P00	P17/P00
1	2.29	1.77	79.96	39.14
2	4.26	3.34	83.99	44.04
3	1.54	1.21	56.37	22.82
4	2.02	1.48	84.95	35.48
5	5.32	3.52	192.40	93.37
6	5.28	3.09	258.05	109.39
7	6.44	4.24	235.21	120.33
8	3.49	2.76	69.72	34.01
9	11.04	6.42	328.95	149.26
10	5.37	3.47	200.53	94.26
11	6.15	3.90	195.24	87.41
12	5.02	3.41	148.90	68.84
13	8.27	3.93	522.29	195.43
14	8.42	4.12	482.44	185.14
15	10.12	4.47	572.38	196.97
16	11.43	5.72	556.59	228.54
17	5.50	4.63	298.01	234.81
18	9.27	5.17	367.61	160.72
19	4.86	2.86	230.16	94.09
20	6.54	3.24	668.11	280.26
21	5.38	3.21	233.77	99.26
22	6.33	3.86	268.29	124.63
23	26.43	11.50	1234.29	480.37
24	56.08	23.10	1958.38	747.82
25	10.34	6.43	355.91	183.62
26	6.84	4.26	410.08	217.27
27	8.63	4.43	460.28	187.49
28	3.07	2.33	75.00	32.96
29	3.96	2.86	121.96	60.20
30	11.39	5.56	642.87	262.75
31	2.01	1.49	96.75	46.16
32	3.62	2.63	117.66	58.00
33	2.00	1.81	35.58	23.15
34	2.89	1.90	140.21	57.71
35	1.59	1.47	56.30	44.20
36	6.47	4.25	239.37	122.76
37	10.39	5.12	566.45	228.59

F1"10"	F1"17"	N1"10"	N1"17"
5.90	3.52	265.89	118.32
F2"10"	F2"17"	N2"10"	N2"17"
6.64	3.75	321.74	138.17

وتراوحت نسب الزيادة في باقى القطاعات بين ٥٦٪ و ٦٦٨٪ . ويلاحظ من نتائج التجارب السابقة أن تغير سعر الصرف وتغيرات الأسعار العالمية تفسر النسبممة الكبرى من تغيرات الأسعار فى هذه الفترة حيث أن تأثيرها أكبر بكثير مسممن تأثير رفع الأجور أو رفع أسعار بعض القطاعات محليا .

ويلاحظ من النسب السابقة أيضا أن النسب الافتراضية لتغير أسعار الواردات - والتي تم اللجوء إليها لعدم توافر بيانات فعلية - أدت إلى زيمنة كبيرة جدا سواء فى المستوى العام للأسعار أو الإسمار القطاعية - وهذه الزيادة قد يكون فيها قدر من المبالغة بالنسبة للزيادات المشاهدة الفعلية فى الأسعار، بالرغم من عدم توافر بيانات فعلية عن تغيرات أسعار القطاعات ، ومع الأخذ فى الاعتبار القيود التى كانت تفرضها الدولة على الأسعار فى هذه الفترة ، وبمراجعة المعاملات الفنية للإنتاج لقطاع صناعة وسائل النقل والمواصلات نجد أن نسبة المدخمنمات الوسيطة من الواردات إلى جملة المدخلات الوسيطة لهذا القطاع تبلغ ٥٦ر٥٪، وبالإضافة إلى ذلك فإن السلعة الرئيسية التى يستوردها هذا القطاع هى منتجات القطاع نفسه ، أى وسائل مواصلات ، وهذه السلعة سعرها مرتفع نسبيا فى قائمة الواردات، بالإضافة إلى أن سعرها العالمى زاد فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ بنسبة تزيد عن ١٠٠٪ . ونلاحظ أيضا نفس هذه الخصائص ولكن بدرجة أقل فى قطاع صناعة الماكينمات والمعدات وبدرجة أقل فى القطاعات الأخرى وفقا لترتيب نسب الزيادة فى أسعارها .

وقد يكون فى ذلك تفسير للزيادة الكبيرة المشاهدة فى أسعار هذه القطاعات وانعكاسها على المستوى العام للأسعار ، ومع ذلك فقد قمنا بتجربة محاكاة أحسمرى بديلة تحت فرض عدم تغير الأسعار العالمية للواردات فى الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩١ ، وهو أيضا فرض غير واقعى ، ولكن الهدف من القيام بهذه التجربة هو الوصول إلى مؤشرات عن الحدود الدنيا لتغيرات الاسعار فى ١٩٩١ ومقارنتها بنتائج التجربة السابقة (P1٥) باعتبارها تصور الحدود القصوى لتغيرات الأسعار . ونظهر نتائج التجربة البديلة (P1٦) أن الرقم القياسى لسعر المستهلك يزيد بنسبة حوالى ٩٨٪ ، بينما يزيد الرقم القياسى لقيمة الناتج النهائى بحوالى ١٢٠٪ . أما قطاع وسائل النقل والمواصلات فيزيد سعره بنسبة حوالى ٧٢٠٪ ، أى يتضاعف حوالى سبع مرات بينما يتضاعف سعر قطاع صناعة الماكينات والمعدات حوالى خمس مرات ، وتراوح نسب الزيادة فى القطاعات الأخرى بين ٨٪ و ٢٦٠٪ .

وتظهر كل من التجريبتين (P1٦) و (P1٥) أن تأثير تغير أسعار الواردات وسعر الصرف على الأسعار المحلية يفوق بكثير تأثير كل المتغيرمات الأخرى مجتمعة .

ثانيا : نتائج بعض التجارب لمحاكاة آثار بعض التغيرات المفترضة في الفترة
ما بعد ١٩٩١

تعرضت التجارب السابقة لمحاولة قياس تأثير بعض التغيرات التي حدثت في الفترة من ١٩٨٤/٨٢ حتى ١٩٩١ على الأسعار بمعناها المستخدم في هذه الدراسة . ونقوم في هذا الجزء بتحليل نتائج بعض التجارب لقياس تأثير تغيرات مفترضة ، ذات نسب متساوية بعد ١٩٩١ ، والتأثير المحتمل لكل منها على الأسعار مقارنتممة بالأسعار المحسوبة في التجارب السابقة لعام ١٩٩١ (P1٥) ، وبحيث يكون لدينا تصور عن تأثير بعض سياسات الاصلاح الاقتصادي على الأسعار بقدر ما تتضمنه هذه السياسات من عناصر التغير التي يتم تحليلها في تجارب المحاكاة وهي : معممستدل الضريبة على القيمة المضافة ، معدل الأجر ، سعر الصرف ، الأسعار العالميممممممممة للواردات وتغير الأسعار المحلية للطاقة .

وقبل التعرض لهذه التجارب ينبغي ملاحظة انه كما ذكرنا فيما سبق ~
يجب النظر الى النتائج المحسوبة في اطار الافتراضات التي يتم فيها التحليل .

(١٠٢٠٢) محاكاة أثر تغير معدل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (p11)

تظهر نتائج القياس (P11) أن زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ تؤدي الى زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة ١٧ر٠٪ ، وزيممادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ١٥ر٠٪ .

وبالنسبة لتأثير هذه الزيادة على الأسعار النسبية للقطاعات نجد أنه أيضا تأثير ضئيل للغاية ويتوقف على معدل الضريبة الأصلي في كل قطاع وحجم القيمممة المضافة في كل منها . وتظهر النتائج أن أكبر نسبة زيادة في أسعار القطاعمسمات تكون في قطاع استخراج البترول وتبلغ ١٢ر٠٪ ، وأقلها في قطاعي خدمات المجتمع وقطاع الخشب ومنتجاته وتبلغ ١ر٠٪ .

(٢٠٢٠٢) محاكاة أثر تغير معدل الأجر بنسبة ١٠٪ (p12)

تظهر النتائج المحسوبة (P12) أن زيادة معدل الأجر بنسبة ١٠٪ في كل القطاعات تؤدي الى زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة ٥ر١٠٪ ، وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ١ر١٠٪ ، اما تأثير هذا التغير على الأسممسمار القطاعية فهو يتأثر بدرجة كبيرة بنسبة الأجور في هيكل القيمة المضافة لكل قطاع ، فنجد أن قطاعات الخدمات غير الانتاجية تتمثل فيها أكبر زيادات في الأسممسمار نتيجة زيادة الأجور ، فنجد زيادة قدرها ٨ر٠٪ في قطاع خدمات المجتمع وتليهمما زيادة قدرها ٥ر٤٪ في قطاع التأمين ، و٤٪ في قطاع المؤسسات المالية . اما أقسممل نسبة تغير فنجدها في قطاع وسائل النقل والمواصلات حيث يزيد السعر بنسبة ٢ر٠٪

(٣٠٢٠٢) محاكاة أثر انخفاض سعر الصرف بنسبة ١٠٪ (p13)

يؤدي تخفيض سعر العملة المحلية بنسبة ١٠٪ الى زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة ٦٩٪ ، وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ٧٤٪ . اما بالنسبة لتأثير هذه الزيادة على الأسعار القطاعية (p13) فنجد أن أكبر نسبة زيادة تتحقق في قطاعى وسائل النقل والمواصلات وقطاع صناعة الماكينات والمععدات حيث تبلغ ٩٧٪ و ٩١٪ على التوالي ، ويليهما قطاع الزجاج ومنتجاته حيث تبلغ ٨٦٪ . أما أقل الزيادات فتحدث في قطاع خدمات المجتمع وتبلغ ١٣٪ . وفيما يتعلق بتأثير أسعار الواردات على الأسعار المحلية فنجد انه وفقا لطبيعة العلاقات الرياضية المستخدمة في منهج التحليل فان رفع أسعار الواردات بنسبة ١٠٪ بشكمل متساو لكل الواردات يؤدي الى نفس النتائج الخاصة بتخفيض سعر العملة بنسبة ١٠٪ .

(٤٠٢٠٢) محاكاة أثر رفع أسعار منتجات البترول الى المعدلات العالمية (p14)

بمراجعة أسعار منتجات البترول في ١٩٩١ ومقارنتها بالأسعار العالمية فسمي هذا العام^(٩) وباستخدام سعر الصرف لعام ١٩٩١ نجد أن الأسعار العالمية لمنتجات البترول في ١٩٩١ كانت تزيد عن الأسعار المحلية بنسبة تبلغ ١٥١٦٪ .

وتتعرض هذه التجربة للمحاكاة لقياس تأثير رفع سعر منتجات البترول بالنسبة المذكورة ليمائل الأسعار العالمية . وتظهر النتائج (p14) ان مثل هذه الزيادة في سعر البترول تؤدي الى زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة ٥٪ وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي بنسبة ٤٩٪ .

اما بالنسبة للأسعار القطاعية فنجد أن أكبر زيادة كما هو متوقع - تحدث في قطاع النقل والتخزين وقطاع الكهرباء وتبلغ حوالي ٨٢٪ ، اما أقل زيادات فتكون في قطاع خدمات المجتمع وتبلغ ٠٠٥٪ .

وكان من المفروض اجراء تجربة مماثلة لرفع سعر الكهرباء الا انه لم يتم تتوافر بيانات عن الأسعار العالمية أو نسبة الزيادة المتوقعة ، ويمكن الاسترشاد بنتائج قياس تأثير ارتفاع سعر الكهرباء في الفترة ما قبل عام ١٩٩١ .

(٥٠٢٠٢) محاكاة تأثير مجموعة العوامل السابقة مجتمعة مع السماح لأسعار منتجات البترول بالتغير مرة أخرى استجابة للعوامل السابقة (p15)

تتعرض هذه التجربة للمحاكاة لمحاولة قياس تأثير مجموعة العوامل السابقة مجتمعة ، أي بافتراض حدوث تغير في كل من سعر الصرف ، معدل الأجر ، معمدل الضريبة على القيمة المضافة ورفع سعر منتجات البترول الى معدلاته العالمية .

وفي هذه التجربة يتم افتراض عدم وجود سقف على سعر منتجات البترول بعد رفعه الى معدلاته العالمية ، أى تركه بعد ذلك ليتفاعل مرة أخرى مع السوق .

وتظهر نتائج هذه التجربة (P15) انه في حالة تغير العوامل السابقة مسجلة مجتمعة فان ذلك يؤدي الى زيادة الرقم القياسي لسعر المستهلك بنسبة ١٣٦٪، وزيادة الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائى بنفس النسبة ، ويزيد سعر قطاع منتجات البترول عن سعره العالمى بنسبة ١٣٪ .

ويجب هنا ملاحظة أن التغيرات السابقة المفترضة لا تتضمن حدوث تغير فمى الأسعار العالمية للواردات . وقد أوضحنا قبل ذلك ان نتائج حدوث زيادة متساوية النسبة فى أسعار الواردات المختلفة تتماثل مع نتائج تغير سعر الصرف بنفس النسبة . وبالتالي فانه بالنسبة لأغراض مقارنة تأثير كل من المتغيرات المختلفة على الأسعار فان اجراء تجربة افتراضية بتغيير أسعار الواردات بنسبة معينة لن تضيف أي مسجلة نتائج جديدة ، كما أن اسقاط معدلات التغير السابقة فى أسعار الواردات على فترات مقبلة يؤدي كما رأينا فى التجارب (P14) و (P15) الى زيادات مبالغ فيها فى الأسعار .

وبالتالى فان ما يمكن قوله فى هذا المجال هو أن زيادة أسعار الواردات فى الفترة المقبلة سوف يؤدي الى زيادة أكبر من الزيادة المحسوبة فى نسب التغير فى معدلات التضخم سواء بالنسبة للرقم القياسي لسعر المستهلك أو الناتج النهائى مسجلة ، وهى على أية حال مبنية على تغيرات افتراضية .

(٦٠٢٠٢) محاكاة تأثير مجموعة العوامل السابقة مجتمعة مع افتراض سقف على سعر منتجات البترول بحيث لا تتعدى الأسعار العالمية لعام ١٩٩١ (p16)

نفترض هذه التجربة أن زيادة سعر منتجات البترول ليصل الى المعدل العالمى لعام ١٩٩١ يمثل الزيادة النهائية فى السعر ولايسمح له أن يتعداه ، أو بعبارة أخرى يفترض سقف لسعر منتجات البترول يعادل السعر العالمى .

تظهر نتائج هذه التجربة (P16) أن فرض مثل هذا السقف على سعر منتجات البترول يكاد لا يؤثر فى النتائج ، حيث نجد أن الزيادة فى كل من الرقم القياسي لسعر المستهلك والناتج النهائى تبلغ ١٣٥٪ ، كذلك لا تتأثر تقريبا نسب الزيادة فى أسعار القطاعات المختلفة غير قطاع منتجات البترول .

جدير بالذكر أن تجارب المحاكاة السابقة يتم مقارنتها بمنتجه الأسع مسجل الذى يعبر عن الحدود القصوى لزيادة الأسعار فى ١٩٩١ على أسع مسجل افتراض زيادة أسعار الواردات بمعدلاتها السابقة ، ولا يؤثر ذلك فى النتائج طالما ان التغيرات المفترضة يتم حسابها أيضا على أساس هذا المنتج .

جدول (٥)

آثار تغيرات مفترضة في سعر الصرف ومعدل الضريبة غير المباشرة
ومعدل الأجر وسعر البترول في الفترة مابعد ١٩٩١

	P11	P12	P13	P14	P15	P16	P11/P10	P12/P10	P13/P10	P14/P10	P15/P10	P16/P10
1	2.30	2.35	2.38	2.33	2.48	2.48	0.04	2.36	3.93	1.62	7.95	7.92
2	4.27	4.39	4.43	4.34	4.64	4.64	0.17	3.10	3.85	1.86	8.97	8.93
3	1.56	1.55	1.60	1.55	1.63	1.63	1.24	0.33	3.59	0.26	5.43	5.42
4	2.02	2.04	2.11	2.05	2.16	2.16	0.03	0.99	4.40	1.28	6.69	6.67
5	5.37	5.40	5.66	5.42	5.89	5.88	0.99	1.43	6.39	1.81	10.62	10.58
6	5.32	5.33	5.66	5.35	5.80	5.80	0.58	0.79	7.16	1.18	9.70	9.67
7	6.48	6.48	6.91	6.50	7.03	7.03	0.47	0.54	7.25	0.85	9.11	9.09
8	3.49	3.57	3.61	3.55	3.76	3.76	0.11	2.25	3.58	1.85	7.79	7.75
9	11.05	11.19	11.87	11.12	12.12	12.12	0.11	1.35	7.55	0.75	9.76	9.74
10	5.37	5.46	5.71	5.43	5.87	5.87	0.10	1.71	6.38	1.13	9.32	9.29
11	6.16	6.26	6.53	6.24	6.75	6.75	0.15	1.92	6.23	1.59	9.89	9.85
12	5.03	5.15	5.30	5.10	5.51	5.50	0.16	2.46	5.41	1.56	9.59	9.55
13	8.27	8.30	8.97	8.31	9.04	9.04	0.01	0.32	8.47	0.47	9.28	9.27
14	8.42	8.46	9.12	8.45	9.19	9.19	0.02	0.52	8.32	0.35	9.21	9.20
15	10.13	10.19	10.97	10.18	11.11	11.11	0.09	0.66	8.44	0.60	9.79	9.78
16	11.44	11.53	12.39	11.49	12.57	12.56	0.07	0.91	8.43	0.52	9.94	9.93
17	5.51	5.52	5.66	13.85	14.03	13.85	0.06	0.33	2.85	151.62	154.87	151.62
18	9.28	9.42	9.98	9.37	10.23	10.23	0.11	1.64	7.62	1.02	10.38	10.36
19	4.86	4.91	5.19	4.95	5.33	5.32	0.03	0.99	6.81	1.69	9.53	9.49
20	6.54	6.60	7.11	6.68	7.30	7.30	0.03	0.87	8.66	2.10	11.67	11.62
21	5.38	5.45	5.74	5.60	6.03	6.03	0.05	1.30	6.67	4.11	12.14	12.05
22	6.34	6.48	6.74	6.79	7.37	7.36	0.19	2.41	6.53	7.31	16.44	16.29
23	26.44	26.51	28.92	26.56	29.13	29.13	0.04	0.29	9.40	0.47	10.21	10.20
24	56.09	56.19	61.51	56.16	61.72	61.72	0.03	0.20	9.69	0.15	10.07	10.06
25	10.35	10.42	11.17	10.41	11.33	11.33	0.07	0.80	8.02	0.64	9.54	9.52
26	6.85	6.97	7.28	7.40	7.98	7.96	0.05	1.84	6.45	8.23	16.57	16.39
27	8.64	8.70	9.34	8.75	9.54	9.53	0.05	0.81	8.26	1.38	10.51	10.48
28	3.09	3.11	3.20	3.10	3.28	3.28	0.51	1.36	4.00	0.95	6.82	6.80
29	3.98	4.05	4.16	4.07	4.37	4.37	0.36	2.18	4.91	2.79	10.24	10.18
30	11.40	11.45	12.36	12.33	13.36	13.34	0.04	0.51	8.50	8.27	17.33	17.15
31	2.01	2.07	2.09	2.02	2.18	2.18	0.04	3.42	4.20	0.85	8.50	8.48
32	3.63	3.77	3.78	3.64	3.96	3.96	0.24	4.18	4.43	0.74	9.58	9.57
33	2.01	2.09	2.02	2.00	2.13	2.13	0.52	4.51	1.48	0.45	6.96	6.95
34	2.89	2.92	3.06	2.92	3.11	3.11	0.02	0.93	5.74	0.98	7.67	7.65
35	1.59	1.73	1.61	1.59	1.75	1.75	0.01	8.55	1.29	0.05	9.89	9.89
36	6.47	6.67	6.88	6.54	7.15	7.14	0.04	3.03	6.36	1.01	10.44	10.42
37	10.39	10.49	11.26	10.46	11.44	11.43	0.02	0.93	8.42	0.70	10.07	10.06

المستوى العام للأسعار

معدلات التضخم

F1"11"	F1"12"	F1"13"	F1"14"	F1"15"	F1"16"	N1"11"	N1"12"	N1"13"	N1"14"	N1"15"	N1"16"
5.91	5.99	6.31	6.20	6.71	6.70	0.18	1.49	6.91	5.06	13.63	13.52
F2"11"	F2"12"	F2"13"	F2"14"	F2"15"	F2"16"	N2"11"	N2"12"	N2"13"	N2"14"	N2"15"	N2"16"
6.65	6.72	7.13	6.97	7.55	7.54	0.16	1.14	7.38	4.95	13.63	13.52

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تقييم بعض الآثار المتوقعة لسياسة الاصملاح الاقتصادية على الأسعار في مصر من خلال منهج كمي للتحليل .

ويتمثل المنهج المستخدم في الدراسة في استخدام نموذج مدخلات ومخرجات لقياس أثر كل من : سعر الصرف ، أسعار الواردات ، معدل الأجر ، معدل الضريبة غير المباشرة ومعدل الربح على المستوى العام للأسعار وعلى الأسعار النسبية للقطاعات المختلفة ، وكذلك تأثير تغير سعر قطاع معين على أسعار باقي القطاعات الأخرى .

وقد تم اختيار هذا المنهج في ضوء عدة اعتبارات أهمها بساطة التحليل باستخدام هذا المنهج ، تناول الأسعار النسبية للقطاعات الى جانب المستوى العمومي للأسعار ، تناول الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المختلفة على الأسعار ، إمكان إجراء عدد كبير من تجارب المحاكاة والمقارنة بينها وبعد ذلك بمثابة تحليل حساسية لتقييم أثر حدوث أى تغير ، وأخيراً مدى توافر البيانات اللازمة للتحليل في مصر .

ومع ذلك فان هناك حدوداً معينة للثقة في النتائج المستخلصة أهمها قيسمود البيانات حيث ان جدول المدخلات والمخرجات المتوافر حتى الآن والذي يقوم عليه التحليل ، يتعلق بعام ١٩٨٤/٨٢ ، ويعنى ذلك افتراض ثبات العلاقات الفنية التسمى بـ يتضمنها هذا الجدول الى ما بعد ١٩٩١ . ورغم ما قد يبدو من عدم واقعية هذا الفهمض الا انه مع ذلك فانه لا يوجد حتى الآن ما يمكن الاستناد اليه للقول بأن هناك تغيرات جذرية حدثت في مثل هذه العلاقات ، وان كان من الضروري إعادة الحسابات أو استكمالها بمجرد توافر بيانات أحدث عن فترة لاحقة ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية مما يوفر مجالاً خصباً للتحليل واستخلاص عدد كبير من المؤشرات . ويفرض استخدام المنهج الحالي للدراسة التركيز على جوانب العرض في تأثيرها على الأسعار ، ويرتبط مفهوم السعر في هذا المجال بنفقة الإنتاج ، وتعتبر أسعار القطاعات عن أرقام قياسية لنفقة إنتاج هذه القطاعات .

تظهر نتائج الدراسة بوضوح أن الأسعار في مصر تتأثر بتغيرات سعر الصرف وأسعار الواردات بدرجة أكبر بكثير من تأثرها بأى من المتغيرات محل البحث ، فنجد ان قطاعاً مثل وسائل النقل والمواصلات يتضاعف سعره ثمان مرات كما يتضاعف الرقم القياسي لسعر المستهلك كحد أدنى نتيجة تغيرات سعر الصرف والواردات ففى الفترة من ٨٢ / ١٩٨٤ حتى ١٩٩١ .

وبالنسبة للتجارب الافتراضية ذات النسب الموحدة لما بعد ١٩٩١ نجدهم
أيضا أن تغير سعر الصرف يؤدي الى أكبر نسبة زيادة في المستوى العام للأسعار
مقارنة بتأثير المتغيرات الأخرى ، فقد وجدنا أن تغير سعر الصرف بنسبة ١٠٪
يؤدي الى زيادة الرقم القياسى لسعر المستهلك بنسبة ٦٩٪ فى حين أن زيادة معدل
الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ تؤدى الى زيادة قدرها ١٧٪ ، أما زيادة
معدل الأجر بنسبة ١٠٪ فتؤدى الى زيادة قدرها ١٤٪ . كذلك يلاحظ ان رفع سعر
الطاقة (منتجات البترول والكهرباء) فى الفترة السابقة أدى الى زيادة الرقم القياسى
لسعر المستهلك بنسبة ١٠٪ تقريبا ، وأن رفع سعر منتجات البترول فى الفترة
القادمة ليصل الى معدلاته العالمية يمكن أن يؤدي الى تضخم الرقم القياسى لسعر
المستهلك بنسبة ٥٠٦٪ . وتظهر النتائج أيضا أن أكثر القطاعات تأثرا برفع
سعر منتجات البترول هو قطاع النقل والتخزين والكهرباء ، وأن أكثر القطاعات
تأثرا برفع سعر الكهرباء هو قطاع الحديد والصلب والمعادن .

تظهر النتائج أيضا أن رفع معدل الأجر لا يمارس تأثيرا كبيرا على التضخم
كما تقترح معظم الكتابات التى تتعرض لتفسير ظاهرة التضخم ، كما انه من المتوقع
فى الفترة القادمة فى ظل سياسات إعادة تنظيم قطاع الاعمال العام وحرية الشركات
فيما يتعلق بمستويات العمالة ، من المتوقع فى ظل هذه السياسات أن تنخفض
مستويات العمالة ويقل بالتالى تأثير الأجور على مستويات الأسعار حتى فى حالة
رفع معدلات الأجر .

من النتائج السابقة يمكن القول أن برنامجا للإصلاح الاقتصادى فى مصر
يعتمد على تخفيض سعر الصرف بنسبة كبيرة يمكن أن يؤدي الى ارتفاع معدلات
التضخم بنسب كبيرة ، وأن استقرار سعر الصرف من شأنه أن يعمل فى اتجاه كبح
جماح التضخم ، والمشاهد حاليا فى مصر أن الدولة تعمل على استقرار سعر الصرف
حيث ظل دون تغيير يذكر منذ تم تعديله فى ١٩٩١ ، الا ان كبر حجم التضخم
الوسيط للواردات فى القطاعات المختلفة مع تحرير الأسعار يؤدي الى تأثر الأسعار
بدرجة كبيرة بتغيرات الأسعار العالمية ، وهكذا فانه من المتوقع أن تؤدي
الأسعار العالمية الى ارتفاع نفقة الانتاج ، ومع عدم تقييد الاسعار فان هذه
الزيادة فى تكلفة الانتاج من المتوقع ان تنتقل كلية لسعر المستهلك . ويجب
بالتالى أن تعمل الدولة على تشجيع الانتاج المحلى من سلع الواردات التى يزيد
استهلاكها كمدخلات وسيطة . وبالنسبة للضريبة على القيمة المضافة فانه كما رأينا ان
رفعها بمعدلات معقولة لا يؤثر تأثيرا ملموسا على الأسعار ، الا أنه من الملاحظ ان
الدولة تشجعا للانتاج والاستثمار لانتجه الى زيادة الضرائب أو رسوم الانتاج وانما
تتجه الى فرضها على المستهلك مثل ضريبة البيوعات التى ترفع سعر المستهلك بنسبة
نسبة زيادة الضريبة .

بصفة عامة يمكن القول أن سياسة الإصلاح الاقتصادي يمكن أن تؤثر علمسى التضخم بالزيادة خاصة فى بداية برنامج الإصلاح ، الا ان برنامج الصندوق يفترض أن تستقر الأسعار بعد ذلك عند مستوياتها التوازنية الجديدة ، كذلك من المفترض أيضا ان السياسات المقيدة للطلب تعمل فى اتجاه تقييد معدلات التضخم ، ويتطلب ذلك اجراء مزيد من الدراسات لمعرفة مدى تأثير هذه السياسات على الأعمسممما للوصول الى المحصلة النهائية لتأثير برنامج الإصلاح الاقتصادى على الأسعار فى مصممر وتحديد ما اذا كان ارتفاع تكاليف الانتاج مع تقييد الطلب بسياسة انكماشيمممة وفى ظل تحرير التجارة الخارجية وفتح الباب على مصراعيه لمنافسة الواردات ، يجب فى ظل هذه السياسات تحديد المحصلة النهائية لتأثيرها على الأسعار بشكل مباشممر وبشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على حجم الناتج نفسه ومدى قدرة الصناعمممة المحلية على الصمود فى مواجهة منافسة الواردات وتأثير ذلك على البطالة .

ملاحق للفصل الثامنمى

التقسيم القطاعي في جدول المدخلات والمخرجات المستخدم

١	~	الانتاج النباتي
٢	~	الانتاج الحيواني
٣	~	استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي
٤	~	استخراجات أخرى
٥	~	المواد الغذائية
٦	~	المشروبات
٧	~	التبغ
٨	~	حلج القطن
٩	~	الغزل والنسيج
١٠	~	الملابس الجاهزة وتفصيل الملابس
١١	~	الجلود ومنتجاتها عدا الأحذية
١٢	~	الأحذية
١٣	~	الخشب ومنتجاته عدا الأثاث
١٤	~	الأثاث الخشبي والمعدني
١٥	~	الورق والطباعة
١٦	~	الكيمائيات ومنتجاتها عدا تكرير البترول
١٧	~	منتجات تكرير البترول
١٨	~	المطاط والبلاستيك ومنتجاته
١٩	~	الخزف والصيني والفخار
٢٠	~	الزجاج ومنتجاته
٢١	~	منتجات تعدينية غير معدنية أخرى
٢٢	~	الحديد والصلب والمعادن
٢٣	~	صناعة الماكينات والمعدات
٢٤	~	صناعة وسائل النقل
٢٥	~	صناعة تحويلية أخرى
٢٦	~	الكهرباء والغاز
٢٧	~	التشييد والبناء
٢٨	~	تجارة الجملة والتجزئة
٢٩	~	المطاعم والمقاهي والفنادق
٣٠	~	النقل والتخزين
٣١	~	المواصلات
٣٢	~	المؤسسات المالية

التأمين	~ ٣٣
الخدمات العقارية وخدمات الأعمال	~ ٣٤
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع	~ ٣٥
الخدمات الترفيهية والثقافية	~ ٣٦
الخدمات الشخصية	~ ٣٧

التقسيم القطاعي للواردات

الانتاج النباتي	~ ١
الانتاج الحيواني	~ ٢
استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي	~ ٣
استخراجات أخرى	~ ٤
المواد الغذائية	~ ٥
الغزل والنسيج	~ ٦
الخشب ومنتجاته عدا الأثاث	~ ٧
الورق والطباعة	~ ٨
الكيمائيات ومنتجاتها عدا تكرير البترول	~ ٩
منتجات تكرير البترول	~ ١٠
المطاط والبلاستيك ومنتجاته	~ ١١
الزجاج ومنتجاته	~ ١٢
منتجات تعدينية غير معدنية أخرى	~ ١٣
الحديد والصلب والمعادن	~ ١٤
صناعة الماكينات والمعدات	~ ١٥
صناعة وسائل النقل	~ ١٦
صناعة تحويلية أخرى	~ ١٧

مدلول بعض الرموز :

F_1 : الرقم القياسي لسعر المستهلك
F_2 : الرقم القياسي لقيمة الناتج النهائي
N_1 : معدل تضخم الرقم القياسي لسعر المستهلك
N_2 : معدل تضخم (أو مكش) الناتج النهائي

جدول م (١)
الأرقام القياسية لاسعار القطاعات وفقا لنتائج
تجارب المحاكسة

	P00	P01	P02	P03	P04	P05	P06	P07	P08	P09	P10
1	1.27	1.34	1.52	1.63	2.15	1.34	1.41	1.29	1.28	1.29	2.29
2	2.32	2.44	2.78	2.98	3.90	2.48	2.65	2.35	2.33	2.36	4.26
3	0.99	1.02	1.13	1.19	1.53	1.00	1.00	0.99	0.99	0.99	1.54
4	1.09	1.14	1.32	1.42	1.96	1.12	1.15	1.10	1.10	1.11	2.02
5	1.82	2.14	2.84	3.29	5.09	1.92	2.02	1.86	1.85	1.88	5.32
6	1.48	1.74	2.52	2.95	5.15	1.53	1.59	1.50	1.50	1.52	5.28
7	1.92	2.51	3.45	4.13	6.34	1.97	2.01	1.94	1.93	1.95	6.44
8	2.06	2.14	2.39	2.54	3.27	2.15	2.25	2.08	2.07	2.10	3.49
9	2.57	3.25	4.97	5.99	10.62	2.77	2.96	2.61	2.62	2.65	11.04
10	1.79	2.07	2.77	3.19	5.09	1.91	2.03	1.81	1.86	1.88	5.37
11	2.08	2.35	3.12	3.55	5.80	2.24	2.39	2.12	2.14	2.17	6.15
12	2.02	2.20	2.74	3.05	4.66	2.19	2.35	2.05	2.06	2.08	5.02
13	1.33	1.72	3.11	3.85	8.19	1.36	1.40	1.34	1.34	1.36	8.27
14	1.44	1.85	3.24	3.99	8.29	1.50	1.56	1.46	1.48	1.49	8.42
15	1.51	1.88	3.46	4.27	9.92	1.60	1.68	1.53	1.55	1.57	10.12
16	1.74	2.38	4.32	5.40	11.11	1.89	2.02	1.76	1.86	1.88	11.43
17	1.38	1.51	1.83	2.02	2.90	1.41	1.43	4.61	1.42	4.64	5.50
18	1.98	2.49	3.92	4.73	8.84	2.19	2.38	2.02	2.06	2.09	9.27
19	1.47	1.67	2.34	2.70	4.70	1.54	1.60	1.50	1.52	1.55	4.86
20	0.85	1.24	2.39	3.04	6.34	0.93	1.00	0.90	0.89	0.94	6.54
21	1.61	1.83	2.55	2.94	5.11	1.70	1.80	1.70	1.70	1.78	5.38
22	1.72	1.98	2.82	3.27	5.74	1.93	2.13	1.90	1.90	2.07	6.33
23	1.98	3.49	8.52	11.25	26.19	2.08	2.18	2.03	2.03	2.07	26.43
24	2.72	5.86	16.88	22.76	55.74	2.88	3.03	2.76	2.75	2.78	56.08
25	2.27	3.38	4.98	6.19	10.09	2.38	2.49	2.29	2.31	2.34	10.34
26	1.34	1.65	2.54	3.04	5.63	1.57	1.74	1.56	4.79	4.80	6.84
27	1.54	2.02	3.46	4.26	8.46	1.58	1.67	1.59	1.56	1.61	8.63
28	1.76	1.83	2.08	2.22	2.95	1.81	1.86	1.77	1.77	1.78	3.07
29	1.79	1.93	2.33	2.56	3.67	1.92	2.03	1.83	1.87	1.90	3.96
30	1.53	2.12	4.08	5.14	10.97	1.59	1.66	1.90	1.55	1.91	11.39
31	1.02	1.07	1.24	1.33	1.84	1.09	1.18	1.03	1.04	1.04	2.01
32	1.66	1.75	2.07	2.24	3.23	1.85	2.04	1.67	1.69	1.70	3.62
33	1.47	1.49	1.55	1.58	1.76	1.59	1.70	1.48	1.48	1.48	2.00
34	1.20	1.31	1.64	1.83	2.82	1.23	1.27	1.21	1.21	1.22	2.89
35	1.02	1.03	1.07	1.09	1.22	1.22	1.39	1.02	1.02	1.02	1.59
36	1.91	2.31	3.10	3.62	5.85	2.24	2.49	1.93	2.00	2.02	6.47
37	1.56	2.09	3.86	4.81	10.08	1.71	1.84	1.59	1.58	1.60	10.39

- ۱۶۲ -
تابع جدول م (۱)

	P10	P11	P12	P13	P14	P15	P16	P17
1	2.29	2.30	2.35	2.38	2.33	2.48	2.48	1.77
2	4.26	4.27	4.39	4.43	4.34	4.64	4.64	3.34
3	1.54	1.56	1.55	1.60	1.55	1.63	1.63	1.21
4	2.02	2.02	2.04	2.11	2.05	2.16	2.16	1.48
5	5.32	5.37	5.40	5.66	5.42	5.89	5.88	3.52
6	5.28	5.32	5.33	5.66	5.35	5.80	5.80	3.09
7	6.44	6.48	6.48	6.91	6.50	7.03	7.03	4.24
8	3.49	3.49	3.57	3.61	3.55	3.76	3.76	2.76
9	11.04	11.05	11.19	11.87	11.12	12.12	12.12	6.42
10	5.37	5.37	5.46	5.71	5.43	5.87	5.87	3.47
11	6.15	6.16	6.26	6.53	6.24	6.75	6.75	3.90
12	5.02	5.03	5.15	5.30	5.10	5.51	5.50	3.41
13	8.27	8.27	8.30	8.97	8.31	9.04	9.04	3.93
14	8.42	8.42	8.46	9.12	8.45	9.19	9.19	4.12
15	10.12	10.13	10.19	10.97	10.18	11.11	11.11	4.47
16	11.43	11.44	11.53	12.39	11.49	12.57	12.56	5.72
17	5.50	5.51	5.52	5.66	13.85	14.03	13.85	4.63
18	9.27	9.28	9.42	9.98	9.37	10.23	10.23	5.17
19	4.86	4.86	4.91	5.19	4.95	5.33	5.32	2.86
20	6.54	6.54	6.60	7.11	6.68	7.30	7.30	3.24
21	5.38	5.38	5.45	5.74	5.60	6.03	6.03	3.21
22	6.33	6.34	6.48	6.74	6.79	7.37	7.36	3.86
23	26.43	26.44	26.51	28.92	26.56	29.13	29.13	11.50
24	56.08	56.09	56.19	61.51	56.16	61.72	61.72	23.10
25	10.34	10.35	10.42	11.17	10.41	11.33	11.33	6.43
26	6.84	6.85	6.97	7.28	7.40	7.98	7.96	4.26
27	8.63	8.64	8.70	9.34	8.75	9.54	9.53	4.43
28	3.07	3.09	3.11	3.20	3.10	3.28	3.28	2.33
29	3.96	3.98	4.05	4.16	4.07	4.37	4.37	2.86
30	11.39	11.40	11.45	12.36	12.33	13.36	13.34	5.56
31	2.01	2.01	2.07	2.09	2.02	2.18	2.18	1.49
32	3.62	3.63	3.77	3.78	3.64	3.96	3.96	2.63
33	2.00	2.01	2.09	2.02	2.00	2.13	2.13	1.81
34	2.89	2.89	2.92	3.06	2.92	3.11	3.11	1.90
35	1.59	1.59	1.73	1.61	1.59	1.75	1.75	1.47
36	6.47	6.47	6.67	6.88	6.54	7.15	7.14	4.25
37	10.39	10.39	10.49	11.26	10.46	11.44	11.43	5.12

جدول م (٢)

النسب المئوية للتغيرات فى الأرقام القياسية للاسعار
وفقا لنتائج تجارب المحاكسة

	P01/P00	P02/P00	P03/P00	P04/P00	P05/P00	P06/P00	P07/P00	P08/P00	P09/P00	P10/P00	P17/P00
1	5.24	19.46	27.71	68.52	5.23	10.46	1.13	0.48	1.57	79.96	39.14
2	5.53	20.03	28.53	68.48	6.97	14.39	1.32	0.39	1.69	83.99	44.04
3	3.53	14.91	21.15	54.70	1.25	1.53	0.16	0.10	0.25	56.37	22.82
4	4.74	21.09	29.87	79.34	2.40	4.80	0.91	0.43	1.32	84.95	35.48
5	17.33	56.33	80.53	179.56	5.77	10.94	2.04	1.52	3.47	192.40	93.37
6	17.82	70.49	100.15	248.82	3.87	7.64	1.63	1.63	3.16	258.05	109.39
7	30.40	79.52	114.67	229.56	2.35	4.71	1.10	0.37	1.45	235.21	120.33
8	4.15	16.40	23.30	59.01	4.79	9.58	1.21	0.87	2.03	69.72	34.01
9	26.39	93.15	132.82	312.51	7.54	15.08	1.25	1.97	3.10	328.95	149.26
10	15.78	55.17	78.69	184.95	6.90	13.75	1.31	4.18	5.24	200.53	94.26
11	12.72	49.78	70.75	178.58	7.36	14.74	1.81	2.58	4.24	195.24	87.41
12	8.81	35.82	50.86	130.91	8.50	16.45	1.50	1.86	3.25	148.90	68.84
13	29.35	133.78	189.33	516.20	2.53	4.98	1.13	1.14	2.20	522.29	195.43
14	27.98	124.57	176.41	473.71	3.86	7.68	0.78	2.32	2.96	482.44	185.14
15	25.04	130.10	183.55	558.97	6.21	11.67	1.55	2.72	4.11	572.38	196.97
16	36.96	148.08	210.31	538.36	8.32	15.90	1.33	6.84	7.76	556.59	228.54
17	9.31	32.49	46.34	109.54	1.60	3.16	233.07	2.47	235.24	298.01	234.81
18	25.50	97.53	138.71	345.61	10.25	19.82	1.84	3.89	5.50	367.61	160.72
19	13.39	58.76	83.24	219.30	4.62	8.56	2.16	3.12	5.09	230.16	94.09
20	45.19	181.12	257.24	645.09	9.23	17.18	6.23	4.80	10.74	668.11	280.26
21	13.34	58.28	82.58	217.09	5.74	11.40	5.30	5.75	10.71	233.77	99.26
22	15.22	63.83	90.53	234.19	12.38	23.86	10.40	10.66	20.42	268.29	124.63
23	76.26	330.28	468.07	1221.99	4.98	9.92	2.44	2.39	4.69	1234.29	480.37
24	114.95	519.60	735.54	1946.09	5.78	11.17	1.18	0.97	2.09	1958.38	747.82
25	48.90	119.37	172.68	344.97	4.81	9.67	1.13	2.01	3.02	355.91	183.62
26	22.73	89.22	126.80	319.60	17.27	29.49	16.21	257.33	258.23	410.08	217.27
27	30.90	124.35	176.58	449.38	2.55	8.28	3.00	1.32	4.23	460.28	187.49
28	4.41	18.46	26.18	68.22	3.07	6.14	0.64	0.73	1.33	75.00	32.96
29	8.34	30.63	43.62	105.39	7.81	13.83	2.39	4.56	6.69	121.96	60.20
30	38.05	165.95	235.13	615.26	3.98	8.58	23.73	1.10	24.76	642.87	262.75
31	4.77	21.18	29.99	80.58	6.67	15.33	0.64	1.72	2.26	96.75	46.16
32	5.43	24.39	34.53	94.19	11.27	22.67	0.62	1.65	2.17	117.66	58.00
33	1.14	5.05	7.16	19.58	7.84	15.72	0.23	0.46	0.67	35.58	23.15
34	8.83	36.44	51.71	134.21	2.24	5.16	0.91	0.62	1.49	140.21	57.71
35	1.26	5.32	7.54	19.64	19.78	36.60	0.03	0.17	0.19	56.30	44.20
36	21.12	62.81	90.09	206.70	17.57	30.74	1.32	4.72	5.76	239.37	122.76
37	33.91	147.37	208.84	546.70	9.97	18.10	1.80	1.21	2.94	566.45	228.59

تابع جدول م (۲)

	P11/P10	P12/P10	P13/P10	P14/P10	P15/P10	P16/P10
1	0.04	2.36	3.93	1.62	7.95	7.92
2	0.17	3.10	3.85	1.86	8.97	8.93
3	1.24	0.33	3.59	0.26	5.43	5.42
4	0.03	0.99	4.40	1.28	6.69	6.67
5	0.99	1.43	6.39	1.81	10.62	10.58
6	0.58	0.79	7.16	1.18	9.70	9.67
7	0.47	0.54	7.25	0.85	9.11	9.09
8	0.11	2.25	3.58	1.85	7.79	7.75
9	0.11	1.35	7.55	0.75	9.76	9.74
10	0.10	1.71	6.38	1.13	9.32	9.29
11	0.15	1.92	6.23	1.59	9.89	9.85
12	0.16	2.46	5.41	1.56	9.59	9.55
13	0.01	0.32	8.47	0.47	9.28	9.27
14	0.02	0.52	8.32	0.35	9.21	9.20
15	0.09	0.66	8.44	0.60	9.79	9.78
16	0.07	0.91	8.43	0.52	9.94	9.93
17	0.06	0.33	2.85	151.62	154.87	151.62
18	0.11	1.64	7.62	1.02	10.38	10.36
19	0.03	0.99	6.81	1.69	9.53	9.49
20	0.03	0.87	8.66	2.10	11.67	11.62
21	0.05	1.30	6.67	4.11	12.14	12.05
22	0.19	2.41	6.53	7.31	16.44	16.29
23	0.04	0.29	9.40	0.47	10.21	10.20
24	0.03	0.20	9.69	0.15	10.07	10.06
25	0.07	0.80	8.02	0.64	9.54	9.52
26	0.05	1.84	6.45	8.23	16.57	16.39
27	0.05	0.81	8.26	1.38	10.51	10.48
28	0.51	1.36	4.00	0.95	6.82	6.80
29	0.36	2.18	4.91	2.79	10.24	10.18
30	0.04	0.51	8.50	8.27	17.33	17.15
31	0.04	3.42	4.20	0.85	8.50	8.48
32	0.24	4.18	4.43	0.74	9.58	9.57
33	0.52	4.51	1.48	0.45	6.96	6.95
34	0.02	0.93	5.74	0.98	7.67	7.65
35	0.01	8.55	1.29	0.05	9.89	9.89
36	0.04	3.03	6.36	1.01	10.44	10.42
37	0.02	0.93	8.42	0.70	10.07	10.06

جدول م(٣)

الأرقام القياسية لسعر المستهلك وقيمة الناتج النهائي
في نتائج تجارب المحاكاة المختلفة

*	F1	F2	N1	N2
00	1.61	1.57		
01	1.90	1.90	17.56	20.76
02	2.72	2.90	68.84	83.88
03	3.19	3.45	97.84	119.09
04	5.57	6.34	245.42	302.65
05	1.73	1.67	7.35	6.13
06	1.84	1.77	14.26	12.23
07	1.73	1.70	7.15	8.06
08	1.66	1.61	2.96	2.53
09	1.77	1.74	9.93	10.43
10	5.90	6.64	265.89	321.74
11	5.91	6.65	0.18	0.16
12	5.99	6.72	1.49	1.14
13	6.31	7.13	6.91	7.38
14	6.20	6.97	5.06	4.95
15	6.71	7.55	13.63	13.63
16	6.70	7.54	13.52	13.52
17	3.52	3.75	118.32	138.17

* هذه الأرقام تشير إلى كل من تجارب المحاكاة المختلفة .

جدول (م ٤)

مصفوفة المعاملات الفنية للانتساج

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	0.0527	0.4567	0.0000	0.0011	0.1263	0.0136	0.0000	0.7364	0.1222	0.0000	0.0000	0.0000
2	0.0197	0.1403	0.0000	0.0000	0.0249	0.0000	0.0000	0.0000	0.0022	0.0000	0.0837	0.0000
3	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000
4	0.0000	0.0000	0.0002	0.0021	0.0010	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
5	0.0000	0.0845	0.0000	0.0000	0.0999	0.1132	0.0032	0.0000	0.0027	0.0000	0.0004	0.0000
6	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0141	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
7	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.2754	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
8	0.0004	0.0000	0.0000	0.0000	0.0038	0.0000	0.0000	0.0000	0.1927	0.0000	0.0000	0.0000
9	0.0003	0.0121	0.0000	0.0005	0.0004	0.0000	0.0000	0.0029	0.1518	0.1534	0.0004	0.0238
10	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0228	0.0000	0.0000
11	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0551	0.2551
12	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0470
13	0.0002	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0006	0.0000	0.0000	0.0001
14	0.0000	0.0002	0.0002	0.0001	0.0004	0.0007	0.0003	0.0000	0.0009	0.0005	0.0003	0.0002
15	0.0005	0.0001	0.0000	0.0071	0.0134	0.0064	0.0327	0.0003	0.0098	0.0087	0.0057	0.0200
16	0.0329	0.0036	0.0000	0.0062	0.0061	0.0164	0.0000	0.0000	0.0163	0.0037	0.0433	0.0541
17	0.0030	0.0028	0.0002	0.0025	0.0065	0.0037	0.0009	0.0017	0.0030	0.0026	0.0045	0.0031
18	0.0009	0.0000	0.0002	0.0011	0.0045	0.0069	0.0006	0.0001	0.0044	0.0051	0.0006	0.0003
19	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
20	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0162	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
21	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
22	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
23	0.0036	0.0061	0.0014	0.0065	0.0128	0.0179	0.0106	0.0098	0.0040	0.0157	0.0135	0.0084
24	0.0000	0.0009	0.0034	0.0067	0.0015	0.0028	0.0012	0.0001	0.0072	0.0035	0.0027	0.0015
25	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0130	0.0044	0.0001
26	0.0001	0.0001	0.0001	0.0007	0.0058	0.0043	0.0004	0.0033	0.0097	0.0175	0.0089	0.0033
27	0.0019	0.0028	0.0037	0.0018	0.0053	0.0099	0.0041	0.0000	0.0132	0.0064	0.0049	0.0028
28	0.0159	0.0401	0.0007	0.0045	0.0362	0.0179	0.0715	0.0470	0.0684	0.0456	0.0806	0.0685
29	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
30	0.0046	0.0170	0.0003	0.0009	0.0173	0.0075	0.0270	0.0193	0.0159	0.0069	0.0148	0.0116
31	0.0001	0.0002	0.0001	0.0071	0.0002	0.0005	0.0027	0.0000	0.0001	0.0015	0.0004	0.0003
32	0.0164	0.0005	0.0011	0.0038	0.0098	0.0098	0.0098	0.0154	0.0147	0.0325	0.0149	0.0149
33	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0003	0.0018	0.0001	0.0006	0.0006	0.0016	0.0006	0.0000
34	0.0024	0.0022	0.0377	0.0199	0.0135	0.0199	0.0068	0.0127	0.0227	0.0328	0.0292	0.2790
35	0.0000	0.0113	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
36	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
37	0.0006	0.0000	0.0006	0.0011	0.0003	0.0005	0.0002	0.0000	0.0012	0.0006	0.0005	0.0003

تابع جدول م (٤)

13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
0.0059	0.0007	0.0077	0.0230	0.0000	0.0204	0.0002	0.0041	0.0111	0.0000	0.0002	0.0113
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0060	0.0565	0.0000	0.0000	0.0000	0.0012	0.0016	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0179	0.0642	0.0174	0.2109	0.3200	0.2626	0.0382	0.0020	0.0000
0.0011	0.0000	0.0091	0.0149	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0053	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0018	0.0043	0.0011	0.0017	0.0000	0.0076	0.0004	0.0009	0.0001	0.0000	0.0008	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0014	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004	0.0102
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0432	0.0250	0.0116	0.0000	0.0000	0.0000	0.0052	0.0001	0.0003	0.0024	0.0027
0.0003	0.0554	0.0002	0.0006	0.0003	0.0005	0.0002	0.0003	0.0002	0.0018	0.0060	0.0080
0.0003	0.0003	0.0553	0.0211	0.0003	0.0054	0.0096	0.0183	0.0073	0.0013	0.0103	0.0012
0.0038	0.0091	0.0295	0.0562	0.0031	0.3260	0.0000	0.0000	0.0026	0.0089	0.0030	0.0014
0.0006	0.0007	0.0036	0.0012	0.0307	0.0043	0.0067	0.0135	0.0194	0.0319	0.0035	0.0028
0.0000	0.0035	0.0006	0.0056	0.0006	0.0126	0.0015	0.0030	0.0014	0.0018	0.0044	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0816	0.0008	0.0000	0.0039	0.0000	0.0000	0.0000	0.0311	0.0000	0.0001	0.0001	0.0001
0.0003	0.0002	0.0025	0.0014	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0922	0.0006	0.0016	0.0000
0.0028	0.0013	0.0000	0.0002	0.0000	0.0133	0.0023	0.0006	0.0044	0.3249	0.1451	0.0517
0.0003	0.0045	0.0052	0.0231	0.0137	0.0248	0.0021	0.0053	0.0044	0.0342	0.0252	0.0172
0.0035	0.0080	0.0039	0.0066	0.0037	0.0062	0.0078	0.0118	0.0091	0.0058	0.0126	0.0771
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0005	0.0000	0.0072	0.0029	0.0000	0.0002	0.0000
0.0028	0.0080	0.0092	0.0309	0.0089	0.0086	0.0122	0.0103	0.0228	0.0340	0.0044	0.0031
0.0031	0.0072	0.0050	0.0071	0.0040	0.0067	0.0064	0.0096	0.0074	0.0382	0.0406	0.0168
0.0370	0.0387	0.0793	0.0842	0.0158	0.0730	0.0086	0.0347	0.0305	0.0196	0.0444	0.0376
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0179	0.0101	0.0126	0.0168	0.0038	0.0143	0.0080	0.0066	0.0127	0.0142	0.0139	0.0204
0.0002	0.0005	0.0004	0.0005	0.0012	0.0034	0.0001	0.0003	0.0005	0.0000	0.0001	0.0020
0.0019	0.0019	0.0067	0.0104	0.0096	0.0096	0.0160	0.0160	0.0160	0.0141	0.0178	0.0189
0.0003	0.0009	0.0004	0.0011	0.0000	0.0007	0.0002	0.0007	0.0011	0.0002	0.0005	0.0001
0.0040	0.0042	0.0397	0.0056	0.0472	0.1390	0.0703	0.0107	0.0029	0.0264	0.0148	0.0351
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0006	0.0013	0.0006	0.0011	0.0006	0.0010	0.0013	0.0020	0.0015	0.0063	0.0021	0.0000

تابع جدول م (٤)

25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37
0.0000	0.0000	0.0000	0.0028	0.0206	0.0009	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0023	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0619	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0005	0.0000	0.0000
0.0000	0.0389	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0234	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.1775	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0016	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0402	0.0005	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0085	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0035	0.0000	0.0000	0.0034	0.0036	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0030	0.0026
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0013	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0335	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0022
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002
0.1172	0.0000	0.0572	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0002
0.0012	0.0006	0.0006	0.0003	0.0021	0.0016	0.0001	0.0039	0.0004	0.0003	0.0001	0.0050	0.0086
0.0152	0.0030	0.0003	0.0051	0.0068	0.0031	0.0188	0.0454	0.0084	0.0037	0.0005	0.0120	0.0033
0.0076	0.0067	0.0099	0.0000	0.0011	0.0006	0.0045	0.0000	0.0000	0.0097	0.0037	0.0127	0.0000
0.0024	0.0640	0.0078	0.0020	0.0069	0.1074	0.0010	0.0012	0.0004	0.0007	0.0000	0.0018	0.0055
0.0079	0.0006	0.0016	0.0622	0.0008	0.0070	0.0007	0.0001	0.0000	0.0006	0.0000	0.0000	0.0026
0.0000	0.0000	0.0148	0.0000	0.0038	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0101	0.0000	0.0030	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003
0.0000	0.0000	0.0677	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001
0.0069	0.0000	0.0393	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0020
0.0341	0.0456	0.0073	0.0012	0.0040	0.0054	0.0143	0.0004	0.0001	0.0018	0.0005	0.0340	0.0261
0.0060	0.0121	0.0077	0.0053	0.0032	0.0127	0.0011	0.0032	0.0004	0.0081	0.0000	0.0106	0.0699
0.0415	0.0000	0.0000	0.0005	0.0007	0.0005	0.0000	0.0008	0.0002	0.0000	0.0004	0.0024	0.0111
0.0091	0.0182	0.0004	0.0017	0.0206	0.0026	0.0043	0.0065	0.0011	0.0006	0.0003	0.0168	0.0034
0.0092	0.0020	0.0026	0.0014	0.0160	0.0040	0.0057	0.0234	0.0018	0.0028	0.0005	0.0205	0.0417
0.0911	0.0884	0.0460	0.0050	0.0217	0.0631	0.0058	0.0096	0.0016	0.0044	0.0010	0.0241	0.0296
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0032	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0006	0.0000
0.0108	0.0084	0.0114	0.0007	0.0092	0.0385	0.0010	0.0014	0.0002	0.0170	0.0002	0.0105	0.0051
0.0071	0.0109	0.0027	0.0164	0.0057	0.0030	0.0245	0.0383	0.0152	0.0065	0.0002	0.0139	0.0093
0.0028	0.0061	0.0098	0.0186	0.0122	0.0140	0.0000	0.0131	0.0046	0.0024	0.0006	0.0007	0.0006
0.0009	0.0004	0.0000	0.0118	0.0003	0.0045	0.0002	0.0000	0.2680	0.0010	0.0000	0.0004	0.0000
0.2021	0.0021	0.0105	0.0742	0.0452	0.0199	0.0208	0.1501	0.0430	0.0540	0.0016	0.0550	0.0397
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0063	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0281	0.0000	0.2862	0.0000
0.0010	0.0020	0.0048	0.0009	0.0005	0.0206	0.0002	0.0005	0.0001	0.0013	0.0001	0.0019	0.0116

تابع جدول م (ه)

25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37
0.0007	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0031	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0575	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0013	0.0000
0.0021	0.0000	0.0024	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.0002	0.0024	0.0000	0.0000	0.0000	0.0037	0.0000	0.0020	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0160	0.0089	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0007	0.0093	0.0380
0.0000	0.1182	0.0000	0.0000	0.0000	0.0539	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0108	0.0009	0.0027	0.0017	0.0006	0.0101	0.0011	0.0001	0.0000	0.0009	0.0000	0.0000	0.0001
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0132	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0000	0.1125	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0007	0.0000	0.1038	0.0000	0.0000	0.0004	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0000	0.0109	0.0300	0.0000	0.0000	0.0159	0.0000	0.0028	0.0000	0.0036	0.0009	0.0008	0.0207
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0393	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.0614	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0006	0.0000	0.0147	0.0000

جدول م (٦)

التقسيم القطاعي للاستهلاك والنتائج النهائية

SECTOR	R1	R2
1	0.1460	0.1000
2	0.1030	0.0780
3	0.0002	0.0910
4	0.0000	0.0005
5	0.0940	0.0638
6	0.0115	0.0073
7	0.0210	0.0137
8	0.0002	0.0080
9	0.0470	0.0400
10	0.0230	0.0157
11	0.0005	0.0004
12	0.0064	0.0042
13	0.0062	0.0050
14	0.0228	0.0186
15	0.0049	0.0044
16	0.0266	0.0202
17	0.0252	0.0234
18	0.0060	0.0047
19	0.0004	0.0002
20	0.0009	0.0011
21	0.0121	0.0100
22	0.0047	0.0046
23	0.0440	0.0448
24	0.0049	0.0083
25	0.0013	0.0008
26	0.0067	0.0050
27	0.0046	0.1000
28	0.0625	0.0598
29	0.0299	0.0206
30	0.0329	0.0806
31	0.0043	0.0031
32	0.0038	0.0020
33	0.0004	0.0017
34	0.0484	0.0317
35	0.1724	0.1130
36	0.0052	0.0033
37	0.0161	0.0105

R1: التقسيم القطاعي للاستهلاك

R2: التقسيم القطاعي للنتائج النهائية

بعض المراجع المستخدمة

World Bank. Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing Policies in Egypt Volume 1 the Country Study W.B. Washington D.C. (١)
1989.

IMF. Theoretical Aspects of the Design of Fund - Supported Adjustment Programs. Occasional Paper No. 55. IMF. Washington D.C. (٢)
September, 1987.

Levy S. "A Mark - Up Pricing Model For Price Simulations" Journal of Development Economics, Vol 19, North - Holland. 1985. (٣)

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، جدول مدخلات ومخرجات لعسمام
٠ ١٩٨٤/٨٣

U.N. 1985 International Trade Statistics Yearbook. Vol 1. (٥)
Trade by Country.

U.N. 1989. International Trade Statistics Yearbook. Vol. 1 (٦)
Trade by Country.

(٧) نشرات مختلفة للبنك المركزي

(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . المؤشرات الاقتصادية للانتسماج
الصناعي (٨/١٩٨٢ - ٨٦/١٩٨٧ - يناير ١٩٩٠ .

(٩) معهد التخطيط القومي ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٦٩) ، ادارة الطاقة فسمى
مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا . ديسمبر (١٩٩١) .

الفصل الثالث

أثر سياسات الإصلاح على ميزان المدفوعات

القسم الأول : برنامج التكيف (نظرة تقييمية)*

مقدمة

يقصد بالتكيف عملية الاستجابة للاختلالات الموجودة في الاقتصاد ، والتسلسلي غالباً ما تكون اختلالات حادة ، وخاصة العجز في ميزان مدفوعات البلد المعيسن . ويتم ذلك عادة بتبني اجراءات من شأنها توسيع الصادرات وخفض الواردات أو اجتذاب العملة الأجنبية . وهي تتضمن في الغالب أيضا اجراءات من شأنها كبح العجز الحكومي عن طريق زيادة إيرادات الحكومة وخفض نفقاتها . وتتضمن تلك الخطوات تغييرات في هيكل الاقتصاد .

ويتم تحقيق التكيف عبر حزمة من السياسات المترابطة الرامية لاحتواء التكيف . وحيث ان هدف خفض العجز في حد ذاته لا يمكن الجدل حول صحته ، فان الاختلافات انما تنشأ بصدده تشخيص سبب المشكلة من ناحية ، كما تثار مسس ناحية أخرى حول أسلوب تحقيقه ، حيث يمكن الوصول لذلك بطرق مختلفة وعبس فترات متباينة من الزمن .

أولاً : التكيف في مفهوم صندوق النقد

الهدف المحورى لبرامج التكيف التى يدعمها الصندوق هو علاج الاختلال فسسى ميزان المدفوعات . ورغم ان هذه البرامج يمكن أن تتضمن - وهى تتضمن بالفعل - اجراءات أبعد مدى ، الا أن هدفها الرئيسى يظل هو علاج الاختلال المذكور . والمدخل لتصميم هذه البرامج هو وصول الصندوق لتفاهم مع المسئولين فى البلد المعنى حسسول المشاكل التى تسبب اختلال ميزان المدفوعات والاجراءات الضرورية لتصحيحها ، والمبلغ الاجمالي الذى يمكن ان يكون متاحا لذلك سواء فى شكل مساعسدات أو قروض .

* قام باعداد هذا الفصل الدكتور زهدى الشامى فى ضوء الاطار والمقترحات التى ابداهما أ.د. عثمان محمد عثمان . كما ساعد فى اعداد جانب من البيانات والمعلومات أ. عبد الفتاح الجبالي .

ويمكن من وجهة نظر الصندوق التمييز بين نمطين لاختلال ميزان المدفوعات :
أولها عدم التوازن الذى يمكن تجاوزه خلال سنة أو سنتين ، وثانيهما عدم التوازن الذى
ينتج عنه معوقات هيكلية خطيرة للتنمية ، أو دين خارجى متراكم يتعين معه ان تمتد
استراتيجية استعادة التوازن لفترة أطول .

وينبغى أن نقول - ان برامج الصندوق لم تبق جامدة تماما خلال السنين السبعينات
الماضية ، فقد طرأت عليها بعض التطورات التى تسعى لأن تأخذ الظروف الواقعية
فى الاعتبار . ومن ذلك ان فترة أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات قد شهدت
عددا من المبادرات الهادفة للتخفيف من أزمة مديونية العالم الثالث ، وابداء بعرض
المرونة فى سياسات التكيف (خطة بيكر ، خطة برادى، خطة برش ، الميسسادات
الفرنسية ، اعلان هوستون) . الا ان هذه المبادرات لم تنعكس بشكل كامل على
برامج صندوق النقد والبنك الدوليين . ومع ذلك فان أهم التطورات التى يمكن
رصدتها على تطور موقفها من البلاد النامية فى هذا السياق يمكن ايجازها فى العناصر
التالية :

- الموافقة على بعض الخطوات لتخفيف أعباء الديون ، والسماح بتدفق مسوارد
إضافية للبلاد فى حالة الوصول لاتفاق حول برامج التكيف التى يتبناها الصندوق والبنك .
- ابداء بعض المرونة بخصوص مسألة أجل التكيف . فبدلا من الاصرار على
التكيف السريع ، أصبح من الممكن مد العملية للأجل المتوسط (٢ - ٥ سنوات) ، ويتكامل
مع ذلك لقروض التكيف الهيكلى التى يقدمها البنك والتي تغطى فترة قد تمتد لعشر
سنوات .

- يرتبط بذلك ادراج هدف النمو الاقتصادى والاهتمام بجانب العرض فى الأجل
الأطول ، بدلا من الاقتصار على سياسات خفض الطلب فى الأجل القصير . ويلاحظ
ان خطة بيكر كانت قد تضمنت اعترافا بضرورة وجود تمويل اضافى لتأمين التكيف
الموجه للنمو .

- تضمن اتفاق الصندوق مع المكسيك نوعا من التجديد تمثل فى تضمينه آليات
للتسليم أو المناولة Tiggerirgering Devices لتأمين زيادة تدفق الموارد اليها
فى حالة تدنى أسعار البترول أو معدلات النمو الأقل من حد معين (١) .

- وعموما فان تقويمنا لمختلف عناصر برنامج التكيف الذى يقترحه الصندوق
سواء من حيث واقعيتها أو اتساقها ستجئ بعد عرض عناصر هذا البرنامج ، والسدى
يطرح فى اطار تكامله مع البنك الدولى ، والذى يمكن ارجاعه الى مجموعتين عربيتين
من السياسات :

١ - سياسات ادارة الطلب .

٢ - إجراءات تحويل الانفاق أو سياسات جانب العرض .

وحيث ان سياسة سعر الصرف تلعب دورا هاما ومحوريا في مجمل برنامج مسج التكيف وفق الصياغة التي يقترحها الصندوق فاننا نتناوله هنا أيضا بالعرض الى جانب المجموعتين السابقتين من السياسات .

أ - سياسات ادارة الطلب

تتعلق سياسات ادارة الطلب أو تخفيض الانفاق في تحليل خبراء الصندوق بالأجل القصير . وهي تفترض ثبات الطاقة الانتاجية رغم عدم افتراض ضرورة استغلالها الكامل . ويستخدم الصندوق في تحليله مصطلح الاستيعاب "absorption" والذي يعنى انفاق المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية والأجنبية ، وهو ما يتضمن مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والانفاق الحكومي . ووفقا لذلك يمثل العجز في الحساب الجارى لميزان المدفوعات هو الفارق بين قيمة الناتج المحلى (y) والانفاق (A) وفق المعادلة (٢) :

$$CA = y - A$$

ويمكن وفقا لذلك تخفيض عجز الحساب الجارى عن طريق انقاص الاستيعاب (بالنسبة للدخل) ، أو بواسطة زيادة الدخل (بالنسبة للاستيعاب) ، ويسمى هذا المدخل للتحليل مدخل الاستيعاب (الانفاق) .

ويقصد بتكليف ميزان المدفوعات أساسا العملية التي يتوافق مع تدفقات ثابتة لرأس المال طويل الأجل والتحويلات بدون مقابل . كما يشير أيضا لاستعادة استقبال رأس المال أو الحد من خروجه حيث أدى فقدان الثقة الى خفض صافى التدفقات تحت حد ثابت .

يلعب منهج الاستيعاب دورا محوريا في برامج التكيف التي يدعمها الصندوق . ويستعدى استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية التعرف على طبيعة الصلات بين القطاع النقدى وميزان المدفوعات .

وقد بدأت الأوراق الاولى التي أصلت لهذا المدخل بولاك عام ١٩٥٧ ، وروبتشيك عامى ١٩٦٧ ، (١٩٧١) من الافتراض انه في اقتصاد مفتوح يعمل وفق نظام سعر صرف ثابت يعتبر عرض النقود متغيرا داخليا endogenous يتأثر بفائسض وعجز ميزان المدفوعات ، وليس اداة خارجية للسياسة exogenous كما كان يفترض تقليديا في نماذج الاقتصاد المغلق . ويمكن تفسير مدخل بولاك وروبتشيسك أساسا كمحاولات لدمج العوامل النقدية والاثمانية في تحليل ميزان المدفوعات ، وبالتالي اشتقاق علاقة شكلية بين المكون المحلى للاصول النقدية (الاثمان المحلى) وبين التغيرات فى الاحتياطيات الدولية ، والتي يمكن اذن استخدامها بشكل مثير فى

السياسة الاقتصادية .

يبدأ منهج البرمجة المالية من التطابق الحسابي الذي يعبر عن التغير في الأصول النقدية بوصفه مجموع التغيرات في مكوناتها الدولية والمحلى :

$$\Delta M = \Delta R + \Delta D \quad (1)$$

حيث M هي الأصول النقدية Money Stock ، R هي القيمة النقدية المحلية لصادف الأصول الأجنبية للنظام المصرفي (الاحتياطيات الدولية) هي صافى الأصول المحلية للنظام المصرفي (الائتمان المحلي) ، Δ التي تسبق المتغير توضح التغير في فترة واحدة .

وثانى مكونات هذا النموذج هو الطلب على النقود الذي يمكن وصفه بمجموعة من الطرق تندرج من كونه علاقة تعكس سرعة تداول ثابتة للنقود بالنسب للدخل ، السى دالة تنسب الطلب (الاسمى) على النقود الى متغيرات أخرى مثل الدخل المحلسمسى ، الأسعار ، تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود . ويفترض ان الطلب على النقود يأخذ شكل :

$$\Delta M^d = F (\Delta Y, \Delta p, \dots) \quad (2)$$

حيث التغير فى الطلب على النقود يتناسب ايجابيا مع التغير فى الدخل الحقيقى (ΔY) . والتغير فى مستوى الأسعار المحلية (Δp) ومتغيرات أخسسى غير محددة .

وثالث مكونات النموذج وآخرها هو شرط يحدد سير التوازن فى سوق النقود . وهو يعنى ببساطة ان التغير فى الطلب على النقود مساوى للتغير فى العرض الفعلسسى للنقود .

$$\Delta M^d = \Delta M \quad (3)$$

ويمكن جمع هذه المكونات الثلاثة لتعطى تعبيراً عن التغير فى صافى الأصول الأجنبية يتحدد مع ميزان المدفوعات بالفارق بين التغير فى الرصيد النقدى وببسن التغير فى الائتمان المحلي :

(٤)

$$\Delta R = \Delta M - \Delta D = F(\Delta Y, \Delta p, \dots) - D.$$

وهذه المعادلة تقول أساسا ان التغيير في صافي الأصول الأجنبية سيكون ايجابيا
سبكون هناك فائض بميزان المدفوعات) للدرجة التي يكون فيها التغيير في اجمالي
الزبيد النقدي أكبر من التغيير في الائتمان المحلي .

وتستخدم العلاقة الرئيسية بين التغيير في صافي الأصول الأجنبية والتغيرات
في الائتمان المحلي (المعادلة ٤) لتصميم البرنامج المالي . وفي الحالة البسيطة يلزم
لذلك ثلاث خطوات :

أولا : من الضروري تحديد هدف للتغيرات في صافي الأصول الأجنبية ختسلا
فترة زمنية محددة ، غالبا ماتكون سنة .

ثانيا : يعمل تقدير للمسار المحتمل للطلب على النقود خلال نفس الفترة ،
بذلك ذلك التخطيط أو وضع أهداف للمحددات الأساسية للطلب على النقود متسلسل
الزمن الحقيقي والأسعار . واذا استخدمت دالة بسيطة لسرعة التداول فكل المطلوب
من تخطيط الدخل الاسمي ، وافترض عما ستكون عليه سرعة تداول النقود خلال الفترة
سدا ان لم يفترض ثباتها .

ثالثا : وأخيرا بعد التوصل الي تنبأ بالطلب على النقود خلال الفترة المطلوبة ،
وانهدف الكلي لميزان المدفوعات (أى للتغيير في صافي الأصول الأجنبية) يستنتج
الرقم المقابل للتغيير في صافي الأصول المحلية للنظام المصرفي من التطابق الحسابي
للأصول والخصوم .

ومن الواضح اذن أنه من الممكن اشتقاق سقف الائتمان المحلي المتوافق مسمع
التغيير المطلوب في صافي الأصول الأجنبية . ويعتبر الطلب على النقود هو العلاقة
المتسامية في التحليل . ولكي يكون للتغيير في الائتمان المحلي تأثير تنبؤي علمسي
ميزان المدفوعات يجب ان يكون للطلب على النقود علاقة يمكن التنبؤ بها بمجموعة
من المتغيرات . وحيث تكون هذه العلاقة ثابتة فان زيادة في الائتمان المحلي
سينتج عنها تباعد بين الطلب على النقود وعرض النقود ، ينتج عنه بدوره انخفاض في
صافي الأصول الاجنبية حيث ان الجمهور لن يكن مستعدا للاحتفاظ بالنقود الاضافية
التي تم خلقها .

التحول من الاطار للسياسات الواقعية

يصف الاطار الاساسي للبرمجة المالية بشكل خاص التغييرات في صافي الأصول
الأجنبية . ويجرى تقريبه من الواقع من خلال سلسلة من الاجراءات الاضافية تتضمن
الربط بينه وبين السياسات الاقتصادية الكلية .

وأهم هذه الإضافات هي محاولة مد العلاقة النقدية الأساسية التي سبق شرحها
للتحليل الأكثر تفصيلا لميزان المدفوعات . ويتم ذلك بإضافة علاقة وظيفية ثابتة
هي الطلب على الواردات . وتتخذ المعادلة الصيغة التالية :

$$\Delta R = x - IM + \Delta FI$$

حيث R هي قيمة الصادرات بالعملة المحلية ، IM هي قيمته للواردات
بالعملة المحلية ، ΔFI هي التغير في المديونية الخارجية الحادثة عن غير
طريق الجهاز المصرفي .

وبعد ان يحدد الهدف الخاص بالتوازن الاجمالي لميزان المدفوعات في فترة
البرنامج* (ΔR) توضح افتراضات لمكونات الميزان المحددة خارجيا (صادرات
السلع والخدمات ، وصافي تدفق رأس المال غير البنكي) . وبعد تحديدها يشتق
الهدف الخاص بالواردات بوصفه المتبقى من التطابق في ميزان المدفوعات وفسسق
المعادلة .

$$IM^* = \Delta R^* - (\bar{x} + \bar{\Delta FI})$$

حيث IM^* هي القيمة المستهدفة للواردات ، بينما \bar{x} و $\bar{\Delta FI}$ هي
القيم المخططة أو المستهدفة للصادرات وتدفق رأس المال .

وبعد ان يتم تخطيط الدخل الحقيقي وتحديد المستهدف للأسعار المحلية
تستخدم تلك القيم للحصول على الزيادة في الطلب على النقود ، وأخيرا يتم التوصل
للتغير في الائتمان المحلي الذي يتوافق مع التغير المستهدف في صافي الأصول
الاجنبية ، والزيادة في المعروض النقدي .

أما ربط النموذج بالسياسة النقدية فهو يستهدف أساسا معالجة التناقض
محمل أهداف البرنامج وبين الهدف المحوري الخاص بمكافحة التضخم . وتتوقف
السياسة النقدية التي يوصى باتباعها هنا على مدى قوة العلاقة أولا بين الأسواق المحلية
والدولية للسلع ، وثانيا بين أسواق المال المحلية والدولية .

فإذا كانت الأسواق المحلية والدولية للسلع الداخلة في التجارة
Traded goods وثيقة الاندماج فتكون حركات الاسعار المحلية للسلع
الداخلة في التجارة مرتبطة بالتغيرات في سعر الصرف والأسعار الدولية . وإذا
كانت أسعارها الدولية ثابتة فستتغير أسعارها المحلية فقط كاستجابة لحركة سعر
الصرف . وسوف تساعد الأسعار المحلية الثابتة للسلع الداخلة في التجارة الدولية
على تثبيت أسعار السلع غير الداخلة في التجارة . وفي مثل ذلك الوضع سيكسبون
التضخم عموما مرتبطين فقط بالتغيرات في الأسعار الناتجة عن خفض سعر الصرف ،
وفي تلك الظروف لن يكون هناك تناقض بين هدف التضخم لبرنامج التكيف وبيسن

الاهداف الاخرى للبرنامج ، ولن يتطلب الامر سقفا للنمو النقدي من أجل الحد من التضخم . وحيث ان تلك الشروط غير متوافرة في غالبية الدول النامية للاعضاء فسيكون الصندوق فيمكن افتراض انه مطلوب للحد من التضخم سقف للنمو النقدي المحسوس أو لمعدل نمو الاحتياطي النقدي .

أما قوة الصلات بين أسواق المال المحلية والدولية فتعد عاملا رئيسيا يؤثر على استخدام السقوف النقدية والائتمانية . فالانفتاح على أسواق المال الدولية يؤثر على هيكل الاقتصاد على الأقل بطريقتين هامتين : أولا - يعطي المقيمين فرصة الحصول على ائتمان صافي من الخارج . ثانيا - يمكن ان يتسع الاحتياطي النقدي كنتيجة لتحويل النقد الاجنبي المكتسب من خلال ميزان الحساب الجاري ، والاقتراض الخارجي ، أو تسهيل الأصول الأجنبية . ومثل هذه التدفقات الرأسمالية يمكن أن تكون مؤقتة ومقابلة للانعكاس . وفي حين يمكن أن يمثل ذلك تطورا ايجابيا نتيجة استعانة أرصدة رأس المال الأجنبي الخاصة بالمقيمين ، فانه في أحيان أخرى يمكن أن يضعف فعالية السقوف الائتمانية .

وفي مثل تلك الظروف يمكن تخفيض التأثيرات التضخمية للفائض الاجمالي لميزان المدفوعات عن طريق الحد من التوسع في الاحتياطي النقدي . ويتطلب برنامج الصندوق هنا ان يقوم البنك المركزي بتعقيم "Sterilizing" أثر تدفقات رأس المال على الاحتياطي النقدي عن طريق خفض الائتمان المحلي للبنك المركزي وتتوقف ديمومة مثل هذه السياسة على تكلفة خفض الائتمان المحلي للبنك المركزي ، وعلى نطاق واستمرارية صافي تدفقات النقد الاجنبي . ويمكن أن يتضمن تعقيم الفائض الخارجي إعادة توزيع جادة للائتمان في نطاق القطاع الخاص بخلق صعوبات مالية جادة لتلك القطاعات التي تعتمد بشكل خاص على الائتمان المصرفي المحسوس ، وغير المستفيدة مباشرة من المتحصلات الأعلى من النقد الأجنبي .

وبشكل عام تستطيع السلطات النقدية التأثير بفعالية على الانفاق والنشاط المحلي من خلال سياستها للائتمان المحلي عندما تكون غالبية المؤسسات المالية جزءا من النظام المصرفي ، وأسعار السلع المحلية الداخلة في التجارة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسعار العالمية ، في حين تكون الصلات بين أسواق المال المحلية والدولية ضعيفة نسبيا . وفي هذا الموقف يوصى بوضع سقف للائتمان المحلي ، خاصة في ظل سعر الصرف الثابت .

أما وضع سقف لمجمل الرصيد النقدي فهو أكثر نوعا كهدف نقدي عندما يكون للاقتصاد سعر صرف مرن ، والأسعار المحلية ليست مرتبطة بشكل وثيق بالأسعار العالمية ، وعندما توجد صلات قوية بين أسواق المال المحلية والدولية ، وعندما توجد مجموعة من الوسطاء المحليين غير النظاميين يستطيعون تقديم الائتمان في حين لا يخضعون لسقف الائتمان في الجهاز المصرفي .

أخيرا ، فان الحد من العجز المالي يعد من الملامح الجوهرية لبرنامج الصندوق . ويرى الصندوق على ضوء العديد من الأمثلة ان العجز المالي الكبير هو سبب رئيسي للاختلال الداخلي والخارجي ، وكذلك فان التغييرات في هذا العجز يمكن ان تكسون الوسيلة الوحيدة المتاحة لمعارضة التغييرات في المكونات الأخرى للطلب الكلي .

وينتج الحد من حجم العجز المالي في سياق المزج بين السياسة الموسعة للتوسع الكلي في الائتمان بما يتفق مع هدف توازن المدفوعات والتي تشمل هدف تدفسيق الائتمان للقطاع الخاص ، وبين الحد من الاقتراض الخارجي بواسطة القطاع العام .

وهكذا فان اطار البرمجة فيما يتعلق بالسياسة المالية يلعب دور كبح طلبسب القطاع الحكومي على الائتمان داخل سقف كلي للتوسع في الائتمان المحلي بأخسسب بالاعتبار حاجات القطاع الخاص للائتمان . وبعبارة أخرى فان السياسة الماليسسبة ينظر اليها كوجه للسياسة النقدية ، ويفترض ألا يكون لها تأثير مستقل على الطلب الكلي وميزان المدفوعات .

ب - تخفيض العملة كأداة للتوازن الخارجي

تعتبر سياسة سعر الصرف أحد أهم محاور برامج التثبيت والتكيف التسسسي يقترحها الصندوق ان لم تكن أهم تلك المحاور . اذ يعتقد خبراء الصندوق ان عملات البلاد النامية محددة عموما أعلى كثيرا من قيمتها الحقيقية لذلك يعتبر تحديد سعر صرف واقعي بخفض قيمة للعملة مقدمة ضرورية لازالة الاختلال في الأسعار النسببسة . وتكتسب سياسة سعر الصرف أهميته خاصة من كونها في الواقع تؤثر على كلا المحورين السابق عرضهما : محور سياسات خفض الانفاق وادارة الطلب ، ومحور سياسسسسات تحويل الانفاق وزيادة العرض . اذ تؤثر على الجانب الأول من خلال تأثيرها علسسي الاستيعاب ، وعلى الجانب الثاني من خلال تغيير الحوافز للعرض الكلي .

خفض قيمة العملة وأثره على الاستيعاب

يعتقد أنصار الصندوق ان خفض قيمة العملة - مع افتراض ثبات العوامسسب الأخرى - سوف يؤدي الى خفض الانفاق بفعل مجموعة من الأسباب :

أولا : ينبع التأثير الانكماشى على الطلب من القطاع التجارى . فعندما يكون الطلب على الواردات غير مرن سيزيد الانفاق بالعملة المحلية علسسي الواردات ، وبالتالي سيحدث انخفاض صافى في الطلب الكلي على المنتجات المحلية .

ثانيا : لخفض قيمة العملة تأثير على اعادة توزيع الدخل . وحيث انه يسؤدى عموما لخفض الأجور الفعلية ، وزيادة الربح خاصة في القطاعات المتوجه للتصدير ، وحيث يفترض ان الميل الحدى لاصحاب الأجور للانفاق أعلى من ميل أصحاب الارباح فسينتج من ذلك أثر انكماشى حاد على أثر اعادة توزيع الدخل .

ثالثا : الآثار المالية لخفض قيمة العملة في حالة فرض الضرائب على الصادرات والواردات تميل الى اعادة توزيع الدخل من القطاع الخاص الى الحكومة، بافتراض ان ميل الحكومة للادخار يساوى الوحدة ، فسينخفض الطلب الاجمالي في الأجل القصير .

رابعا : سيؤدي خفض قيمة العملة الى زيادة نفقات خدمة الدين الخارجى عبرا عنها بالعملة الأجنبية .^(١)

خفض العملة وتحويل الانفاق

يفترض ان خفض العملة له آثار توسعية على جانب العرض . فتخفيض قيمة العملة يعمل بطريقة من شأنها اما أن تزيد أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية أو تخفض سعرها بالعملة الأجنبية . وينتج عن ذلك حوافز سعرية تميل اما السمسرة تخفيض الطلب المحلى على الواردات المعبر عنها بالعملة الأجنبية ، أو زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات و/ أو انخفاض الطلب المحلى وزيادة الانتاج للتصدير . وتتوقف الاستجابة لتلك التغيرات السعرية على درجة مرونة الطلب والعرض .

وبالنسبة للبلاد النامية التي تركز على انتاج سلعة محدد سعرها بالعملة الأجنبية فان خفض قيمة العملة لايؤثر على السعر ، ولكنه يرفع السعر بالعملة المحلية ويزيد بالتالى ربحية التصدير، ومن ثم يؤكد أهمية مرونة العرض .

وتعتمد مرونة العرض على عدد من العوامل ، حيث تميل الى ان تكون اكبر كلما كانت فترة التحضير للانتاج أقصر ، وكلما كان الاستهلاك المحلى للسلعة أكبر ، ويقدر وجود طاقة انتاجية غير مستغلة ، وبدرجة توافر التمويل للاستثمار، وقابلية الموارد الأخرى للحركة . واجمالا يتوقع ان تكون مرونة العرض أكبر فسى الاجل الطويل منها فى الأجل القصير ، كما يمكن ان يشكل عدم مرونة العرض فسى الاجل القصير عائقا لفعالية استخدام تخفيض العملة كمنهج للتكيف السريع للمدفوعات .

ويتوقف تأثير تخفيض قيمة العملة على الحساب الجارى لميزان المدفوعات على أثره على كل من الطلب على النقد الأجنبي والعرض منه . ويتوقف أثر الخفض على طلب النقد الأجنبي على المرونة السعرية للطلب على الواردات ، بينما يتوقف أثره على عرض العملات الأجنبية أساسا على مرونة العرض نظرا لتزايد الأربساح فى قطاع التصدير . وتعتبر كلتا المرونتين ضرورية من أجل تقوية الميزان الجارى . وعلى جانب الصادرات يجب أن تزيد المرونة السعرية لعرض الصادرات عن الصفر، حتى يمكن حدوث زيادة فى عرض النقد الأجنبي . وعلى جانب الطلب على الواردات يجب أن تزيد المرونة أيضا عن الصفر من أجل خفض الطلب على النقد الأجنبي . ووفق فرضية مارشال - ليرنر فان خفض سعر الصرف سيحسن الحساب الجارى بشرط ان يزيد مجموع المرونة السعرية لعرض الصادرات والطلب على الواردات عن الواحد .

ويرى أنصار الصندوق أن الخبرة الواقعية تؤيد تلك الافتراضات ففي دراسة قام بها باهجات Bhaywat وأوذتيسكا Oritsuka لأداء الصادرات بعد خفض سعر الصرف في عدد من البلدان غير الصناعية اتضح أنه في غالبية الحالات زادت حصة وحجم الصادرات . أما حيث انخفضت الصادرات فقد عسرى ذلك لوجود ظروف خاصة . كما وجد ان استجابة الصادرات لخفض سعر الصرف تتوقف كثيرا على مستوى التطور ، ونمط الصادرات ، وتركز التجارة وميكانيكاتها . وتلاحظ دراسات أخرى ان استجابة الصادرات غير التقليدية في البلاد غير الصناعية الأكثر تطورا لتخفيض سعر الصرف كانت أكبر من استجابة الصادرات التقليدية .

أما بالنسبة للواردات فان استجابة الطلب عليها لتخفيض سعر الصرف أكثر اشكالية . فوفقا لدراسة كهان Khan التي شملت ١٥ دولة نامية فسياسات المرونة السعرية تقترب أو تزيد على الواحد . ومع ذلك فمن الوارد أن تسيء سياسة تحرير الواردات أو السياسات التوسعية لإدارة الطلب إلى زيادة الواردات على الرغم من خفض سعر الصرف (٤) .

تحديد مدى التكيف المطلوب وتقدير آثاره

غالبا ما يتم التحرك نحو سعر الصرف الملائم لبرنامج التكيف بشكل تدريجي وباستخدام قوى السوق لدرجة معينة . ويمكن في ذلك الاحتفاظ بالسوق الموازنيسة في حالة وجودها - لفترة معينة ، أو الاعتماد على أسعار الصرف التي كانت سائسة فيها كمؤشر لسعر الصرف المتوازن أو المعتمد على السوق .

وفي حالات كثيرة جرت الممارسة في الصندوق على تكوين تقييمه حتى وللسو بشكل جزئي تأسيسا على مؤشرات لاسعار الصرف الفعالة المستندة لمستزج أوزان الصادرات والواردات .

وأخيرا فحيث تسمح المعطيات والبيانات - وهو وضع غير قائم في كثير من البلاد النامية - يمكن تقدير معادلات الطلب على الواردات وعرض الصادرات للبلد المعين واستخدام المرونة الناتجة الوصول لسعر الصرف الذي يحدث التغييرات المطلوبة في تدفقات التجارة الخارجية .

ويتلخص المنهج الذي يتبعه الصندوق في محاولة تقدير أثر التغيير في سعر الصرف في الخطوات التالية :

أولاً : بحث التفاعل بين سعر الصرف ، والأسعار ، والأجور في الاقتصاد مسن أجل تحديد تأثير التغير في سعر الصرف على الأسعار والتكاليف المحلية . ويمكن الوصول الى ذلك بتقدير نسبة أسعار السلع المستوردة في أى مؤشر مجلى للأسعار يتم بحته بافتراض ان الأجور تتكيف بنسبة معينة من التغير الحاصل في مؤسس الأسعار ، وباستخدام هذه التقديرات الأولية للتغير في الأسعار والأجور من أجسسل تقدير التغير الكلى في مؤشر الأسعار الناتج عن التكيف الأولى لسعر الصرف .

ثانياً : يستخدم سعر الصرف المقترح والتغيرات في الأسعار الناتجة عنسسه لتقدير التأثير على ميزان المدفوعات . ونحتاج هنا للأخذ فى الاعتبار بالمرونسسسة السعرية للطلب على الواردات ولعرض الصادرات ، وكذلك للتحرير المستهدف لنظام التجارة والمدفوعات ، وكذلك التأثيرات المتوقعة على تدفق رأس المال الخاص .

ثالثاً : تقدير تأثير التغيرات في سعر الصرف والأسعار والأجور والتجساسة الخارجية على الانفاق والدخل الحكومى .

رابعاً : احلال التغيرات المتوقعة فى ميزان المدفوعات فى المعادلة التسسسى تنسب التغير فى الائتمان المحلى الى التغير فى صافى الأصول الأجنبية (معادلة {) وينتج عن ذلك التغير المستهدف فى الطلب على النقود ، خاصة قيمة التغير فسسسى الائتمان المحلى .

جـ - دعاوى الصندوق فى معالجة جانب العرض

يفترض أنصار الصندوق أن تعزيز النمو كان دائماً من اهتماماته الرئيسية، وأنه قد نال مؤخرًا اهتمامًا متزايدًا في برامج التكيف - ومع ذلك يقسمسون ان محاولة الجمع بين نموذج الصندوق للبرمجة المالية وبين نموذج النمو طويل الأجلسسل مازالت محاولة أولية تغتريها الكثير من الصعوبات ويغلفها عدم اليقين .

وتهدف مجموعة السياسات المتبعة على هذا الجانب الى التقليل من الأئسسا المعاكسة لسياسة خفض الاستيعاب . ولايمكن انجاز ذلك الا بسياسات تحويسسل الانفاق التى تزيد الطلب الاجنبى والمحلى على السلع والخدمات المنتجة محليسا .

ويمكن تعريف سياسات جانب العرض بأنها الاجراءات التى تستهسندف ان تزيد بشكل مباشر حافز أو قدرة القطاع المنتج المحلى على عرض سلع وخدمات حقيقية عند مستوى معين من الطلب المحلى الكلى .

ورغم تنوع سياسات جانب العرض فانها تصنف تحت عنوانين عريضين :

أولاً : السياسات التى تزيد المستوى الراهن للناتج المحلى عن طريق تحسيس الكفاءة .

ثانيا : الاجراءات التي تسعى مباشرة لحفز نمو الطاقة الانتاجية .

وأهم السياسات المقترحة من الصندوق فيما يتعلق بالطائفة الأولى التي تستهدف تحسين تخصيص الموارد يمكن تلخيصها في التالي :

- ازالة القيود على الواردات والمدفوعات الخارجية كالتعريفات الجمركية المرتفعة والحصص وغيرها .

- ازالة القيود على الأسعار وخاصة أسعار منتجات القطاع العام ، والمنتجات الزراعية .

- الحد من زيادة الأجور سواءا في القطاع العام أو الخاص .

- الاصلاح الضريبي لتشجيع القطاع المنظم في الاقتصاد .

- تقليل الانفاق الجارى ، وخاصة النفقات الموجهة لدعم الاستهساك أو المشروعات العامة أو الأمن .

اما الاجراءات التي تستهدف حفز زيادة الطاقة الانتاجية فأهمها على الاطلاق رفع سعر الفائدة . ويرى الصندوق ان رفع سعر الفائدة فوق معدل التضخم ضرورى لزيادة الادخار ، كما أنه ضرورى لكي لايتخذ الاستثمار اشكالا ضعيفة الانتاجية . والاداة الأخرى المتكاملة معه هي سعر الصرف حيث يكون مستواه الذى يعكس النفقة الفعلية للعملة الأجنبية ضروريا الى جانب سعر الفائدة من أجل المحافظة على النفقات والأسعار النسبية التي تمثل الندرة الحقيقية .

وغالبا ماتتضمن حزمة سياسات الصندوق الى جانب ذلك خفض استثمارات القطاع العام .

ثانيا : تقويم ونقد برنامج الصندوق

تمت عملية تقويم ونقد برنامج التثبيت والتكيف وفق النموذج الذى يقترحه الصندوق لطبيعة هذا البرنامج . والأسس والفرضيات التى يستند اليها ، والآسار المتوقعة للاجراءات المحددة التى يتضمنها . ويمكننا اجمال الانتقادات الرئيسية الموجهة اليه فى مجموعة من المحاور العامة الرئيسية على النحو التالى :

أولها اغفال دور البيئة الخارجية الدولية فى التحليل وتصميم البرنامج . والفرضية التى يستند اليها تحليل الصندوق هي ان الاختلال فى التوازن الخارجى تعبیر عسمن الاختلالات فى الموازين الاقتصادية الداخلية . وتغفل تلك الفرضية ان الاختلالات على المستوى المحلى يمكن أن تنشأ من التغيرات فى الاقتصاد العالمى بدون حدوث

أى تدهور أولى فى الإدارة الاقتصادية المحلية . ويمكن أن يحدث ذلك فى حالة هبوط أسعار السلع التصدير ، أو ارتفاع أسعار الفائدة ، أو الكساد فى سوق السلع المصنعة أو تدنى التدفقات الرأسمالية . وإذا حدثت تغييرات كبيرة من هبوط النوع - وقد حدثت كلها بالطبع فى الثمانينيات - وإذا لم تظهر أى علامات التغيير، فإن الاقتصاديات القومية عليها أن تتكيف معها . ولكن التكيف الملائم إذا نظرنا إليه من زاوية الإدارة الاقتصادية الدولية يمكن ألا يكون (بشكل غير كلى) فمستسى الاقتصادات الوطنية التى نشأت فيها تلك الاختلالات الأساسية غير المناسبة ، بسبل فى الظروف الدولية التى أدت لنشوتها : أى فى العوامل المحددة لمستوى التلسسسب العالمى ، وأسعار السلع ، ومعدلات الفائدة ، وتدفقات رأس المال وغيرها . وعندئذ فان مدى التكيف الذى نحتاجه على المستوى الوطنى يتوقف على درجة تغير الشروط الدولية (٥) . ويعود ذلك الوضع بدوره الى خصيصة هامة تميز البنية الاقتصادية والوضع الاقتصادى للبلاد النامية . وتعزز تأثير العامل الخارجى على اقتصادها ، وامكانيستة حدوث اختلالات داخلية بواسطته حتى فى وضع أولى يتميز فى حد ذاته بالتسوازن الداخلى . فعملية إعادة الانتاج فى الاقتصاد النامى - سواء فى شكلها الموسسسب أو حتى الشكل البسيط تتوقف على العوامل الخارجية بدرجة تزيد كثيرا عن حالة الاقتصاديات المتقدمة . وينبع ذلك من كون الناتج الاجتماعى الاجمالى فيها وفسسق تركيبه العينى الطبيعى لا يوفر الشروط النوعية الحقيقية للتراكم . ومن هنا يتعين على البلاد النامية تصريف جزء أساسى من ناتجها فى الأسواق العالمية ، ويتعين عليها سسسا بالمقابل استيراد كثير من المدخلات الصناعية (السلع الرأسمالية والوسيطه) من تلك السوق . ومعنى ذلك ببساطة انه من الممكن جدا أن ينشأ الاختلال الخارجى نتيجة تغير شروط التجارة فى وقت لم يشهد تغيرا فعليا فيه على توزيع الناتج الاجتماعسى المحلى بين الاستهلاك والتراكم (٦) .

ب - الاطلاق من النظرية النقدية

ينكر أنصار الصندوق أن يكون الصندوق أسيرا للنظرية النقدية القديمة ويزعمون ان الصندوق يتبع منها انتقائيا ، اما تركيزه على التحليل النقسى فمرتبط بكون ميزان المدفوعات فى جوهره ظاهرة نقدية . الا ان متابعة ورسسد تحليل الصندوق لانتدع الباحث أمام خيار آخر غير الاقتناع بأن الصندوق يتبنسى فعلا النظرية النقدية بكل ماينتج من ذلك من انتقادات توجه لفكر النقديستين . فتعبيرا حتى عن الرد على حجته القائله بالطبيعة النقدية لميزان المدفوعات - وهو مالا ينكر فى الحساب النهائى شريطة ألا يعنى ذلك انكار كون ذلك مجسسرد انعكاس للمتغيرات الاقتصادية الفعلية - فان المتغير الأساسى للتحليل هو المتغيسر النقدى ، والأداة الرئيسية المقترحة لإدارة الاقتصاد هى السياسة النقدية . والجوهسر الحقيقى لبرنامج الصندوق هو السياسة النقدية ومن بينها سياسة سعر الصرف كما يرى نقاد الصندوق (٧) . والظاهر من التحليل السابق تقديمه ان الهدف الرئيسى للبرنامج

هو السيطرة على عرض الائتمان المحلي خاصة ، وعلى عرض النقود عموما . ويرتبسب ذلك هدف تحجيم التضخم كهدف محوري لمجمل تلك السياسات ، مع الأخذ ففسي الاعتبار فهم التضخم كظاهرة نقدية . ويذكرنا ذلك مباشرة بالقانون الأساسي للنقديين الذي يحدد معدل التضخم المتوقع بالفارق بين معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي . ووقال هذا القانون يعتبر النقديون ان السياسة النقدية يجب ان يكون لها طابع طويل الأجل ، وأن تكون مهمتها الوحيدة هي تثبيت معدلات التضخم . ويرى نقاد النظرية النقدية أو النظرية الكمية للنقود ان النقديين يتناقضون بدعوتهم لذلك الأسلوب لتثبيت التوقعات التضخمية وتحييد التضخم ، والذي يفرض جذريا التنظيم الكينزي قصير الأجل ، مع البديهية الأولية لمنهجهم ذاته والتي تقرر ان السياسة النقدية يجب ان تتحدد وفق العمليات الجارية في القطر الحقيقي للاقتصاد ، وان تخدم منظومة السوق ^(٨) . وترتبط بما سبق اننا نفتقد التأكيد على متغيرات هامة مثل معدل نمو الناتج ، ومعدل الاستثمار والتراكم أو التأكيد على أهمية التخطيط خاصة في القطاع الصناعي .

ويلاحظ ان اتباع النظرية النقدية واضح في مجمل جزئيات برنامج الصندوق ، فالتضخم وتحجيمه هدف رئيسي ، والآثار المعاكسة قصيرة الأجل يجرى الاعتراض بضرورتها ، والسياسة المالية تفقد استقلاليتها وتعتبر تابعا للسياسة النقدية ، ممسسا سنتعرض له في النقاط التالية .

والأكثر عرضة للانتقاد هو تصميم الصندوق على مد هذا المنهج النقدي على استقامة للبلاد النامية عموما ، وبكل فئاتها التي تتباين أوضاعها الاقتصادية بشسدة حتى البلاد الأقل تطورا حيث من الظاهر الافتقار للشروط المناسبة للاستخدام الفعال للسياسة النقدية (وجود سيولة كبيرة خارج النظام المصرفي ، ضيق وعدم ترابست أسواق النقد ، القيود الهيكلية والعقبات غير النقدية للنمو ، ضعف وندرة البيانات وغير ذلك) .

جـ افتراضات برنامج الصندوق وتناقضاته

ونقصد هنا معالجة تلك النواحي من برنامج الصندوق التي تستلزم مبدئيا افتراضات معينة قد لا تتوافق مع الواقع ، أو تلك التي يبرز فيها تناقض ممسسا ، أو تعارض بين الأهداف المعلنة ، وذلك وفق العرض الذي أوردناه لبرنامج البرمجسة المالية .

١ - افتراض تحديد الناتج المحلي من جانب العرض فقط . فالعجز في ميسسزبان المدفوعات يجرى التعامل معه في المعادلة السابق الإشارة لها $CA = Y - A$ عن طريق خفض الاستيعاب . والفرضية الكامنة في التحليل ان الناتج المحلي يتحدد عند حده الأقصى الذى تسمح به عوامل العرض ، وأن محده الأول مسسور حجم الطاقة الانتاجية الموجودة ، أو انه مساوى تقريبا لما يسمح به مسسودا الحجم .

ووفق هذا التصور فان أى زيادة فى الاصدار النقدى ستؤدى الى زيادة الطلب عن العرض وبالتالي الى قيام الأسعار باعادة التوازن بينهما عن طريق تخفيض القيمة الفعلية لاجمالي الدخل النقدى . اما جانب الطلب فيفترض انه لا يؤثر على العرض ، وانما يؤثر على مستوى الأسعار .

ويوجه الهيكليون نقدا أساسيا لهذا النموذج . فهم يرون أن الناتج فى عدد كبير من بلاد العالم الثالث لا يتحدد فقط من جانب العرض ، وأن مستواه كثيرا ما يتحدد بمستوى الطلب عليه ، وان الأسعار لا تقوم بالسسدور التقليدى فى التوفيق بين العرض والطلب . فالى حد كبير يتحدد الاستساج بحجم الطلب ، وتتحدد الأسعار بهامش فوق التكاليف الأولية . وفى ضوء ذلك فهي لاتقبل افتراضات الصندوق بأن تخفيض حجم الطلب لن يمس العرض ، وتؤكد ان انكماش الطلب سيؤدى الى انكماش مماثل للعرض (١) .

٢ - آلية التناسب بين التغير فى الائتمان المحلى والتغير فى الاحتياطيات الدولية، والتي تعتبر فى الواقع جوهر عملية البرمجة المالية تظل فى الواقع مسسرد فرضية لا أكثر حيث انها ترتهن بشروط واقعية قد لاتؤدى الى سريانها كلياً . الغريب هنا أن أنصار الصندوق انفسهم يصرحون ان الافتراض بأن التغيرات فى الائتمان المحلى ينتج عنها فقط تغيرات فى الاحتياطيات الدولية يبسدور أقل ميلا للصدود فى الواقع . فشروط هذا الافتراض هي عسيرة تمامسسا (١) وتحدد ورقة الصندوق تلك الشروط مؤكدة على انه من أجل ذلك فمن الضرورى ألا يكون للسياسسسستات النقدية التوسعية بشأن السوق المفتوحة أى تأثير على أسعار الفائدة المحلية ، وعلى قرارات الانفاق والأسعار أو سعر الصرف ، والى ان هذا الافتراض بالتالى لا ينطبق على بلد كبير ذى أسعار صرف معومة، أو على غالبية البلاد النامية الصغيرة التى توجد بها قيود على التدفقات الدولية لرأس المال .

٣ - عدم التحديد الدقيق لمصطلحات الأجل القصير والطويل ، وما يرتبط بذلك مسن افتراض ضرورة وجود فجوات زمنية يشوبها قدر من الغموض ولا بد هنا مسسن الإشارة الى نوع من التناقض الذى يتجلى فى أن برنامج صندوق النقد الدولى وهو برنامج مصمم أساسا للأجل القصير - لم تجر محاولات دمج فى برنامج مسسج أطول أجلا للتكيف الا مؤخرا - مؤسس على فرضيات المدرسة النقدية التمسى

ترفض كما أشرنا التنظيم قصير الأجل للاقتصاد . وورقة الصندوق التي نعالجها في هذه الدراسة تنعى صراحة على ان استخدام نموذج البرمجة المالية يستقيم بشكل عام عند تطبيقه على الأجل الطويل (١١) .

فمن ناحية يعتبر الطلب على النقود ثابتا خلال الفترات الزمنية التسي تصل لعام أو أكثر لا في الأجل القصير جدا . ونلاحظ هنا ان الأجل الطوييسسل المطلوب استقدم له لفظ عام أو أكثر ، بينما استخدم لفظ الأجل القصير جدا ليحصل محل الأجل القصير . وفي الأجل القصير يعمل الطلب على النقود كنوع من الرصيد الاحتياطي bubble stock الذي يساعد على استيعاب التغيرات في المتغيرات الأخرى . وينتج عن ذلك أنه عندما يزيد الائتمان المحلي لا تلاحظ بالضرورة تغيرات في صافي الأصول الأجنبية الا في الأجل الأطول .

ومن ناحية أخرى فمن غير الممكن افتراض ان المتغيرات التي تؤسسر على طلب النقود ، خاصة الدخل الحقيقي ، مستقلة عن التغيرات في الائتمسان المحلي اذا لم تكن الفترة المعينة تشير الى الأجل الطويل (١٢) .

وهكذا يصل الصندوق الى ان منهجه النقدي غير متصل بالتحليل قصييسر الأجل لميزان المدفوعات ، مع تحفظ بأن مايقصده بالأجل الطويل قد يكسسون سفة واحدة ، ولكن ذلك التحديد يبقى مسألة خاضعة للنقاش . ويرتبط بدلسسك مايزهدب اليه الصندوق من ان النظرية الاقتصادية (كما يفهمها ويعتقها الصندوق) هي مجرد مرشد لعلاقات التوازن وليس للزمن اللازم للتغيرات في المتغييسرات الخارجية ، التي تشمل الأدوات السياسية ، وذلك من أجل التأثير علسسسي المتغيرات الداخلية . وتشير الورقة الى الفجوات التي يمكن ان تنشأ عن ذلك والتي يحتمل أن تكون فجوات كبيرة ، ومن ذلك الوقت اللازم لكي تؤسسسر السياسة النقدية على الطلب الكلي . وقد يكون وقتا كبيرا ، والفجوة بييسسن تكييف سعر الصرف وبين تكييف الميزان التجارى ، والفجوة الكبيرة بييسسن أثر سياسات ادارة الطلب الكلي وآثار سياسات جانب العرض ، وهو مسسا سنتوقف عنده بشكل أكثر تفصيلا .

تثبيت أم تكييف ؟ أو العلاقة بين سياسات ادارة الطلب وسياسات جانسسب العرض ، الأمر الواضح من تتبع تفاعل سياسات الطلب وسياسات العسرض ، الى جانب الفجوة الزمنية الملحوظة بين ظهور آثار كل من الجانبين، أنه بينما اثار المجموعة الأولى من السياسات مؤكدة ومحددة فان آثار الجانب الإخسسر غير مؤكدة ويشوبها الغموض ، كما ان محاولة الدمج بين مدخل الصنسسسندوق قصير الأجل ومدخل البنك الدولي طويل الأجل في اطار واحد يأخذ فسسسسي الاعتبار كافة المتغيرات مازالت محاولة أولية تعترتها صعوبات متعددة .

وبشكل خاص يجرى الاعتراف صراحة من قبل الصندوق بأن عواقب تحرييسر مختلف الأسواق (القيود على الواردات ، أسواق المال المحلية ، أسواق الصناعات الأجنبية) لم تأخذ حظها من الاهتمام الجدى الا مؤخرا^(١٣) . كما يجرى الاعتراف بأن العواقب طويلة الأجل لاستراتيجية مكافحة التضخم تبقى غير مؤكدة . وينشأ تناقض آخر بين هدف تحقيق تخصيص أكثر فعالية للموارد وبين هدف خفض العجز فى الميزان الجارى فى الأجل القصير^(١٤) (فلنتذكر هنا مناقشتنا بشأن نسبته استخدام اصطلاح الأجل القصير) .

اما محاولة دمج خطة البرمجة المالية المقترحة من الصندوق فى سياق البرنامج طويل الأجل للتكيف المتوجه للنمو والذى يتبناه البنك الدولى ، فمازالت محاولته الأولية تعترضها العديد من الصعوبات .

والبرنامج المالى يفترض كما أشرنا ان الناتج الحقيقى يتحدد بعوامل خارجية وتجرى محاولات ربط العناصر المتعلقة بالنمو بالنموذج الأساسى للبرمجة المالية عسنى طريق دمج عدد صغير من المتغيرات الإضافية والعلاقات المفترضة بهذا النموذج . ومع ذلك فالنتيجة غير واضحة حتى الآن . وتقر ورقة الصندوق أنه من غير السهول ايجاد علاقة واضحة وسهلة بين السياسات المالية ، والنمو الاقتصادى طويل الأجل^(١٥) .

على ضوء ذلك فمن المشروع تماما توصيف برنامج الصندوق على انه برنامج للتثبيت أكثر منه برنامج للتكيف . ويؤدى ذلك فى الواقع العملى الى نتائج خطيرة أحيانا حيث يتم ابطاء معدلات النمو الاقتصادى ، ويستحيل فى المستقبل استعادة المعدل المرتفع للنمو . ومن أمثلة ذلك برنامج التثبيت الذى اتبعته حكومة بوليفيا عام ١٩٨٥ والذى وان نجح بسبب اجراءاته التعسفية فى الحد من معدلات التضخم الا انه فشل فى استعادة نمو وزيادة الناتج والدخول^(١٦) .

د - الطبيعة الانكماشية للبرنامج ، واهمال المدخل البديلة

نمط التكيف الذى يثير الاعتراض اذن هو ذلك التكيف الذى يتم بواسطة اجراءات التثبيت . ويعنى ذلك ان يتم تقليص الاختلالات الخارجية والداخلية عن طريق خفض الانفاق والناتج والواردات . وبذلك يتحقق مستوى منخفض للتوازن يقترن بانخفاض الناتج القومى الاجمالى والاستثمار والعمالة واستغلال الطاقمات المتاحة . ورغم أنه قد تم فى حالات كثيرة القضاء على الاختلالات فان الوضوع الاقتصادى الناشئ عن ذلك لم يكن مرضيا . اما التكيف الصحيح فهو يتضمن اعسادة هيكله الاقتصادى حتى يتم القضاء على الاختلالات الرئيسية عند مستوى مرغوب مسكن الناتج والاستثمار ، بالإضافة لحماية الاحتياجات الانسانية ، وهو الذى تكون معسده حالة الاقتصاد قابلة للنمو مستقبلا والتطور بثبات . واذا يركز مدخل الصندوق على خفض الاستيعاب المحلى فان المدخل البديل يحاول تقليل ذلك التكيف الانكماشى

وهو الذى يعنى التكيف الذى يتحقق بضغط الانفاق المحلى بأكثر من المقدار الذى يمكن ان يستوعبه انتاج صادرات اضافية (١٧) ان أهداف خفض الاستيعاب فى سياسة خفض التكيف الانكماشى التى يتبعها الصندوق تبدو أهدافا مشكوكا فى صحتها . وبمكسسن تلخيصها فى ثلاثة أهداف رئيسية : -

١ - خفض الاستيعاب المحلى حتى يمكن تحقيق موارد أكبر للصادرات أو للاحسلا محل الواردات ، الأمر الذى يعتبر ضروريا لتحسين الميزان التجارى الخارجى . ولكن فى غالبية البلاد النامية حيث فى الأجل القصير توجد درجة منخفضة مسسب المرونة فى استخدام الموارد المحلية تصبح امكانية استخدام خفض الاستيعاب المحلى أو الانكماش لتحقيق تحويل الموارد وتحسين التوازن الخارجى محدودة .

٢ - تخفيض الاستهلاك والاستثمار المحلى من أجل خفض الواردات . وبمكسسن ان يكون ذلك اجراءا فعالا لتحسين التوازن الخارجى بسرعة . ولكن بالاضافة لتكلفته المرتفعة فان التحسن الناتج عنه فى الميزان الخارجى تحسن مؤقت ، وسوف ينعكس بمجرد توقف سياسة الانكماش . ومن الضرورى اذن التأكسس ان الانكماش قصير الاجل سوف لايقوض الجهود متوسطة الأجل للتنمية بواسطة خفض رأس المال البشرى والعينى .

٣ - الهدف الثالث لسياسة الانكماش هو خفض معدل التضخم . ويتم هنا - كما سبق ان رأينا - فرض قيود على الائتمان حتى عندما يكون التوازن الخارجى مرضيا من أجل السيطرة على التضخم . وهنا يمكن الجدل فى جدوى ومهمة تحديد هذا الوزن للسيطرة على التضخم كهدف فى حد ذاته (١٨) .

ومايقال عن التضخم يندرج على عجز الموازنة . فتقليل هذا العجز سيقسى ولاشك هدفا هاما ، ولكن من الممكن القبول بعجز أكبر فى الموازنة أو تخفيضس أبطأ للعجز منه فى حالة السياسة الانكماشية ، كما يمكن وضع مزيد من التأكيد على تحقيق ذلك الهدف من خلال التوسع فى جانب الإيرادات فى الميزانية . والهدف النهائى من ذلك النقاش ليس انكار دور خفض الاستيعاب المحلى ، وانما تقليل ذلك الدور الى أدنى حد ممكن فى اطار سياسة أكثر توجهسسا لزيادة مرونة جانب العرض ، والمحافظة على النمو .

٤ - المبالغة فى دور سعر الصرف فى التوازن الاقتصادى الخارجى

يتضح من عرض تحليل برنامج الصندوق ان سياسة سعر صرف العملة ، والتسى يقصد بها تحديدا تخفيض العملة الوطنية ، تعتبر أحد أبرز ملامح هذا البرنامج حيث يعد سعر الصرف سعرا رئيسيا فى الاقتصاد يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية ويعد بذلك عاملا رئيسيا فى كل من سياسة خفض الانفاق وسياسة تحويلسسل الانفاق . ويتكامل معه فى خطة الصندوق اجراءات تحرير التجارة الخارجية ليكسلا

• معا ابرز عناصر برنامج التثبيت والتكيف .

وليس غرضنا هنا بالطبع انكار الدور الذى يمكن ان تلعبه سياسة سعر الصرف أو امكانية اجراء بعض التخفيضات لقيمة العملة فى عملية تصحيح الأوضاع الاقتصادية عموما ، وانما نقد هذا التصور لدور سعر الصرف والذى يبدو معه بمثابة الدواء الشافى لكل الأمراض الاقتصادية .

ويمكن فى هذا الصدد الاشارة لحالة بريطانيا كبلد متقدم اقتصاديا . اذ يسدل حساب حركة سعر صرف الجنيه الاسترلينى عبر فترة طويلة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) أنه علسى امتداد تلك الفترة حدث اتجاه ملحوظ نحو خفض ذلك السعر ، باستثناء الفتنسرة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ . ومع ذلك لم يشكل ذلك الانخفاض أى نوع من العلاج لمشاكل بريطانيا التجارية . وفى سياق الجدل حول هذه المشكلة داخل بريطانيا أكدت مجموعة السياسة الاقتصادية فى جامعة كامبريدج (C.E.P.G.) ان العائق الرئيسى للنجساح الاقتصادى فى بريطانيا هو مستوى تغلغل الواردات الذى يخلق حلقة مفرغة من انخفاض الطلب ، والاستثمار ، وعدم القدرة على المنافسة ، وينتج مزيدا من التدهور للميزان التجارى . واقترحت المجموعة لعلاج ذلك كسر تلك الحلقة بإدخال قيود عامة علسى الواردات ترفع مستوى الطلب ، والحافز للاستثمار ، والقدرة التنافسية للاقتصاد البريطانى .

أما الدوائر الرسمية لحزب العمال البريطانى ، فعلى الرغم من انها تختلف مع توصيات مجموعة كامبريدج الا انها تميل أيضا الى عدم التركيز على دور سعر الصرف . فهى تبدو اكثر تركيزا على كسر الحلقة المفرغة للكساد الاقتصادى البريطانى بالاهتمام بسياسة الاستثمار أكثر من التركيز على القيود على الواردات . ويبدو تقييمها لدور سعر الصرف من ابرازها لأهمية العناصر غير السعرية فى المنافسة مثل : النوعية ، والثقة ، وخدمات ما بعد البيع وغيرها . وحتى فى حالة المنافسة السعرية فان سعسسر الصرف لايعتبر العامل الوحيد (١٩) .

فى حالة البلاد النامية تصبح الانتقادات التى يتعرض لها استخدام سعر الصرف أو تخفيضه كأداة محورية للتوازن الاقتصادى الخارجى ومعالجة الخلل فى ميزان المدفوعات أكثر جوهرية وأهمية . وفى جميع الأحوال يتبين ان الافتراضات الكامنة وراء هذا الدور ان كان يمكن مناقشة انطباقها على حالة الاقتصاديات المتقدمة ، الا انها بعيدة جدا عن الشروط الواقعية الموجودة فى الاقتصاديات النامية .

ويمكن هنا أن نتذكر حاجتنا بشأن الطبيعة الانكماشية لبرنامج الصنسدوق . فسياسة تخفيض سعر الصرف يجب ادراجها فى هذا السياق بوصفها أحد أهمسم أدوات تلك السياسة . فالعجز التجارى يمكن تخفيضه مؤقتا بفعل سياسة الانكماش . ولكن التحسن الحقيقى لا الظامرى لميزان المدفوعات يصعب تحقيقه لان الشروط الواقعية لاتتفق مع الفرضيات الكامنة وراء سياسة خفض قيمة العملة .

والواقع أنه بفعل عوامل عديدة يصعب أن تحدث سياسة تخفيض سعر الصرف آثارا موانية سواء في الأجل القصير أو الطويل . ففي الأجل القصير تصبح المسألة واضحة . إذ حيث تعتمد غالبية البلاد النامية على منتجات محدودة للتصدير - غالبسا من المعادن أو المنتجات الزراعية - فان الأمر يتطلب سنوات لزيادة الناتج والصادرات .

اما بالنسبة للأجل الطويل فان المسألة تتعقد بسبب حزمة السياسات التسمى يتبعها الصندوق . فالى جانب تخفيض سعر الصرف يعتبر تحرير الواردات ثانسي أهم شروط اصلاح أوضاع القطاع الخارجى . وهكذا يعقب الخفض الأولى لقيمة العملة اتباع لسياسة الادارة المرنة لسعر الصرف التى تحافظ على الحوافز الفعلية مسواء للتصدير أو للاحلال محل الواردات . ويصاحب ذلك تخفيض أو الغاء القيسسود الكمية على الواردات ، وبالتالي اعتماد أكبر على ادارة سعر الصرف ، والتعريفسة الجمركية والسياسة النقدية والمالية من أجل التحكم فى الطلب على الواردات . الا انه بسبب التقلبات المستمرة فى أسعار المواد الأولية يمكن ان يؤدي الاغراق فى سياسة تحرير التجارة ومرونة سعر الصرف لتقلبات أكبر فى ذلك السعر بالاضافسة للتغيرات فى الموازين المالية والتوسع فى الائتمان . ويؤدي ذلك كله بالتالى لخلق بيئة ذات حوافز سعرية متغيرة تعمل مباشرة فى اتجاه معاكس للمؤشسسدرات السعرية المستقرة التى يبتغيهاالمستثمر المحتمل فى سلع التصدير الجديدة أو بدائسل الواردات (٢٠) .

ويشترك الهيكليون فى وجهات النظر تلك مقدمين حججا أساسية اضافية . فالقيد الأساسى على جهود التكيف فى حالة البلاد الافريقية مثلا هو امكانية الحصول على النقد الاجنبى . ولكن اجراءات الصندوق لاتبدو أنها ستخفف من هذا العائق . ويرجع ذلك لانخفاض امكانية الاحلال بين السلع الداخلة فى التجسارة الدولية والسلع غير الداخلة فيها . وهنا لايؤدي خفض الانفاق على الواردات السى التحول للتصدير .

ثم ان خفض سعر الصرف لايوافق افتراضات الاقتصاد الصغير ولذلك فسان شرط مارشال - ليرنر الذى سبق الاشارة له والقاضى بأن يزيد مجموع مرونة عرض الصادرات ومرونة الطلب على الواردات عن الواحد يعنى ببساطة أنه لن يحسسدث تدهور فى الميزان التجارى ، ولكن التحسن سيكون محدودا فى أفضل الأحسسبوال وسيستغرق وقتا . وعموما فان توسيع الطاقة الانتاجية للصادرات المعدنية والزراعية يتطلب وقتا . اما حفز الصادرات غير التقليدية مثل السلع المصنعة فهو مسالسسة تتجاوز عملية تصحيح الاختلالات السعرية .

وأخيراً فعلى جانب الواردات ذاته لايعتقد ان تكييف الاسعار النسبية مسن خلال خفض سعر الصرف يمكن ان يكون له بالضرورة الأثر المطلوب . فعندمما يتبع نظام تصاريح الاستيراد فسوف تنجح الزيادة فى قيمة الواردات بالعملية المحلية فقط فى خفض الارباح الكبيرة لاصحاب تلك التصاريح ، وسيكون لها أضرار محدود على الطلب الاجمالي على الواردات . الا أن تأثير خفض السوارادات اذا انعكس على السلع الوسيطة والرأسمالية فسيكون أثره معوقا للنتاج والنمو المستقبلى .

وإذا كانت تلك هى بعض آثار تخفيض سعر الصرف ، والحدود الفعلية للآثار الايجابية التى يمكن ان تنشأ عنه ، فيحسن فى النهاية ان نحاول رصد أهم الآتسار السلبية لتلك السياسة حتى تكون فى الاعتبار عند تقرير امكانية اللجوء لها والمدى الذى يمكن الايغال معه فيها . ويمكن اجمال أهم تلك الآثار فيما يلى :

١ - الأثر التضخمى لتلك السياسة . وحيث ان التضخم هنا سيكون ناتجا عن زيادة التكاليف وخاصة فى القطاعات التى تعتمد على مكون أجنبى كبير من السلع الرأسمالية والوسيطه ، وحيث انه يقترن بسياسة انكماشية عامة ، فالمرجسح اقتران التضخم بالركود ، وهو وضع سيكون له تأثير معاكس على امكانيسسة التحسين الراسخ لوضع ميزان المدفوعات .

٢ - زيادة أعباء خدمة الدين الخارجى وهو ماينشأ عنه وضع شديد الوطأة بالنسبة للدول مرتفعة المديونية . وقد حاولت بعض الدول المدينة معالجة أثر تخفيض قيمة العملة والتقلص المالى فى الميزان الخارجى بتشديد القيود على الاستيراد (المكسيك مثلا) (٢٢) .

٣ - حيث ان حزمة السياسات تتضمن على العكس مما سبق ربط تخفيض سعر الصرف بتحرير التجارة الخارجية بازالة كافة القيود الكمية على السوارادات وتخفيض الضرائب على الصادرات والواردات . فقد دلت تجربة البسسلاذ النامية على الانعكاس السلبى لذلك على توازنها المالى نتيجة انخفسساض حصيلة الضرائب المتأنيمة من قطاع التجارة الخارجية . وتساهم نواحي أخرى من البرنامج فى زيادة صعوبات الوضع المالى ، ومن ذلك زيادة مدفوعسسات الفوائد التى تدفعها الحكومة والقطاع العام نتيجة رفع سعر الفائدة (٢٣) .

٤ - الآثار التوزيعية لخفض سعر الصرف وانعكاساتها السلبية على المجموعسسات محدودة الدخل . اذ من المعروف ان خفض سعر الصرف يعنى تخفيضا فسسى الأجر الحقيقى ، فى حين يعطى مزايا اضافية لاصحاب رؤوس الاموال فسسى القطاعات المنتجة للتصدير أو للاحلال محل الواردات .

و - حلول طبيعية للنمو المتوجه للخارج

لاربيب ان مسألة حماية الاقتصاد الوطني ومايرتبط بها من تحديد درجسة انفتاح الاقتصاد المحلى على الاقتصاد العالمى تعتبر اشكالية الى حد بعيد. وفي مثل هذا الموضوع فان المعالجة المبسطة أو وحيدة الجانب لن تكون مفيدة .

وينبغى أن نقر ان حجج أنصار الصندوق هنا بخصوص سلبيات القيود علسى الصرف والتجارة ليست جميعها بلا منطق . ومن بين أهم هذه الحجج كون مسسسه القيود تكبت مشاكل المدفوعات أكثر من أن تعالجها . ويشار هنا الى أنه حتى فى حالة حدوث تحسن فى ميزان المدفوعات كنتيجة مثلا لتحسين شروط التجارة بفعل المحافظة على سعر صرف منخفض ، فان عوامل أخرى ستعمل فى الاتجاه المعاكس مثل حماية الصناعة المحلية ، واستمرار المنافع التى يمكن ان تجلبها القيسسود لمجموعات المصالح القوية . والغرض الرئيسى للقيود هو خفض الواردات لأقل مسسن المستوى الذى كان يمكن الوصول اليه عند سعر صرف معين ، وبالتالي خفض الطلب على العملة الاجنبية . ويجادلون بأن هذه النتيجة يتم الوصول اليها ليس بواسطة خفض الحافز للاستيراد ، بل باستبعاده . كما ان هذه القيود لانترفع الحوافسسز للتصدير . وحتى فى حالة نجاح القيود فى التمييز ضد الواردات غير الضرورية ، فان الابقاء على أسعار منخفضة للسلع الأساسية مع رفع أسعار السلع غير الأساسية من خلال تخفيض عرضها سوف يؤدى لتشجيع تصنيعها محليا . وينتج عن ذلك تحيز لصالح الاحلال غير الفعال محل الواردات أكثر من التوسع فى التصدير (٢٤) .

ان منطق أنصار الصندوق هنا منطق محدد : الالغاء الكامل للقيود الكمية على التجارة ، وتخفيض التعريفات الجمركية على الصادرات والواردات ، وبالتالسسى التخفيض الحاد لمعدل الحماية الفعلية وانهاء سياسة احلال الواردات ، واتبسع سياسة اقتصادية متوجهة للتصدير ، أى باختصار الاندماج الكامل للاقتصاد المحلى فى الاقتصاد العالمى .

ماهو عنصر الحقيقة فى ذلك التحليل ؟ والى أى درجة يستقيم ذلك المنطسق مع حقائق الواقع ؟

يبدو لنا ذلك النقد صحيحا بقدر مايتعرض للمبالغة فى سياسة الحمايةسنة بالصورة التى ارتبطت بالاستغراق فى سياسة احلال الواردات والعجز عن مزجها بشكل مناسب باستراتيجية للتصدير قادرة على المنافسة فى الاسواق العالميسنة ، وهو الوضع الذى يمكن رصده فى عدد كبير ، ان لم يكن فى غالبية البلاد النامية .

فمع استبعاد البلاد النامية الأقل تطورا والتى يعتبر توسع صادراتها الصناعية بعيدا عن الامكانية الفعلية ، يمكن القول أنه فى الشرائح المتوسطة والعليا من تلك البلاد تعد سياسة التصنيع المتبعة ذاتها أحد أسباب ضعف أداء صادراتها الصناعية .

ففي سياق عملية التصنيع أصبحت آلية تنظيم الاقتصاد اجمالا متوجهة لخدمسسته
احلال الواردات . وساهمت الامتيازات الممنوحة لتلك الصناعات بما في ذلك الشراء
من الخارج بسعر صرف مخفض والدعم والامتيازات المالية الأخرى في افتقاد المؤشرت
الحقيقية لكفاءة الصناعات المحلية . وفي ظل ذلك الوضع تتحمل قطاعات التصديسر
(في القطاع الأولى أساسا) عبئ تقديم العملة الصعبة لتلك الصناعات بالاضافة لشراء
سلعها ذات النوعية المتدنية . ومن ثم يصبح النشاط في السوق المحلية أكثر ربحيسسة
وأقل مدعاة للمخاطرة أو التحديث التكنولوجى وما الى ذلك من محاولة النفاذ للأسواق
الخارجية . والمهم أنه ما ان تنشأ مشروعات احلال الواردات ذات الكفاءة المنخفضة
حتى تستمر بفعل القصور الذاتى الاقتصادى والاجتماعى . ذلك انه ترتبط بها مجموعات
اجتماعية قوية مثل البرجوازية الصناعية وجزء من جهاز الدولة وبعض شرائح الطبقة
العامة .

وبقدر مايمكن تصور استراتيجىة الاندماج الكامل فى السوق العالمية قياسا على
بعض النماذج الاستثنائية كسنغافورة وهونج كونج كاستراتيجىة غير واقعية ، بقدر
ماهو ضرورى أيضا كسر الحلقة المفرغة لنموذج احلال الواردات .

ومن المتصور اتباع مجموعة من الاجراءات التى تستهدف ذلك والتى اتبعست
فى العديد من البلاد النامية تشمل اجراء بعض التخفيضات فى التعريفات الجمركيسسة
والتخفيف من القيود الكمية على الواردات ، واجراء تخفيضات محسوبة فى سعسر
الصرف ، وتخفيض الدعم للمشروعات الخاسرة المتوجهة للسوق المحلية مع زيسسادة
الدعم والحوافز لمشروعات التصدير . والقاعدة العامة التى تتخذ فى ظلها تلسسك
الاجراءات هى تهيئة نفس الظروف الملائمة التى تتمتع بها المشروعات العاملة فى
السوق المحلية للمشروعات العاملة فى مجال التصدير (٢٥) .

وفى نفس الوقت لاتعنى الاجراءات السابقة ازالة الحماية تماما والانفتساح
الكامل امام المنافسة الدولية . فهذا النموذج المتطرف لا يوجد الا كاستثنسسس
(سنغافورة ، هونج كونج) ، بينما ان بلادا أكبر ناجحة فى مجال الصسسادات
الصناعية ، مثل كوريا ، والبرازيل وتركيا والمكسيك ، بل حتى تايوان تعتبر جميعها
بلادا تتمتع بحماية معتدلة ، وهى تستخدم كلا من شكل الحماية بواسطة التعريفسسسة
الجمركية وبغيرها . بل ان من القطاعات التى تتمتع بتلك الحماية قطاعات التصدير
الهامة ذاتها (على سبيل المثال يصل مقدار التعريفات الجمركية فى صناعة السيارات فى
البرازيل الى ٩٥ ٪ ، وفى كوريا الجنوبية الى ٧٠ ٪) (٢٦) .

باختصار فى مقابل وصفة الصندوق فان ماتحتاجه البلاد النامية هو المزج بيسن
احلال الواردات وبين التوجه للتصدير واعتبار الجانبين وجهين لاستراتيجىة واحدة
سيتم التعايش بينهما لفترة طويلة ، وخفض معدل الحماية لا الغائها . مع استخدام
كل الأشكال المناسبة فى ذلك ، والمحصلة درجة مناسبة من الانفتاح على المنافسة
الدولية ، وليس الاندماج الكامل فى الاقتصاد العالمى .

أولا : أزمة ميزان المدفوعات المصرى

تطور اختلال التوازن الخارجى للاقتصاد المصرى عبر فترة زمنية طويلة . ويرجع هذا الاختلال فى جذوره لعوامل هيكلية عميقة . وقد تفاقم بعد اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ . ومع تفاقمه لم يتم اجراء التصحيحات المطلوبة فمضى ادارة الاقتصاد المصرى فى حينها . وأدى ذلك فى النهاية الى نشوء وضع يهدد جديا قسدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها ، وينذر بالتالى بهزة خطيرة فى التعامل مع العالم الخارجى . وتحت الحاح ذلك الوضع قبلت مصر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وفق اتفاقيات وقعتها مع صندوق النقد والبنك الدوليين .

أ - الطبيعة الهيكلية لأزمة ميزان المدفوعات

تشير حدة واستدامة أزمة ميزان المدفوعات المصرى الى الطبيعة الهيكلية لتلك الأزمة . وعلى الرغم من ان تشخيص المؤسسات المالية الدولية يشير بشكسسل صحيح لعدد من الأبعاد الهيكلية لأزمة الاقتصاد المصرى الا انه يتجاهل أبعادا أخرى ، كما انه لايتجرد من التحيز الفكرى فى نواحي معينة على نحو يتوافق بشكل عام مسع التقويم الذى أوردناه سابقا لبرامج التكيف : اذ يجرى اغفال أو التخفيف من الآثار السلبية لتغير البيئة الدولية . ومن جانب آخر يتم التركيز على مسئولية القطاع العام على وجه التحديد فى ذلك ، رغم ان القراءة الدقيقة لتطور أزمة التسسوازن الخارجى للاقتصاد المصرى ستكشف كما سنوضح تفاقم تلك الأزمة بعد اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ وبفعلها بالذات ، وهى فترة شهدت تراجع دور القطاع العام رغم استمراره . وأخيرا فرغم هذه الطبيعة الهيكلية للأزمة فان العلاج المقترح يبدو كما سبق أن أوضحنا ليس بمعالجة المتغيرات الفعلية ، وانما تحديدا مسسن المتغير النقدى الذى يفترض ان يؤدى الى التأثير النهائى على المتغيرات الحقيقية على النحو الذى سنستعرضه فى الفقرة التالية .

أسباب تزايد فجوة الموارد

وبوجه عام يمكن تصور التاريخ الاقتصادى المصرى المعاصر كمراحل متعاقبة من النمو والتوسع الاقتصادى المقترن بازدياد التمويل الخارجى وبالتالى تفاقم عسس ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية ، تعقبها فترات انكماشية ترتبسط بنضوب امكانيات التمويل الخارجى ، وتزايد أعباء خدمة الديون وتوقيع برنامج مسج للتثبيت مع صندوق النقد الدولى . وتمتد فترة التوسع الأولى من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٤ . وأعقبها فترة انكماش من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٣ . اما فترة التوسع الثانية

فتبدأ من عام ١٩٧٤ وتمتد الى عام ١٩٨٥ ، وتبدأ الفترة الانكماشية الثانية من عام ١٩٨٦ وتمتد الى الآن ، ولكنها دخلت مرحلة حرجة في التسعينات على وجهه الخصوص .

ونسجل هنا أولا أنه على امتداد تلك الفترة كان قصور الادخار المحلسمس مسئولاً عن تزايد الاتجاه نحو التمويل الخارجى . ففي عام ١٩٦٥ لم تغط المدخسرات المحلية سوى ٦٩٤٪ من الاستثمارات ، ومع اعلان سياسة الانفتاح هبطت تلمسك النسبة بحدة مع عام ١٩٧٥ الى ١٦٤٪ فقط ، ثم استقرت بعد ذلك عند مستوى يزيد قليلا على نصف الاستثمارات . وعندما يزيد الاستثمار على الادخار بهذا الشكسمل فان ذلك ينعكس على ميزان المدفوعات فى شكل زيادة للواردات على الصادرات . وقد سجل عجز ميزان العمليات الجارية والتحويلات بالفعل تزايدا مستمسسرا وتضاعدا ، إذ ارتفع هذا العجز من ٢٣٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ الى ١١٠ م ج فى عام ١٩٦٥ . وفى حين بلغ العجز فى سنة ١٩٧٣ (قبل اعلان الانفتاح مباشسرة) ٢٢٣٢ م ج ، فقد قفز فى العام التالى بمقدار الضعف تقريبا الى ٥٢٢٧ م ج وواصل ارتفاعه على مدار السبعينات وبداية الثمانينات حتى وصل الى ١٠٩٥٢ م ج فى عام ٨٤/٨٣ ، أى انه تضاعف خلال ١٠ سنوات من سياسة الانفتاح حوالى ٥ مرات (٢٧) . وفى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات وصل الى رقم قياسى آخر قدره ٤٠٢٣٤ ، مليون جنيه فى عام ١٩٨٩/٨٨ أى انه تضاعف مرة أخرى حوالى أربع مرات خسسال أربع سنوات .

يرصد البنك الدولى فى استعراضه لخلفية الوضع الاقتصادى فى مصر انتهساج مصر منذ الخمسينات لاستراتيجية تنمية يقودها القطاع العام ومتوجهة للداخل ومستندة على الملكية العامة واقتصاد الأوامر . كما يرصد ان سياسة الانفتاح التى اتبعست منذ عام ١٩٧٤ وأدت للتحرير الجزئى لاقتصاد مصر استمرت كواحدة من الاستراتيجيات الحمايية لاحلال الواردات التى يتم تمويلها بتدفقات ضخمة من النقد الأجنبى مسسن خلال المساعدات والاقتراض الخارجى ، وصادرات البترول ، وتحويلات العامليسسن، ودخل السياحة وقناة السويس بالاضافة للاستثمار الاجنبى المباشر . ويشير تقريسمس البنك الى أنه عندما بدأت عائدات العملة الاجنبية المرتبطة بالبترول فسسسى الانخفاض فى عام ١٩٨٢ كانت الحكومة ماتزال قادرة على المحافظة على النمسمسو بسبب تزايد الاقتراض الاجنبى ، وبتشديد القيود على الواردات . وأدى تدهمسمس مؤشرات الثقة الاثمانية فى النهاية الى تباطؤ معدلات النمو (٢٨) .

وفى تقييمنا لهذا العرض يمكن أن نشير الى انه رغم عدم استبعادنا لعوامل سوء الادارة ، فان القطاع العام مسئول بشكل أساسى عن استنزاف الموارد ليمسس لكونه قطاع عام فى حد ذاته ، بل يقدر مايرتبط باستراتيجية احلال الواردات على النحو الذى تم تطبيقه فى النموذج المصرى - والذى هو بالمناسبة النموذج الشائع بين

البلاد النامية . واللافت للانتباه هنا ان التقرير يشير في نفس الوقت السيسى ان التحولات الليبرالية التي تمت منذ منتصف السبعينات - والتي تعنى بالطبع تنشيطا ملحوظا للقطاع الخاص - قد حافظت على نمط احلال الواردات . بل ونذهب نحسن الى أبعد من ذلك ونقول ان تلك التحولات قد دعمت التحيز لذلك النمط وشسددت مساوئه . مما يدل على ان ذلك النمط يمكن ان يسأل عنه القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء ، وان مسؤولية الاخير من الجائز جدا أن تكون أكبر .

وينبغي ان نضيف الى ماسبق ان نمط التنمية المتبع يتسم بغلبة «النمو الموسع» الذى يستند الى تراكمات واضافات جديدة مستمرة لـ «النمو المكثف» المستند السيسى زيادة فعالية الطاقات الانتاجية الموجودة . وأن التحولات الليبرالية منذ منتصف السبعينات لم تساهم أيضا في معالجة ذلك الوضع ، بل أدت الى انخفاض مؤششرات الفعالية فى الاقتصاد ومن ثم ضاعفت الحاجة الى التمويل الخارجى ، ومن ذلك انخفاض التركيب التكنولوجى لرأس المال الأساسى حيث لم تصل نسبة الآلات فيسسه فسيسى الثمانينات الى ٤٠٪ ، فى حين تصل النسبة المقابلة فى البلاد المتقدمة الى الثلاثين . ومن جهة أخرى انخفض عائد رأس المال بشكل مستمر . وبينما كان المعامل الحدى لرأس المال فى الستينات ١٩١ وفى الصناعة ٢٠٨ فقد وصل فى الثمانينات السيسى ٢ بالنسبة للاقتصاد المحلى ككل والى ٤٥ بالنسبة للصناعة ، مما يشير الى التزايد الكبير فى الاستثمارات المطلوبة للحصول على الناتج الاضافى . وبينما يشير ذلك للاتجاه للصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ترافق معه اتجاه آخر لاسبقية النمو فى القطاعات الخدمية وركود ملحوظ فى نمو الانتاج الزراعى ومعدلات للنمى فى الصناعة التحويلية أبطأ نسبيا من القطاع الثالث^(٢٩) . وتجدر الاشارة السيسى ان جهود خطط التنمية الاولى والثانية لم تفلح فيما بعد فى تحقيق أسبقية النمو فسيسى القطاعات السلعية .

واذا اصطحب مع ذلك فى نفس الوقت ، توسع ملحوظ فى الاستهلاك لأمكننا تصور حجم الضغط الذى يمكن أن يقع على ميزان المدفوعات . فعلى الرغم مسن ان العوامل الهيكلية السابقة والمتعلقة بنمط التنمية المتبع تظل المسئول الأول عن تدهور وضع المدفوعات الخارجية ، الا اننا لايمكن ان نتغافل الاثر الهام أيضا لزيادة الواردات الاستهلاكية بعد اعلان سياسة الانفتاح ، وماتوضحه الأرقام من ان معدلات الزيادة فيها كانت اكبر من معدلات الزيادة فى استيراد السلع الرأسمالية .

واذا قارنا بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٥ (العام السابق جلى اعلان سياسة الانفتاح والعام التالى) لوجدنا ان الواردات قد ارتفعت من ٣٦١ مليون جنيه الى ١٥٢٩٢ مليون جنيه ، اى انها قد زادت بمقدار ٤٢ مرة ، وان نسبتها فى الناتج المحلى الاجمالى قد تضاعفت أكثر من ٣ مرات . وارتفع عجز الميزان التجارى مسن ١٠٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ الى ٤٩٤٢٤ مليون فى عام ١٩٨٢ ، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات فى الفترة نفسها من ٩٦٪ الى ٣١٪ وفى حين ظلت نسبة

ان تفاقم صعوبات ميزان المدفوعات المصرى فى النصف الثانى من الثمانينات وأوائل التسعينات يرتبط كما يشير تقرير البنك الدولى بتراجع حصيلة الدخسول المرتبطة بالبترول منذ عام ١٩٨٢ وبصفة خاصة بعد الهزة الكبرى فى أسعاره منسسد منتصف الثمانينات .

تشوه تركيب ميزان المدفوعات

ويعبر ذلك عن ثانى أهم ملامح ميزان المدفوعات المصرى بعد ظاهرة تنامسى العجز فى ميزان العمليات الجارية والميزان التجارى . وتعد تنامى أهمية تسلسك الدخول انعكاسا لتشوه عملية التنمية . فالتخصص فى تصدير سلعة أساسية واحدة هى النفط يعكس التحول الذى طرأ على نمط مشاركة ودمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل على أساس التحول من تصدير سلعة خام (القطن) السى انتاج وتصدير سلعة خام أخرى هى النفط . وهذا التحول قد تم اساسا بفضل تدفسسق الاستثمارات الاجنبية الى قطاع البترول فى ظل أزمة الطاقة العالمية آنذاك وتحسسول الدول الغربية الكبرى الى تنمية مصادر بديلة للطاقة من بينها اكتشاف وتطوير منابع جديدة للنفط خارج بلدان الأويك المصدرة للنفط . ولاينفصل نمو مصادر الدخل الأخرى المرتبطة بالبترول بشكل أو بآخر . أو غير مرتبطة به (كالسياحة) عن التحسسولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، والتي أدت كما أشرنا الى أسبقية نمو القطاعات غير السلعية . ويمكن تتبع الأهمية النسبية لتلك المصادر من خلال الجدول التالى (رقم ٢) الذى يعرض تقديرات ميزان المدفوعات خلال ١٠ سنوات .

جدول رقم (٢)

تقديرات ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠ (القيمة بمليون جنيه مصرى)

٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	
										المعاملات الجارية
										المتحصلات منها
٩٤٣٨٩	٥٥٦٧٢	٣٣٨٣٤	٣٧٦٦٠	٢٧٠٦٩	٢٨٨٥٤	٢٨٣٧٨	٢٨٥٩٨	٢٦٨٢٩	٢٧٦٥١	حصيلة الصادرات
	١٣٥١٦	١١٣٦٩	١٠٩٣٩	٦٧٥٦	١٦٢٠١				١٦١٤٦	صادرات البترول
٣٩٩٤٩	١٦١٨٩	٩١٤٧	٨٨٨١	٨٠٣٦	٧٢٩٨	٦٢٧٧	٦٨١٨	٦٦٩٦	٦٣٦٢	رسوم المرور بقناة السويس
٢٦٨٧٤	٢٧٦١٨	٢١٤٥٨	١٩٢٢٢	٨٣٧٠	٤٢٤٣	٣٣٩٧	٢٣٨٧	٢٥٢١	٢٧٨٥	السياحة
٣٠٣٦٠٢	١٩٥٣٨٧	١١٦٧٣٥	١٠٨٢٥٢	٨٥١٨٧	٦٣٤٧٣	٥٥٢٥٧	٥٤٨٠١	٥٢٧٧٥	٥٠٣٢٠	المجموع
										المدفوعات
٤٢٢١٤٤	٣٤٤٧٢٢	٢٥٨١٨٣	٢٢٢٢٦٥	١٩٥٤٨٠	١٣٠٥٥٢	٩٨٩٠١	٩٨٤٩٠	٨٦٦٤٥	٨٦٠٦٦	منها مدفوعات عن الواردات
٣١٣٩٢٠	٢٥٥١٦٩	١٩٨٦٩٨	١٧٧٣٧٧	١٣٧٨٧٩	٩٢٢١٤	٧٤٩٥٩	٧٣٤٨٨	٦٣٨٢٥	٦٥٦٩٠	
١١٨٥٤٢-	١٣٩٣٣٥-	١٤١٤٤٨-	١١٥٠١٣-	١١٠٢٩٣-	٦٧٠٧٩-	٤٣٦٤٤-	٤٣٦٨٩-	٣٢٨٧٠-	٣٥٧٤٦-	رصيد المعاملات الجارية
										التحويلات
١٥٢٦١٣	١٢٢٩١٠	١٠١٢١٤	٩٠٨٧٩	٨٣٥٦٦	٤٣٠٦١	٣٠٦٢٩	٣٢٧١١	٢٦٣٣٠	١٧٤٣٦	رسمية
٤٠٥٧٧	٢٥٢٧٣	١٦٩٤٥	١٥٤٤٥	١٦٤٣٢	٣٥٥٢	١٥٥٥	٢٦	٧	١٢٥	تحويلات العاملين بالخارج
١١٢٠٣٦	٩٧٦٣٧	٨٤٢٦٩	٧٥٤٣٤	٦٧١٣٤	٢٩٠٧٤	٣٢٦٨٥	٢٦٣٢٥	٢٦٣٢٣	١٧٣١١	
٣٤٠٧٢-	١٦٤٢٥-	٤٠٢٣٤-	٢٤١٣٤-	٢٦٧٢٧-	٢٤٠١٨-	١٣٠١٥-	١٠٩٧٨-	٧٥٤٢٠-	١٨٣١٠-	رصيد المعاملات الجارية والتحويلات

المصدر: تطور ميزان المدفوعات المصري - تقرير مجلس الشورى
التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى - اعداد مختلفه.

جدول رقم (٣)

تطور ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠

(أرقام قياسية)

	١٩٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	
											<u>المعاملات الجارية</u>
											<u>المتحصلات منها</u>
	٣٤١ر٤	٢٠١ر٣	١٢٢ر٤	١٣٦ر٢	٩٧ر٩	١٠٤ر٤	١٠٢ر٦	١٠٣ر٤	٩٧	١٠٠	حصولات الصادرات
	-	٨٣ر٧	٧٠ر٤	٦٧ر٨	٤١ر٨	١٠٠ر٣	-	-	-	١٠٠	صادرات البترول
	٦٢٧ر٩	٢٥٤ر٥	١٤٣ر٨	١٣٩ر٦	١٢٦ر٣	١١٤ر٧	٩٨ر٦	١٠٧ر٢	١٠٥ر٢	١٠٠	رسم المرفق بقناة السويس
١	٩٦٥ر٠	٩٩١ر٧	٧٧٠ر٥	٦٩٠ر٢	٣٠٠ر٥	١٥٢ر٤	١٢٢ر٠	٨٥ر٧	٩٠ر٥	١٠٠	السياحة
٢٠٥	٦٠٣ر٣	٣٨٨ر٣	٢٣٢ر٠	٢١٥ر١	١٦٩ر٣	١٢٦ر١	١٠٩ر٩	١٠٨ر٩	١٠٤ر٩	١٠٠	المجموع
١٠	٤٩٠ر٤	٣٨٨ر٩	٣٠٠ر٠	٢٥٩ر٤	٢٢٧ر١	١٥١ر٧	١١٤ر٩	١١٤ر٤	١٠٠ر٧	١٠٠	<u>المدفوعات</u>
	٤٧٧ر٩	٢٨٨ر٤	٣٠٢ر٥	٢٧٠ر٠	٢٠٩ر٩	١٣٩ر٨	١١٤ر١	١١١ر٩	٩٧ر٢	١٠٠	منها مدفوعات عن الواردات
	٣٣١ر٦	٣٨٩ر٨	٣٩٥ر٧	٣٢١ر٨	٣٠٨ر٥	١٨٧ر٧	١٢٢ر٠	١٢٢ر٢	٩٤ر٨	١٠٠	عجز المعاملات الجارية
	٨٧٥ر٣	٧٠٤ر٩	٥٨٠ر٥	٥٢١ر٢	٤٧٩ر٢	٢٤٧ر٠	١٧٥ر٧	١٨٧ر٦	١٥١ر٠	١٠٠	<u>التحويلات</u>
	٣٢٤٦١ر٦	٢٠٢١٨ر٤	١٣٥٥٦ر٠	١٢٢٥٦ر٠	١٣١٤٥ر٦	٢٨٢٤٦ر٦	١٢٤٤ر٠	٢٠ر٨	٥ر٦	١٠٠	رسمية
	٦٤٧ر٢	٥٦٤ر٠	٤٨٦ر٨	٤٣٥ر٨	٣٨٧ر٨	١٦٨ر٠	١٨٨ر٨	١٥٢ر٠	١٥٢ر٠	١٠٠	تحويلات العاملين بالخارج
	١٨٦ر٠-	٨٩ر٧	٢١٩ر٧	١٣١ر٨	١٤٦ر٠	١٣١ر٢	٧١ر٠	٦٠ر٠	٤١ر٢	١٠٠	عجز المعاملات الجارية والتحويلات

ويتضح من الجدول ان صادرات البترول ومنتجاته كانت تمثل النسبة الأكبر من الصادرات السلعية ، وقد بلغت هذه النسبة ٥٨٤٪ من الصادرات السلعية في عام ٨٢/٨١ ثم اتجهت الى الانخفاض الى النصف الثانى من الثمانينات بسبب انخفاض الأسعار والكميات المصدرة فبلغت ٢٢٥٪ فى عام ٨٧/٨٦ ووصلت الى ٢٩٪ فقط فى عسسام ٨٨/٨٧ . ورغم ذلك فمازالت صادرات البترول تحافظ على أهميتها كأبرز بنسب صادرات السلعية ، وقد اتجهت للارتفاع مرة أخرى فى التسعينات ، وتذكر أخسر بيانات البنك المركزى أن نسبتها قد وصلت الى ٤٥٪ من الصادرات السلعية فى السنة المالية (١/١٩٩٢) .

ومن ناحية أخرى فان المصادر الأربعة المذكورة (البترول - رسوم المسرور فى قناة السويس - السياحة - تحويلات العاملين فى الخارج) وهى المصادر شديسدة التأثير بالبيئة الاقتصادية الخارجية ، والتي أطلق عليها بعض الاقتصاديين المصريين تسمية المصادر الربعية يعود لها نصيب يزيد أو يقل قليلا عن نصف جانب الإيرادات ، فى ميزان المدفوعات . وقد بلغت نسبتها فى الإيرادات ٦٢٨٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وبلغت ٥٢٥٪ فى عام ٨٧/٨٦ ، ثم وصلت الى ٤٨٧٪ فى عام ٩٠/٨٩ ، ويتضح من ذلك مدى امكانية تعرض الاقتصاد المصرى للهزات بفعل التغيرات فى الاقتصاد العالمى ، بل ان الهبوط الذى طرأ على مساهمة تلك المصادر مرتبط كما ذكرنا بالتغيرات التى حدثت فى سوق النفط العالمية ، مما عرض الاقتصاد المصرى لضغوط شديدة .

فنتيجة للأحداث التى شهدتها الأسواق العالمية للنفط ، والتي تتأثر بشسدة بالتقلبات الدولية والصراع بين بلدان الأوبك بعضها البعض ، فضلا عن سياسسات الدول المستهلكة للطاقة ، وهبوط أسعار تصدير النفط المصرى بصورة كبيرة (هيسسوط المتوسط المرجح لسعر تصدير البرميل من البترول الخام المصرى من ٢٧ دولار عسسام ١٩٨٥/٨٤ ، الى ٢٢٢٢ دولار عام ١٩٨٦/٨٥ ثم الى ١٣ دولار عام ١٩٨٧/٨٨ قبل أن يعود للارتفاع بعد ذلك ، تناقصت حصيلة الدولة من الصادرات النفطية من ٢٦ مليسار دولار عام ١٩٨٥/٨٤ الى ١٩ مليار عام ١٩٩١/٩٠ ، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة بنسبة ٢٥٪ إذ ارتفعت من ٨ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ الى ١٠ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ .

جدول رقم (١)
حصيلة صادرات النفط المصرى

١٩٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٧/٨٦	٨٥/٨٤	
١٩٧٠٠٧	١٢٢٨٠٧	١٠٦٦٢٢	١٥٦٢٠٧	٩٠٥٠٩	٢٢٧٨٠٢	٢٢٦٤٠٢	الحصيلة بالمليون دولار
٢٠٠٢	١٥٧	١٢٠	١٥٠	١٤٢	٢٢٢	٢٧٢	المتوسط المرجح للسعر دولار للبرميل

المصدر : مجلس الشورى ، التوازن الخارجى للاقتصاد المصرى وزيادة الاعتماد على الذات القاهرة ، ١٩٩١ .

وقد انعكس ذلك - ضمن تفاعل العوامل الهيكلية الأخرى التي أشرنا لها فيما سبق في استمرار تدهور وضع الميزان التجارى وتفاقم العجز فيه . وقد تضاعف عجز هذا الميزان من ٢٨٠٣٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ الى مايقرب من عشرين مليار جنيه (بالضبط ١٩٩٤٩٧) مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، بما يشير السسى ان العجز التجارى هو أخطر حلقات مأزق ميزان المدفوعات المصرى . وقد انعكس ذلك على عجز ميزان العمليات الجارية الذى ارتفع من ٢٥٧٤٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٤١٤٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩/٨٨ . أما العجز الاجمالى السسى لميزان المدفوعات فقد وصل لحدده الاقصى فى عام ١٩٨٩/٨٨ . ومقداره ٤٠٢٣٤٤ مليون جنيه . ومن الملاحظ ان فائض ميزان الخدمات قد ساهم فى تخفيض عجز العمليات الجارية ، وان التحويلات قد ساهمت فى خفض العجز الاجمالى ولكن مكوناتها تتصف مع ذلك بالحساسية والهشاشة وهو ما سنستعرض بشكل أكثر تفصيلا .

تطور الميزان الخدمى والتحويلات

ثانيا : الميزان الخدمى

لعب هذا الميزان دورا هاما فى الحد من تدهور ميزان المدفوعات المصرى ككل نظرا لانه حقق فائضا مستمرا ، خلال الفترة محل الدراسة بسبب الطفرة التى طمرت على البنود المكونة لهذا الميزان ، وقد غطى فائض الخدمات الجانب الاكبر مسسمن العجز التجارى .

وهو ما يشير الى ان هذه المصادر هى التى تمول وارداتنا السلعية بصفة اساسية ونقصد بها تحديدا السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج، وهى مصصادر ريعية لاتتصل بالعملية الانتاجية ، كما انها تتحدد بعوامل خارجية تصعب السيطرة عليها من جانب الدولة .

وقد تركزت أهم بنود هذا الميزان فيما يلى :

١ - السياحة

حقق هذا البند نجاحا ملحوظا منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن ، فارتفعت الايرادات السياحية لتصل الى ٩٢٤٦ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ ، مقابل ٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٠/٨٨ ، و٨٨٤٦٢ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ . ولم يكن هذا البند يتجاوز ٢٩٢ مليون دولار عام ١٩٨٢/٨١ ، ويرجع السبب فى ذلك الى ازدياد عدد السائحىن القادمين الى مصر ، خاصة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ، والذى وصل الى ٢٠ مليون سائح مقارنة بـ ١٥ مليون فى الفترة السابقة بزيادة قدرها ٦٥٪ وارتفعت الليالى السياحية من ٩ مليون ليلة عام ١٩٨٥ الى ٢١ مليون ليلة تقريبا عام ١٩٨٩ .

جدول رقم (٥٠)

تطور الميزان الخدمى ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٢/٩١

القيمة بالمليون دولار

المصادر الخدمية	الواردات الخدمية	الفائض (العجز)	
٢٩٩٢,٢	٢٦٢٦,١	٣٦٦,١	١٩٨٢/٨١
٣٤٤٠,٨	٢٩٧٥,٩	٤٦٤,٩	١٩٨٣/٨٢
٣٤٥٧,٣	٣٢٥٣,٧	٢٠٣,٦	١٩٨٤/٨٣
٣٥٠٥,٤	٢٠٧١,٥	١٤٣٣,٩	١٩٨٥/٨٤
٣٤٤٤,٢	٣٥٩٨,٨	١٥٤,٦	١٩٨٦/٨٥
٤٠١٦,٢	٣٢٣٧,٨	٧٧٨,٤	١٩٨٧/٨٦
٤٥٧٤,٦	٢٦٣٣,٦	١٩٤١,٠	١٩٨٨/٨٧
٦٢٥٣,٢	٣٣٠١,٧	٢٩٥١,٥	١٩٨٩/٨٨
٦٧٨٢,٩	٣٩٥٦,٩	٢٨٢٦,٠	١٩٩٠/٨٩
٧٦٧٨,٨	٤٠١٢,٠	٣٦٦٦,٨	١٩٩١/٩٠

المصدر : مجلس الشورى " تقرير عن التوازن الخارجى للاقتصاد المصرى وزيادة الاعتماد على الذات

الهيئة القاهرة ١٩٩١ .

وذلك باستثناء عام ١٩٨٦ والذي شهد انخفاضا ملحوظا نتيجة لاحداث الامسن المركزي التي جرت في فبراير من ذلك العام . وقد تراجعت هذه الحركة قليلا خلال عام ١٩٩١/٩٠ حيث لم يتجاوز اعداد السائحين الا ١٩ مليون سائح وذلك بسبب الاحداث التي شهدتها المنطقة آنذاك ، وهنا تجدر الاشارة الى الزيادة الملحوظة في حركة السياحة العربية لمصر ، حيث بلغت نسبة عدد السياح العرب الى ٢٢٪ من اجمالي السياحة القادمة ووصلت نسبة الليالي السياحية العربية الى اجمالي الليالسي السياحية ٢٨٪ .

وعند محاولة استشراف مستقبل هذا البند فاننا نشير الى التغييرات الجارية على الساحة الدولية وآثارها على حركة السياحة العالمية ، خاصة الحديث عن الجماعة الأوروبية مع مايعنيه ذلك من فتح للحدود بين تلك الدول وتوفير جو اكثر حريسة للتنقل بينها ، مما يشجع حركة السياحة الداخلية ، اي بين الاقطار الأوروبية وبعضها البعض . هذا فضلا عن التغييرات الجارية في بلدان أوروبا الشرقية ، وامكانية تأثيرها في حركة السياحة القادمة من أوروبا الغربية ، حيث تشكل منطقة جسدب للسائح الأوروبي الذي يرغب في التعرف على هذه المناطق .

وبمعنى آخر فهناك امكانيات كثيرة لحدوث تغيير جوهري في التوزيع الجغرافي لحركة السياحة الدولية ، بما في ذلك تلك القادمة من المنطقة العربية . وعلى الجانب الآخر فسوف تتأثر السياحة العربية كثيرا بالتحركات الجارية في اسواق النفط وتداولها وآثارها على عمليات الاستثمار وخلافه .

٢ - قناة السويس

تزايد الدور الذي لعبه هذا البند في ميزان المدفوعات المصري ، عكس الارتفاع في اسعار النفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، الامر الذي أدى الى ازدياد حركة الملاحة بالقناة ، نتيجة لاشتداد عملية التنمية والاستيراد داخل البلدان الخليجية المصدرة للنفط ، وهو ما رفع من حجم العبور ، وارتفعت حصيلة المتحصلات من قناة السويس فوصلت الى ٩٠٨ و٩ مليون دولار عام ١٩٨٢/٨١ ثم وصلت الى ١٣٠٦ و٧ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ ثم الى ١٧ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ ، ويتعرض هذا المصدر للعديد من المخاطر منها الارتباط الشديد بين عائدات النفط في الدول الخليجية ومستورداتها في العالم الخارجي ، وهي العملية التي تزيد حركة المرور في القناة . هذا فضلا عن خطوط انابيب نقل النفط الجديدة والتي قامت بها حكومات الدول الخليجية والعراق لنقل النفط مباشرة الى الاسواق الاستهلاكية ، وهو ما يقلل من اعتمادها على قناة السويس كمر مائي لهذه الصادرات . الخ .

وكلها امور تشير الى خطورة الاعتماد على هذا المصدر بشكل رئيسى ، دون البحث عن بدائل مساعدة وهنا تجدر الاشارة الى ان عدد السفن العابرة للقناة قد هبط من ١٨٢ ألف سفينة عام ١٩٨٨ الى ١٧٧ الف عام ١٩٩٠ ، وذلك رغم ارتفاع عدد ناقلات النفط من ٣٤ الف الى ٣٧ الف خلال عامي ٨٨ و١٩٩٠ على التوالي .

التحويلات

لعبت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، دورا هاما في تدعيم ميسسحزان المدفوعات . وذلك بعد حركة انتقال العمالة التي شهدها المجتمع المصرى خاصة خلال النصف الاول من السبعينات .

وهنا تشير بيانات وزارة القوى العاملة الى ان اجمالى العمالة المصرية فسسى الدول العربية يصل الى ٢ مليون و٩٢ الف و٦٨٩ عامل . وذلك قبل ازمة الخليج الثانية ومارتتب عليها من عودة مجموعة لا بأس بها من العاملين المصريين قدرت بحوالى ٥٠ ألف (معظمهم من العراق) .

وقد ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج لتصل الى ٣٨ مليار دولار عسسام ١٩٩١/٩٠ مع ملاحظة ان معظمها عبارة عن تحويلات عينية (بلغت ٢٢ مليار دولار) ، مقابل ١٦ مليار تحويلات نقدية .

وهنا تجدر بنا الاشارة الى ان الاستمرار فى الاعتماد على هذا المصدر، دونه الكثير من المحاذير والصعاب . اذ غالبا ماتشكل العمالة المهاجرة ، ورقة ضغط علسى متخذى القرار السياسى بالمجتمع، وتتعرض للطرد مع بوادر اى خلاف فى الاراء بين الحكومة المصرية ، وحكومات الدول المستقبلية لها .

كما ان استمرار هذا العنصر يظل رهنا بحجم ومدى الاستثمارات المحلية لمدى البلدان المستقبلية لها ، وهى أمور تتوقف على تحركات اسعار النفط فى الاسسواق العالمية .

وكلها امور تؤكد على خطورة الاستمرار فى الاعتماد على هذا العنصر ، واعتباره احد العناصر الاساسية لميزان المدفوعات المصرى ، اذ يجب الاخذ بالحسبان كافسة المخاطر التي تتعرض لها هذه العمالة ، وامكانية فقدان هذا المصدر من النقسسسد الاجنبى .

ب - تفاقم المديونية الخارجية وظروف الاتفاق مع الصندوق

سلكت الحكومات المصرية المختلفة طريق الاستدانة ، منذ فترة ليست بالقصيرة وقد تزايدت هذه النزعة خلال حقبتى السبعينات والثمانينات بشدة ، وذلك علسسى الرغم من توفر النقد الاجنبى بالبلاد من الموارد الاخرى . وذلك بسبب العجز المزمن فى ميزان المدفوعات المصرى .

جدول رقم (٦)

رصيد ميزان المعاملات الجارية والتحويلات
وصافي المعاملات الراسمالية

١٩٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠

القيمة بالمليون دولار

الميزانية السنوات	رصيد ميزان المعاملات الجارية	رصيد حساب التحويلات	رصيد العمليات الجارية والتحويلات	صافي المعاملات الراسمالية	الفائض
١٩٨٢/٨١	(٤٤٠٥٠٥)	٢٠٩٩,٨	(٢٣٠٥٠,٧)	٢٨٦٩	(٥٦٤)
١٩٨٣/٨٢	(٤٨٥٢,٥)	٣٩٥٦,٤	(٣٨٩٦,١)	١٤٣٧,١	(٥٤١)
١٩٨٤/٨٣	(٦٢٢٢,٦)	٤٨٠٢,٥	(١٤٢١,١)	٤٩١	(٩٣٠)
١٩٨٥/٨٤	(٦١٤٣,٦)	٤٥٩٣,٣	(١٥٦٠,٦)	١٣١١	(٢٥١)
١٩٨٦/٨٥	(٥٨٣٥,٣)	٤١٨٢,٤	(١٦٥٢,٩)	٩٩٤	(٦٥٩)
١٩٨٧/٨٦	(٤٩٠٩,٨)	٣٩٨٥,٥	(٩٢٤,٣)	٨٩٢	(٣٢)
١٩٨٨/٨٧	(٤٦٢٦,٠)	٤٠٨١,٤	(٥٤٤,٦)	١٤٧٤٦	(٩٣٠)
١٩٨٩/٨٨	(٤٧١٢,١)	٤٢٤٣,٤	(٤٦٨,٧)	١٥٨٧	(٣٤)
١٩٩٠/٨٩	(٤٩٩٦,٧)	٤٨٣٦,٣	(١٦٠,٤)	١٩٠٦	(٦٩٤)
١٩٩١/٩٠	(٣٠١٦,١)	٥٢١٨,٠	٢٢٠١,٩	-	

تم تركيب الجدول من واقع بيانات البنك المركزي المصري ومجلس الشورى التوازن الخارجى والاعتماد على الذات .

وجدير بالذكر ان الديون الخارجية المستحقة على الحكومة المصرية كانت قد وصلت الى ٥٠ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٠ (اي مايساوى ١٢٢٪ من الناتج المحلى) وذلك مقابل ٤٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وبلغت خدمة هذه الديون ٦ مليسار دولار سنويا (أى حوالى نصف عائدات البلاد من النقد الاجنبى^(٢٢) . هذا مسسسع ملاحظة غلبه الديون طويلة الاجل (حوالى ٨٥٪) عن الديون قصيرة الاجل .

وهناك عدة مؤشرات لقياس العبء الذى يتحمله الاقتصاد القومى للوفاء بالالتزامات الخارجية الناشئة عن الديون الخارجية ، سواء تمثل ذلك فى نسبة عبء الدين السسى اجمالى الصادرات السلعية أو فيما يتعلق بالمتحصلات الجارية وهو المؤشر الذى يسمدل على مدى ثقل الالتزامات الناشئة عن الديون على الاقتصاد المصرى ، بحيث يصبسسح الحجم المتبقى من المتحصلات الجارية محدودا وقد لايكفى لتمويل الواردات الضرورية التى يحتاج اليها الاقتصاد المصرى . وبما ان مقتضيات التنمية تتطلب توفير مسسوارد حقيقية لانتاج سلع رأسمالية ، تأتى من المدخرات المحلية وحصيلة الصادرات ، وحيست ان خدمة الديون تضعف تكوين هذه المدخرات فهى تؤثر بالتالى على برامج الاستثمار .

وقد ترتب على تصاعد تكاليف الاستيراد والاقتراض الخارجى ، وازدياد حسدة المشكلات الاقتصادية ، وتدهور معدلات التبادل التجارى لغير صالح مصر ، بالاضافسة الى هبوط معدل التدفق الرأسمالى من مصادر التمويل الخارجى ، عدم قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجى ومن ثم زادت المتأخسسرات المستحقة عليها فوصلت حتى مايو ١٩٩١ ، حوالى ١١ مليار دولار .

الامر الذى دفعها للجوء الى صندوق النقد الدولى ، بغية اعادة الجدولة عبسسرى نادى باريس ، وهو الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى مايو ١٩٩١ ، وبمقتضاه تم الغسساء ٥٠٪ من حجم الدين ، وبما يقدر بنحو ٢٢ مليار دولار) وذلك على ثلاثة مراحل تبسداً الاولى منها بنسبة ١٥٪ ، مع تاريخ الاتفاقية ولمدة ثمانية عشر شهرا ، والثانية تستمر طوال الثمانية عشر شهرا الاخرى وتشمل ١٥٪ من الاجمالى والمرحلة الثالثة ٢٠٪ وتستمر لمدة ثمانية عشر شهرا بعد انتهاء المرحلتين الاولى والثانية^(٢٣) .

وبموجب الاتفاقية تلتزم الحكومة المصرية بدفع فوائد الديون ، دون الاقساط خلال الفترة مابين عامى ١٩٩١ و١٩٩٤ على ان يتم دفع الفوائد مع تاريخ سريسسان الاتفاقية نادى باريس اى فى ٢٠ يونيه ١٩٩١ ، وتحسب التزامات الفوائد بشكسسسل ربع سنوى بناءا على رصيد الدين الاساسى فى تاريخ الاتفاق وباستخدام سعر الفائدة السارى فى هذا التوقيت .

وقد تخففت مصر كثيرا من عبء المديونية ، خاصة بعد ان تنازلت الولايات المتحدة الامريكية عن ديونها العسكرية التي بلغت ٦٧ مليار دولار ، وكذلك الغت بلدان مجلس التعاون الخليجي ٦ مليار دولار ، ولذلك وصلت اعباء خدمسية الدين الي ١٣ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ (٢٤) .

وعلى الرغم من ان ذلك سوف يؤدي الي التخفيف من عبء المديونية على كاهل المجتمع المصري ، الا انها لاتمثل الحل النهائي للمشكلة . فالحاجة الي الاقتسراض ستظل قائمة ، وذلك في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسات المطبقة حاليا فالمسسا لم تعمل الحكومة على تجنب الوقوع في هذا المأزق من جديد . وهو مايتطلبسسب استخدام الموارد المتاحة بها أفضل استخدام ممكن ، بحيث تؤدي في النهاية السسي زيادة الطاقة الانتاجية وبالتالي زيادة قدرات الاقتصاد على الوفاء باحتياجاتسسب التنموية والاستهلاكية . وهو مايعنى دراسة السبل والآليات الكفيلة بمنع وقوع الازمة من جديد خاصة وان حاجتنا للاقتراض ستظل قائمة طالما ظلت المدخرات المحلية، على حالها من الضعف في مواجهة الاستثمارات المطلوبة .

ثانيا : برنامج الاصلاح الاقتصادى وأهم جوانبه المتعلقة بميزان المدفوعات

يبدأ برنامج الاصلاح الاقتصادى والاصلاح الهيكلى المصرى بصفة رسمية مسسع توقيع اتفاقية المساندة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى للفترة من مايسو ١٩٩١ حتى نوفمبر ١٩٩٢ . ويهدف هذا البرنامج كما حددته وثيقة لصندوق النقسسد حول اتفاقية المساندة مع الحكومة المصرية مؤرخة ٢٦ أبريل ١٩٩١ الى اقامة اقتصاد حر ذى توجه خارجى خلال الاجل المتوسط ، يشجع فيه نشاط القطاع الخاص بتوفير بيئة حرة ، تنافسية ، مستقرة ، مع نشاط لقطاع عام متقلص يعمل فى بيئة تنافسية ، ومستقل عن التدخل الحكومى (٢٥) .

ويشير ربط البرنامج بالاجل المتوسط والذى يشمل الفترة ١٩٩١ ~ ١٩٩٥ السى مدى زمنى مقبول من حيث المبدأ ، ولكن مع مراعاة ان بعض الجوانب (كبيسسع وحدات من القطاع العام) قد تحتاج الى فترة أطول حتى تتم بشكل اقتصادى سليم . ولابد هنا من أن نأخذ فى الاعتبار كذلك ان سياسة التحول الليبرالى لم تبدأ فسسى عام ١٩٩١ وانما بدأت مبكرا منذ منتصف السبعينات ، وهى مايطلق عليه التحريسر الاقتصادى الجزئى . وأيا كان الأمر ، وعلى الرغم من ان ذلك التحرر الجزئى لسس يتم بالطبع فى شكل حزمة متكاملة من السياسات على النحو الذى يستخدمه البرنامج الحالى فانه قد استخدم العديد من أدواته ، الأمر الذى يحول من ناحية دون حدوث صدمات كبيرة مفاجئة (عند تحديد السعر الواقعى الذى يطلبه الصندوق لصرف الجنيه المصرى مثلا) ، كما يتيح من ناحية اخرى فرصة للحكم على أساس تجريبى واقعسى على مدى ملائمة السياسات المقترحة فى برنامج الاصلاح الاقتصادى . والخلصسس

جدول رقم (٧) اوضاع الدين المصري الخارجى

خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

بالمليون دولار

السنوات	الدين طويل الاجل		قصيرة الاجل	الالتزامات قبل صندوق النقد النقد	الاجمالى
	العامة والمضمونه	الخاصه وغير المضمونه			
١٩٨٤	٢٨٩٤٧٤	٥٥٠	٣٦٥٣	٢٢٠٦	٣٤٨٨٣
١٩٨٥	٣٣٠٣٠	٧٥٠	٦١٠٣	١٨٤	٤٠٠٦٧
١٩٨٦	٣٦٢١٤	٩٤٧	٦٨٥٥	١٤٤	٤٤١٦٠
١٩٨٧	٤٢٢٦٣	١٠٩٨	٦٢٦٧	٢٦٢	٤٩٨٩٠
١٩٨٨	٤٢١٢٨	١١٣١	٦٥٢٢	١٩٠	٤٩٩٧٠
١٩٨٩*	٤٣١٦٣	١٠٨١	٧١٠١	١٦٠	٥١٥٠٥

* تقديرات

نقلا عن د. رمزى زكى - كيف تخرج مصر من أزمة ديونها ، منشورة فى : محنة الدين وسياسات التحرير دار العالم الثالث القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣٢٦

جدول رقم (٨) الفوائد والاقساط المدفوعة

خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

السنوات	الفوائد	الاقساط	اجمالى المدفوعات
١٩٨٤	١٦٠٨	١٤٦٧	٣٠٧٥
١٩٨٥	١٤٥٢	١٥٣٠	٢٩٨٢
١٩٨٦	١٥٤٩	١١٩٨	٢٧٤٧
١٩٨٧	٨٧٦	٥٤٠	١٤١٦
١٩٨٨	١٠٣٧	٧٨١	١٨١٤
١٩٨٩	١٣٦٤	١٤٦٦	٢٨٣٠

• المصدر :- السابق مباشرة •

جدول رقم (١)

توزيع الديون وفقاً لاهم الجهات الدائنه

الجهة الدائنه	نصيبها النسبي من الديون
الولايات المتحدة الامريكية	٢٠١ %
فرنسا	١٢٩ %
المانيا الغربية	٩٨ %
هيئة الخليج للتنمية فى مصر	٧٩ %
اليابان	٦٩ %

المصدر: البنك المركزى المصرى " تقرير عن الاوضاع النقدية والائتمانية خلال العام

المالى ١٩٨٩ / ١٩٩٠ " القايرة سبتمبر ١٩٩٠ .

ان القضية الاساسية هنا لن تصبح الجدل حول الاجل الزمنى للبرنامج - وان كانت ترد مساحة الاختلاف - بقدر ما هي ملائمة حزمة السياسات المقترحة وصحة الفروض المبنية عليها .

ثم ان برنامج الاصلاح المصرى قد أخذ في الاعتبار على ما يبدو والآسسار التي يمكن ان تنعكس على بعض المجموعات محدودة الدخل ، فأدخل نوعا ميسر البرنامج التعويض للتخفيف منها تحت اسم الصندوق الاجتماعى . ولكن الظاهر ان حجم موارد هذا الصندوق (بلغت ٦١٢ مليون دولار) وتوزيع استخدامات مسه ، لايسمح بأداء مهمته بدرجة مرضية . وجدير بالذكر هنا انه كان قد أعلن عسسن تأسيس صناديق أخرى (صندوق لتحسين المعاشات والتأمينات ، وصندوق لاصصلاح الهياكل المالية لشركات القطاع العام ، وصندوق للمحافظة على البيئة والآسسار) ، ولكن الأمر لم يتجاوز حدود الاعلان ، ولم يرصد أى نشاط فعلى لمثل تلك الصناديق^(٢٦) .

والسمة الأخيرة والأكثر أهمية التي يمكن ملاحظتها في البرنامج المصرى هسى توفير موارد تمويل خارجية للمساعدة فى عملية التثبيت والتكيف . فقد وافسسق الصندوق على تقديم تمويل الى مصر يبلغ ٦٠٪ من حصتها بالصندوق وأعلنت المجموعة الاستشارية الدولية فى اجتماعها فى باريس فى يوليو ١٩٩١ التزام أعضائها بالمحافظة على مستوى المساعدات المالية لمصر مع زيادته من ٢ر٢ مليار الى ٤ مليسار دولار سنويا خلال العامين التاليين . غير ان أبرز ماتحقق كان الاتفاق على الغاء نسبة ٥٠٪ من الديون المصرية المستحقة لنادى باريس على ثلاث مراحل :

- نسبة ١٥٪ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩١

- نسبة ١٥٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٢ لتصبح نسبة التخفيض ٢٠٪

- نسبة ٢٠٪ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٤ لتصبح نسبة التخفيض ٥٠٪

اما الولايات المتحدة وهى ليست عضوا بنادى باريس فكانت قد تنازلت عسسن الديون العسكرية التي تبلغ حوالى ٦٠٪ من رصيد ديونها ، وتم الاتفاق معها عسسى إعادة جدولة الديون المدنية بدون تخفيض .

ويقدر البنك الدولى الوفرة فى اجمالى خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلسى الاجمالى بحوالى ٨٪ لعام ١٩٩٢ (منها ٢ر٥٪ كنتيجة لاتفاقية نادى باريس) ، وتزيد هذه النسبة بعد ذلك الى حوالى ١٠٪ (٤٪ منها كنتيجة لاتفاقية نادى باريس) . بينما يمثل الوفرة المتوقع فى مدفوعات الفائدة حوالى ٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى فسسى السنوات المالية ٩٢ - ١٩٩٤ ، ويصل بعد ذلك لنحو ٤٪ . ولاشك ان هذا التخفيض الملحوظ لأعباء خدمة الدين يساهم كما يلاحظ البنك فى تقليص الفجوات المالىسمة وتقليل درجة عدم الثقة فى استمرار برنامج الاصلاح الاقتصادى مما لايد أن ينعكس على البيئة الاقتصادية^(٢٧) .

أما اجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادى فيمكن بشكل عام اعتبارها جميعا ذات صلة بالتوازن الخارجى ووضع ميزان المدفوعات . لذلك فمع العرض السريع لأبسرر تلك الاجراءات ، سنتناول بشئ من التفصيل بعد ذلك تلك الاجراءات الأقسرب فى علاقتها بالتوازن الخارجى للاقتصاد .

أ - اجراءات تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى

يرصد تقرير البنك الدولى الاجراءات التالية التى اتخذتها الحكومة منذ تبنى برنامج الاصلاح الرامن فى عام ١٩٩١ :

- ١ - خفض العجز المالى من ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى العام المالى ٩١ الى مستوى يقدر بحوالى ٦٪ فى عام ١٩٩٢ . وقد نتج هذا الخفض من كبح النفقات وزيادة الايرادات . وقد ساهم فى ذلك الرسوم الجمركية ، وزيادة أسعار الطاقة ، وادخال ضريبة المبيعات وتغيير سعر الصرف (بالنسبة لايرادات البترول وقناة السويس) ، وانخفض تمويل العجز من خلال الجهاز المصرفى .
- ٢ - تحسين تخصيص الموارد بازالة الدعم عن عدد من المنتجات الزراعية ، وزيادة الأسعار المحلية للقطن ، ورفع أسعار السفر بالسكك الحديد وبالطائرات .
- ٣ - تصحيح التشوهات فى سوق الصرف الاجنبى بانهاء القيود على الصرف ، وكذلك **القاء الحمص السنوية للنقد الاجنبى المخصمة للقطاع العام ، والسماح بتكثيف** سعر صرف العملة ، والسماح بتأسيس بيوت الصرافة ، وتبنى سعر موحسسد للصرف .
- ٤ - تحسين النظام التجارى بتقليص الحظر على الواردات والقيود على الصادرات بدرجة ملحوظة ، وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص .
- ٥ - تحسين الرقابة النقدية وفعالية القطاع المالى بازالة كل السقوف على سمسر الفائدة ، وادخال السقوف الائتمانية ، وانهاء الصلات الائتمانية المباشرة للحكومة مع البنك المركزى ، وتنظيم سوق لأذون الخزانة ، واعادة رسملسنة البنوك العامة التجارية بتبنى المعايير الدولية للملاءة (كفاية رأس المال) .
- ٦ - تشجيع تطور القطاع الخاص ، وكفاءة المشاريع العامة بخفض القائمة السلبية لتصاريح الاستثمار ، واصدار قانون جديد لقطاع الاعمال العام ولائحتسسه التنفيذية (٢٨) .

ب - اجراءات الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الخارجى

١ - السياسة النقدية

يمكن فهم السياسة النقدية بالرجوع الى ماسبق عرضه فى سياق توضيح اطمسار البرمجة المالية من محاولة دمج العوامل النقدية والائتمانية فى تحليل ميزان المدفوعات وبالتالي اشتقاق علاقة بين التغير فى الائتمان المحلى وبين التغيرات فى الاحتياطات الدولية . وعلى ضوء ذلك يمكن تلخيص السياسة النقدية المتبعة حاليا فى تحجيسم التوسع فى الائتمان المحلى ، فى ظل سياسة مرنة لأسعار الصرف والفائدة ، بهسسدف زيادة صافى الأصول الأجنبية ، ورفع أهميتها النسبية فى التوسع النقدى . ومن حيسست أسلوب التأثير على الائتمان المحلى فقد بدأ البنك المركزى فى اتباع أسسسسب عمليات السوق المفتوحة ، ولكنه مازال فى هذه المرحلة يستخدم معه بصفة أساسيسسة الأشكال الأخرى التقليدية للتأثير على الائتمان .

والسياسة النقدية المتبعة هى بالتالى سياسة للتدخل لأغراض معينة وبوسائسسب مختلفة فى أسواق النقد والائتمان والصرف .

وكان تحرير أسعار الفائدة والصرف مقدمة ضرورية للتحول الى السياسة النقدية الجديدة . وكان البنك المركزى قد أصدر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ قرارا بتحريرسسب أسعار الفائدة يبدأ العمل به اعتبارا من ٢ يناير ١٩٩١ . وبموجب هذا القرار أصبح للمصارف حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع . مع الأخذ فى الاعتبار ألا تنقل الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر عن ١٢٪ سنويا كحد أهنى (٢٩) .

كما شهد عام ١٩٩١ انهاء تعدد أسواق وأسعار الصرف بعد أن تم توحيسسد السوقين المتبقين (السوق الأولية والسوق الثانوية أو الحرة) فى ٨ أكتوبر ١٩٩١ (٤٠) .

ينطلق التحليل النقدى من أنه فى ظل الرقابة على أسعار الفائدة والصسسب والسلع تم تصحيح الاختلالات النقدية فى مصر بشكل أساسى من خلال التغيير فسسى الاحتياطات وفى الأسعار . وتشير التقديرات انطلاقا من ذلك الى انه حسسب الئثمانينات فان التغيرات الفصلية فى صافى الائتمان المحلى تمت موازنته بنسبسة ٦٩٪ عن طريق الانخفاض فى الاحتياطات الدولية خلال نفس الفصل ، بما يعكس واقع انفتاح الاقتصاد المصرى على الأسواق الدولية للسلع ورأس المال على الرغم من القيسود على الصرف والتجارة . أما فى ظل النظام المرن لأسعار الصرف والفائدة فان الزيادة فى عرض النقود سوف تنعكس مباشرة على خفض سعر الصرف وهبوط أسعار الفائسدة بدلا من فقدان الاحتياطات . وحيث ان الحكومة قررت تحرير أسعار الصسسب والفائدة فستصبح مهمة كبح التضخم المحلى أصعب بما يتطلب سياسة مالية ونقدية أكثر حرصا .

وتقوم تلك السياسة على وضع أهداف للأرصدة النقدية بهدف التحكم فى التضخم وحركة سعر الصرف والفائدة . وقد اتجهت تلك السياسة لكشف الائتمان المحلى ببطريقة ممنهجة . فقد تم وضع سقوف فصلية لصادى الأصول المحلية للنظام المصرفى بمجمله ، وصادى الائتمان للقطاع العام ، وللحكومة المركزية (١) . وتشتمل الأدوات التى يستخدمها البنك المركزى حاليا للتحكم فى الطلب النقدى الكلى ما يأتى :

أ - عمليات السوق المفتوحة . وقد بدأ البنك المركزى اعتبارا من ٣ يناير ١٩٩١ فى إصدار أذون الخزانة قصيرة الأجل . وقد أخذ البنك يطيل أجل تلسسك الأذون تدريجيا ، حتى أصدر مؤخرا أذون خزانة لأجل سنة كاملة .

ب - تعديل نسبة الاحتياطى . قرر البنك المركزى فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ تعديل نسبة الاحتياطى . فقد ألزم البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال (فيما عسدا بنك التعمير والاسكان ، بأن تحتفظ لدى البنك المركزى وبدون فائدة بأرصدة دائنة بنسبة لاتقل عن ١٥٪ من اجمالى الودائع لديها بالجنه المصرى . ويسرى نفسس النسبة على الودائع بالعملة الاجنبية الا انه يدفع عنها فائدة تساوى سعر الفائدة علسى الودائع فى سوق لندن .

ج - السقوف الائتمانية . أدخلت سياسة السقوف الائتمانية بدءا من ٩ مايو ١٩٩١ . وبمقتضاها يتم تحديد سقف الائتمان لكل بنك على أساس السماح بالتوسع فى الائتمان كل ثلاث شهور وفقا لنسبة معينة تتحدد على أساس تاريخه فى سوق الائتمان .

د - سعر الخصم ، تم الربط بين سعر الخصم وسعر الفائدة على أذون الخزانة على أن يزيد الأول عن الأخير بمقدار نقطتين مثبتتين . وبمراعاة السعر الحالى المرتفع لأذون الخزانة فان مستوى سعر الخصم يعتبر بذلك أحد وسائل الحد مسس التوسع فى السيولة (٢) .

ويرصد البنك المركزى فى تقريره لمجلس الشعب عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ انه قد أمكن فى ظل السياسة النقدية الجديدة تحييد الدور التقليدى للائتمان المحلى الذى كان يمارسه فى التوسع النقدى ، فى الوقت الذى أخذ يحل محله فى ذلك - وبشكسل ملحوظ - النمو السريع فى صافى الأصول الاجنبية ، وتحول رصيد الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات من عجز الى فائض مما أمكن معه اعادة بناء الاحتياطيات من النقد الاجنبى وقد ترافق مع ذلك من الناحية المقابلة تراجع الأهمية النسبية للودائس بالعملات الاجنبية لصالح الودائع بالجنه المصرى على النحو الذى يتضح من الجسسدول التالى :

جدول رقم (١٠)

هيكل السيولة المحلية والاصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

يونيو ١٩٩٢		يونيو ١٩٩١		
الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	
١٠٠ر٠	١٠٥٦٠٦	١٠٠ر٠	٩٢٧٠٦	<u>أولا : السيولة المحلية</u>
				<u>أ- المعروف النقدي</u>
١٩ر٧	٢٠٧٨٢	١٩ر٩	١٨٤٤٧	- النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي
١٣ر٦	١٤٣١٥	١٤ر١	١٢٠٥٧	- الودائع الجارية بالعملة المحلية
٦ر١	٦٤٦٧	٥ر٨	٥٢٧٠	
				<u>ب - اشباه النقود</u>
٨٠ر٣	٨٤٨٢٤	٨٠ر١	٧٤٢٧٩	- الودائع غير الجارية بالعملة المحلية
٤١ر٠	٤٣٣٥٨	٢٧ر٤	٢٥٤٤١	- الودائع بالعملة الاجنبية
٢٩ر٣	٤١٤٦٦	٥٢ر٧	٤٨٨٣٨	
				<u>ثانيا : الاصول المقابلة</u>
				<u>أ- صافي الاصول الاجنبية</u>
٢٤ر٢	٢٥٥٢٤	١١ر٤	١٠٦٠٩	
				<u>ب- الاصول المحلية</u>
٧٥ر٨	٨٠٠٨٢	٨٨ر٦	٨٢٠٩٧	

المصدر : البنك المركزي المصري ، تقرير مقدم الى مجلس الشعب عن الاوضاع النقدية والاثمانية خلال السنة

وبلاحظ هنا أن سياسة كمش الائتمان المحلى فى ظل خفض سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة على الودائع المحلية قد أدت بالفعل الى زيادة صافى الأصول الاجنبية والتي وصلت لأكثر من الضعف فى سنة واحدة ، وارتفعت أهميتها النسبية لاجمالسى الأصول من ١١ر٤٪ الى ٢٤ر٢٪ . وقد ارتبط ذلك بالفعل بتحقيق فائض فى رصيص الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات . ويبدو كل ذلك يسير وفق فرضيات التحليل النقدى لميزان المدفوعات . أما تقويمنا لذلك ، وللمشاكل الناجمة عنه فنستعرضه فى فقرة قادمة .

٢ - سياسة سعر الصرف

نتجه السياسة الحالية لسعر الصرف نحو قوى السوق (مع عدم استيعاد التأيسر الحكومى عن طريق الوسائل الادارية) . وهى بذلك تنهى القيود الادارية على الصرف الاجنبى . وتوحد أسواق وأسعار الصرف ، وتهدف لتحديد قيمة واقعية لسعر صرف الجنيه المصرى ، الامر الذى يعنى عمليا تخفيضات كبيرة لسعر صرفه .

وهى تأتى اذن كمرحلة جديدة فى ثلاث مراحل أساسية مر بها التطور المعاصر لسياسة سعر الصرف فى مصر .

والمرحلة الأولى والتي تتميز بسيادة الرقابة على الصرف الاجنبى تبدأ بعسدر خروج مصر من منطقة الاسترليني بصدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . وقد شهدت نهاية تلك المرحلة فى عام ١٩٧٢ انشاء السمسوق الموازية للنقد الاجنبى والتي يتم فى نطاقها التعامل طبقا لما عرف بالأسعسسار التشجيعية . وتتميز تلك المرحلة بوجود سعر موحد للصرف ، وثبات هذا السعسسار باستثناء تخفيضات محدودة أجريت فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ .

اما المرحلة الثانية التي بدأت فى عام ١٩٧٦ بصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم عمليات النقد الاجنبى فقد تميزت بتخفيف القيود على التعامل بالنقسد الاجنبى ، ونظام تعدد أسواق وأسعار الصرف ، والذى طرأت عليه تعديلات متعدده خلال تلك الفترة ، وقد صاحبها عمليات متتالية لخفض سعر صرف الجنيه المصرى فى كل من هذه الأسواق .

وقبل انشاء السوق المصرفية الحرة فى ١١ مايو ١٩٨٧ كانت توجد ثلاث أسواق للصرف لكل منها مواردها واستخداماتها هى :

- مجمع النقد الاجنبى لدى البنك المركزى
- مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك التجارية المعتمدة .
- سعر تشجيعى فى نطاق مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة .

جدول رقم (١١) تطور سعر صرف الدولار من مايو ١٩٨٧ الى أكتوبر ١٩٩١

(سعر الشراء قروش المصرية)

السوق المصرفية الحررة	مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة بسعر مسرن (Flexible rate)	السوق الأولى	مجمع النقد لدى البنك المركزى	البيان
٢١٧٫٨	١٣٩	—	٧٠	آخر مايو آخر مايو ١٩٨٧
٢٢٥٫٨	٢٠٨	—	٧٠	آخر مارس ١٩٨٨
٢٥٦٫٣	—	—	٧٠	١٥ أغسطس ١٩٨٩
٢٧١٫٣	—	—	٢٠٠	آخر يوليو ١٩٩٠
٣١٩٫٣ x	—	٣٠٢٫٣	—	٢٧ فبراير ١٩٩٠
٣٣٢٫٣	—	—	—	٨ أكتوبر ١٩٩١

المصدر : البنك المركزى المصرى .

x منذ هذا التاريخ ألغيت السوق الأولى ، وأصبح السعر فى السوق الحررة يتذبذب وسطيا حول

السعر المذكور .

وقد تم تكوين السوق المصرفية الحرة على ثلاث مراحل ، بدأت المرحلة الأولى منها في ١١ مايو ١٩٨٧ ، والمرحلة الثانية في ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، والثالثة فسياسي ٢٠ مارس ١٩٨٨ . وقد تم خلال تلك المراحل المتدرجة الانتقال من ثلاثة أسعار للصراف الى سعرين فقط ، مع نقل غالبية المعاملات بما فيها معاملات القطاع العام الى السوق المصرفية الحرة . وبذلك أصبح يوجد سعران فقط للصراف :

- سعر صرف مجمع النقد بالبنك المركزي .
- سعر صرف السوق المصرفية الحرة .

وقد تم رفع سعر صرف مجمع النقد الاجنبي لدى البنك المركزي على مرحلتين من ٧٠ قرشا للدولار الى ١١٠ قرشا للدولار ثم الى ٢٠٠ قرشا للدولار^(٤٣) . وبدل السمك ضاقت الى حد كبير الفجوة بين سعر الصرف في هذا السوق وبينه في السوق المصرفية الحرة .

ومع ذلك فقد وجهت ملاحظات حول مدى توجه سعر الصرف في ظل هذا النظام للاعتماد بشكل صحيح على قوى السوق . فأولا : حيث ان سعر الصرف الذي تحدد فسي عام ١٩٨٧ لم يجارى في حركته فيما بعد الفارق بين معدلات التضخم المحلية والدولية فان سعر الصرف الحقيقي اتجه للانخفاض . وثانيا : نشأت مرة أخرى سوق موازيسسة أو سوق سوداء للعملات الحرة أصبحت تستحوذ على ١٠٪ من العمليات (أقل من النسبة السابقة على عام ١٩٨٧ على أى حال والتي كانت تصل الى ٢٠٪) . وثانيا : استمر سعر الصرف في مجمع البنك المركزي أقل من سعر السوق رغم ان هذا المجمع يشتمل ٤٠٪ من العمليات الخاصة بالصراف الاجنبي^(٤٤) .

وقد تم أخيرا - كما سبقت الاشارة - انهاء تعدد أسواق وأسعار الصرف بعسد أن تم توحيد مجمع النقد لدى البنك المركزي (أو مايسمى السوق الأولية) والسوق الحرة أو الثانوية في ٨ أكتوبر ١٩٩١ .

منذ تطبيق الاصلاح الاقتصادى وتوحيد سعر الصرف حدث قدر من الانخفاض فى سعر صرف الجنيه المصرى ، ثم اتجه السعر بعد ذلك للاستقرار عند معدل يساوى تقريبا ٢٣٢ دولار امريكى . ونلاحظ ان هذا الثبات رغم استبعاد الأساليب الادارية لم يكن بعيدا عن التدخل المباشر للسلطات النقدية ممثلة فى البنك المركزي .

وقد ارتفع سعر صرف الدولار بعد انتهاء سياسة الاصلاح الاقتصادى فى نطاق السوق المصرفية من ٢٧٢ قرشا فى نهاية ١٩٩٠ الى ٣١٩٣ قرشا فى فبراير ١٩٩١ ، ثم الى ٢٢٤ قرشا فى يونيو ١٩٩١ . أى ان سعر الصرف للجنيه قد انخفض بعسد انتهاء سياسة الاصلاح بنسبة ٢٢٫٨٪ قبل أن يستقر عند ذلك المستوى .

أما سعر مجمع البنك المركزي (السوق الأولية السابقة) فقد ارتفع بالمقابل من ٢٠٠ قرشا في نهاية عام ١٩٩٠ الى نفس مستوى السوق الحرة في اكتوبر ١٩٩١، أي $\sqrt{\text{سعر صرف الجنيه بالنسبة للمعاملات التي كانت خاضعة لتلك السوق قسما}} \sqrt{\text{انخفض بنسبة } ٦٧\%}$.

وغير بالذکر هنا ان هذا الثبات الملحوظ لسعر الصرف منذ منتصف يونيو ١٩٩١ حدث خلافا لتوقعات بمزيد من الانخفاض حينما او بإمكانية الارتفاع فسياسي أحيان أخرى .

ففي أواخر عام ١٩٩١ ساد التوقع بانخفاض سعر الصرف الحقيقي لكنه ظل ثابتا تقريبا . وترتبط تلك التوقعات بالبدء في تطبيق سياسة ازالة القيود الكميّة على الواردات ، ولكن الحكومة سارت في عملية الانفتاح في مجال الاستيراد بمعدل أبطأ كما كان متوقعا . وقد تدخلت الحكومة هنا في مجال سعر الفائدة والصرف بطرح أذون الخزانة ذات سعر فائدة مرتفع والتي وصل سعرها لرقم غير مسبوق وصل الى ١٩٢٪ .

ومن ناحية أخرى ورغم تراكم احتياطي نقدي هائل لدى البنك المركزي فعندما تعرض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية لهزة كبيرة في سبتمبر ١٩٩٢ لم تنخفض قيمته في السوق المصري نتيجة تدخل البنك المركزي للمحافظة على سعره وشراء الدولار بقيمة اجمالية وصلت الى ٥٤ مليار جنيه مصري .

وقد أثار ذلك التدخل التساؤل عن مغزى المبالغة في استقرار سعر الصرف لصالح الدولار ، وان عدم خفض قيمة الدولار في الوقت الذي انخفضت فيه قيمته في الأسواق العالمية سيكون مقدمة لارتفاعها مستقبلا عندما تتغير أسعار الفائدة المرتفعة للجنيه المصري والمنخفضة للدولار الأمريكي .

٣ - السياسة التجارية

تؤدي السياسة التجارية دورها في اطار مفهوم للتنمية يفترض التوجه للخارج . وهي تقوم على استبدال الأدوات السعرية في ادارة القطاع التجاري الخارجي بالأساليب والقيود الكمية ، مع التخفيف من أثر القيود السعرية ذاتها . وتمتد تلك السياسة الى الواردات والصادرات . ولكن حيث ان القيود السالفة الاشارة اليها كانت أعلى بالنسبة للواردات منها للصادرات وبدرجة غير قابلة للمقارنة كمسألة سنري ، فانه من المنطقي ان نذهب للاستنتاج بأن جوهر التحولات في ادارة القطاع الخارجي هو ازالة القيود على الواردات بالذات . وبالتالي فان الأثر الأهم بالنسبة للصادرات هو الأثر المستقبلي المفترض وغير المباشر والذي يمكن أن ينتج عن مزيد من انفتاح الاقتصاد المحلي وبالتالي تعرض الانتاج والصناعة المحلية لرياح المنافسة

الدولية بدرجة تشجع وتحفز على تطوير أداء القطاعات المحلية وتحولها فيما بعد للتصدير .

والواقع ان سياسات التجارة الخارجية كانت قد شهدت مثلها مثل سياسة الصرف الاجنبي اتجاها نحو التحرر منذ منتصف السبعينات ، وخاصة في جانب الواردات التي كانت مقصورة فيما سبق على القطاع العام وهيئاته . وقد بسسماً ذلك التحرر بالعمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة في عام ١٩٧٤ . وفي اطار سياسة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية استمرت القيود الكمية كأداة اساسية مستخدمة كما ظلت معدلات الحماية الفعلية للانتاج المحلي عند مستوى مرتفع نسبي .

وفي عام ١٩٨٦ تبنت الحكومة المصرية عملاً بلاح جمركي تعتبر خطسوة هامة في اتجاه احلال القيود السعرية على الواردات محل القيود الكمية . وتم الغاء لجان ترشيد الاستيراد وما كانت تنطوي عليه من الأخذ بنظام تراخيص الاستيراد . وقد تضمن هذا الاصلاح الجمركي تبسيط هيكل فئات التعريفه وذلك بتخفيض الفئات من ٤٣ فئة الى ١٠ فئات فقط ، وخفض معدلات التعريفه من ٣٠٠٪ الى ١٪ - ١٦٠٪ ، وتخفيض العدد الضخم من البنود المتمتع بالاعفاء الجمركي السبع بنود فقط ، والغاء الرسوم والضرائب الاضافية المتنوعة الملحقة بالتعريفه .

وبالنظر للتخفيض الذي طرأ على التعريفه الجمركية فقد تم تعديل سعر الصرف المستخدم للأغراض الجمركية من ٧٠ جنيه مصري للدولار الى ١٣٦ جنيهها للدولار . وتظهر دراسة لجامعة القاهرة لأثر انخفاض التعريفه على معدل الحماية الاسمية للقطاعات الانتاجية ان هذا المعدل قد انخفض من ٤٨٪ الى ٧٥٪ . ولكن مع الأخذ في الاعتبار الأثر الناجم عن تعديل سعر الصرف الجمركي فسمسان المعدل الاسمي للحماية الناجمة عن التعريفه يرتفع الى ٦٤٪ . ومن هذا تستنتج الدراسة ان التعديلات الجمركية لعام ١٩٨٦ كانت تستهدف اساساً احسسال القيود السعرية على الواردات محل القيود الكمية التي تم ازلتها في اغسطس مسن ذات العام . وعلى كل حال يعتبر المعدل الاسمي للحماية مع ذلك أقل من المستوى الموجود في غالبية البلاد النامية (٤٥).

وفي خلال تلك الفترة ارتفع سعر الصرف الجمركي من ١٣٦ قرشا للدولار الى ١٨٩ قرشا . وفي عام ١٩٨٩ تم استخدام سعر الصرف بالسوق المصرفية الحسرة في تقويم الواردات للأغراض الجمركية وقد بلغ عندئذ ٢٣٦ جنيه للدولار . ولتخفيف زيادة عبئ التعريفه الجمركية نتيجة لذلك فقد تم تخفيض كافة فئات التعريفه الجمركية بنسبة ٣٠٪ ، وتخفيض الحد الأدنى لها الى ٧٪ والحد الأعلى السسسي ١٢٠٪ .

الاصلاح الاقتصادى والواردات

على جانب الواردات أدخلت سياسة الاصلاح الاقتصادى تحويلات جديدة علسى هيكل التعريفه الجمركية ، ولكن الخطوة الأهم كانت الغاء غالبية ماتبقى من القيسود الكمية على الواردات .

وبالنسبة للتعريفه الجمركية فقد تضمنت اعاده الهيكلة التى تمت فى عام ١٩٩١ اجرائين اساسيين : -

- تضييق التفاوت بين الحدين الادنى والاعلى لفئات التعريفه الجمركية حيث تم رفع الحد الادنى من ٧٪ الى ٥٪ ، وتخفيض الحد الاعلى من ١٢٠٪ الى ١٠٠٪ .
- الغاء ثلاثين تدييلا من بين التسعين تدييلا التى بمقتضاها كانت بعسسض البنود الجمركية تحصل على تفضيلات جمركية .

اما الحواجز الكمية أو غير الجمركية على الواردات فهى تشمل حظسسسسر الاستيراد ، ووقف فتح اعتمادات مستندية للاستيراد ، واشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المعنية ، ووضع شروط خاصة للاستيراد ، واشتراط وجود مراكسسز خدمة للسلع المستوردة ، وفرض الرقابة النوعية ، والعمل بنظام الموازنة والتخصيص للعملات الاجنبية . وقد وصل عدد البنود الجمركية الخاضعة للحظر فى بداية عام ١٩٩٠ الى ٢٢٥ بندا . وتم تخفيضها حتى أصبحت تضم ١٠٥ بندا فقط فى مايو ١٩٩١ . ويقدر السلع التى تم رفع الحظر عن استيرادها حتى نهاية عام ١٩٩٢ بنحو ٧١٫٥٪ من قيمة الانتاج الزراعى والصناعى المحمى بالحظر .

اما السلع الخاضعة لوقف فتح اعتمادات مستندية وهو النظام الذى بدأ العمل به فى سنة ١٩٨٨ وتوسع الى ان شمل ٨٩ سلعة فقد تم الغاء هذه القائمة كلية ونقل عدد قليل من السلع التى كانت واردة بها الى قائمة السلع المحظور استيرادها .

وتم تخفيض تدريجى لعدد السلع الخاضعة بشرط الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المختصة الى ان صدرت اللائحة الجديدة التنفيذية للاستيراد والتصدير فى مايو ١٩٩١ فنقلت ماتبقى من البنود فى تلك القائمة الى قائمة السلع التسسسى تستورد بشروط خاصة .

واتجهت السياسة الحكومية كذلك الى الخفض الملحوظ لتلك القائمة المتبقية المشار اليها (السلع التى تستورد بشروط خاصة) حيث انخفضت من ٥٥ سلعة السى ٩ سلع فقط .

وعلى وجه الاجمال يكون المتبقى من القيود الكمية هي النسبة التي مازالست خاضعة لحظر الاستيراد ، وقائمة السلع الخاضعة للاستيراد بشروط خاصة (٩ سلع) وهي قوائم آخذة في التناقص التدريجي ، بالاضافة للرقابة على الجودة .

ومن ناحية أخرى فقد تمت المساواة التامة بين القطاع العام والقطاع الخاص بعد صدور اللائحة الجديدة وبموجب اجرائين هامين : الغاء نظام موازنة وتخصيص صناديق العملات الاجنبية للقطاع العام ، والغاء النهائي لاحتكار استيراد القطاع العمومي لبعض السلع بما فيها السلع التي كان مقصورا استيرادها عليه من دول الاتفاقيات .

وعلى ضوء ما سبق فقد اتجهت نسبة الانتاج الخاضع للحماية من خلال القيسود الكمية الى الانخفاض المستمر والكبير . ويشير تقدير دراسة جامعة القاهرة الى انه قد انخفض من ٧٢٫٧٨٪ قبل صدور اللائحة الجديدة للتصدير والاستيراد الى ٥٤٫٥٪ بعدها ، وان نسبة الانتاج الخاضع للحماية من خلال الحظر قد انخفضت من ٥٢٫٠٩٪ الى ٤٠٫٦٧٪^(٤٦) . بينما تشير بيانات الحكومة الى أن نسبة الانتاج الخاضع للحماية من خلال حظر الاستيراد قد انخفضت حتى ديسمبر ١٩٩٢ الى ١٠٪ فقط بعكس ما كانت ٣٥٫٦٪^(٤٧) ومع الاخذ في الاعتبار ما سبقت الاشارة اليه من الغاء القيسود الكمية الأخرى في غالبها فان نسبة الانتاج المتمتع بالحماية من خلال القيود الكمية في طريقها للاختفاء . ويتوافق مع ما سبق اتجاه معدل الحماية الفعلية للانتاج المحلي الى الانخفاض وفق اتجاه تحرير التجارة . وحيث يقدر انخفاض معدل الحماية الفعلية للانتاج المحلي في أعقاب اصلاح ١٩٨٦ بأنه انخفض من ٢٠٫٥٪ الى ١٧٫٢٪ فمسن المتوقع اتجاهه لمزيد من الانخفاض الملموس ، وان كان يتعذر تقديره في نطاق هذه الدراسة .

الاصلاح الاقتصادي وتحرير الصادرات

بالنسبة للصادرات تشير الحكومة الى التخلص من غالبية القيود الكمية عليها . فقد انخفض عدد السلع المحظور تصديرها من عشرين سلعة الى سلعتين فقط ، كما انخفض عدد السلع الخاضعة لحصص التصدير من ١٧ سلعة الى سلعة واحدة هي الجلود المدبوغة . كما تم الغاء قائمة السلع التي كانت تتطلب الحصول على موافقة تصديرية مسبقة . وتم كذلك تخفيض عدد السلع الخاضعة للرقابة الاجبارية على الجودة الى ٥٢ سلعة . وفيما يخص حوافز التصدير فقد تم من أجل ذلك الغاء عدد من الرسوم على الصادرات . وبالنظر الى ان نسبة الانتاج المحلي التي كانت خاضعة لتلك القيود محدودة (٨٫٢٧٪) قبل صدور اللائحة الجديدة انخفضت الى ٣٫٩٠٪ بعدها) فان ذلك يبرر استنتاجنا السابق بان تحرير التجارة يمسس الواردات بصفة أساسية وهو يتعلق بالصادرات بدرجة أقل بكثير ، ويفترض ان يتم بطريقة غير مباشرة أكثر منها مباشرة .

٤ - سياسة الأسعار

يهدف الإصلاح السعري لتحقيق عدة اعتبارات من أهمها فصل البعد الاجتماعي عن العملية الانتاجية ذاتها ، ومعالجة الخلل والعجز المالي الناجم عن نظام الأسعار القديم . ومن زاوية العلاقات الخارجية تتصل السياسة السعرية بها بشكل مباشر . إذ ان السعر الداخلى بالاضافة لسعر الصرف يحددان الأسعار النسبية للسلع .

وقد تدخلت الدولة فى الأسعار فى الفترات السابقة من خلال تحديد أسعار مدعمة للعديد من المدخلات ، وبالتالي حددت أسعار المنتجات فى تلك القطاعات على أساس هامش ربح معين . وغطى ذلك النظام أساسا قطاع الزراعة ، القطرساع العام الصناعى ، ولكنه امتد بدرجة معينة الى شركات القطاع الخاص الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ . أى لم يبق خارج نطاق التحكم فى الأسعار الا شركات الاستثمار والتي تمثل عموما نسبة محدودة من الانتاج المحلى .

وقد شمل برنامج تحرير الأسعار الغاء التوريد الاجبارى لكافة المحاصيل الزراعية عدا القطن وقصب السكر . وسيتم تحرير القطن خلال العام الحالى ١٩٩٣ . وفى نفس الوقت تم تحرير المدخلات الزراعية بالسماح للقطاع الخاص بحريسة استيراد وتداول مستلزمات الانتاج الزراعى . اما القطاع العام الصناعى فقد تضمن قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ اعطاء الادارة حرية فى تسعير المنتجات من اجل المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية .

ومن ناحية أخرى فقد تم رفع أسعار عدد من المدخلات الصناعية عموميا وأهمها البترول والكهرباء وان كانت أسعارها لم تصل بعد للمستوى العالمى السدى يطالب الصندوق باتباعه .

وفى مجال التجارة الداخلية تم الغاء عدد كبير من جداول التسعيرة وخفض عدد السلع الخاضعة للتسعير الجبرى ، وكذلك الغاء نظم تكلفة وتسعير السلع المستوردة (٤٨) .

وستؤدى تلك التغييرات الى تغيير هيكل التكاليف المحلية ، والحوافز السعرية، وبالتالي سيكون لها انعكاس على هيكل الانتاج . ومع الأخذ فى الاعتبار انه سياتى متوافق مع سياسة تحرير الواردات فستكون انعكاساتها على هيكل الانتاج أشد، كما ان أثرها قد يمتد الى الصادرات ذاتها كما سنرى فيما بعد .

ول رقم (١٢)

تقديرات ميزان المدفوعات للأعوام ١٩٩٠/٨٩ - ١٩٩٢/٩١

(القيمة بالمليون دولار امريكي)

١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٠/٨٩	
٤٩٦٦	١٢٩١	١٦٠ر٤	<u>الميزان الجارى</u>
١٨٨٦ ~	٢٨٧١ ~	٤٩٩٦ر٧ ~	<u>الميزان الجارى (عدا التحويلات)</u>
٦٦٥٨ ~	٧٥٢٨ ~	٧٨٢٢ر٧ ~	<u>الميزان التجارى</u>
٢٦٤١	٢٨٨٧	٣١٤٤ر٨	صادرات
١٠٢٩٩	١١٤٢٥	١٠٩٦٧ر٥	واردات
٤٧٧٢	٣٦٦٧	٢٨٢٦ر٠	<u>ميزان الخدمات</u>
٨٥١١	٧٦٧٩	٦٧٨٢ر٩	متحصلات
٣٧٢٩	٤٠١٢	٣٩٥٦ر٩	مدفوعات
٦٨٥٢	٥٢٦٢	٤٨٣٦ر٢	<u>التحويلات</u>
١٠٨١	١٤٨٧	١٠٩٢ر٧	رسمية
٥٧٧١	٣٧٧٥	٣٧٤٢ر٦	تحويلات العاملين بالخارج

المصدر : البنك المركزى المصرى : تقرير مقدم الى مجلس الشعب عن الأوضناع النقدية والاثمانية ، عام ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ .

رأييضا: سياسة الاصلاح : الانعكاسات الأولية ومحددات المستقبل

ان الفترة التي انقضت منذ اعلان سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مايسو ١٩٩١ لاتتيح اصدار حكم نهائى وكامل عليها ، خاصة وان التحليل بحكم البيانات المتاحة لن يمتد لأكثر من نهاية عام ١٩٩٢ . ومع ذلك فان بعض النتائج أصبحت ظاهرة ، وقد ترافق معها مشاكل من نوعية جديدة . ثم انه على ضوء هذه النتائج الأولية - وبالأخذ فى الاعتبار ان العديد من مكونات البرنامج الاصلاحى ليست جديدة تماما وان لم ترتبط فيما سبق بحزمة متكاملة من السياسات - يمكن تكوين بعض التوقعات بالنسبة للمستقبل يمكن أن يكون لها انعكاس على توجيه وضبط ادارة السياسة الاقتصادية .

أ - سياسة الاصلاح وعجز ميزان المدفوعات

فى معرض تناولنا للسياسة النقدية والتغير فى هيكل السيولة المحلية أشرنا الى ان ميزان المدفوعات المصرى ، أو بشكل أكثر دقة ميزان المعاملات الجارية والتحويلات ، قد بدأ يحقق فائضا لأول مرة فى العام المالى ١٩٩١/٩٠ ، ويقدم الجدول التالى (جدول رقم ١٢) عرضا لتطور وضع ميزان المدفوعات المصرى فى الأعوام الثلاثة الأخيرة .

وبالنظر لفائض ميزان العمليات الجارية والتحويلات فى العامين الأخيرين ٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ يتضح وجود اختلافات جوهرية فى العوامل المسببة لهذا الفائض . وفى العام الأول نشأ الفائض نتيجة زيادة الواردات بقدر محدود (٥٧٥) مليون دولار ، وبنسبة زيادة ٢٪ فقط) ، هذا فى حين كانت الزيادة فى قيمة الصادرات اكبر (٢٢٢٢ مليون دولار) بينما حققت الصادرات غير المنظورة أو ميسسيزان الخدمات طفرة كبيرة ، وسجلت التحويلات الرسمية بدورها زيادة ملحوظة . بينما لم تسجل تحويلات المصريين بالخارج زيادة تذكر . أى ان الفائض هنا لا يمسسرد مرتبطا بسياسة الاصلاح الاقتصادى ، بل بالظروف الاستثنائية التى صاحبت حسمرب الخليج (ارتفاع اسعار البترول ، زيادة النشاط الملاحى فى قناة السويس ، زيمسادة التحويلات الرسمية) .

ويبدو الوضع مختلفا فى عام ١٩٩٢/٩١ ، فهنا تزايد الفائض بدرجة ملحوظة ، اذ وصل الى حوالى ٥ مليار دولار . ولكن العوامل المسببة لتلك الزيادة اختلفت فيما عدا استمرار الطفرة فى فائض ميزان الخدمات . وقد تحقق ذلك بفضلسسل زيادة الايرادات وبعض الخفض فى المدفوعات ، الا ان زيادة الايرادات السياحية هى المسئول الأول عن هذا التحسن ، اذ بلغت الزيادة فيها ٨٢٤٨٨ مليون دولار وبنسبة ٩٠٢٪ لتصل الى ١٨ مليار دولار . واذا نظرنا لبقية العوامل المسؤلسسة عن التحسن فى عام ١٩٩٢/٩١ لأنتت زيادة الايرادات السياحية فى المرتبة الثالثة ، ويحتل المرتبة الثانية الخفض الذى طرأ على الواردات السلعية (بمقدار ١٢٦ مليون

وهو ما يعادل ١٩١٪ من قيمة الواردات في السنة السابقة ، بينما تأتي فمسمى المرتبة الأولى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي قاربت مليسارى دولار (الزيادة بالضبط ١٩٩٦ مليون دولار ونسبة الزيادة ٥٢٩٪) .

وعلى الرغم من ان القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات والتوصل الى تحقيق فائض يشكل فى حد ذاته ظاهرة ايجابية ، الا ان تحليل العوامل المسببة لذللسك وهيكل التحسن الحاصل قد لايقبل أهمية ، اذ قد يتوقف عليها كثيرا ديمومة هسسدا التحسن ورسوخه أو وقتيته وامكانية انتكاسه . وبينما يشير الاعتماد على ايسرادات السياحة والتحويلات الى مصادر هشة وعالية الحساسية ، فمن المنفق عليه كذللسك ان خفض الواردات والتوازن المترتب عليه لايمكن اعتباره توازنا طبيعيا اذا جسساء نتيجة سياسة داخلية انكماشية^(٤٩) . اما الصادرات السلعية فبعد ان كانت قسسد سجلت ارتفاعا استثنائيا فى عام ١٩٩١/٩٠ بفضل ارتفاع اسعار البترول عسسسادت وانخفضت فى عام ١٩٩٢/٩١ . وهكذا فان اجمالى الانخفاض فى عجز الميزان التجارى - الذى يعتبر السبب الأساسى لاختلال ميزان المدفوعات - هو انخفاض متواضسع . غير اننا سنتوقف بشكل اكثر تفصيلا فيما بعد عند تحليل أداء الصادرات والواردات السلعية .

من الواضح ان التحسن الذى طرأ على ميزان المدفوعات منذ اعلان سياسسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يرتبط بالدرجة الاولى بزيادة ملحوظة لتدفسق رأس المال الى مصر . وفى محاولة تفسير زيادة ذلك التدفق يرصد تقرير البنسك الدولى عدة حجج من بينها الخفض التدريجى لعلاوة المخاطرة Risk Primium بفعل استمرارية برنامج الاصلاح ، وتحسن القدرة على الوفاء بالديون فى أعقساب تخفيف الدين الذى تحقق . هذا الى جانب - وقد يكون الأهم من وجهة نظرنا - تحرير أسعار الفائدة المحلية فى الوقت الذى انخفضت فيه أسعار الفائدة فمسمى الأسواق الدولية . كما يشار الى ان مصر فى أعقاب حرب الخليج ربما أصبحست مكانا بديلا أمنا للمقيمين بالخليج للاحتفاظ بجزء من مدخراتهم فيها . وقد توافسق مع ذلك تفكيك دولة الاقتصاد المصرى De - dollarization والتى أدت كما سبق ان عرضنا الى انخفاض ملموس لمساهمة الودائع الاجنبية فى هيكسل السيولة .

وفى تقديرنا ان التوجه للتوازن المستند الى تدفقات كبيرة لرأس المال - خاصة فى ظل التوجهات الاقتصادية الحالية والتي تحكم طريقة التعامل مع هسسده التدفقات - لايمكن ان يشكل سياسة راسخة للتوازن الخارجى . فالاستمرار فمسمى تقديم الامتيازات فى هذا المجال وخاصة خفض سعر الصرف ، ورفع سعر الفائدة من أجل استمرار تلك التدفقات هو ذو تكلفة اقتصادية باهظة . ومن السهل أن يتأثر معدل تحويلات العاملين فى الخارج أيضا بأى اتجاهات للرأى العام أو حتى شائعات

تروج فى البلاد التى يقيمون فيها . ومن ناحية أخرى فبحكم المعطيات الداخلىسة والدولية فمن غير المتوقع استمرار التحويلات الرسمية من الدول الأخرى عند نفس معدلاتها . هذا فى حين ان الاجراءات المتعلقة بسعري الصرف والفائدة تبدو أفضل من كافية لاستعادة رؤوس الاموال المصرية فى الخارج ، وهى التى تختلف التقديرات بشأنها ولكنها تتفق على ضخامتها . وأخيراً فإنه رغم كل ماسبق والذى يشير السسى تخوفات بشأن امكانية الاعتماد على استمرار تلك التدفقات فان الجانب الآخسر المهم للمسألة هو ظهور تناقض واضح بين اعتبارات التوازن المالى لميزان المدفوعات وبين مؤشرات الوضع الاقتصادى الداخلى ، والذى يصبح فى ظله التدفق الخارجى لرؤوس الاموال - ضمن الجوانب الأخرى للبرنامج - مشكلة فى حد ذاته فى اطمسار السياسة الانكماشية المتبعة ، والتى تضع مكافحة التضخم فى أولوية اهتماماتها . ويعوق ذلك الاستفادة من تلك التدفقات فى التنمية الاقتصادية ، كما يعزز الضغوط والأعباء المالية الواقعة على الاقتصاد المحلى . وهو ماسنتوقف عنده قليلا فى الفقرة التالية .

ب - اصلاح القطاع الخارجى والنشاط الداخلى

المسألة التى ينبغى دراستها بشكل أكثر تمهلا عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوازن الخارجى للاقتصاد هى التأثيرات المحتملة للاجراءات المتبعة على العلاقات الاقتصادية الخارجية من ناحية ، وعلى مجمل العمليات والنشاط الاقتصادى الداخلى من ناحية أخرى . وعلى سبيل المثال فان تغيير سعر صرف العملة سوف يؤثر على كل من حجم الصادرات وحجم الواردات ، وشروط التجارة ، وحجم الانتاج الداخلى (بما فيه سلع التصدير و سلع الاستهلاك المحلى) وعلى أسعار الاستهلاك ، وعلى مستوى الدخل القومى الاجمالى . غير ان مستوى التأثير على كل منها سوف يختلف باختلاف درجة انفتاح اقتصاد كل دولة والوزن النسبى لتبادلها التجارى الخارجى فى ناتجها القومى الاجمالى^(٤٠) . للأسف لا يوجد نموذج لقياس الأهمية النسبية لتلك التغييرات فى حالة البلاد النامية . ولكن توجد فى تقديرنا مبررات قوية للاعتقاد بأن أضرار خفض قيمة العملة مثلا ينعكس على عملية إعادة الانتاج فى الداخل بدرجة قد تفوق انعكاسها على وضع توازن الميزان التجارى . ويمكن على ضوء آثار برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى الاشارة الى هاتين النتيجةين الهامتين :

١ - زيادة أعباء خدمة الدين الخارجى . فرغم الخفض الذى طرأ على الديس العام الخارجى تقدر دراسة مجلس الشورى حول الاصلاح الاقتصادى الزيسادة التى حدثت فى المقابل المحلى للالتزامات الدين العام الخارجى بسبب خفض سعر صرف الجنيه المصرى فى العام ١٩٩١/٩٠ بنحو ١١ مليار جنيه^(٥٠) .

٢ - تتأثر التكاليف فى الداخل تأثرا كبيرا بزيادة أسعار الواردات . والانتاج المحلى يعتمد فى هيكله الراهن اعتمادا كبيرا على الواردات مسلسلن الالات والسلع الوسيطة . ويتضح مدى العبء الناجم عن ذلك اذا ادركنا ان المكون الأجنبي يزيد على ٤٠٪ من اجمالى استثمارات القطاع العام . كمسما ان ارتفاع أسعار الواردات الغذائية لايد أن يؤدي لارتفاع الأجور .

من ناحية أخرى فلن يختلف الأمر كثيرا اذا ما تم المحافظة على استقرار سعر الصرف بواسطة معدلات مرتفعة لسعر الفائدة . وعلى ما يظهر فان ارتفاع سعر الفائدة قد أصبح المسئول الأساسى عن زيادة التكاليف فى الصناعة خلال العمام الماضى ١٩٩٢/٩١ . وللأسف لاتوجد دراسة شاملة عن التغير الذى حدث فى التكاليف فى تلك السنة ، لكن دراسة التكاليف فى قطاع الغزل والنسيج تشير الى زيمنة التكاليف فى السنة المذكورة بالمقارنة بالعام السابق بنسبة ١٤٢٪ ، وأن المسئول عن تلك الزيادة فى الأساس (بنسبة ٩٣٪) هو السحب على المكشوف فى ظمسسل أسعار الفائدة التى وصلت الى ٢٢٪^(٥٢) . وفى ظل تزايد المخزون وارتفاع عمسد الشركات المفلسة ، يمكن ان نتصور مدى تأثر الانتاج المحلى ، والصعوبة التمسسى يمكن ان توجه أهداف زيادة الصادرات .

القضية أو المشكلة الكبرى الأخرى التى تكشف التناقض بين النظرة النقدية والمالية لوضع المدفوعات الخارجية وبين مقتضيات التنمية الاقتصادية الداخلية هي مشكلة التعامل مع التدفق الرأسمالى الحاصل على ضوء المفاهيم النقدية واعطساء الأولوية لهذف مكافحة التضخم ، فكما سبق ان اوضحنا فى عرض نظرية البرمجسة المالية فان مثل هذا التدفق يمكن ان يتعارض فى ظل التضخم مع خطة تحجيسم التوسع النقدى نتيجة زيادة صافى الاصول الاجنبية ، ومايمكن أن ينجم عن زيمنة الاحتياطى النقدى من زيادة فى عرض النقود . وبالتالي التأثير على الأسعار المحلية وفى تلك الظروف تطرح ضرورة الحد من آثار التوسع النقدى عن طريق تعقيس Sterilization أثر تلك التدفقات الرأسمالية .

وفى الحقيقة لايمكن هنا الا ان نسجل تلك المفارقة . وقد كانت دراسسة لمنظمة اليونسيف مع مفتدى العالم الثالث قد اشارت الى ان تدفق التحويسلات الخارجية فى الفترة السابقة قد أدت الى زيادة الطلب الكلى مع عدم تحقيق زيادة مساوية فى الانتاج المحلى^(٥٣) . ونلاحظ هنا ان المفارقة قد ازدادت اذن ، اذ بدل ان يتدارك الوضع بمحاولة توجيه تلك التحويلات الى زيادة العرض ، تجرى ببساطة محاولة تعقيم تأثيرها على جانب الطلب .

ويقدر البنك الدولى نسبة أذون الخزانة التى تطرح بغرض تعقيم تدفسق رأس المال الى مصر بحوالى ثلثى اجمالى قيمة تلك الاذون التى صدرت خلال عام

١٩٩٢ . وبذلك تبلغ مدفوعات الفائدة على الدين العام التي تستهدف تحقيق هذا الغرض وحده حوالي ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٢ . وقد ساهمت بذلك في الابقاء على معدلات الفائدة عند مستوى لم تصل اليه من قبل . وبالإضافة لما ذكرناه من أثر ذلك على زيادة التكاليف ، فمن الواضح انه اصبح عائقا في وجه الاستثمار^(٥٤) . ومما له دلالة من وجهة نظرنا اقدام الحكومة على إلغاء سمسور الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص حيث لم يصل أصلا لحد هذا السقف . وهذا يعنى ان سعر الفائدة المرتفع تكفل وحده بالتأثير الانكماشى المطلوب . ويقدر البنسك المركزى اعباء خدمة الدين الخارجى والداخلى في عام ١٩٩٢/٩١ بحوالى ٩ مليارات جنيه ويزيد ذلك على العام السابق بنسبة ٢٥٪^(٥٥) وترجع الزيادة أساسا لتغيير سعر الصرف والفائدة . اى ان الزيادة فى الأعباء نتيجة ذلك تبلغ نحو ٢ مليارات جنيه وتصل نسبتها للناتج المحلي الى ٢,٦٪ .

أخيرا فمع تزايد الاحتياطي النقدى تتزايد الأرصدة المستثمرة فى الخارج . ولما كانت كميتها تزيد الآن كثيرا عن القدر المطلوب للاستيراد وخدمة الديون فقد اصبح من غير الملائم الاحتفاظ بها كلها فى شكل ودائع قصيرة الأجل . اذ ان عائد هذه الودائع سوف يشكل فى المستقبل جزءا مهما من التدفقات فى ميزان المدفوعات التى ينبغى محاولة تعظيمها . وتطرح تلك القضية سواء منظوراً اليها من منطلق تعظيم العائد أو من المنطلق الذى تناقشه فى هذه الفقرة والمتعلق بالنشسساط الاقتصادى المحلى امكانية الاستفادة من الفكرة التى طرحها الاقتصادى المصممسرى رمزى زكى فى الاستفادة بالاحتياطي النقدى فى شراء ديون مصر^(٥٦) .

جـ - عجز الميزان التجارى واستمرار الاختلال الهيكلى

فى تقديرنا أنه لا يمكن الاطمئنان لثبات وضع ميزان المدفوعات طالما استمر عجز الميزان التجارى عند مستواه الحالى . وقد ناقشنا فيما سبق الجوانب المتعلقة بنمط الاعتماد على التحويلات . كما ان الاعتماد على فائض ميزان الخدمسسنسفات المتحقق من قناة السويس وخاصة السياحة لا يمكن الوثوق به دائما ، وما الحسوساوث التى تعرضت لها السياحة مؤخرا الا دليلا على ذلك . ولانقصد بكلامنا حتمية التوازن الصارم للميزان التجارى ، أو عدم الاستفادة من التحويلات وفائض الميزان الخدمسات . ولكن مستوى العجز فى الميزان التجارى (٢٢ مليار جنيه) ونسبة تغطية الصسسادرات للواردات فى حدود ٢٥٪ فقط لا يمكن ان تكون نسبة مقبولة . واذا كانت الواردات قد انخفضت فى العام الأول لتطبيق سياسة الاصلاح فى جميع الأحوال من الواضح انه لا يمكن التعويل فى المستقبل على استمرار الانخفاض فى الواردات . والقضيمسسنسفة الملحة والحيوية اذن هر ضرورة تنمية الصادرات السلعية المصرية . وفيما يلى نناقش أثر سياسة الاصلاح على كل من الصادرات والواردات ، وتوقع تطور حركتهما فسسى المستقبل .

الاصلاح الاقتصادى والصادرات

انخفضت الصادرات فى العام الأول لتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى ١٩٩٢/٩١ بمقدار ٢٤٦ مليون دولار امريكى أو بنسبة ٦٣٪ لتكشف أنه فى الأجل القصير يصعب زيادة الصادرات بواسطة السياسات المتبعة . ويمكن ان نفهم ذلك على ضوء تحليل هيكل الصادرات المصرية والذى يتضح منه ان الصادرات مازالت تعتمد اساسا على البترول ، ثم على مجموعة محدودة جدا من السلع الأخرى . أى ان درجة تنوعها محدودة للغاية . وهو ما يعرضه الجدول التالى رقم (١٢). ان صورة هيكل الصادرات المصرية بسيطة تماما . وبالدرجة الأولى فما زال البترول هو المحدد لتطور الصادرات المصرية . وبعد ان كانت أهميته النسبية فى الصادرات قد انخفضت بشكل ملحوظ عادت للارتفاع فى التسعينات ، وبلغت ٥٠٫٧٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ ، وتدل آخس بيانات البنك المركزى انها قد سجلت ٤٥٫٤٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ . وما زال صادرات البترول هى المحدد الاساسى لاجمالى حصيلة الصادرات . فهو المسئول عن زيادة الصادرات فى عام ١٩٩١/٩٠ ، وهو المسئول عن انخفاضها فى عام ١٩٩٢/٩١ كما هو وارد فى جدول رقم ٢) بسبب انخفاض عائداته فى تلك السنة بنحو ٢١٩٦ مليون دولار . وجدير بالذكر انه مع تحديد البترول لاجمالى الصادرات يصبح بالتالى مسئولا عن تحديد الأهمية النسبية للصادرات الأخرى ، اذ تتوقف أهميتها النسبية على الرقم الاجمالى للصادرات اكثر من توقفها على تطور صادرات كل سلعة أو مجموعة سلعية أخرى ، الأمر الذى يفسر التقلبات الكبيرة فى الأهمية النسبية لها (كانست الأهمية النسبية للسلع الصناعية تعادل ٤١٫٤٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ ثم انخفضت الى ٢٩٫٩٪ فى العام التالى) .

ومن نافلة القول ان صادرات البترول لاعلاقة لها ببرنامج الاصلاح الاقتصادى، أو بالأدوات التى قد تستخدم لحفز الصادرات كتخفيض سعر الصرف ، اذ ان اسعاره معطاة من السوق العالمية ، ومصر بلد متلقى للسعر .

وبالنظر مرة أخرى للصادرات فمن غير الصعب استنتاج ان الهيكل التقليدى للصادرات المصرية يتكون بالاضافة للبترول من ثلاث سلع أخرى هى : القطن ، غزل القطن ، الالمونيوم (الذى يشكل معظم الصادرات المتدرجة تحت الصناعات الهندسية والمعدنية) . وتدور مساهمة هذه السلع الأربعة حول ٧٠٪ من الصادرات . (فى عام ١٩٨٧/٨٨ بلغت ٧٢٫٧٪ وفى عام ١٩٩١/٩٠ بلغت ٦٨٪) . وبشكل عسام يوضح هذا التركيب عدم مرونة الصادرات المصرية بالنسبة لتغيرات سعر الصرف فى الاجل القصير حيث ان الصادرات من تلك السلع مرتبطة بالطاقات الانتاجية الموجودة ولايحتمل التوسع الكبير فيها مستقبلا .

هيكل الصادرات المصرية للسنوات ١٩٨٨/٩٠ - ١٩٩١/٩٠

والفترة يوليو/ سبتمبر فى عامى ١٩٩٠/٩١ - ١٩٩٢/٩١

(القيمة بالمليون دولار أمريكى)

٩٢/٩١		٩١/٩٠		٩٠/٨٩		٨٩/٨٨		
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
<u>السلع الزراعيه</u>								
١٠	٣٥٤	٢١	٨٣٢	٧٠	٢٢٠	١١١	٢٩٨٦	القطن
٠٩	٣٣٣	٠١	٤٥	٠٢	٦٩	٠٢	٥٥	الأرز
١٠	٣٦٧	٠٧	٢٧٧	٠٥	١٥٣	٠٥	١٤٧	البطاطس
١٥	٥٣٩	١٠	٣٧٩	٢٨	٩٠	١٥	٤١٢	الموالح
٦٨	٢٤٥٩	٥٨	٢٢٦٠	١٢٩	٤٠٧٢	١٥٣	٤١٣١	مجموع السلع الزراعية
٤٥٤	١٦٥١١	٥٠٧	١٩٧٠٧	٣٩١	١٢٢٨٦	٣٩٥	١٠٦٦٣	البتروك ومنتجاته
<u>السلع الصناعيه</u>								
١٥٥	٥٦٣٨	١٣٦	٥٢٨٩	٢٠٢	٦٣٥١	١٦٦	٤٤٦١	صناعة الغزل والنسيج
٧٨	٢٨٢٨	٨٢	٣١٨٠	١٤٢	٤٤٦٢	١١٧	٣١٦٢	غزل القطن
٢٣	٨٥٦	١٩	٧٤٦	١٩	٥٨٨	٢٠	٥٢٩	أقمشة قطنيه
٣٧	١٢٤٩	٢٢	٨٥٨	١٩	٥٩٦	١٩	٥٢٢	السلع الغذائية
٦٣	٢٢٧٥	٤٦	١٨٠٦	٧٩	٢٤٨٠	٥٤	١٤٤٨	السلع الكيماويه
٩٩	٣٦٠٧	٧١	٢٧٧٩	٨٨	٢٧٨٣	١٠٤	٢٨٠٧	صناعة هندسيه ومعديه
٣٨٦	١٤٠٣٠	٢٩٩	١١٦٣١	٤١٤	١٣٠١٨	٣٦٣	١٠٠٦٣	مجموع السلع الصناعيه
١٠٠	٣٦٢٦٤	١٠٠	٣٨٨٦٨	١٠٠	٣١٤٤٨	١٠٠	١٦٩٧٠	الاجمالي

المصدر: التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى • البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية •

اما التأثير المحتمل للسياسات الاصلاحية الحالية على تلك المجموعة التي تشكل القلب التقليدي للصادرات المصرية فى الفترة المعاصرة فهو متناقض ، وان كسسان من المرجح ان يكون سلبيا .

فبالنسبة للقطن الذى تناقصت أهميته النسبية والكميات المصدرة منه بشكسل لافى للنظر (انظر جدول ١٢) فمن المحتمل أن يكون لسياسة تحرير أسعاره أثسسر ايجابى على الصادرات . ولكن ينبغى هنا أن نأخذ فى الاعتبار ان الانخفاض الذى حدث فى كميات التصدير نتيجة لانخفاض انتاج القطن لم يكن راجعا فقط لعوامسسل سعريه طالما انه ارتبط بانخفاض كبير للانتاجية الي جانب انخفاض المساحسسل المنزرعة . لذلك فان الاصلاح السعري وحده لن يكون كافيا .

أما بالنسبة للغزل والألمونيوم فمن المرجح ان يكون تأثير السياسات الاصلاحية على صادراتها سلبيا ، طالما انها تتلقى الآن دعما ملحوظا (فى صورة سعر مخفسسلسل لتسليم القطن للمغازل ، وأسعار للطاقة مدعومة لصناعة الألمونيوم كثيفة الاستخسسسلدالم للكهرباء) (٥٧) وتتوقع فى حالة تحرير أسعار القطن ، والوصول بأسعار الطاقة السى المستويات العالمية أن تتأثر المقدره التنافسية لهاتين الصناعتين بشدة .

وعوموا وقد زادت الصادرات فى عام ١٩٩٢/٩١ بمقدار ٢٣٩ر٩ مليون دولار . الا ان هذه الزيادة كانت أقل من ان تعرض الانخفاض الناتج عن تقلص صسسسلدالم البترول . ولايظهر من استقراء السنوات المشمولة فى الجدول ثبات لمعدلات نمو تلك الصادرات .

يجب القول ان هيكل الصادرات الحالي غير قادر على تأمين نمو الصسسسلدالم فى المستقبل . بل انه قد يتعرض للانتكاس بموجب سياسات التحرر . واذا كسان مستقبل مصر هو فى الصادرات الصناعية فان عناصر ذلك الهيكل القديم يرجع لهسسا مايزيد عن نصف الصادرات الصناعية . كما ان تلك الصادرات الصناعية اجمسسالالم تطور بالمستوى المطلوب . وعلى الرغم من التخفيضات المتعددة لسعر الصسسسلدالم الذى يوصى به كاجراء لتنشيط الصادرات فقد سجلت الصادرات المصرية الصناعيسسلدالم تراجعا فى أدائها فى الأسواق العالمية خلال الحقبتيين الماضيين انعكس فى انخفاض حصه مصر فى الاسواق العالمية لكافة القطاعات والقطاعات الفرعية خلال الفتسسسلدالم ١٩٧٠ - ١٩٨٧ (ماعدالم سوق الألمونيوم) (٥٨)

وبالنظر الى جدول رقم (١٢) مرة أخرى يتضح انه فيما عدا البنديين التقليديين للصادرات الصناعية فان الزيادة فى الصادرات الصناعية ترجع أساسا الى بنديسسن جديدين هما الباقي من صناعة الغزل والنسيج (أى الملابس الجاهزة والسجسسسلدالم) ، والسلع الكيماوية التى تكاد تنحصر صادراتها فى العطور ومستحضرات التجميل . وفى حين تتوجه صناعة الملابس الجاهزة اساسا لاوروبا الغربية والولايات المتحدة ، تتجهه صناعة العطور ومستحضرات التجميل أساسا للسوق السوفيتية . ويظهر التراجع السدى

هيكل الصادرات المصرية للسنوات ٩٨/٨٨ - ٩٠/٩٠

والفترة يوليو/ سبتمبر فى عامى ٩١/٩٠ - ٩٢/٩١

(القيمة بالمليون دولار أمريكى)

٩٢/٩١		٩١/٩٠		٩٠/٨٩		٨٩/٨٨		
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
<u>السلع الزراعيه</u>								
١ر٠	٣٥ر٤	٢ر١	٨٣ر٢	٧ر٠	٢٢٠ر٠	١١ر١	٢٩٨ر٦	القطن
٠ر٩	٣٣ر٣	٠ر١	٤ر٥	٠ر٢	٦ر٩	٠ر٢	٥ر٥	الأرز
١ر٠	٣٦ر٧	٠ر٧	٢٧ر٧	٠ر٥	١٥ر٣	٠ر٥	١٤ر٧	البطاطس
١ر٥	٥٣ر٩	١ر٠	٣٧ر٩	٢ر٨	٩٠ر٠	١ر٥	٤١ر٢	الموالح
٦ر٨	٢٤٥ر٩	٥ر٨	٢٢٦ر٠	١٢ر٩	٤٠٧ر٢	١٥ر٣	٤١٣ر١	مجموع السلع الزراعية
٤٥ر٤	١٦٥١ر١	٥٠ر٧	١٩٧٠ر٧	٣٩ر١	١٢٢٨ر٦	٣٩ر٥	١٠٦٦ر٣	البتترول ومنتجاته
<u>السلع الصناعية</u>								
١٥ر٥	٥٦٣ر٨	١٣ر٦	٥٢٨ر٩	٢٠ر٢	٦٣٥ر١	١٦ر٦	٤٤٦ر١	صناعة الغزل والنسيج
٧ر٨	٢٨٢ر٨	٨ر٢	٣١٨ر٠	١٤ر٢	٤٤٦ر٢	١١ر٧	٣١٦ر٢	غزل القطن
٢ر٣	٨٥ر٦	١ر٩	٧٤ر٦	١ر٩	٥٨ر٨	٢ر٠	٥٢ر٩	أقمشة قطنيه
٣ر٧	١٣٤ر٩	٢ر٢	٨٥ر٨	١ر٩	٥٩ر٦	١ر٩	٥٢ر٢	السلع الغذائية
٦ر٣	٢٢٧ر٥	٤ر٦	١٨٠ر٦	٧ر٩	٢٤٨ر٠	٥ر٤	١٤٤ر٨	السلع الكيماوية
٩ر٩	٣٦٠ر٧	٧ر١	٢٧٧ر٩	٨ر٨	٢٧٨ر٣	١٠ر٤	٢٨٠ر٧	صناعة هندسية ومعدنيه
٣٨ر٦	١٤٠٣ر٠	٢٩ر٩	١١٦٣ر١	٤١ر٤	١٣٠١ر٨	٣٦ر٣	١٠٠٦ر٣	مجموع السلع الصناعية
١٠٠ر٠	٣٦٣٦ر٤	١٠٠ر٠	٣٨٨٦ر٨	١٠٠ر٠	٣١٤٤ر٨	١٠٠ر٠	١٦٩٧ر٠	الاجمالي

المصدر: التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى - البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية.

اما التأثير المحتمل للسياسات الاصلاحية الحالية على تلك المجموعة التي تشكل القلب التقليدي للصادرات المصرية فى الفترة المعاصرة فهو متناقض ، وان كسسان من المرجح ان يكون سلبيا .

فبالنسبة للقطن الذى تناقصت أهميته النسبية والكميات المصدرة منه بشكسل لافى للنظر (انظر جدول ١٢) فمن المحتمل أن يكون لسياسة تحرير أسعاره أشسسر ايجابى على الصادرات . ولكن ينبغى هنا أن نأخذ فى الاعتبار ان الانخفاض الذى حدث فى كميات التصدير نتيجة لانخفاض انتاج القطن لم يكن راجعا فقط لعوامسسل سعريه طالما انه ارتبط بانخفاض كبير للانتاجية الي جانب انخفاض المساحسسل المنزرعة . لذلك فان الاصلاح السعري وحده لن يكون كافيا .

أما بالنسبة للغزل والألمونيوم فمن المرجح ان يكون تأثير السياسات الاصلاحية على صادراتها سلبيا ، طالما انها تتلقى الآن دعما ملحوظا (فى صورة سعر مخفمسض لتسليم القطن للمغازل ، وأسعار للطاقة مدعمة لصناعة الألمونيوم كثيفة الاستخسسلد للكهرباء) (٥٧) وتتوقع فى حالة تحرير أسعار القطن ، والوصول بأسعار الطاقة السى المستويات العالمية أن تتأثر المقدرة التنافسية لهاتين الصناعتين بشدة .

وعوما وقد زادت الصادرات فى عام ١٩٩٢/٩١ بمقدار ٢٣٩٩ مليون دولار . الا ان هذه الزيادة كانت أقل من ان تعوض الانخفاض الناتج عن تقلص صسسلدات البترول . ولايظهر من استقراء السنوات المشمولة فى الجدول ثبات لمعدلات نمو تلك الصادرات .

يجب القول ان هيكل الصادرات الحالي غير قادر على تأمين نمو الصسسلدات فى المستقبل . بل انه قد يتعرض للانتكاس بموجب سياسات التحرر . واذا كسان مستقبل مصر هو فى الصادرات الصناعية فان عناصر ذلك الهيكل القديم يرجع لهسا مايزيد عن نصف الصادرات الصناعية . كما ان تلك الصادرات الصناعية اجمسالا لم تتطور بالمستوى المطلوب . وعلى الرغم من التخفيضات المتعددة لسعر الصسسلر الذى يوصى به كاجراء لتنشيط الصادرات فقد سجلت الصادرات المصرية الصناعيسسة تراجعا فى أدائها فى الأسواق العالمية خلال الحقتين الماضيين انعكس فى انخفاض حصة مصر فى الأسواق العالمية لكافة القطاعات والقطاعات الفرعية خلال الفتسسلر ١٩٧٠ - ١٩٨٧ (ماعداد سوق الألمونيوم) (٥٨)

وبالنظر الى جدول رقم (١٢) مرة أخرى يتضح انه فيما عدا البندين التقليديين للصادرات الصناعية فان الزيادة فى الصادرات الصناعية ترجع أساسا الى بنديسسن جديدين هما الباقي من صناعة الغزل والنسيج (أى الملابس الجاهزة والسجسسلد) ، والسلع الكيماوية التى تكاد تنحصر صادراتها فى العطور ومستحضرات التجميل . وفى حين تتوجه صناعة الملابس الجاهزة اساسا لاوروبا الغربية والولايات المتحدة ، تتجهه صناعة العطور ومستحضرات التجميل أساسا للسوق السوفيتية . ويظهر التراجع السدى

ظهر في صادرات الاخيرة فى عام ١٩٩١/٩٠ المصاعب المرتبطة بالظروف التى مر بها الاتحاد السوفيتى السابق . وقد سبق ان نوهدنا بالمصاعب التى تعاندها صناعة النسيج فى الداخلى نتيجة ارتفاع التكاليف .

وقد يكون مفهوما على ضوء ذلك لماذا تراوح الصادرات الصناعية فى مكانها ، بل لماذا يتراجع رقم صادراتها فى ١٩٩١/٩٠ عن العام السابق . والمسألة فى تقديرنا تتجاوز موضوع تخفيض سعر الصرف أو تسهيل اجراءات التصدير وازالة القيود الكمية على الصادرات . وعموما فالهيكل السلقى للصادرات ، والمستند للهيكل الانتاجى القائم لا يظهر استعدادا للاستجابة للسياسات قصيرة الاجل لتنشيط الصادرات . ويعنى ذلك ضرورة ايلاء اهتمام أكبر لسياسات أكثر فعالية ونشاطا متعلقة بجانب العرض حتى يمكن تحقيق نتائج على المدى المتوسط والطويل، ونفترض ان تتضمن تلك السياسات تركيزا اكبر على تنمية القطاعات السلعية بالمقارنة بالقطاعات غير الانتاجية ، وبالصناعة التحويلية بالذات داخل القطاعات السلعية، وتحديدًا للتناسب العقلانى بين الانتاج لاشباع الاحتياجات الأساسية والانتاج مسن أجل التصدير والذى ينبغى أن يتوجه نحو مزيد من الاعتماد على المزايا النسبية أو المقارنة للانتاج والصناعة المصرية ، والتي قد لا يعبر الهيكل الحالى للصادرات عنها بالضرورة ، مع توجيه الاستثمارات للتحديث التكنولوجى لقطاعات التصدير حيث ان سعر الصرف ليس الأداة الوحيدة للمنافسة السعرية ، ومن الضرورى أن يشمل تلك المنافسة ضمن ماتشمل محاولة خفض التكاليف . كما يتطلب ادخال العوامل غير السعرية فى الاعتبار ليس فقط مراعاة تلك الاعتبارات فى سياق العملية الانتاجية، بل تغييرا كبيرا فى النظم المؤسسية القائمة ، بما فى ذلك المؤسسات الحكومية العاملة فى مجال تنمية الصادرات والتي تظهر نتيجة نشاطها تدنى كفاءتها ، وافتقارها للخبرات اللازمة .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار كذلك ، ان الصعوبات التى تواجه تطور الصادرات المصرية فى الفترة المقبلة مرتبطة بالتغيرات الهامة الجارية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة فى أوروبا بشطريها الغربى والشرقى وهى التى تعتبر الشريك التجارى الأول لمصر .

فى أوروبا الغربية سوف يؤثر استكمال بنىان التكامل الاوروبى ، وما يترتب عليه من توحيد مراكزها الصناعية والتجارية ، بالضرورة على الصادرات المصرية . اذ انها ربما لاتسمح للصادرات غير الزراعية الاصل والصناعات الحديثة للدخول بسهولة الى هذه الاسواق ، الامر الذى سيؤثر باحتمالات التوسع التصديرى الصناعى ، خاصة وان قدرة الصادرات المصرية الصناعية ستظل (لفترة على الأقل) عاجزة عن تقديم المنتج المتنافس سعريا ونوعيا . هذا فضلا عن العقبات التى تفرضها السياسة الزراعية الموحدة امام الصادرات المصرية ، خاصة القيود الزمنية للتمتع بالاعفاءات الجمركية والاسعار الاسترشادية Reference Prices ، والرسوم التى يتم

جدول رقم (١٤) الواردات السلغية حسب المجموعات السلعية للاعوام ١٩٨٩/٨٨ / ١٩٩٢/٩١

١٩٩٢/٩١		١٩٩١/٩٠		١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٩٠	١٩١٢ر٣	١٥ر٨	١٨٠١ر٩	٢٠ر٤	٢٣٢٧ر٥	٢٣ر٢	٢٤٠٣ر٦	١ - حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية والنباتية وصناعة الاغذية والمشروبات
٩ر٥	٩٥٥ر٦	٩ر٣	١٠٦٢ر٤	٦ر٨	٧٨١ر٤	٦ر٦	٦٧٩ر٩	٢ - شحوم ودهون وزيت رمنتجاتها والمنتجسات المعدنية والوقود
١١ر١	١١١٤ر٧	١٠ر٢	١١٦١ر٥	١٠ر١	١١٥٨ر٨	٩ر٧	١٠٠٤ر٥	٣ - منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط والجلود
٩ر٦	٩٦٧ر٣	١٠ر١	١١٥٥ر٢	١٠ر٠	١١٤٧ر٨	٩ر٠	٩٣٧ر١	٤ - الخشب والفلين والورق ومواد النسيج ومصنوعاتها
٢٣ر٥	٢٣٥٥ر٨	٢٠ر٤	٢٣٢٩ر٨	٢١ر٣	٢٤٢٣ر٠	١٩ر٨	٢٠٤٩ر٦	٥ - الآلات ومعدات النقل
٦ر٧	٦٧٢ر١	٧ر١	٨١٢ر٤	٨ر٣	٩٥١ر٤	٨ر٧	٩٠٢ر٧	٦ - معادن عادية ومصنوعاتها
٣ر٩	٣٨٨ر٠	٣ر٣	٣٧٨ر٢	٣ر٧	٤٢٠ر٠	٣ر٢	٣٣١ر٨	٧ - أصناف مصنوعة متنوعة
٦ر٠	٥٩٨ر٩	٧ر٤	٨٥٠ر٦	٧ر٦	٨٦٨ر٩	١٢ر٩	١٣٤٠ر٢	٨ - سلع غير موزعه
٨ر٠	٧٩٩ر٥	١٠ر٢	١١٦٦ر٩	٧ر٧	٨٧٨ر٧	٦ر٩	٧١١ر٢	٩ - واردات ممولة بمنع (غير موزعه سلغيا)
٢ر٧	٢٧٥ر٣	٦ر٢	٧٠٥ر٦	٤ر١	٤٧٣ر٦	-	-	١٠ - واردات باستخدام قروض مباشرة
١٠٠	١٠٠٣٩ر٥	١٠٠	١١٤٢٤ر٥	١٠٠	١١٤٤١ر١	١٠٠	١٠٣٦٠ر٦	الاجمالي

× أرقام مبدئية
المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري . أعوام مختلفة

كل منها بالسياسات الاقتصادية المتبعة .

والملاحظ ان البيانات المتوفرة بخصوص ذلك التقسيم متضاربة . وفي دراسة مجلس الشورى حول تطور ميزان المدفوعات المصرى ٨٠ - ١٩٩٠ رصد التطور ههنا التصنيف فى السنوات الاخيرة لا يمكن الوثوق فى صحته ، وقد ذكر النسب التالىسة لعام ١٩٩٠/٨٩ : السلع الاستهلاكية (٢٩٪) ، السلع الوسيطة (٤٠٪) ، السلع الاستثمارية (٢٠٪) . وواضح هنا ان رقم السلع الاستثمارية مبالغ فيه جسسدا فى حين ان نسبة السلع الاستهلاكية منخفضة . وقد ذكر بيان الحكومة امام مجلس الشعب لعام ١٩٩١ نسبة أدق عن عام ١٩٩٠/٨٩ . وتقترب كثيرا من الاتفاق مسسسع معطيات الجدول (رقم ٥) وهى كالتالى : سلع استهلاكية ومواد خام ٣٧٤٪ ، مستلزمات انتاج ووقود وقطع غيار (٤٢٪) ، معدات وآلات ٢٠٥٪ (٥٩) . وهذا التصنيف وتلسك النسب تتوافق بدرجة كبيرة مع بيانات الجدول الذى أوردناه والمأخوذة عن البنسك المركزى . ولايعيبه فى الحقيقة غير تضمين المواد الخام مع السلع الاستهلاكية فى حين من الممكن اعتبار جزء منها سلعا وسيطة وليس استهلاكية .

على ضوء التحفظات السابقة يمكن ان ننقل الى قراءة أولية لتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة خاصة منذ اعلان الاصلاح الاقتصادى على الواردات . والانخفاض الذى طرأ على الرقم الاجمالى للواردات مرتبط أولا بالسياسة الاقتصادية الانكماشية المنبعة ، ومرتبطة ثانيا بأى برنامج تحرير التجارة الخارجية وخاصة فى جانبسب الواردات لم يتوافق زمنيا مع بداية سياسة الاصلاح فى عام ١٩٩١ ، ولم يشهسسدا خطوات عملية الا فى النصف الثانى من عام ١٩٩٢ ، الأمر الذى اتاح فجوة زمنية تحت انخفاض الواردات . وعموما لانتوقع استمرار الاتجاه لانكماش الواردات . على ضوء البدء فى تحرير الواردات ، وخاصة اذا تم انهاء الاتجاه الانكماشى الحالى .

ومن زاوية تأثر المجموعات السلعية المختلفة تدل الارقام الأولية للفترة يوليو/ سبتمبر ١٩٩٢/٩١ على انخفاض الواردات فى كل المجموعات : الا ان محاولة رصد هذه المجموعات بشكل اكثر دقة وعلى ضوء تغير أوزانها النسبية فى السنسستوات الاخيرة عموما تظهر ان أثر السياسات المتبعة عليها غير متكافئ .

وفيما عدا المجموعات غير الموزعة سلعيا (بند ١٠،٩،٨) والتي استأثرت على النصيب الأكبر من الانخفاض فى الواردات السلعية فقد شهد العام الأول للاصلاح الاقتصادى انخفاضا فى واردات مجموعة الصناعات الكيماوية والمطاط والجلسسود ، وشحوم والزيوت ، والمعادن العادية ومصنوعاتها الخشبية والورق ومواد البنسساء ، أى الواردات التى تنتمى عموما للسلع الوسيطة ، وبملاحظة الجدول يمكن استنتسسا ان الانخفاض فى الرقم الاجمالى لواردات تلك المجموعات ، وفى أهميتها النسبية يحدث عموما لأول مرة فى السنوات الاخيرة ، بما يشير الى أثر انكماش واضمسح للسياسات الاقتصادية المتبعة .

اما الواردات الغذائية والتي كانت قد انخفضت بشكل ملحوظ في العامين السابقين فقد زادت قيمتها بعض الشيء في العام الاخير . ويبدو هنا ان تأثرهمسسا بالسياسة الانكماشية ضعيف وأنها اكثر ارتباطا بتطور الانتاج الزراعي المحلي وحجمه . ومن ناحية أخرى ترجع التغيرات (بالانخفاض أو الزيادة) جزئيا لأسلوب التصنيف الاحصائي ذاته . فقدر من الانخفاض الذي حدث في العامين السابقين راجع للتوسع في منح القمح التي لا تظهر مصنفة وانما ترد في البند رقم ٩ فسمسى الجدول . وقد انخفض هذا البند بدوره بشدة في العام الأخير (١٩٩٢/٩١) ومع ذلك يمكن القول ان هذه المجموعة على وجه الاجمالي تظهر اتجاها عاما نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة مرتبطة أساسا بزيادة الانتاج المحلي للقمح نتيجة السياسات السعرية التي اتجهت لرفع أسعاره المحلية . ومن المعتقد عموما ان ازالة الاختلالات السعرية في قطاع الزراعة والتي أدت للاختلاف بين العائد الاقتصادي والعائد المالي لكثير من المحاصيل الزراعية يمكن ان تؤدي لتحسين في التركيب المحصولي (٦٠) ينتج عنه خفض جانب الواردات (القمح أهمها) ، الى جانب الزيادة في جانب الصادرات التي أشرنا لها (القطن) .

اما بالنسبة للالات ومعدات النقل (السلع الاستثمارية) فكان قد طس مسرأ عليها انخفاض ملحوظ في عام ١٩٩١/٩٠ بمقدار ١.٠٣٢٢ مليون دولار ، يزيده مسس أهمية وأثره انه كان أشد بالنسبة للالات منه بالنسبة لمعدات النقل . وفي عسسام (١٩٩٢/٩١) ارتفعت قيمتها قليلا ، الا انها لم تنجح في استعادة مستواها السابق فسمسى عام ١٩٩٠/٨٩ ، مما يدل على استمرار تأثرها بالسياسة الانكماشية المتبعة .

سيؤدي تحرير الواردات كما أشرنا الى نتائج معاكسة ، ويمكن ان ترتفع قيمة الواردات بشكل ملحوظ ، وسيمثل ذلك بدوره ضغطا مؤكدا على سعر صرف الجنيه المصري . وتدل تطورات وأحداث الشهور الأخيرة على مصداقية تلك التوقعسسام اذا ارتفعت الشكوى من جانب صناعات محلية أساسية ومتعددة من بينها السكسر ، والنسيج والمطاحن وغيرها . وقد أدى ذلك الوضع بالفعل الى تعديل التعريفات الجمركية اعتبارا من أول مارس ١٩٩٢ والتي استهدفت اساسا حماية صناعة السكر المحلية مسن سياسة الاغراق التي تعرضت لها برفع الفئة الجمركية على السكر المستورد من ٢٪ الى ٢٠٪ . وترافق مع ذلك الاتجاه لتعديل بعض احكام قانون الاستيراد والتصديسسر لحماية الانتاج المحلي بمنح وزير الاقتصاد الحق في فرض رسوم على الواردات التسي تلحق ضررا بالانتاج المحلي ، وتحديد حصص الاستيراد تلك السلع .

وفي تقديرنا ان صدور تلك التعديلات ضروري ، اذ ان التوجه التصديسصري لاينبغي ان يتعارض مع حماية الانتاج المحلي ، ومن الجائز استخلسسداد الادوات السعرية والكمية لهذا الغرض . ويرتبط ذلك من ناحية بكون الواقع العملي يفسرض المزج لفترة غير قصيرة بين استراتيجيات التوجه للتصدير وبين استراتيجية احسسال الواردات ، كما يرتبط من ناحية اخرى بواقع وجود الحماية بما فيها القيود الكمية في الدول الاخرى ومن بينها الدول الغربية المتقدمة ذاتها .

الهوامش

Giovanni Andrea Cornia, Richard jolly, and Frances Stewart, An (١)
Overview of the Alternative Approach, In : Adjustment with a Human
Face., vol. 1, OXFORD , 1988, P. 140

IMF,
Theoretical Aspects of the Design of Fund supported Adjustment (٢)
Programs. A Study by the Research Department of the International
Monetary fund. Washington, 1987, p.4.

وسوف نعتمد في عرض مفهوم الصندوق للتكيف بصفة اساسية على تلك الدراسة
التي وان لم تعبر رسمياً عن الصندوق الا انها تعتبر وثيقة شبه رسمية تعـرض
الموضوع تفصيلاً ويمكن الرجوع في ذلك ايضاً الى :

د. فادية محمد عبد السلام . قياس العلاقة بين اهم المتغيرات النقدية والصادرات .
(التحليل في ضوء المنهج النقدي لميزان المدفوعات) معهد التخطيط القومي -
القاهرة . مذكرة خارجية رقم (١٥٤١) - ديسمبر ١٩٩١ .

GRAMAM BIRD., "Should Developing Countries Use Currency Depreciation (٣)
as a tool of Balance of Payments Adjustment? A Review of the theory
and Evidence and a Guide for the Policy Maker., The journal of
Development Studies, vol.19, July 1993 , pp. 468-469.

Ibid, p 463 (٤)

Giovanni Andrea Cornia, Richard jolly and Frances Stewart, (٥)
Op.cit., p. 133.

ف.ف. سمير نوف . حول مسألة تفاعل مصادر التراكم الداخلية والخارجية
في كتاب : العالم الثالث : استراتيجيات التنمية وادارة الاقتصاد موسكو ، ١٩٧٥ ،
ص ١٩٠-١٩٣ (بالروسية) . (٦)

C.M. NYIRABU, A View from Africa., In:Africa and the International (٧)
Monetary Fund, IMF , 1986,p.36.

حول نقد النظرية الكمية للنقود عند النقد بين انظر : أ.ى. ليفشيتس ، أوهام (٨)
التنظيم الرأسمالي ، موسكو ، دار "ميسل" ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٠٢-١٦٦ . (بالروسية) .

- (٩) د. يوسف بطرس غالى . برنامج صندوق النقد الدولي بين النظرية والتطبيق . فى ندوة : سياسات التصحيح الهيكلى وازالة القيود الاقتصادية ١-٢- فبراير ١٩٨٨ . مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة . ص ٢٥ ، ٢٢ .
- IMF, Op.cit,P.15 (١٠)
- Ibid, P. 20 (١١)
- Ibid, P. 21 (١٢)
- Ibid, P.10 (١٣)
- Ibid,P.36 (١٤)
- Ibid, P. 28 (١٥)
- (١٦) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم ، عام ١٩٨٨ ، ص ٨٦ .
- Frances Stewart., Alternative Macro Policies, Meso Policies, and (١٧)
Vulnerable Groups., In : Adjustment with a Human Face. op.cit,P. 154
- Ibid,P.155. (١٨)
- Jim Tomlison, Montarism: Is there An Alternative ?, New York, 1986, (١٩)
p.75-76.
- G.Saitoti, A View from Africa:l. In: Africa and the International (٢٠)
Monetary Fund, Op.cit,P.29.
- John LOXLEY, Alternative Approaches to Stabilization in Africa, (٢١)
Ibid, P. 121-122.
- (٢٢) البنك الدولي ، مصدر سابق ، ص ٨٢-٨٣ .
- (٢٣) د. رمزى زك الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة فى العالم الثالث ،
القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٨ ، ١٨٠ .
- GRAHAM BIRD , Op.cit., P. 477 (٢٤)

- (٢٥) ن. ك. أ. جودين ، البلاد النامية : السياسات الاقتصادية ووضعها الاقتصادي العالمي ،
في مجلة الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، ١٩٨٨ ، عدد (١) ، ص ٤٨ (بالروسية) .
- (٢٦) المصدر السابق ، ص ٥١ .
- (٢٧) د. زهدى الشامى ، رأس المال الاجنبى وأثره على التطور الاقتصادى فى البلاد
النامية . رسالة دكتوراه مقدمه الى كلية الاقتصاد بجامعة موسكو ، ١٩٨٦ ،
ص ١١٤-١١٥ .
- (٢٨) World Bank, Egypt. Financial Policy For Adjustment And Growth,
vol.1. Policy Environment, October, P.5-6.
- (٢٩) د. زهدى الشامى ، مصدر سابق ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .
- (٣٠) المصدر السابق ، ص ١٥٨ .
- (٣١) النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، المجلد ٢٧ ، العدد الاول ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٩ .
- (٣٢) World Bank, Structural Adjustment Loan, R 91-131, June 4, 1991
- (٣٣) I.M.F., Arabic Republic of Egypt, Staff Report for V Article,
EB.5, April 26, 1991.
- (٣٤) السيد يسين وآخرون ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٩١ .
- (٣٥) المصدر السابق ، ص ٥٤ .
- (٣٦) الاهرام ، ١١ يوليو ١٩٩١ .
- (٣٧) World Bank, Egypt. Financial Policy..., Op.cit,P.10
- (٣٨) Ibid, p.8
- (٣٩) تقييم مبدئى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى . التقرير المبدئى للجنة الشؤون المالية
والاقتصادية بمجلس الشورى ، ١٩٩٣ ، ص ١٠ .
- (٤٠) سيتم بحث تطور سوق الصرف على نحو اكثر تفصيلا فى الفقرة التالية
- (٤١) World Bank, Egypt.Financial Policy..., Op.cit,P.17-20.

- (٤٢) انظر : مجلس الشورى ، مصدر سابق ، ص ١١-١٢ .
- ايضا : World Bank Egypt, Financial Policy.., Op,cit, P21-23
- (٤٣) مجلس الشورى:تطور ميزان المدفوعات المصرى فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ،
١٩٩١ ، ص ص ١٤-١٩
- (٤٤) World Bank, Egypt. Industrical Sector Memorandum, Report .
7491- EGT. June 13, 1989, P. 44.
- (٤٥) د. هناء خير الدين ، د. احمد الدرش ، عرض وتقييم لسياسة التجارة الخارجية
لمصر فى خلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩١ ، ص ٩-١٠ .
- (٤٦) المصدر السابق ، ص ٢٨
- (٤٧) بيان الحكومة امام مجلس الشعب فى ١٩٩٢/١٢/٢٨ ، الهيئة العامة للاستعلامات ،
ص ٦٢-٦٦ .
- (٤٨) المصدر السابق ، ص ٢٩-٤٦ .
- (٤٩) انظر : د. جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية الى التبادل
اللامتكافى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٩٦ .
- (٥٠) حول هذه المسألة انظر : ف ف . اشار كان ، اسعار الصرف فى اقتصاد
الرأسمالية المعاصرة ، موسكو ، ١٩٨٦ ، ص ص ٧-٢٦ (بالروسية) .
- (٥١) مجلس الشورى ، تقييم مبدئى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى مصدر سابق ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦ .
- (٥٢) الاهرام الاقتصادى ، ٨ مارس ١٩٩٢ .
- (٥٣) د. كريمة كريم ، أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الاسر محدودة الدخل
والاطفال فى مصر ، منتدى العالم الثالث ومنظمة الامم المتحدة للاطفال (اليونيسيف)
١٩٨٨ ، ص ٧٢ .
- (٥٤) World Bank, Egypt. Financial Policy.., Op.cit, P.37.
- (٥٥) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٩٢/٩١ ، ص ٨١ .
- (٥٦) الاهرام ، ١٩٩٢/٣/٢٥ .

World Bank.Egypt: A Program for the Development of Manufactured Exports, IBRD, Report No.4580 EGT., P.8

World Bank,Egypt. Industrial Sector Memoradum, Op.cit, P. 19

(٥٩) انظر : بيان الحكومة امام مجلس الشعب ، مصدر سابق ، مجلس الشورى ، تطور ميزان المدفوعات المصرى ، مصدر سابق ، ص ٦٥ .

World Bank, Arab Republic of Egypt, Issues of trade Strategy and Investment PLanning IBRD., Report No. 4136 - EGT 1983, P.4. (٦٠)

الفصل الرابع

السياسات المالية الجديدة لخفض عجز الموازنة العامة
مع التركيز على أذون الخزانة

مقدمة

يمثل خفض العجز بالموازنة العامة للدولة أحد المحاور الهامة ، بل أحسن القواسم المشتركة في جميع برامج التثبيت التي يعقدها صندوق النقد الدولي مسرع الدول النامية التي تضطر للجوء اليه كشرط مسبق لاعادة جدولة ديونها الخارجية . اذ يصر الدائنون في مفاوضات نادي باريس على ضرورة أن ينفذ البلد ، السسدى يطلب اعادة جدولة ديونه ، برنامجا للتثبيت مع صندوق النقد الدولي . والحجساسة الأساسية التي يستند اليها الدائنون هي ان البلد الذي يطلب اعادة الجدولة لديونه الخارجية ، غالبا مايكون في حالة أزمة اقتصادية طاحنة أعجزته عن أن يوفر المبالغ المطلوبة للوفاء بأعباء الديون في مواعيدها المستحقة . وهذه الازمة هي نتيجة لوجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي يعانى منها الاقتصاد المدين . وأحد أهم مسنده الاختلالات هو العجز المتفاقم والمستمر في الموازنة العامة للدولة . وعليه ، فسيان أى برنامج للاصلاح الاقتصادى يجب ان يتصدى للتخفيف من هذه الاختلالات ، وبالتالي تحجيم حجم العجز بالموازنة العامة .

والهدف الاساسى الذى تسعى اليه برامج التثبيت لصندوق النقد الدولى هو كيفية تحجيم العجز بميزان المدفوعات وحصره فى أضيق نطاق ممكن ، وبحيث يمكن التعامل معه من خلال التدفق الطوعى للموارد الاجنبية، مع تقليل الاستدانة الخارجية الى الحدود التى تتمشى مع قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية مستقبلا . المعيار

(*) أعد هذا الفصل د . رمزى زكى

اذن هو ما يحدث من تحسن فى ميزان المدفوعات ومن زيادة فى قدرة الدولة على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية بعد انتهاء فترة اعادة الجدولة . وهذا المعيار يطبقه الصندوق أيضا عن مدى النجاح الذى يحرزه البرنامج فى قضية عجز الموازنة العامة .

فرغم أن الصندوق يعنى اساسا بقضية التوازن فى ميزان المدفوعات وبحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ، الا ان برامج التثبيت الاقتصادى التى يضمها الصندوق للدول التى ترضخ لمطالبة تتضمن بنودا جديدة حول السياسات المالية التى يتعين على تلك الدول ان تنفذها فى مجال عجز الموازنة العامة للدولة ، نظرا لأن هناك علاقة، وثيقة بين القضاء على مصاعب عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات وبين القضاء على ، أو بعبارة أدق ، تقليل العجز بالموازنة العامة .

ومنذ ان عقدت مصر اتفاقها مع صندوق النقد الدولى فى مايو (١٩٩١) لتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادى برزت مجموعة جديدة من السياسات المالية التى تحركت على محورين رئيسيين . أولهما يتعلق بخفض معدلات نمو الانفاق العام ، وثانيهما يتصل بزيادة الإيرادات العامة للدولة . وهذان المحوران بصيان فى هدف خفض عجز الموازنة العامة .

وفى هذا الباب سنناقش هذه السياسات والآثار التى نجمت عنها ، مع التركيز بشكل خاص على اذون الخزانة وذلك طبقا لخطة البحث التالية .

أولا : الاطار النظرى لرؤية صندوق النقد الدولى فى مواجهة عجز الموازنة العامة .

ثانيا : اطلالة سريعة عن عجز الموازنة العامة فى مصر خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٠ .

ثالثا : الآثار الناجمة عن السياسات المالية الجديدة لخفض عجز الموازنة العامة مع اشارة خاصة لأذون الخزانة .

١/ أولاً : برنامج التثبيت الاقتصادى وعجز الموازنة العامة

تعتمد رؤية صندوق النقد الدولى فى مرتكزاتها النظرية على المدرسية الليبرالية الجديدة Neo - Liberalism التى تؤمن بالحرية الاقتصادية وآليات السوق وتعدى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .

وهذه الليبرالية الجديدة التى تستند على رؤية صندوق النقد الدولى وتشخيصه للازمات الاقتصادية للبلاد النامية (ومنها أزمة العجز المتفاقم للموازنة العامة) تنبع فى الحقيقه من الاتجاه النيوكلاسيكى الذى يعتيد على مرتكزين أساسيين^(٢) :

أولهما - هو ضرورة تراجع دور الدولة فى مجال ملكيتها للصناعة والمؤسسات المالية والتجارية وتشجيع نقل الملكية العامة للقطاع الخاص .

وثانيهما - هو ضرورة تحجيم دور الدولة فى مجال ادارة وتوجيه الانشطة الاقتصادية فى مختلف المجالات (التجارة ، الصناعة ، الزراعة ، الأثمان ، الاستثمار الاجنبى .. الخ) والاعتماد المتزايد على آليات العرض والطلب .

ومهما يكن من أمر ، فان الصندوق معنى بقضية عجز الموازنة ، لان هسبدا العجز ، كما قلنا آنفا ، ذى علاقة وثيقة بعجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات . وهذه العلاقة تنجم من تأثير عجز الموازنة على :

- ١ - ارتفاع معدلات التضخم وتأثير ذلك على الميزان التجارى .
- ٢ - تأثير عجز الموازنة العامة على المديونية الخارجية .

١/١ تأثير عجز الموازنة على التضخم

هناك علاقة قوية بين العجز الحادث فى الموازنة العامة وبين الزيادة التمسسى تطراً على عرض النقود فى الاقتصاد القومى^(٣) . اذ غالباً مايكون لتمويل هذا العجز اثر واضح على السيولة المحلية على نحو يغذى من الضغوط التضخمية . ولايضاح ذلك سوف نستعين بالمعادلات البسيطة التالية^(٤) :

$$G + TP - T = M + B \dots (1)$$

حيث :

- G = الانفاق الحكومى على السلع والخدمات
TP = المدفوعات التحويلية للحكومة شاملة مدفوعات الفائدة على السندات الحكومية .

T	حصيللة الضرائب
M	التغير فى عرض رصيد النقود بالاقتصاد القومى
B	التغير فى حجم السندات الحكومية

وكل ماتشير اليه هذه المعادلة هو انه اذا كان مجموع الانفاق الحكومى على السلع والخدمات مضافا اليه المدفوعات التحويلية الحكومية ، اكبر من حجم الحصيلة الضريبية ، فان هذا الفرق يتم تغطيته عن طريق زيادة الاصدار النقدى أو زييسسادة اصدار السندات الحكومية .

ومن الممكن ان ننظر الى المدفوعات التحويلية على انها بمثابة ضريبة سالبة وبالتالي من الممكن ان نعيد صياغة المعادلة السابقة كما يلى :

$$G - T = M + B \dots\dots (٢)$$

حيث تمثل T فى هذه الحالة حصيللة الضرائب مطروحا منها المدفوعسسات التحويلية .

واذا افترضنا ان ثمة عجزا قد حدث فى الموازنة العامة ، وان هذا العجز مؤقت وغير هيكلى ، فانه من الممكن تسوية هذا العجز اما من خلال زيادة الاصدار النقدى ، أو من خلال طرح الحكومة مجموعة من السندات بقيمة هذا العجز الكى يشتريها القطاع الخاص . ولايخفى ، ان امكانية سد هذا العجز من خلال اصدار السندات هو الخيار الأفضل ، لانه تمويل غير تضخمى . حيث يتمخض عن بيع هذه السندات تحويل جانب من الدخل المتاح للانفاق لدى القطاع الخاص الى القطاع الحكومى . وهنسسسا ينخفض من ثم الطلب الاستهلاكى والاستثمارى فى القطاع الخاص بقدر مساو لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات . واذا أعادت الحكومة انفاق حصيللة بيع هذه السندات فان الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى لن يرتفع . وتكون ازااء حالة انخض فيهنسسسا الطلب الفعال لدى القطاع الخاص ، وارتفع بنفس القدر لدى القطاع الحكومى . ولهذا لن ترتفع الاسعار .

والحقيقية ان تمويل عجز الموازنة العامة من خلال اصدار السندات الحكومية كثيرا ماتلجأ اليها الدول الصناعية المتقدمة . ولكن يشترط لنجاح فاعلية هذه السياسة ان يكون سعر الفائدة على هذه السندات موجبا ، أى ان يكون سعر الفائدة الاسمى عليها أعلى من معدل التضخم حتى تكون مغرية للشراء من قبل القطاع الخاص . كمسا يساعد على نجاح هذه السياسة ان تكون هناك سوق واسعة ونشطة للاوراق الماليةسسة ، وهو مايجعل الافراد يقدمون على شرائها نظرا للسيولة العالية التى تتمتع بها (نقصسد بالسيولة هنا امكانية تحويل الاصل المالى (السند) الى قيمة نقدية حاضرة بأقل قدر من الخسارة) .

على ان وسيلة تمويل عجز الموازنة العامة من خلال اصدار السندات بالدول
النامية هي وسيلة محدودة للغاية ، وتقابلها صعوبات وعقبات شديدة ، مثل :

١ - افتقاد ثقة الناس في تلك السندات ، بسبب زيادة حجم الدين الحكومى
المكون من الاصدارات السابقة ، وكثرة تأجيل استهلاكها من جانب
الحكومة .

٢ - سلبية سعر الفائدة الذى تطرح به هذه السندات ، حينما يكون معدل التضخم
السائد أعلى من معدل الفائدة الاسمى على السند .

٣ - عدم وجود أسواق واسعة ونشطة للاوراق المالية .

وبسبب هذه الصعوبات ، فان الحكومة عادة ما تطرح اذون للخزانة وتفترض
على البنك المركزى شرائها . وهنا يقوم البنك المركزى باصدار كمية من النقود
(بنكنوت وائتمان مصرفى) مساو لقيمة تلك الاذون . وبناء على ذلك ، فان المعادلة
رقم (٢) يمكن اعادة صياغتها فى ضوء ذلك على النحو التالى :

$$G - T + M \dots \dots \dots (3)$$

وتدل هذه المعادلة على أن العجز بالموازنة العامة للدول قد غطى من خلال
زيادة الاصدار النقدي . واذا كان العجز كبيرا ، فان معدل التغيير الذى سيطسراً
على عرض النقود سيكون اكبر من معدل التغيير فى الناتج المحلى الاجمالي ، وهنسى
الأمر الذى يولد ضغطاً تضخيمياً .

ومن المعلوم أن التضخم يضر بميزان المدفوعات . فهو ، من ناحية أولسى ،
يؤدى الى اضعاف الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وتدهور قوتها التنافسية
فى الاسواق الخارجية ، ويؤدى ، من ناحية ثالثة ، الى زيادة الواردات بسبب الرخص
النسبى لها مقارنة بالانتاج المحلى البديل ، وكل ذلك يؤدى ، من ناحية ثالثة ، الى
زيادة العجز بالميزان التجارى . واذا استمر هذا العجز لفترة طويلة ، فانه يسؤدى
الى تدهور سعر الصرف للعملة المحلية ، والى استنزاف احتياطيات البلد من العملات
الأجنبية^(٥) والى زيادة المديونية الخارجية .

لاعجب ، والحال هذه ، ان يكون تحجيم العجز بالموازنة العامة للدولسة ،
والبحث عن طرق غير تضخمية لتمويله ، من القضايا الاساسية التى يهيم بها صندوق
النقد الدولى ، نظراً للصلة الوثيقة بين هذا العجز ومصاعب عجز الحساب الجسماى
بميزان المدفوعات ، وهى المصاعب التى يوليها الصندوق جل اهتمامه^(٦) .

٢/١ تأثير عجز الموازنة العامة على الديون الخارجية (٧)

علينا أن نفرق جيدا بين مشتريات (او انفاق) الحكومة من السلع والخدمات المنتجة محليا ، وبين مشتريات (أو انفاق) الحكومة من السلع والخدمات الأجنبية من الخارج .

فمن الواضح أنه في حالة البلاد النامية غالبا ماتكون عملاتها الوطنية غير قابلة للتحويل . الأمر الذى يعنى أنه يتعين عليها أن تمول مشترياتها من الواردات بعمليات أجنبية يقبلها العالم الخارجى . أى أنه يتوجب عليها فى هذه الحالة أن تخصص جزءا من حصيله صادراتها من النقد الاجنبى لتمويل تلك الواردات . اما فى حالة مشترياتها من السلع والخدمات المحلية ، فمن الواضح ان العملة الوطنية لها لاتواجهها فى مسدا الشأن أية عقبات ، حيث تتمتع تلك العملة بسيادة مطلقة فى تسوية المعاملات الداخلية وفى حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة التى تكون عملاتها الوطنية قابلة للتحويل ، فلاتوجد مشكلة . حيث تستطيع الحكومة ان تستخدم عملتها المحلية فى تمويل مشترياتها مسن السلع والخدمات الأجنبية وكذلك مشترياتها من السلع والخدمات المحلية^(٨) . ولكن اذا كانت الدولة تستورد أكثر مما تصدر ، ولفترة يعتد بها ، فقد يؤدي ذلك السمسى اضطرار الدولة لاستخدام احتياطياتها النقدية ، أو تعريض سعر صرف عملتها للتدهور، أو للاقتراض الخارجى .

ومن البديهي ، أنه فى حالة البلاد النامية اذا لم تكن حصيله النقد الأجنبسى للدولة من الصادرات غير كافية لتمويل الواردات ، فانه يتعين على الحكومة فى مسده الحالة ان تمول باقى وارداتها اما من خلال استخدام احتياطياتها النقديسسسة - ان وجدت - (ومده عادة ماتكون قليلة جدا) . واما من خلال المعونات والقروض الاجنبية وهكذا يمكن تقسيم العجز الحادث بالموازنة العامة للدولة الى شقين أساسيين^(٩) :

- الأول : ويأخذ الصورة التالية :

$$G_d - T = M \dots \dots \dots (٤)$$

حيث ترمز G_d الى مجموع الانفاق الحكومى على مشتريات السلع والخدمات المحلية .

- والثانى : يأخذ الصورة التالية :

$$G_i - A = E \dots \dots \dots (٥)$$

حيث ترمز G_i الى مجموع الانفاق الحكومى على مشتريات السلع والخدمات الأجنبية ، بينما تمثل A حصيله النقد الاجنبى . اما E فهى ترمز الى العجز بالميزان التجارى بالعمله الاجنبية . وهذا العجز لايد من تسويته :

- ١ - من خلال استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة .
 - ٢ - واما من خلال الحصول على القروض والمعونات الخارجية .
- وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نكتب المعادلة الآتية : (١٠)
- $$G_d + G_i = E + T \dots \dots \dots (٦)$$

وهي تعنى أن حاصل مجموع الانفاق الحكومي على مشتريات السلع والخدمات المنتجة محليا والمنتجة خارجيا (الواردات) انما يعادل حصيلة الضرائب زائما العجز بالميزان التجارى ، الذى لا بد من ايجاد طريقة ما لتسويته .

وقد توسعت غالبية الدول النامية ، عند مواجهة عجز موازنتها العامة ، فسي اللجوء الى الاقتراض الخارجى خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات ، وبالذات حينما كانت هناك تخمة فى السيولة الدولية (تدوير الفوائض النفطية ونمو السوق الأوروبى للدولار) . وحصلت بذلك على مقادير كبيرة من القروض التى مولت بهما جانبا كبيرا من الانفاق العام ، الجارى والاستثمارى ، توهما ، بأنه من الممكن الاستكانة لهذا المصدر التمويلي ، دون حدوث مشكلات فى الأجل الطويل أو المتوسط . ولكن ما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة . إذ سرعان ما نمت أعباء الديون الخارجيسسة بمعدلات أسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الاجنبى الأخرى ، وظهرت متاعب شديدة فى خدمة هذه الديون ، وبخاصة بعد انكماش نمو القروض الدولية بعد اندلاع الأزمة فى عام ١٩٨٢ (حينما توقفت المكسيك والأرجنتين وشيلي عن دفع أعباء ديونها الخارجية) . وهنا لجأت تلك البلدان لمواجهة تلك المصاعب الى الأمسسور التالية (١١) :

- ١ - الضغط على الواردات واتباع سياسة انكماشية .
- ٢ - السحب من الاحتياطيات النقدية .
- ٣ - طلب اعادة جدولة ديونها الخارجية .
- ٤ - السعى لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة .

وكلها أمور عرضتها لمشكلات حادة : انكماش ، بطالة ، غلاء ، تدهور فمسي سعر الصرف ولاضطرابات اقتصادية واجتماعية شديدة اليأس ، لايتسع المجال هنسسا للتوسع فيها (١٢).

وخلاصة ما سبق ، ان العجز الحادث بالموازنة العامة للدولة ، الناجم عن تقاعس الحصيلة الضريبية عن مواكبة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية يمكن تسويته من خلال تدبير موارد محلية اضافية (مثل زيادة الاصدار النقدي أو زيسسادة معدلات وحصيلة الضرائب) . أما العجز الحادث فى الموازنة النقدية (موازنة النقسسد الأجنبى) ، الناجم عن عدم كفاية حصيلة العملات الأجنبية من الصادرات . فسفسسان تسويته لا بد أن تتم من خلال الحصول على موارد خارجية (استثمارات أجنبيسسة أو

جدول رقم (١)

العجز المالي للحكومات المركزية ومصادر تمويله في عدد من البلدان الخارجية
نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة والسنة	العجز المالي الكلي	مصادر التمويل الخارجية	مصادر التمويل المحلية
برباروس (١٩٨٢/٨١)	٦٢٦	٤٨٨	١٢٧
الارجنتين (١٩٨١)	٨٠	١٢٧	٦٣
بنجلاديش (١٩٨٢/٨١)	١٠٠	٩٥	٥
بليز (١٩٨٣/١٩٨٢)	١٤٤	٧٧	٦٧
بوليفيا (١٩٨٢)	٦٥	٣٦	٢٩
البرازيل (١٩٨٢)	٦٥	٣٦	٤٦
بورما (١٩٨١/٨٠)	٨٨	٤٧	٢٠
أفريقيا الوسطى (١٩٨١)	٦٨	١١	٢٣
شيلي (١٩٨٢)	٣٤	١١	٢٣
كولومبيا (١٩٨٢)	٣٥	٠٦	٢٩
كوستاريكا (١٩٨٢)	٣٤	٢٤	١٠
قبرص (١٩٨٠)	٥٨	٢٨	٢٨
الدومينكان (١٩٨٢)	٢٨	٠٦	٢٢
اكوادور (١٩٨٢)	٤٨	٢٥	٢٣
السلفادور (١٩٨٠)	٦٢	٠٢	٥٩
أثيوبيا (١٩٨٢/٨١)	٦٣	٥٣	١٠
فيجي (١٩٨٢)	٧١	٢٧	٤٤
جامبيا (١٩٨٣/٨٢)	١٢٦	٨٩	٣٧
غانا (١٩٨٢)	٤٧	٥	٤٢
اليونان (١٩٨١)	١٢٦	٢١	١٠٤
جواتيمالا (١٩٨٠)	٤٤	١٤	٢٩
هايتي (١٩٨٢)	٨٦	٥٦	٣٠
هنداروس (١٩٨٢)	١٠٢	٤٩	٤٦
الهند (١٩٨٢/٨١)	٦٠	٠٩	٥١
أندونيسيا (١٩٨٣/٨٢)	٥١	٣٦	١٤
اسرائيل (١٩٨٢)	١٨٦	١٠٥	٨١
ساحل العاج (١٩٨٢)	١٢٣	١٠٧	١٦
جامايكا (١٩٨٢/٨١)	١٦٤	٩٤	٧٠
الأردن (١٩٨٢)	٢١٧	١٦٨	٤٩
كينيا (١٩٨٢/٨١)	٧٦	٢٩	٤٧
كوريا (١٩٨٢)	٤٣	١٣	٣٠
لايبيريا (١٩٨٢/٨١)	١٤٣	٧٣	٧٠
ملاواي (١٩٨٣/٨٢)	١٠٨	٧٨	٢٩
ماليزيا (١٩٨٢)	١٢٢	٨٣	٩٨

جدول رقم (٢)

نسبة مساهمة صافي الاقتراض الخارجى فى تمويل العجز المالى فى الدول العربية (١٩٨١ - ١٩٨٢)

الدولة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (+)	١٩٨٧ (++)
مجموعة الدول النفطية :							
الامارات	-	-	-	-	-	-	-
البحرين	٢ار	١٢ر٥-	١ر٤	٩٥ر٦	١٤٩ر٣-	٤ر	-
الجزائر	٠ر٥-	٦ر٢-	-	٠ر٢	-	-	-
السعودية	-	-	-	-	-	-	-
العراق	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
عمان	٢٦ر٩-	٣٢ر٩-	٦٧ر٢	٤٣ر٤-	٢٠ر٠-	٣٢ر٤-	٦٣ر٦-
قطر	١٦١ار-	١١٢ر٨-	١٤٣ر٤-	٩٢ار١-	١٢٠ر٥-	-	-
الكويت	٦٢ر٠-	١٣٧ر٠-	٩٣ر٣-	٩٢ر٦-	٩١ار٨-	٧٨ر٣-	-
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-
(متوسط المجموعة)	٥ار-	١٤٤ر٢-	٢٠ر٤	١٠ر٣-	٢٩ر٩-	٢ر٣-	٣ر٢-
مجموعة الدول غير النفطية :							
الأردن	٥١ر٣-	٤٥ر٥-	٨٨ر٩-	٦٥ر٦-	٧٠ر٥-	٤٣ار١-	٥٩ر٠-
تونس	١٠٣ر٠-	٧٥ر٢-	٦٣ر٣-	٣٩ر٧-	٣٩ر٦-	٥١ار١-	٧٤ر٢-
السودان	٦٠ر٦-	٩٣ر٩-	٨٩ر٥-	٧٣ر٣-	٧٠ر٥-	٧٠ر٨-	٩٢ر٣٤-
سوريا	٥٥ر٦-	١٧ر٧-	١٦ر٤-	٧ر٥-	١٩ر٩-	٢٠ر٠-	-
الموالم	٦٦ر٦-	١١١ر٢-	١٢٣ار١-	٢٦ر٨-	٧٠ر٠-	-	-
لبنان	١٣ر٧-	٠ر٩-	٠ر٩-	٣ر٦-	٥ر٢-	٨ر٩-	٩ر٩-
مصر	٢٣ار١-	١٠ر٠-	٢٠ر٠-	٢٠ر٦-	٢٦ر٦-	١٦ر٦-	٣٣ر٢-
المغرب	٥٩ر٠-	٦٠ر٣-	٣٤ر٠-	٧٢ار١-	٣١ار٨-	٩ر٣-	٣٧ر٧-
موريتانيا	١١٥ر٢-	٧٢ر٠-	٧٢ر٥-	٢٢١ار٧-	١٢٥ر٥-	١٠٥ر٠-	١٠٥ر٢-
اليمن الشمالية	٣١ر٢-	١٥ر٨-	١٨ر٧-	١٧ر٤-	١٥ر٣-	١٥ر٦-	٧ر٣٧-
اليمن الجنوبية	٦٧ر٥-	٤٤ر٧-	٤٩ر٤-	٣٦ر٥-	٣٦ر٢-	٤٩ر٦-	٥٩ر٧-
(متوسط المجموعة)	٤٢ر٤-	٣٢ار١-	٢٧ر٠-	٢٣ر٩-	٢٧ر٢-	٢٠ر٩-	٤٠ر٣-
(المتوسط لكل الدول)	١٥ر٧-	٤٨ر٤-	٤ر٧-	٤ر٦-	٧ر٣-	٩ار-	١٦ر٢-

(+) فعلية أولية (++) تقديرات أولية .

قروض خارجية أو معونات من الخارج .

ويوضح الجدول رقم (١) حالة عجز الموازنة العامة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في ٦٤ دولة تنتمي لدول العالم الثالث ، وكيف توزع تمويل مسسدا العجز فيما بين مصادر التمويل الداخلي (الاقتراض وطبع البنكذوت) ومصسساد التمويل الخارجية (القروض والاستثمارات الأجنبية والمعونات الخارجية) وذلك خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات . ومن ثم يتضح أن عددا كبيرا من هذه السسادل، اعتمد بشكل مكثف على مصادر التمويل الأجنبية . أما في حالة الدول العربية ، فسان الامر لم يختلف كثيرا ، حيث تزايد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي ، ومسس مانتعكسه ارقام الجدول (٢) .

٢/١ السياسة المالية التي يقترحها صندوق النقد الدولي لمواجهة عجز الموازنة العامة

تنطلق الرؤية العامة لصندوق النقد الدولي من فكرة عامة ، مفادها أن اختلال التوازن (الداخلي والخارجي) الذي تعاني منه البلاد النامية ، يعود في النهاية السس وجود فائض طلب Excess Demand بالاقتصاد القومي . وعليه ، فسان استعادة التوازن تتطلب العمل على القضاء على هذا الفائض . ولما كان الانفساس العام بشقيه الجاري والاستثماري ، يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلسسي، فان محاصرة العجز بالموازنة العامة للدولة تمثل مطلبا أساسيا في استعادة التمسوازن الاقتصادي . وللوصول الى ذلك يتعين ، من وجهة نظر الصندوق خفض كل من الانفساس العام الجاري والانفاق العام الاستثماري .

ويمكن ايضاح فكرة فائض الطلب بالاعتماد على نموذج الفجوتيسن Two gaps-model ، وهذا النموذج الذي ينص على ان الاستثمارات التي ينفدهما الاقتصاد القومي ، خلال فترة معينة ، بشكل يفوق عن ما يمكن تكوينه من المدخسرات المحلية ، لابد وان يتم عن طريق احداث فائض في الواردات ، أي من خلال تمويسل عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات . وهو ماتعبر عنه المعادلة الآتية : (١٢)

$$I - S = X - M = D_c \dots \dots (٧)$$

حيث :

I	الاستثمار
S	الادخار
X	الصادرات
M	الواردات
D _c	عجز الحساب الجاري

على انه لما كانت الاستثمارات والمدخرات في أية اقتصاد قومي موزعة عادة فيما بين الحكومة والقطاع الخاص ، فانه من الواضح ان الفجوة القائمة بين استثمارات ومدخرات القطاع الخاص وتلك الفجوة القائمة بين استثمارات ومدخرات القطاع الحكومي ، انما تساوى العجز المتحقق في الحساب الجسارى . ان المعادلة رقم (٧) يمكن اعادة صياغتها كما يلى ، حيث ترمز الحسروف P للقطاع الخاص و g للقطاع الحكومي :

$$(I_p - S_p) + (I_g - S_g) = D_c \dots\dots (٨)$$

وليس يخفى ، ان الفرق بين استثمارات ومدخرات القطاع الحكومي انمسا يعكس حالة الفائض او العجز بالموازنة العامة للدولة . وبالاعتماد على المعادلة الاخيرة يتضح ان مواجهة المصاعب التى تنشأ من العجز بالحساب الجارى لميزان المدفوعات ، انما تتحقق على جبهتين هما :

أولا : السياسات التى تؤثر على صافى مدخرات القطاع الخاص

ثانيا : السياسات التى تؤثر على العجز المالى للحكومة .

وفيما يتعلق بالسياسات التى تؤثر على صافى مدخرات القطاع الخاص ، فان برنامج التثبيت عادة مايشتمل على مجموعة من السياسات الجديدة التى تصب فسمى النهائية فى هدف اعادة توزيع الدخل والثروة القوميين لصالح القطاع الخاص ، أملا فى ان تؤدى هذه السياسات الى زيادة مقدرته على تكوين المدخرات وحفز ميله للاستثمار . وهذه السياسات تتضمن : تخفيض الضرائب على الدخل المرتفعة وعلى رؤوس الاموال (ضريبة التركات كمثال) وتقرير اعفاءات ضريبية سخية للنشاط الاستثمارى الخاص ، والغاء الرقابة على الاسعار وترك آليات السوق لتحديد الاسعار التى يبيع بها القطاع الخاص ، وزيادة اسعار الفائدة على المدخرات المحلية ، وتشجيع نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص . . الى آخره . وقد أدت هذه السياسات الى اجراء عملية تعديل جذرى فى توزيع الدخل والثروة القوميين فى البلاد التى نفذت برامج التثبيت لصندوق النقد الدولى ، وان لم تكن قد تمخضت عن زيادة يعند بها فى معدل الادخار والاستثمار لدى القطاع الخاص بسبب السياسات المضادة أو المتناقضة التى انطسوت عليها تلك البرامج (وبرامج التكيف الهيكلى للبنك الدولى) (١٤) .

أما فيما يتعلق بالعجز المالى للحكومة ، فان برنامج التثبيت يشتمل على مجموعة من السياسات المالية التى تستهدف اما خفض الانفاق العام ، أو العمل على زيادة الموارد العامة . كما يشتمل أيضا على مجموعة من الضوابط والاجراءات التمسسى تتحكم فى نسبة العجز نفسه وفى طرق تمويله .

وبصفة عامة ، تتمثل السياسات المالية التي تهدف الى خفض الانفاق العسسام للحكومة في الامور التالية : (١٥)

١ - اجزاء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي ، وبخاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية . وهنا يوصى الصندوق بعودة أساليب ، أفضلها من وجهة نظره ، هي الالتاء الكلى لهذا الدعم مرة واحدة ، من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها (على الأقل) . اما اذا حالت الأوضاع الاجتماعية والسياسية دون ذلك ، نتيجة للاضطرابات التي تنشأ في حالة الغاء الدعم فجأة ، فلا بأس من اتباع سياسة الخطوة خطوة ، ويكون ذلك من خلال الارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع ، مع تقرير شذرات من علاوات الغلاء للموظفين والعمال ذوى الدخل المحدود وبشرط أن تتمخض تلك الأساليب عن تحقيق خفض مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي الى الانفاق العام الاجمالي في كل سنة من سنوات البرامج .

٢ - التخلص من الدعم الاقتصادي الذى تتحمله موازنة الدولة من جراء وجسوسود وحدات انتاجية بالقطاع العام تحقق خسارة . ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أصلا ، أو بيعها للقطاع الخاص ، أو العمل على ادارتها على أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا ، ويكون ذلك من خلال زيمسسادة أسعار منتجاتها النهائية التي تقدم للسكان .

٣ - خفض الأجور ، ووضع حد أقصى لها ، أو تجميدها ، والغاء الوظائف الشاغرة والوظائف المؤقتة . وتجميد التعيين ، ووقف ضمانات التوظيف ، وفصسسل العاملين الزائدين عن الخدمة أو غير الأكفاء ، واعادة النظر في قضيسسمة الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد .

٤ - ويوصى الصندوق بضرورة أن تكف الدولة عن الولوج الى المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص (وبالذات الأجنبى أو المشترك) أن يقوم بهسسا ، مثل مشروعات الصناعات التحويلية ، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستكمال شبكة الانفراستراكشر . فالقطسسع الخاص أكفأ ، من وجهة نظر الصندوق ، من القطاع العام فى انشساء وادارة هذه المشروعات . بل انه حتى فى مجال مشروعات البنية الأساسية يسسسج للقطاع الخاص ان يقوم بالاستثمار فى هذا المجال وان يديرها لحسابه .

٥ - تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف ، ويكون ذلك برفع يدها تدريجيا مسن الالتزام بتعيين الخريجين الجدد من المدارس الفنية والصناعية والمعاهسسند والجامعات ، حتى يمكن اعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب فى سوق العمل حتى ولو أدى ذلك الى زيادة معدلات البطالة فى السنوات الأولى من تنفيسد البرنامج .

أما فيما يتعلق بالسياسات المالية التي تهدف الى زيادة الموارد العامة للحكومة فان أهمها يتمثل فيما يلي :

١ - زيادة أسعار مواد الطاقة وبخاصة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ، والاقتراب من الأسعار العالمية لها ، فضلا عن زيادة أسعار ورسوم الخدمات العامة للحكومة ، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والخدمات الطبية . . . الى آخره .

٢ - كما يحرص الصندوق على المطالبة برفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة وبالذات على السلع الضرورية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية (ابرز هذه الضرائب ضريبة المبيعات) .

٣ - على ان أخطر ما يقترحه صندوق النقد الدولي في مجال زيادة الإيرادات العامة يتمثل في مسألة الخصخصة Privatization أى نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص (الاجنبي والمحلى لافرق) وتصفيى المشروعات الاقتصادية العامة غير الربحية التي تمتلكها الدولة . وتلسمك مسألة ينسق فيها الصندوق مع البنك الدولي لاجبار الدول النامية المدينتسة على تطبيقها . وقد أدت هذه السياسة في كل الدول التي طبقتها السسسى نتيجتين خطيرتين :

(أ) القضاء على الفائض الاقتصادى الذى كان يتدفق سنويا الى الموازنة العامة للدولة ، الامر الذى حرماها من تيار سنوى مستمر من الموارد .

(ب) استيلاء الاجانب على الشطر الاكبر من المشروعات الاقتصادية التي أجبرت الدولة على بيعها ، وذلك عبر الآلية الجهنمية المعروفة تحت مصطلح مبادلة الديون بأصول (15) Debt For Equity . وعودة سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على مقررات الاقتصاد المصرى .

تلك هى أهم المطالب والاجراءات المالية والنقدية التي يصر صندوق النقد الدولي على تنفيذها في برامج التثبيت الاقتصادى مع الدول المتخلفة . وتجسسد الاشارة هنا ، الى أن تلك المطالب والاجراءات لاتصاغ بشكل عام وتجريسى ، وانما تحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محددة يتعين تحقيقها خلال فترة البرنامج وفي ضوء جدول زمنى معين . ويتضمن البرنامج عادة شرط أداء مالى ، أو معايسى للأداء ، بمعنى وجود شروط يجب ان تتحقق والا يوقف حق الدولة العضو فى الحصول على الموارد المقدره فى البرنامج .

جدول رقم (٣)

تطور عجز الموازنة العامة للدولة

خلال السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٩١/٩٠

(القيمة بملايين الجنيهات)

السنوات	البيان	العجز الجارى	العجز الرأسمالى	العجز الكلى
١٩٧٦		٧٨٧,٨	٩٢٠,٦	١٧٠٨,٤
١٩٧٧		٧٩٣,٤	٤٠٧,٥	١٢٠٠,٩
١٩٧٨		١٠٦٩,٩	١١٦٥,٩	٢٢٣٥,٨
١٩٧٩		١٣٨٤,١	١٥٢٨,٩	٢٩١٣,٠
١٩٨١/٨١		٧٧٦,٢	٢٠٥٤,٣	٢٨٣٠,٥
١٩٨٣/٨٢		٢١٦٣,٢	٢٧٩٣,٠	٤٩٥٦,٢
١٩٨٤/٨٣		٢٤٣١,٩	٢٨٧٢,٧	٥٣٠٤,٦
١٩٨٥/٨٤		٣٥٣١,٤	٣٤١١,٨	٦٩٤٣,٢
١٩٨٦/٨٥		٤٥٤٢,٥	٥٧٠٦,٠	١٠٢٤٨,٥
١٩٨٧/٨٦		٣٧٥٨,٨	٥٣٢٦,٦	٩٠٨٥,٤
١٩٨٨/٨٧		٤٩٠٣,٨	١٠١١٠,٧	١٥٠١٤,٥
١٩٨٩/٨٨		٤٣٢٨,٨	٨٥٨٢,٤	١٢٩١١,٢
١٩٩٠/٨٩		٤١٩٤,٦	١٠٥٦٣,٤	١٤٧٥٨,٠
١٩٩١/٩٠		٥٧٣٣,١	٩٢٦٧,٠	١٥٠٠٠,١

(١) محسوب على أساس استبعاد نصيب الحكومة فى أرباح المشروعات العامة من الإيرادات الجارية .

المصدر : الجهاز المركزى للمحاسبات ، شعبة بحوث المال والتجارة ، السياسة المالية والتمويل بالعجز ، جدول رقم (١) أغسطس ١٩٩٠ ، وعامى ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ مصدرها الحسابات الختامية .

ويوضح لنا الجدول رقم (٣) تطور انواع هذه العجزات وذلك خلال الفترة ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٩١/٩٠ . ومنه تتضح لنا الامور التالية :

(١) بالنسبة للعجز الجارى للموازنة فقد كان فى حالة تزايد مستمر .٠ ففى عام ١٩٨١/٨٠ كانت قيمة هذا العجز ٧٧٦٢٢ مليون جنيه مصرى ، ووصلت الى ١٥٠ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ ثم قفزت الى ٧٠٠ مليار جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ ، الامر الذى يعنى ان ذلك العجز قد تزايد بنحو يصل الى سبعة أمثال فيمسا بين بداية ونهاية هذه الفترة .

(٢) أما بالنسبة للعجز الرأسمالى فقد كان فى حالة نمو مستمرة خلال الفترة محل الدراسة . ففى عام ١٩٨١/٨٠ كانت قيمة هذا العجز ٢٠٠ مليار جنيه ارتفعت الى ٨٠٠ مليار فى عام ١٩٨٦/٨٥ ثم قفزت الى ٩٢٠ مليار جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ ، مما يعنى ان ذلك العجز قد تزايد بنحو يصل الى أربعة أمثال ونصف وفيما بين بداية ونهاية الفترة .

(٣) ونتيجة للنمو المستمر للعجز الجارى والعجز الرأسمالى ، فقد كان العجز الكلى للموازنة العامة فى حالة نمو مستمر أيضا . اذ ارتفع مجموع هذا العجز من ٢٠٨ مليار جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ ، الى ٦٩١ مليار جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، ثم وصل الى ١٥٠٠ مليار جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ .

٢/٢ - المؤشرات الأساسية للعجز وأسبابه

(أ) بلغت نسبة العجز الجارى للموازنة العامة الى العجز الكلى لهمسسا ١٦,٢٪ خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١ حوالى ١٦,٢٪ وحسابمسات ختامية) والى ١٧,٤٪ خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، والى ٩,٠٪ فى الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠ .(١٧)

(ب) أما العجز الكلى للموازنة فان نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية فقد بلغت ٢٢,٢٪ فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١ ، والى ٢١,٣٪ فى الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، والى ٢٣,٣٪ فى الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠ (حسابات ختامية) (١٨).

واذا بحثنا الآن ، بشكل موجز ، عن الأسباب المختلفة التى أدت الى بسروز ظاهرة عجز الموازنة العامة على هذا النحو اللافت للنظر ، فسوف نجد ان تلسسك الظاهرة ، تعكس فى التحليل الاخير ، خلا هيكليا (١٩) . فهى لاتمثل عجزا طارئسا

أو مؤقتا ، بل عجزا مستمرا ، استمر لفترة طويلة من الزمن ، وأصبح صفة لصيقة مستمرة بالاقتصاد المصري . ومعنى أنها تمثل خلافا هيكليا ، ان اسبابها لاتعود فحسب السبب المتغيرات المتعلقة بالسياسة المالية وانما ايضا بمجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية . وعليه فان مواجهة هذا الخلل الهيكلي لاترتبط بالسياسة المالية فحسب ، بل بمجمل أداء الاقتصاد القومي . وبدون الدخول في تفاصيل لايحتملها هذا الجزء من الدراسة ، نكتفي هنا بذكر أهم العوامل التي كانت مسئولة عن تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة محل الدراسة :

- ١ - ضعف النمو الاقتصادي ، وعدم استقراره في اعقاب نكسة ١٩٦٧ .
- ٢ - ارتفاع عبء نفقات الدفاع القومي .
- ٣ - استشراء التضخم وتأثيره على زيادة النفقات العامة (٢٠) .
- ٤ - اتساع فجوة الموارد بالحكومة والقطاع العام (الفجوة بين الاستثمارات العامة ومصادر التمويل العامة المتاحة) (٢٠) .
- ٥ - زيادة عبء الدين العام ، المحلي والخارجي .
- ٦ - تدهور اسعار البترول عالميا .
- ٧ - كثرة الاعفاءات الضريبية والجمركية التي تقررت في ضوء الانفتاح ، الامر الذي حرم الدولة من موارد سيادية ضخمة ، دون ان يقابل ذلك عائد اقتصادي أو اجتماعي يعتد به .
- ٨ - سياسات الدعم الخاطئة التي تحملت مشروعات القطاع العام عبئها الاكبر ، مما كان له تأثير واضح في خفض حجم الفائض الاقتصادي المتحقق فيها .
- ٩ - استفحال ظاهرة التهرب الضريبي (٢٢) والمتأخرات الضريبية (٢٣) .
- ١٠ - نمو التوظيف الحكومي وضعف الكفاءة الانتاجية للعاملين ، الامر الذي انتهى الى تحويل البطالة السافرة الى بطالة مقنعة ، تحقيقا لاهداف اجتماعية مستمرة وسياسية للنظام الاجتماعي السائد .
- ١١ - ارتفاع نفقات الخدمات الحكومية (التعليم ، الصحة ، المرافق ..) وضآلة الرسوم المحصلة عنها .
- ١٢ - احتواء الانفاق العام على قدر غير ضئيل من عدم الترشيح .

والواقع ، أن كل سبب من الأسباب السابقة لعجز الموازنة العامة في مصر يستحق لكي يكون موضوع بحث قائم بذاته . ومهما يكن من أمر ، فان تلك الاسباب المتعددة للعجز ، تشير الى اننا ازاء ظاهرة مركبة ومعقدة وذات جوانب مختلفة . وعليه لايحوز الارتكان الى عامل وحيد لتضخيم مسؤوليته الكبرى في احداث العجز . فالامر يحتاج الى دراسات اضافية معمقة .

٢/٢ - طرق تمويل عجز الموازنة العامة

تنوعت الطرق التي لجأت اليها الحكومة المصرية لسد عجز الموازنة العامة للدولة . وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الطرق الى نوعين :

أولا : مصادر التمويل الخارجى

ثانيا : مصادر التمويل المحلى

وفيما يتعلق بالمصادر الأولى ، فهي تتمثل فى المعونات الخارجية ، والقروض الأجنبية ، وهى مصادر يترتب عليها نمو فى حجم المديونية الخارجية . أما المصادر المحلية ، فهي تتمثل فى المدخرات الحقيقية التى تحصل عليها الحكومة من قطاع عمسات أخرى ، مثل فوائض القطاع العام والمدخرات المجمع فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق توفير البريد والسندات الحكومية التى يكتتب فيها الافسسترا والهيئات المختلفة . ويترتب على الاعتماد على هذا المصدر التمويل (غير المصرفى) نمو فى أعباء الدين العام المحلى . أما المصدر المحلى الآخر لتمويل العجز ، فيتمثل فى التمويل المصرفى ، أى الاقتراض من البنوك فى شكل تسهيلات ائتمانية أو فسمى شكل اذون خزانة على البنك المركزى . والافراط فى هذا المصدر التمويلى له علاقة وثيقة باختلال التوازن النقدى وبالتالي بالضغط التضخمى بالداخل .

وطبقا لاجدى الدراسات (٢٣) يتضح انه خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨/٨٧ ، أن التمويل المصرفى للعجز قد احتل المرتبة الأولى ، حيث اسهم هذا المصدر فى تمويل ما نسبته ٢٦.٩٪ من اجمالى العجز خلال هذه الفترة . الامر الذى انعكس فى زيستمة مطلوبات الجهاز المصرفى تجاه الحكومة والقطاع العام وفى نمو السيولة المحلية . ثم يأتى بعد ذلك فى المرتبة الثانية مصادر التمويل الحقيقية الداخلية حيث اسهمت بما نسبته ٢٤.٣٪ خلال نفس الفترة ، الامر الذى انعكس فى تزاحم الحكومة على المتاح من المدخرات المحلية وحرمان القطاعات الاخرى من استثمار تلك المدخرات . اما التمويل الخارجى (الاقتراض الخارجى اساسا) فقد اسهم بحوالى ٢٥.٨٪ من اجمالى العجز خلال نفس الفترة - انظر الجدول رقم بالملحق الاحصائى لهذا الجزء) .

أما فى السنوات الثلاثة الاخيرة السابقة على عقد اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولى ، فلم تختلف كثيرا الاوزان النسبية لمصادر التمويل المحلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة (انظر الجدول رقم ٤) . وفى عام ١٩٨٩/٨٨ بلغت نسبة التمويل المصرفى للعجز (على اساس الحسابات الختامية) ٢٩٪ ، ترتفع الى ٥١٪ فسمى عام ١٩٩٠/٨٩ ، ثم تهبط الى ٢٧٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ . أما مصادر التمويل المحلية المثلثة فى الاوعية الادخارية المختلفة (هيئة التأمينات الاجتماعية ، صندوق توفير البريد ٠٠٠) فقد احتلت المرتبة الثانية ، إذ بلغت نسبة تمويلها للعجز فى عام ١٩٨٩/٨٨ حوالى ٢٠٪ لكنها تهبط هبوطا كبيرا فى عام ١٩٩٠/٨٩ لتصل الى ١٨٪ ، ثم ترتفع بعد ذلك فى عام

جدول رقم (٤) عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	١٩٨٩/٨٨		١٩٩٠/٨٩		١٩٩١/٩٠	
	تقدير *	فعلى	تقدير *	فعلى	تقدير * فعلى	فعلى
اجمالي النفقات	٣٤٦٤٩	٣٣٤٠٠	٣٥٤٧٩	٣٤٢٣٠	٤٣٣٠٨	٤٢١٦٨
اجمالي الايرادات	٢٥١٩٤	٢١٢٦٧	٢٩٠١٣	٢٣٤٨٨	٣٤٣٦٦	٣٢١٣٠
العجز الكلى	٩٤٥٥	١٢١٣٣	٦٤٦٦	١٠٧٤٢	٨٩٤٢	١٠٠٣٨
<u>مصادر تمويل العجز</u>						
تمويل خارجى	٣٩١١	٣٣٧٢	٣٠٧٤	٣٠٩٠	٢٠٦٠	٢٨٥٦
أوعية ادخارية محلية	٣٧٥٣	٣٦٠٩	٢٥٦٣	١٩٤٤	٣٠٧٦	٢٩٢٣
قروض من مصادر أخرى	٣٢١	٣٩٤	٢٠٦	١٧٠	٥٧	٣٦٦
الجهاز المصرفى (العجز الصافى)	١٤٧٠	٤٧٥٨	٦٢٣	٥٥٣٨	٣٧٤٩	٣٨٨٣

المصدر : الحاسابات الختامية بالجريدة الرسمية ووزارة المالية - ووزارة التخطيط بالنسبة لبيانات الناتج المحلى بالاسعار الجارية

- وفقا لأخر تعديلات
- تقديرات مبدئية قابلة للتعديل
- والجدول مأخوذ من : البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠ ، ص ١٨٢

١٩٩١/٩٠ فتصل الى ٢٩٪ . اما مصادر التمويل الخارجى ، فكانت نسب مساهمتها فى تمويل العجز ٢٨٪ ، ٢٩٪ ، ٢٨٪ على التوالى خلال نفس الفترة .

وعلى اية حال ، هذا النمط الذى اعتمدت عليه الحكومة المصرية فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، كانت له علاقة وثيقة بمشكلتين رئيسيتين من المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى منذ بداية الثمانينات وحتى الآن وهما :

١ - ارتفاع معدل التضخم

٢ - استفحال ازمة الديون الخارجية .

٣/ السياسات المالية الجديدة لخفض عجز الموازنة العامة

حينما اشتدت الازمة الاقتصادية فى مصر فى أواخر الثمانينات بسبب ارتفاع عبء المديونية الخارجية (التي وصلت مبالغ خدمتها الى اكثر من ٣ مليار دولار امريكى فى عام ١٩٨٩^(٢٤)) وبسبب ارتفاع معدلات التضخم ، وانخفاض معدل الاستثمار المحلى ، وضعف قدرة الاقتصاد المصرى على الاقتراض الخارجى ، وبسبب ارتفاع معدل البطالة ٠٠ الى آخره ، عادت مصر اتصالاتها مع صندوق النقد الدولى (والبنك الدولى ايضا) للوصول الى اتفاق فى شكل ترتيبات مساندة Stand - by Arrangement تمهيدا لاعادة جدولة ديون مصر طبقا لشروط نادى باريس .

وقد تم توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى ١٧ مايو ١٩٩١ ، وبمقتضاه التزمت مصر (فى ضوء ما جاء فى خطاب النوايا) بأن تطبق سلسلة من الاجسراءات والسياسات الجديدة التى يراها الصندوق لازمة لتصحيح عدم التوازن الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى . وفى مقابل ذلك ، تمنح مصر الحق فى سحب ما يعادل ٢٧٨ مليمسون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالى ٣٧٢ مليون دولار) على شكل قرض يقدم فى صسوره شرائح خلال ١٨ شهرا . (سحبت مصر الشريحة الاولى منه فى ٢٠ مايو وقيمتها ٦٠ مليون دولار) .

وقد ركز هذا الاتفاق تركيزا كبيرا على عجز الموازنة العامة للدولة . فمقد استهدف الانفاق تخفيض العجز بالموازنة للعام ١٩٩٢/٩١ الى أقل من ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى مقابل ١٧٣٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ ، وان يستمر هذا الخفض السسى ان يصل الى ٣٥٪ بحلول عام ١٩٩٥/٩٤ .

١/٣ الملامح الأساسية للسياسة المالية الجديدة

واذا تأملنا الآن فى البنود المختلفة التى جاءت فى هذا الانفاق ، فسنسوف نلاحظ انها لاتخرج عن مجموعة السياسات المالية والنقدية التى سبق وأشرنا اليها آنفا . فقد جاء فى الاتفاق ما يلى^(٢٥) :

- ١ - زيادة الضرائب غير المباشرة لزيادة موارد الدولة ، حيث فرضت ضريبة مبيعات على السلع والخدمات (باستثناء المواد الغذائية) .
- ٢ - زيادة أسعار الطاقة ، حيث زادت أسعار البنزين في مايو ١٩٩١ بنسبة ٢٧,٣٪ بالمقارنة مع ابريل ١٩٩١ ، وزيادة اسعار التيار الكهربائي فسمي سبتمبر ١٩٩١ بحوالي ٣٩٪ وأسعار الغاز والبتوجاز بنسبة ٥٨٪ (لاحظ حصة نسب الزيادة) .
- ٣ - الغاء الرقابة على الأسعار عن معظم السلع والخدمات في غضون ثلاثين سنوات .
- ٤ - تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وخفض عدد السلع المحظور استيرادها أو تلك التي كان يتسم استيرادها بموافقات واجراءات مسبقة .
- ٥ - زيادة الرسوم على الخدمات العامة (البريد ، الاتصالات ، المياه ، ...)
- ٦ - توحيد سعر الصرف للجنه المصري (وقد تم ذلك في اكتوبر ١٩٩١ بدلا مما كان مستهدفا في فبراير ١٩٩٢) .
- ٧ - تعويم سعر الفائدة ، الامر الذي أدى الى قفزة شديدة في هذا السعر خاصة بعد اصدار اذون الخزانة وترك تحديده لقوى العرض والطلب .
- ٨ - الاستمرار في سياسة تجميد التوظيف الحكومي .
- ٩ - الالغاء التدريجي للدعم السعوى الموجه للمواد التموينية الضرورية .
- ١٠ - تقييد الائتمان المصرفي وذلك من خلال نظام السقوف الائتمانية وريسةادة نسبة الاحتياطي والسيولة (٢٦).

وقد جاء اعلان الالتزام بهذا البرنامج مرافقا للدخول في المفاوضات مسع نادى باريس لالقاء شطر من ديون مصر الخارجية (حوالي ١٠,٢ مليار دولار) والتمهيد لاعادة جدولة شطر آخر منها (٢٧). فهناك علاقة وثيقة بين تنفيذ مصر لهذا البرنامج والاتفاق مع نادى باريس ، حيث تم الاتفاق على الغاء بعض ديون مصر طبقا لثلاثة مراحل وكل مرحلة ترتبط بمدى دقة مصر فى تنفيذ ما التزمت برفع صندوق النقد الدولي :

- * تخفيض الدين الخارجى بنسبة ١٥٪ اعتبارا من اول يوليو ١٩٩١ .
- * تخفيض الدين الخارجى بنسبة ١٥٪ اخرى مع نهاية عام ١٩٩٢ .
- * تم تخفيض الدين الخارجى بنسبة ٢٠٪ فى اول يوليو ١٩٩٤ .

٢/٢ الآثار التي نجمت عن السياسة المالية الجديدة

رغم انه من السابق لأوانه وضع كشف حساب للآثار التي نجمت عن السياسات المالية الجديدة التي طبقتها مصر ابتداء من مايو ١٩٩١ في ضوء ما جاء ببرنامسج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مع صندوق النقد الدولى ، الا انه من الواضح ان لهسده السياسات تأثيرات سريعة فى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد المصرى نظرا للطابع الراديكالى لها . فحجم ومدى هذه السياسات لم يكن هينا، وتأثيرها لسم يقتصر فقط على الجوانب المالية للموازنة ، بل امتد ليشمل كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . صحيح ان دراسة آثار هذه السياسات وتحديد حجمها ومداهسا يتطلب الانتظار لحين توافر بيانات عنها (وهو أمر لايتوافر لنا الآن) ومع ذلك فمن الممكن ، استنادا للنذر اليسير من البيانات الموجودة، وقياسا على تجارب التثبيت التى تمت فى بلاد نامية أخرى ، يمكن للباحث ان يرصد ملامح هذه الآثار الحالية والمتوقعة . وفيما يلي نرصد بعض هذه الآثار دون الخوض فى تفصيلاتها ، خاصسمة وان الاجزاء الاخرى من هذا البحث تولت جانبا من هذه التفصيلات .

١/٢/٢ الأثر على النمو الاقتصادى

نظرا لان برنامج التثبيت فى جوهرة ذى طابع انكماشى ، لانه يستهسدف بصفة عامة القضاء على فائض الطلب ، فان تأثيره على النمو الاقتصادى كان سالبيا ، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ولم يتعد (١٪) طبقا لبعض المصادر فسى عام ١٩٩٢/٩١ . وهذه نتيجة متوقعة ، حيث ان السياسات التى انطوى عليها البرنامج ادت الى خفض معدل نمو الانفاق العام ، الجارى والاستثمارى ، وكذلك الى خفض معدل الاستهلاك العائلى . ولم يعوض ذلك نمو مواز فى استثمارات القطاع الخاص .

٢/٢/٢ الأثر على توزيع الدخل

مال توزيع الدخل المحلى الى مزيد من التفاوت بسبب اتجاه نصيب الأجور للانخفاض من هذا الدخل فى مقابل زيادة نصيب أصحاب عوائد حقوق التملك . ويأتسى هذا الاثر كتعميق للاتجاه العام لتوزيع الدخل منذ أن بدات مصر سياسة الانفتساح الاقتصادى . فنصيب الأجور من الدخل قد انخفض بسبب تجميد التوظف الحكومسى وزيادة البطالة وعدم ملاحقه التغيرات التى حدثت فى الاجور النقدية للتغيرات التى لحقت بالمستوى العام للاسعار . أما الزيادة التى طرأت على اصحاب عوائد حقسوق التملك فترجع الى الزيادات الهائلة التى حدثت فى اسعار الفائدة ، وزيسسادة معدلات الارباح بعد الغاء الرقابة على الاسعار وبعد الاعفاءات الضريبية الكثيسرة التى تقررت للاستثمار الجديد ، ناهيك عن الزيادة التى حدثت فى الربح .

٢/٢/٢ الاثر على المستوى العام للاسعار

رغم أن برنامج التثبيت وما جاء في ركابه من سياسات مالية ونقدية قسدت استهدف الحد من معدلات التضخم بمصر ، من خلال تركيزه على خفض عجز الموازنة العامة للدولة والحد من نمو عرض النقود (أى من خلال خفض فائض الطلب) إلا أنه خلق ضغطاً تضخيمياً من نوع تضخم التكاليف Cost - Push inflation بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد المصرى . ففي ضوء الزيادات العمدية للأسعار التى تقسرت فى ضوء هذا البرنامج واجهت جميع القطاعات زيادة ضخمة فى تكاليف الانتاج . نذكر فى هذا الخصوص الارتفاع الكبير الذى حدث فى أسعار الطاقة ، وفى اسعار الفائدة ، وفى كلفة المواد الخام المحلية (بعد الغاء الدعم وتحرير الاسعار) وفى كلفة المواد الخام المستوردة (بعد تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى) وفى كلفة الخدمات العامة (النقل ، الاتصالات ، ..) وفى ضريبة المبيعات . فقسدت نجم عن هذه الزيادات العمدية تضخم واضح فى تكاليف الانتاج . ولما كان من غير المتوقع ان تتغلب قطاعات الانتاج المختلفة على هذه الزيادات الطارئة فى التكاليف من خلال العمل على نمو الانتاجية (بمعدل مساو لمعدل نمو التكاليف) فقد كان مسمن الطبيعى ان تظهر أثر هذه الزيادات على المستوى العام للاسعار . وهكذا بعسدت ان كنا نتحدث عن تضخم نابع عن دفع الطلب Damand - Pull أصبحنا نتحدث اليوم عن تضخم نابع من زيادة التكاليف ، وهو تضخم أصبح يتحقق فى مناخ ركودى (تواضع معدلات النمو ، انخفاض حجم الدخول الحقيقية لاغلبية السكان ، زيادة معدلات البطالة ٠٠٠) ومن ثم أصبح الاقتصاد المصرى يواجه حالة تضخم ركودى . Stagflation

والمفارقة المدهشة فى هذا الخصوص ، هو انه لئن كان عجز الموازنة العامة يؤدي السى التضخم (من خلال تمويله تضخيمياً) فان التضخم يؤدي الى مزيد من عجز الموازنة العامة ، نظراً لما ينجم عن ذلك من ارتفاع كلفة المستلزمات السلعية والخدمات للحكومة وعدم امكان مواكبة الموارد السيادية الحقيقية للدولة وعلى الاخص الضرائب Real Tax Revenue (٢٨).

ومهما يكن من أمر ، فاننا اذا نظرنا ، عموماً ، الى تأثير السياسات المالية والنقدية على عجز الموازنة العامة نفسها ، فسوف نجد ان الهدف المعلن لخفض هذا العجز الى نحو ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى السنة الاولى من البرنامج (١٩٩٢/٩١) انسه لم يتحقق . فقد قرر العجز الكلى فى موازنة عام ١٩٩٢/٩١ بحوالى ٩٢٪ مليار جنيه ، وبنسبة ١٧٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، بزيادة قدرها ٦٩٪ عن موازنة العام السابق (٢٩) .

١/٤ أذون الخزانة وعجز الموازنة العامة

اتضح لنا فيما تقدم ، ان هناك الآن فى السياسة المالية الجديدة التى تهدف الى خفض عجز الموازنة العامة محوران . محور أول يتجه الى زيادة موارد الدولة السيادية ، ومحور ثان يتجه الى خفض معدل نمو الانفاق العام . بيد أنه نظراً لارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلى الاجمالي ، فلم يكن منسب الوارد فى هذه السياسة الجديدة أن يتمخض العمل على هذين المحورين القضاء كلية على هذا العجز . فهناك مقدار ما من العجز سوف يظهر بالرغم من فاعلية هذين المحورين . وهنا اشترط الصندوق والبنك ، ان ما يتبقى من عجز بالموازنة يجب ان يمول بموارد حقيقية ، بمعنى ان تمتنع الدولة عن طبع البنكنوت والاقتراض من الجهاز المصرفى ، وانه لكي تسد عجزها يتعين على الحكومة المصرية النزول الى السوق النقدى ، بأوعيته الادخارية المختلفة ، للاقتراض منه، شأنها فى ذلك شأن القسطا الخاص .

وكانت المشكلة الاساسية فى هذا الخصوص ، هى أنه طالما ان سعر الفائدة الحقيقى سالب (لان معدل التضخم اكبر من سعر الفائدة الاسمى) فان ذلك لن يمكن الحكومة من ان تحصل على حاجتها من المدخرات المحلية لسد عجز الموازنة العامة . ولهذا طالب صندوق النقد الدولى بضرورة زيادة سعر الفائدة من خلال العمل على تعويمه، اى ترك تحديده لآليات العرض والطلب . والحق ، ان تعبير تعويم سعر الفائدة من المصطلحات التى يصعب استساغتها ، لانه لا يوجد فى النظرية الاقتصادية شئ اسمه تعويم سعر الفائدة . لان سعر الفائدة ، كما يعلم طلاب علم الاقتصاد ، من الأسلحة الهامة التى يمتلكها البنك المركزى فى كل دولة من دول العالم . فهو الذى يحدد هذا السعر ، وهو الذى يقوم بتغييره ، ومن خلال ذلك يستطيع التحكم فى كثير من المتغيرات النقدية والمالية . ان سعر الفائدة اذن ليس سعر عاديا ، مثل أسعار السلع الأخرى ، بل هو سعر استراتيجى . ومن هنا يجب ان يكون تحديده مركزيا . ولكن السياسة الاقتصادية الجديدة لجأت الى زيادة هذا السعر زيادات كثيرة من خلال تعويمه ، حتى يمكن خلق طلب محلى على اذون الخزانة المصرية التى بدأت الحكومة فى طرحها منذ عام ١٩٩١ فى شكل مزادات علنية . كما قامت الحكومة باعفاء الفوائد على هذه الاذون من الضرائب لتحفيز الطلب عليها^(٣٠) . ولم يسمح للبنك المركزى المصرى ان يدخل مشتريا فى مزادات تلك الاذون الا عند الضرورة ، عندما لا تغطى الاذون المطروحة للبيع ، حيث يمكن للبنك فى هذه الحالة ان يدخل المزايدة لكي يغطى الفجوة غير المغطاة . وحتى يمكن تشجيع تداولها فى السوق النقدى الثانوى ، اتجه البنك المركزى لتحديد سعر الخصم عند مستوى يزيد على سعر فائدة الاذون بنقطتين مؤويتين حتى لا يعيد المشترون اعادة خصمها لدى البنك المركزى^(٣١) .

وبصفة عامة ، يتحدد حجم الأذون المصدرة والمطروحة للبيع بحجم العجز المتوقع في الموازنة العامة المراد تغطيته بتلك الأذون ، وقيمة الأذون التي سيتم استهلاكها من الاصدارات السابقة ، وحجم السيولة الفائضة التي يود البنك المركزي سحبها من السوق النقدي . بيد أنه من الممكن ان يزيد حجم الأذون المصدرة عن قيمة العجز المتوقع وسع واستهلاكات الأذون السابقة ، حيث تقوم الحكومة بايداع الجزء المتبقى من حصيلة مسسة الأذون المباعة كوديعة لدى البنك المركزي بسعر فائدة يقل ٢٪ عن سعر فائدة الأذون . ويمكن ان تستخدم هذه الفوائد في خدمة أعباء هذه الأذون .

وعندما نحسب الدين العام الداخلى الذى ظهر من جراء هذه السياسة لايحسوز لنا ان نجمع كافة الاصدارات التى تمت على مدار هذه الفترة ، لان كل اصسسسدار يتضمن فى جزء منه تسديدا للاصدارات السابقة عليه ، وبالتالي فالتقدير السليم لحجم المديونية الداخلية التى زادت من جراء هذه الوسيلة يتطلب ان نعرف على وجه الدقة قيمة الأذون غير المسددة فى نهاية السنة المالية ، أو معرفة القيمة الاسمية لما فى حيازة المشترين من أذون لم تسدد بعد .

وقد بدأ اصدار اذون الخزانة طبقا للسياسة الاقتصادية الجديدة فى يناير ١٩٩١ واستمر اصدارها حتى كتابة هذه السطور (يوليو ١٩٩٣) . وكانت قيمة الأذون التى يتم طرحها كل أسبوع فى حدود ٢٠٠ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٥٠٠ مليون جنيه . وكانت مدة الأذن ثلاثة شهور^(٢٢) ، ثم صدرت اذون اخرى لمدة ستة شهور^(٢٣) واخرى لمدة سنة^(٢٤) . وكان سعر الفائدة يتراوح ما بين ١٨٪ و ١٩ر٥٪ ، ثم بدأ السعر ينخفض عن ذلك فى عام ١٩٩٢ حتى وصل الى ١٤ر٥٪ فى يونيو ١٩٩٣ . وقد اثر ذلك بشكسسسل واضح على سعر الفائدة للايداع والاقراض بالبنوك (انظر الجدول رقم ٥) .

ويبدو ان الحكومة المصرية أصبحت تعتمد اعتمادا رئيسيا على تلسك الأذون كوسيلة لتمويل العجز بالموازنة العامة ، ولهذا زاد رصيد هذه الأذون بسرعة الصاروخ . يكفى ان نعلم ، ان هذا الرصيد قد ارتفع من ٥٠٠ مليون جنيه فى نهاية يناير ١٩٩١ الى ١٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٢ ، وزاد نصيبها النسبى فى الدين العسسسام المحلى الى ١٦ر٢٪ فى يونيو ١٩٩٢ بعد أن كان لايتجاوز ٤ر١٪ فى نهاية يونيو ١٩٩١ (وهو تطور ، لاشك ، فلكى) . وتجدر الاشارة فى هذا الخصوص الى ان الحكومسسسة المصرية أصبحت تصدر اذونا بأكثر من حاجتها الفعلية لتمويل العجز بالموازنة (كسان هذا واضحا خلال السنة المالية ١٩٩٢/٩١) ، حيث بلغ متوسط الرصيد الشسسسى لاذون ٩٥٥٦ر٧ مليون جنيه ، والمستخدم منه للتمويل ٥٤٩٣ر٥ مليون جنيه ، ومن ثم بلغ متوسط الرصيد المودع للحكومة بحساب لدى البنك المركزي ٤٠٦٣ر٢ مليون جنيه - انطسسسر الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٥)

تطور سعر الابداع والاقراض وأذون الخزانة خلال الفترة مايو ١٩٩١ - يونيو ١٩٩٢

متوسط سعر الآذون (%) (٩١ يوماً)	سعر الاقراض (%) (سنة فأقل)	سعر الابداع (%) (٣ أشهر)	
١٨٫٧	١٨٫٨	١٣٫٧	مايو ١٩٩١
١٩٫٢	١٩٫٥	١٣٫٦	يونيه
١٩٫٥	١٩٫١	١٣٫٩	يوليو
١٩٫٤	٢٠٫١	١٤٫٦	أغسطس
١٩٫٤	٢٠٫٢	١٥٫٤	سبتمبر
١٩٫٤	٢٠٫٢	١٥٫٩	أكتوبر
١٩٫٢	٢١٫٢	١٦٫٥	نوفمبر
١٨٫١	٢٠٫٦	١٦٫٢	ديسمبر
١٨٫٧	٢٠٫٩	١٧٫٢	يناير ١٩٩٢
١٨٫٤	٢٠٫٧	١٧٫٢	فبراير
١٧٫٩	٢١٫٠	١٧٫١	مارس
١٧٫٨	٢٠٫٩	١٧٫١	ابريل
١٧٫٩	٢٠٫٩	١٦٫٨	مايو
١٧٫٧	٢٠٫٢	١٦٫٧	يونيه

المصدر: البنك المركزي المصري - أذون الخزانة المصريه ، نظامها ، تطورها ، آثارها خلال الفترة يناير ١٩٩١ حتى

يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٨٠

واذا تساءلنا الآن ، من الذى اشترى هذه الاذون ، فسوف نجسستند أن المشتري الرئيسى لها كانت هى بنوك القطاع العام فى البداية ، ثم تزايد بعد ذلك دخول البنوك الاخرى الخاصة والمشاركة وكذلك شركات التأمين . ثم وجد القطاع الخاص فى تلك الاذون وسيلة مضمونة وعالية الربح فدخل بئقل كبير كمشتري لهسا خاصة فى ظل الركود الاقتصادى العام الذى ضرب الاقتصاد المصرى فى العاميين الماضيين . وبعد ان سمح للقطاع العائلى بشراء هذه الاذون ، دخلت شرائسح المدخرين الكبار من هذا القطاع الى سوق هذه الاذون . كذلك لوحظ ان بعضسا من الهيئات الاقتصادية العامة التى تحقق فائضا دخلت أيضا مزادات شراء تلسسك الاذون . وفى الفترة الاخيرة ظهر القطاع الخارجى كمشتري لتلك الاذون بعسد ان سمح للعرب والاجانب بشرائها وبعد أن اصبحت اكثر أغراء لهم بسبب ارتفساع سعر الفائدة وثبات سعر الصرف وحرية التحويل للخارج .

جدول رقم (٦)

تطور رصيد اذون الخزانة والمستخدمة فى التمويسسسل

للفترة يوليو ١٩٩١ حتى يونيوسسسو ١٩٩٢

(القيمة بالمليون جنيه)

١٩٩٢/٩١	الرصيد القائم من الاذون	المستخدم فى التمويل	المودع بحسابات لدى البنك المركزى
يوليو	٥٣٩ر٥	١٣٨٨ر٢	٤٠٠٦ر٧
اغسطس	٦٣٥٦ر٢	٢٣٤٩ر٦	٤٠٠٦ر٦
سبتمبر	٦١٩٢ر٠	٢١٨٧ر٩	٤٠٠(ر١
اكتوبر	٦٦٣٧ر٩	٢٦٤٤ر٢	٣٩٩٣ر٧
نوفمبر	٧٤٩٩ر٥	٢٥٣٦ر٢	٣٩٦٣ر٢
ديسمبر	٨٥٤٩ر٥	٤٥٥٢ر٢	٣٩٩٦ر٣
يناير	٩٦٣٧ر٩	٥٦٣٧ر٩	٣٩٩٠ر٠
فبراير	٩٥٦٢ر٩	٥٥٨٦ر٥	٣٩٧٦ر٤
مارس	١١٢١٢ر٨	٦٨٢٢ر٢	٤٣٩٠ر٦
ابريل	١٢٢٨٤ر٩	٧٨٢١ر٩	٤٤٦٣ر٠
مايو	١٤٣٠٨ر٦	١٠٣٢٨ر١	٣٩٨٠ر٥
يونيه	١٧٠٥ر٢	١٣٠٦٦ر٣	٣٩٨٧ر٠
المتوسط الشهرى	٩٥٥٦ر٧	٥٤٩٣ر٥	٤٠٦٣ر٢

المصدر : البنك المركزى المصرى : اذون الخزانة المصرية ، نظامها ، تطورها ، آثارها ، نفس المصدر السابق ، ص

١/٤ - الآثار الحالية والمتوقعة لأذون الخزانة

لا شك أن أذون الخزانة هي دين داخلي على الحكومة . وهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ، لأنها بمثابة أصل مالي يمكن تحويله الى نقدية حاضرة في أي وقت ويقدر قليل جدا من الخسائر . معنى هذا ، ان تلك الاذون يمكن ادراجها ضمن مكونات عرض النقود ، طبقا لاصول التحليل النقدي الحديث (٢٥). فبعد ان كسب مفهوم عرض النقود في الدراسات النقدية يقتصر على وسائل الدفع المعروفة التسمية ، تشمل على صافي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية الخاصة ، بدأ الاهتمام يتحول الى فكرة السيولة المحلية ، وهي فكرة اوسع نسبيا من فكرة وسائل الدفع ، لأنها تضم عناصر أخرى الى عرض النقود لاتشملها وسائل الدفع المعروفة ، وبذلك اتسع نطاق عرض النقود ليشمل بالإضافة الى النقود القانونية ونقص الودائع الكثير من الاصول المالية الاخرى الممثلة لقوة شرائية حاضرة أو مؤجلة (لمسدة تقل عن سنة) . وقد ظهرت ، في ضوء التطور الاقتصادي الحديث ، كثير من الاصول المالية التي أصبحت تتمتع ببعض خصائص النقود ، وتقوم جزئيا ، أو كليا ، بأداء بعض وظائفها . بل انه في رأي بعض الاقتصاديين ، الت الفواصل التي تقوم بيمين السوق النقدي والسوق المالي (٣٦). في ضوء ذلك يجوز لنا ، ان نعتبر أذون الخزانة المصرية من قبيل مكونات السيولة المحلية ، لأنها تتمتع بدرجة عالية من السيولة ، ولأنها تمثل تعاملات في السوق النقدي وليس السوق المالي .

ومهما يكن من أمر ، فقد ثار جدل كبير بين الخبراء والاقتصاديين المصريين حول فاعلية هذه الوسيلة التمويلية وآثارها المحتملة .

فأخصار هذه الوسيلة يقولون ، انها وسيلة غير تضخمية لتمويل عجز الموازنة العامة ، وأنها ستؤدي الى التحكم في معدلات التضخم لأنها تمتص السيولة الموجسة بالسوق ، وأن ارتفاع سعر الفائدة عليها سوف يؤدي الى ترشيد استخدام رأس المال بعد ارتفاع هذا السعر ، وانها بسبب العائد المرتفع الذي تمنحه ستؤدي الى زيادة الادخار المحلي . كما ان عائدها المرتفع سوف يقلل من ظاهمة الدولارية Dollarization في مصر لأنها ستغري اصحاب الودائع بالعملة الاجنبية لتحويل ودائعهم الى جنيهات مصرية للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع عليها والسدى يفوق كثيرا سعر الفائدة على الودائع بالعملة الاجنبية . وبذلك سوف يقل التضخم على الدولار (وغيره من العملات الأجنبية) مما يسهم في زيادة ، أو استقرار ، القيمة الخارجية للجنيه المصري (سعر صرفه) .

وكل هذه الآراء والحجج تحتاج الى امعان الفكر ومناقشتها في ضوء الاوضاع الحرجة التي يمر بها الاقتصاد المصري .

ونبدأ أولاً بالإشارة إلى أن أذون الخزانة يصعب اعتبارها وسيلة غير مسترسنة تضخمية ، لأنها تمثل ، في التحليل الأخير ، تعاملات في السوق النقدية (اقتراض لمدة تقل عن سنة) . ولهذا إذا اعتبرناها ضمن مكونات السيولة المحلية ، فإن عزمها في النقود في الاقتصاد المصري يكون ، بهذه الوسيلة الجديدة ، قد حدث فيه نمو مفسرط في العاملين الماضيين . وربما كان ذلك - في حد ذاته - مفسراً للارتفاع الشديد الذي حدث في المستوى العام للأسعار ، رغم أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى انخفاض معدل التضخم . ولهذا ، إذا أشارت الحكومة المصرية أن تمويل عجز الموازنة بوسائل غير تضخمية ، فإن تلك الأذون قصيرة الأجل يجب أن تستبدل بوسائل حكومية تزيد مدتها عن سنة ، أي الانتقال من الاقتراض من السوق النقدية إلى السوق العالمي .

وأياً كان الأمر ، فإن فاعلية السندات الحكومية (ولاتقول الأذون) فسي تواجه عجز الموازنة العامة والحد من التضخم تتوقف على طبيعة العجز المراد تمويله . فإذا كان العجز الصافي (أي العجز الكلي للموازنة مطروحاً منه الجزء الذي مول من اوعية ادخارية محلية ومن موارد خارجية) مؤقتاً وعارضاً ، فإن استخدامها هنا يكون ناجحاً . أما إذا كان العجز هيكلية ومزمناً وامتد لآجال طويلة (وهو ما انعكس في الموازنة المصرية) فإن شمة مخاطرة جمة ستنتج عن هذه الوسيلة في الأجل الطويل . بل ربما ستتحوّل هذه الوسيلة عبر الزمن لأن تكون سبباً رئيسياً في زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة . ذلك أنه مع الإفراط في كمية الأذون المصدرة وهو ما حدث في السنتين الأخيرتين ، وفي ضوء سعر الفائدة المرتفع الذي تمنحه لمشتريه ، سيتزايد بشكل واضح عبء خدمة الدين العام المحلي ، ومن ثم سيمثل ذلك بنسبة متزايدة في الانفاق الجاري الحكومي . ولهذا سوف تسبب الزيادة في هذا البنفسد ضغطاً لزيادة العجز في الموازنة العامة ، وبخاصة إذا لم تتم موارد الدولة السيادية الجارية على نحو يتناسب مع الزيادة في هذا البند . وطبقاً لما توافر لنا من بيانات ففرت الفوائد المدفوعة على الدين العام الداخلي بمصر من ٢٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٠/٩١ إلى ٤١ مليار جنيه في عام ١٩٩١/٩٠ ، ثم إلى ٦١ مليار جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ ، وإلى ٩٧ مليار جنيه في عام ١٩٩٣/٩٢ (انظر الجدول رقم ١) . وهنفسه الأرقام لو نسبت إلى إجمالي النفقات العامة فسوف نجد أن النسبة ترتفع من ٨٣٪ في عام ١٩٩٠/٨٩ ، وإلى ١٢٪ في عام ١٩٩٢/٩١ ثم إلى ١٨٤٪ في عام ١٩٩٣/٩٢ . وطبقاً للتقديرات التي جاءت في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ فإن الحكومة قد رصدت مبلغاً قدره ١١٧ مليار جنيه لخدمة أعباء الدين العام المحلي وبما نسبته ٢٥٪ من إجمالي النفقات الحكومية الجارية . وهو تطور فلكسي . ومعنى هذا ببساطة شديدة ، أن المبالغ المرصودة لخدمة الدين المحلي أصبحت بالفعل أكبر رقم في الاستخدامات الجارية للموازنة (بل وتزيد عن بند الأجور الذي يقدر بحوالي ١١٦ مليار جنيه في مشروع موازنة عام ١٩٩٤/٩٣) .^(٣٧) صحيح أن هنفسه المبالغ لا تمثل الفوائد المدفوعة أو المستحقة عن أذون الخزانة فحسب ، فهي تشمل

جدول رقم ()

أثر تحرير سعر الفائدة على الموازنة العامة

الوحدة : مليون جنيه

نسبة الفائدة الى العجز	نسبة الفائدة الى الانفاق	العجز الكلى	اجمالي النفقات العامه		الفائدة على الدين المحلى		السنة
			معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	
٢٠ر٩	٨ر٢	١١٨٤٧	-	٣٠١٥٤	-	٢٤٧٢	٨٩/٨٨ (فعلى)
٢١ر٦	٨ر٣	١٣٧٣١	١٨ر١	٣٥٦٠٨	٢٠ر١	٢٩٦١	٩٠/٨٩ (فعلى)
٢٩ر٧	٨ر١	٣٦٨٨	٤٠ر٦	٥٠٠٦٦	٣٧ر٠	٤٠٦٩	٩١/٩٠ (فعلى)
٧٠ر٩	١٢ر٠	٨٦٠٧	١ر٤	٥٠٧٦٧	٤٩ر٩	٦١٠٠	٩٢/٩١ (أولى)
١٣٦ر١	١٨ر٤	٧٠٧٢	٣ر٨	٥٢٦٧١	٥٨ر٨	٩٦٨٤	٩٣ر٩٢**

* مستبعدا قيمة السندات وقدرها ٦٠٩٠ مليون جنيه التي اكتتبت فيها بنوك القطاع العام لتغطية العجز لديها
في النقد الأجنبي.

** تقديرات الموازنة العامة وفقا لقانون الربط

المصدر: مجلس الشورى: التقرير المبدئى للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن موضوع: تقييم مبدئى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى
(نتائج المرحلة الأولى) ١٩٩٣ ، ص ٢٢٠

ايضا الفوائد المحلية المستحقة على تمويل استثمار اجهزة الخدمات . ولكن مما لاشك فيه ان الفوائد المدفوعة عن اذون الخزانة ، نظرا لضخامة قيمة هذه الاذون من ناحية، وزيادة سعر الفائدة المستحق عليها من ناحية أخرى ، تمثل الشطر الاكبر من تلمسك المبالغ .

هذا العبء الكبير لمدفوعات الفوائد الذى اصبحت تتحمله الموازنة العامسة للدولة يثير قضية هامة ، وهى كيفية تمويل هذه المدفوعات المتزايدة . وهنا من الممكن أن نتصور عدة احتمالات :

* الاحتمال الأول ، هو أن تلجأ الدولة لزيادة مواردها السيادية من الضرائب . بيد ان زيادة الضرائب غير المباشرة - فوق ما هو عليه الآن وبخاصة ما كان منها متصلا بالسلع والخدمات الضرورية ، سوف تزيد من الأعباء الملغاه على عاتق الفقراء والمحرومين وذوى الدخل المحدود ، نظرا لما سيأتى فى ركابها من ارتفاع فى الاسعار . لكن من الممكن زيادة الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل ورؤوس الاموال) وهو الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى الاعفاءات الضريبية السخية التى تقررت ابان فترة الانفتاح . واذا حدث ان لجسأت الدولة الى زيادة الضرائب غير المباشرة لتمويل مدفوعات فوائد تلك الاذون ، فان اذون الخزانة تكون اذن من أقوى الادوات التى تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح اصحاب عوائد حقوق التملك وضد كاسبى الاجور . فهى تأخذ من الفقير (على الرغم من تدهور حاله) لتعطي للغنى (على الرغم من ثرائسه) وهى بذلك تزيد من الظلم الاجتماعى .

* الاحتمال الثانى ، هو أن تلجأ الدولة الى خفض انفاقها العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية ، مثل الانفاق على التعليم والصحة والاسكان ، حتى تدبر الموارد المتزايدة لدفع اعباء فوائد الاذون . على ان هذه السياسة ستسؤدى الى زيادة تدهور اوضاع الغالبية العظمى من سكان مصر . وبافتراض بقسساء سياسة الانفتاح كما هى واستمرار تراجع دور الدولة فمن المرجح أن تلجسأ الحكومة المصرية الى هذا السبيل .

* الاحتمال الثالث ، هو ان تعود الدولة ، مرة أخرى ، الى زيادة الاصدار النقدى (طبع البنكنوت) والاقتراض من الجهاز المصرفى على نحو يودى الى زببسةادة حجم المعروض النقدى ، مما يشكل ضغطا على الاسعار فترتفع . وهو أمسسمر سيتناقض مع الهدف المعلن الذى توخته سياسة الاذون ، وهو امتصاص السيولة النقدية ومكافحة التضخم .

كذلك تجدر الاشارة ، الى ان سعر الفائدة المرتفع الذى تغله اذون الخزانة، ودخول الحكومة بهذا الحجم الضخم للاصدار ، قد جعل الحكومة - تقريبا - هى المقتسرض

الوحيد في السوق النقدي ، ومن ثم حدثت عملية تزاحم Crowding Out حول وسائل التمويل المحلية المتاحة . والمشكلة الاساسية هنا ، هي انه بدلا من أن تتحول هذه المدخرات الى استثمار ، فان الحكومة استخدمتها لتمويل عجزها الجسارى وليس لتمويل الاستثمار العام . أى بعبارة أدق ، تم هنا تسييل تلك المدخرات لصالح الاستهلاك الحكومى ، وهو أمر أضر - بلاشك - بالاستثمار والنمو فى مصر . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن سعر الفائدة المرتفع لتلك الاذون واعفاؤها من الضرائب . قسسد جعل الاستثمار فى هذه الاذون ، من وجهة نظر الاستثمار الفردى ، أفضل مجسسال للاستثمار المربح والمضمون . لهذا لم يكن مصادفة ان سارعت اجهزة تعبئة المدخرات والقطاعات الاقتصادية المختلفة التى تحقق فائضا ، بل وحتى القطاع العائلسسى ، ان تستثمر أموالها فى هذا الشكل الاستثمارى المالى قصير الأجل . من هنا فقد أضيشرت عمليات الاستثمار فى المشروعات طويلة الاجل فى الصناعة التحويلية والزراعة . وعليه ، فان ارتفاع سعر الفائدة على الاذون ، ومن ثم فى البنوك ، لم يرشد الطلب علسسى رأس المال ، ووأد هسدا الطلب فى القطاعات الانتاجية .

ورغم ان سياسة الاذون استهدفت الحد من موجة التضخم بمصر ، الا أنهسسا فى الحقيقة، كانت ذات تأثير شديد الفاعلية فى دفع الاسعار نحو الارتفاع وذلكسك لسببين رئيسيين ، هما :

١ - ان زيادة سعر الفائدة على الاذون الى هذه المستويات المرتفعة قد أدت الى زيادة كلفة رأس المال الثابت . وكان لذلك تأثير قوى على المستوى العسام للأسعار . ذلك ان المنتجين لكي يحافظوا على معدل الربح - بعد احتساب سعر الفائدة كعائد لرأس المال المستثمر - فلايد لهم من تحريك الاسعسما النهائية لمنتجاتهم على النحو الذى يحقق لهم هذا المعدل .

٢ - كما أدى ارتفاع سعر الفائدة الى زيادة كلفة رأس المال الجارى (أو العامل) (انظر الجدول رقم) . ولما كانت مشروعات القطاع العام والخاص تعتمد على الائتمان فى تمويل نشاطها الانتاجى الجارى ، فان زيادة سعر الفائدة اضطرهم أيضا الى زيادة الاسعار التى يبيعوا بها منتجاتهم (ناهيك عن ارتفاع عناصر التكاليف الاخرى ، كالكهرباء ، والنقل ، والمواد الخام .. الى آخره)

على ان ارتفاع المستوى العام للأسعار لم يكن ليمثل مشكلة اذا كانت السوق المحلية فى حالة انتعاش أو وراج وتستطيع ان تتحمل الاسعار المرتفعة طالما ان حركة الدخول والعمالة فى تزايد مستمر . لكن القضية الاساسية فى هذا الخصوص ، انه فسسى الوقت الذى اضطرت فيه المشروعات بالقطاعات المختلفة ان ترفع من الأسعسما النهائية لمنتجاتها ، فان الانخفاض الحاد الذى حدث فى الدخول الحقيقية للمواطنيين من خلال تجميد الاجور والغاء الدعم وزيادة معدلات البطالة والضرائب غير المباشرة، ..

كل ذلك قد خفض من حجم الدخل المتاح للانفاق . ولهذا شهدت السوق المحلية حالة من الكساد الشديد المصحوب بارتفاع كبير فى الاسعار ، الامر الذى ترتب عليه تراكم المخزون السلعي لدى مشروعات القطاع العام والخاص . وهكذا عرفت مصر مؤخرا ظاهرة التضخم الركودى .

والآن نأتى الى حجة اثر زيادة سعر الفائدة على الادخار بمصر . فأنصت سياسة الادخار ، ان ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي الى زيادة معدل الادخار ، استنادا الى الحجة الكلاسيكية التى كانت ترى ، ان سعر الفائدة هو الثمن أو العائد الذى يحصل عليه المدخر مقابل المشقة التى يتحملها نتيجة تضحيتها بالاستهلاك الحاضر رغم قدرته عليه . وعليه ، فانه اذا ارتفع سعر الفائدة فان الادخار يزداد والاستهلاك يقل . والعكس بالعكس . اى ان الادخار يسير سيرا طرديا مع تغيرات سعر الفائدة .

وتلك فى الحقيقة نظرة جزئية لاتصمد أمام النقد .

فمن الممكن الرد على ذلك بالاستناد الى التحليل الكينزى لنصل الى نتيجة عكسية ، خاصة اذا وضعنا المسألة فى اطار اثر ارتفاع سعر الفائدة على الاستثمار والدخل من ناحية ، وتأثير التغير فى الدخل على الادخار من ناحية اخرى (باعتبار ان المحدد الرئيسى للادخار ليس هو سعر الفائدة وانما فائض الدخل الذى يتبقى بعد الوفاء بحاجات الاستهلاك . فارتفاع سعر الفائدة يخفض من معدل الاستثمار ، وانخفاض معدل الاستثمار يؤدي الى خفض معدل نمو الدخل وزيادة معدل البطالة ، ونتيجة لذلك ينخفض معدل الادخار . ان الرغبة فى الادخار فى حد ذاتها لا أهمية لها اذ لم تتوفر القدرة عليه ، ومهما كان سعر الفائدة مرتفعا .

فى ضوء ذلك نجد ، انه لما كانت سياسة زيادة سعر الفائدة التى جسست فى ركاب اصدار اذون الخزانة قد اثرت سلبا على الاستثمار ورافقتها ركود اقتصادى وخفض فى معدلات نمو الدخل وزيادة فى معدلات البطالة ، فان تأثيرها على الادخار بمصر يكاد لا يذكر ، والا فهل من المعقول ان يظل معدل الادخار المصرى فى السنتين الاخيرتين فى حدود ٧٪ من الدخل المحلى الاجمالى :

ان التأثير الذى يمكن ان يرصده الباحث لزيادة سعر الفائدة الناجم عن اصدار اذون الخزانة ، هو ذلك الحراك الادخارى (ان جاز استخدام هذا التعبير) اى حركة تنقل ارصدة المدخرات الموجودة فعلا من وعاء ادخارى الى وعاء آخر ، حسب التغير فى اسعار الفائدة على الوعية المختلفة . اما مجموع هذه الارصدة ، فأغلب الظن انها لم تزد بسبب حالة الركود والكساد بمصر .

أما فيما يتعلق بتأثير سعر الفائدة المرتفع لادون الخزانة ، على تخفيض حدة دولة Dollarization الاقتصاد المصري ، فهناك من يعتقد أن عددا كبيرا من المودعين الذى يضعون اموالهم بالدولار (وبالعملات الاجنبية الاخرى) بالبنوك لجأوا الى تحويل هذه المدخرات /الودائع الى جنيهات مصرية للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع .

وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة لبعض فئات المدخرين ، وبالذات صغار المدخرين الذين يحتاجون الى دخل اضافى مستمر لمواجهة اعباء المعيشة المتزايدة . إذ يستفيد هؤلاء من عملية تحويل مدخراتهم الدولارية (ذات الفائدة المنخفضة) السمسرة مدخرات بالجنيه المصرى (ذات الفائدة المرتفعة) . وأغلب الظن ان هذه هي فئة صغار المدخرين ومتوسطيهم الذين سافروا الى البلاد العربية النفطية وفضلوا فى السابق ان يحتفظوا بمدخراتهم بالدولار . أما وأن سعر الفائدة قد ارتفع الى هذه المستويات غير المسبوقة فى تاريخ مصر ، فان حاجتهم الى دخل اضافى مستمر ، دفعهم الى تغيير مدخراتهم بالدولار الى مدخرات بالجنيه المصرى . ولعل هذا يفسر لنا سر زيادة بند تحويلات العاملين بالخارج Workers Remitances فى السنين الاخيرتين رغم انخفاض تدفق هذه التحويلات من الخارج ، حيث كانت لاتحسب الا عندما تحول الى جنيهات مصرية . وايا كان الامر ، فلايوجد لدينا بيان يحدد عمليات تحويل المدخرات بالدولار الى مدخرات بالجنيهات المصرية .

اما فيما يتعلق بكبار المدخرين بالدولار ، فالمسألة هنا تختلف . فأغلب الظن أن مدخراتهم مازالت مدولة . ذلك انه بافتراض ان هناك صلة وثيقة بين العملة التى يدخرون بها وسعر الفائدة الممنوح على مدخراتهم بهذه العملة ، فانه يلزم ان تتوافر ثلاثة شروط حتى يمكن لسياسة زيادة سعر الفائدة المحلى ان يكون لها تأثير ايجابى على سلوكهم نحو تغيير مدخراتهم بالدولار الى مدخرات بالجنيه المصرى . وهذه الشروط الثلاثة هي :

١ - ان يكون سعر الفائدة الحقيقى المحلى موجبا ، أى ان يكون سعر الفائدة الاسمى أعلى من معدل التضخم .

٢ - ان تكون القوة الشرائية للجنيه المصرى مستقرة ، أو متزايدة .

٣ - ان يكون هناك استقرارا فى سعر الصرف للجنيه المصرى ، أى ثبات نسبية مبادلتة مع العملات الاجنبية ، وان يتوقع المدخرون ثبات هذا الاستقرار فى الاجل المتوسط والطويل .

وتؤثر هذه الشروط بشكل مترابط ومتكامل ، وان تفاوتت أهميتها فى تحديد قرار المدخر . على اننا اذا تأملنا الآن فى مدى توافر هذه الشروط فى مصر فسوف نجد ان سعر الفائدة الحقيقى مازال سالبا . كما ان القوة الشرائية للجنيه المصرى

(ومن ثم القيمة الحقيقية للارصدة المدخرة بالجنيه المصرى) آخذة فى التدهور ، عامسا بعد الآخر ، بسبب الزيادات المستمرة التى تطرأ على الاسعار (وبالذات أسعار السلع المعمرة والاراضى والعقارات والذهب) . اما سعر الصرف للجنيه المصرى ازاء الدولار فقد ثبت ، نسبيا ، فى السنتين الاخيريتين (لاسباب لاعلاقة لها بارتفاع سعر الفائدة ، وستوضح هذا حالا) . والمهم هنا هو مدى استقرار هذا السعر لفترات أطول ومدى توقعات المدخرين حول هذا الاستقرار . وأيضا كان الأمر ، يبدو لنا ان عامل قيمة الجنيه المصرى ، اى قوته الشرائية فى الداخل ، تظل ، فى التحليل النهائى ، هى أهم العوامل فى هذا الخصوص . فاذا كانت هذه القوة فى تدهور مستمر ، وتوقع المدخرين استمرار هذا التدهور فى المستقبل ، فماذا يجدى سعر الفائدة المرتفع ؟

تبقى بعد ذلك قضية استقرار سعر الصرف وعلاقته بأذون الخزانة وارتفاع سعر الفائدة عليها . فهناك من يرى ، ان استقرار سعر صرف الجنيه امام الدولار يعود الى ارتفاع سعر الفائدة (الذى نجم اساسا عن سياسة اذون الخزانة) فانخفاض الطلب على الدولار باعتباره عملة ادخارية ، ومن ثم اسهم هذا الانخفاض فى استقرار سعر الجنيه المصرى امام الدولار . والقول بهذه الحجة انما يعنى ان الطلب على الدولار فى مصر يتحدد ، فى التحليل النهائى ، بطلب هؤلاء الذين يدخرون بالدولار . وهذا أمر غير صحيح . لان هذا الطلب يمثل جانبا فقط من جوانب الطلب على الدولار ، حيث ان الشطر الأكبر من الطلب على الدولار بمصر ينبع اساسا من مصدرين أساسيين . أولهما هو أعباء الديون الخارجية المصرية والتى بلغت عشيبة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي فى عام ١٩٩١ حوالى اربعة مليارات دولار . والمصدر الرئيسى الثانى هو تمويل الواردات من الخارج والتى كانت قد بلغت حوالى ١١ مليار دولار فى نفس هذا العام .

والحقيقة ، أن الاستقرار النسبى الذى شهده سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار يعود الى مجموعة من العوامل الهامة التى لاعلاقة لها بارتفاع سعر الفائدة . وهذه العوامل يمكن تقسيمها الى عوامل متعلقة بالطلب على الدولار ، وعوامل اخرى متعلقة بـ

أما عن العوامل التى اسهمت فى خفض الطلب على الدولار بشكل رئيسى فانها تتمثل فيما يلى :

- ١ - الغاء شطر من ديون مصر الخارجية ابان حرب الخليج الثانية (١٤ مليسار دولار) ومن ثم اختفت مبالغ خدمة أعبائها:
- ٢ - اعادة جدولة الجزء الاكبر من ديون مصر الخارجية ، ومن ثم تأجيل مدفوعات خدمتها (الاقساط) .
- ٣ - الكساد الشديد الذى ضرب الاقتصاد المصرى فى السنتين الاخيرتين ، وهمسو الامر الذى انعكس فى خفض الطلب على الواردات .

اما فيما يتعلق بجانب العرض ، فان حصيلة مصر من العملات الاجنبية (الدولار وغيره) كانت قد زادت نسبيا فى العامين الماضيين بسبب :

- ١ - النمو الكبير الذى كان قد طرأ على حصيلة قطاع السياحة وقناة السويس .
- ٢ - المعونات الاجنبية والقروض الخارجية التى حصلت عليها مصر فى اعقبات حرب الخليج الثانية .

هذه التغييرات التى طرأت على قوى الطلب وقوى العرض للدولار هى التى تفسر لنا ، بشكل رئيسى ، ذلك الاستقرار النسبى الذى تمتع به سعر الصرف للجنيه المصرى امام الدولار . ولايجوز ان ننسى ، فى هذا السياق ، الدور السلبى لعبت عليه الاحتياطات الضخمة التى كونها البنك المركزى المصرى خلال العامين الماضيين (حوالى ١٥ مليار دولار) حيث استخدم البنك جانبا من تلك الاحتياطات لموازنة سمسوق الصرف المحلى من خلال دخوله بائعا أو مشتريا للدولار عند حدوث تقلبات شديدة فى هذا السوق .

وأخيرا ، تبقى بعد ذلك ، نقطة مامة جدية بالتأمل فيما يتعلق بالآسار التى ستنتج عن السماح للعرب والاجانب بشراء اذون الخزانة المصرية . فقسم اشارت الصحف (فى العام الماضى) الى ان بعض المسئولين سوف يسافرون الى البلدان العربية لتسويق هذه الاذون . وهذا يعنى ان قدرة السوق النقدى المحلية لم تعد تكفى للوفاء بحجم الاصدار الضخم من تلك الاذون . وقد اشارت دراسة للبنك المركزى المصرى الى انه فى نهاية يونيو ١٩٩٢ كان هناك رصيد حيازة لهذاه الاذون بنحو ٥٢٦ مليون جنيه اشترها القطاع الاجنبى ، وان الفائدة التى ستدفعها الحكومة المصرية على هذا الرصيد تقدر بنحو ٩١ مليون جنيه مصرى على اساس ان سعر فائدة الاذون فى ذلك الوقت كان ١٧٪^(٢٨) . ولم تتوافر لنا بيانات حديثة عن حجم هذا الرصيد بعد ذلك . ومهما يكن من أمر ، فقد خلق شراء تلك الاذون من جانب العرب والاجانب مجالا واسعا للمضاربة على سعر الفائدة بمصر . فمن الممكن كما يشير البنك المركزى المصرى - لاي مستثمر اجنبى ان يقترض بالدولار مسن أسواق المال العالمية بسعر فائدة لايتجاوز ٣٪ ويحول تلك الاموال الى مصر لاستثمارها فى تلك الاذون بسعر يقارب ستة اضعاف ذلك المعدل^(٢٩) . وهكذا ، فتح البسب امام العرب والاجانب لتحقيق معدلات خيالية للربح على حساب الاقتصاد المصرى .

والحقيقة ، ان السماح للعرب وغير العرب ، بشراء هذه الاذون يطرح قضية هامة جدا ، وهى أن هذا السماح سوف يودى الى زيادة حجم الدين الخارجى (السلبى اكتوبنا بناره تماما) لان اصحاب هذه الاذون طالما أنهم من خارج مصر فانهم يعتبرون دائنين فى التحليل النهائى لمصر بقيمة هذه الاذون ، وسوف يحصلون على

فوائد (مرتفعة جدا) يحولونها الى بلادهم ، شأنهم في ذلك شأن دائنى مصر الآخرين . وهذا تحول خطير فى سياسة اذون الخزانة ، يجب ان نرصد معالمه ونحسب آثاره بدقة ، الحالية والمتوقعة ، وخصوصا بالنسبة لميزان المدفوعات وتأثيره على استنزاف احتياطيات مصر من العملات الاجنبية .

ويبقى فى النهاية أن نذكر ، ما أحوجا الآن ، بعد هذه التجربة التمسسى امتدت الى اكثر من سنتين ، أن ندرس سياسة اذون الخزانة لكى نحدد بالدقسة آثارها ، الحالية والمتوقعة ، التى افرزتها فى الاقتصاد المصرى . واعتقد انه فى ضوء ما لمسناه من تلك الآثار فى الفترة الماضية ، لابد لنا ان نقلل من الاعتماد على هذه السياسة . ولن يجد فى هذا الخصوص ، كما اعلن مؤخرا ، ان تلتسك الاذون سوف تصدر لآجال طويلة (من سنة الى ثلاث سنوات) . فالافراط فيها ، كما حدث فى العامين الماضيين ، سوف يخلق مشكلة مديونية داخلية ، لن تقل خطورتها عن مشكلة المديونية الخارجية ، خاصة اذا استمرت سياسة بيع تلك الاذون للعسرب والاجانب .

ويبدو لنا ، ان افضل وسائل مواجهة العجز بالموازنة العامة للدولة هى العمل على زيادة موارد الدولة وتنميتها وترشيد الانفاق العام . وهنا أختلف مع الاقتصاديين والخبراء الذين يعتقدون ان الطاقة الضريبية فى مصر قد وصلت الى اقصى قدر لها ولايمكن زيادتها فوق ذلك القدر . وهذا ، وان كا صحيحا بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، التى يقع عبؤها على الفقراء ومحدودى الدخل ، الا ان الضرائب غير المباشرة (على الدخول ورؤوس الاموال) مازالت منخفضة للغاية وتنطوى على مكنسات كبيرة فى الحصيلة . ولو فكرنا فى الاعفاءات الضريبية السخية والضخمة التى تقررت فى عهد الانفتاح وماتمثلة من موارد ضريبية ممكنة ، لاستطعنا ان نقول ، ان اعسادة النظر فى هذه الاعفاءات وزيادة بعض الضرائب على الدخول المرتفعة واشكال الثروة (دون أن يضر ذلك بحوافز الادخار والاستثمار والانتاج) يمكن ان تكون الطريسق الأفضل لمعالجة العجز بالموازنة ، فضلا عن ضرورة ترشيد الانفاق العام .

ملحق احصائیں

—————

توزيع القيمة الاسمية للاذون على القطاعات التنظيمية

خلال الفترة من ١٩٩١/١/٣ الى ١٩٩٢/٣/١٩

(القيمة بالمليون جنيه)

الفترة	بنوك		التأمين		شركات		الصناديق الخاصة	مؤسسات اقتصادية	أفراد	أخرى	اجمالي القيم المصدرة
	قطاع عام	قطاع أخرى	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص					
٣/٢٨-١/٣	١٢٩٥	١٠٦	٣١	٢	-	-	٣١	-	-	-	١٤٦٥
٤/٣-٦/٤	٢٩٢٦	١٩١	١٤٢	٤	٦٨٢	٤	٣٣	١١	١٣	١	٤٠٠٧
٦/٢٦-٣/٤	٢٨٧٢	٣٨٤	٢٢١	٢	٣٥٦	١٠٣	٨٢	١١٠	٢٠٧	٥	٥٨٤٢
١٢/٣٠-١٠/٣	٢٤٢٠	١٦٨٨	٢٠٩	٣	٧١	٣٢٤	٤٥	٣٩	٢٢٢	-	٥٠٢١
٣/١٩-١/٢	١٧٥٥	٣١٥٤	١٠٨	-	٥٠	٢٢	٦٤	٥	١٣١	-	٣٦٥٠
الجملة	١٢٢٦٨	٤٣٨٣	٧١١	١١	١١٥٩	٤٥٣	٢٥٥	١٦٥	٥٧٣	٦	١٩٩٨٦

المصدر : اذون الخزانة المصرية (نظامها، تطورها، آثارها) ٠٠٠ نفس المصدر السابق .

هيكل توزيع القيمة الاسمية للاذون على القطاعات التنظيمية

خلال الفترة من ١٩٩١/١/٣ الى ١٩٩٢/٣/١٩

(%)

الفترة	بنوك		التأمين		شركات		الصناديق الخاصة	مؤسسات اقتصادية	أفراد	أخرى	اجمالي القيم المصدرة
	قطاع عام	أخرى	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص					
٣/٢٨-١/٣	٨٨ر٤	٧ر٢	٢ر١	٠ر٢	-	-	٢ر١	-	-	-	١٠٠ر٠
٦/٢٧-٤/٤	٧٣ر٠	٤ر٨	٣ر٦	٠ر١	١٧ر٠	٠ر١	٠ر٨	٠ر٣	٠ر٣	-	١٠٠ر٠
٩/٢٦-٧/٤	٦٦ر٣	١٥ر١	٣ر٨	-	٦ر١	١ر٨	١ر٤	١ر٩	٣ر٥	٠ر١	١٠٠ر٠
١٢/٣٠-١٠/٣	٤٨ر٢	٣٣ر٦	٤ر٢	٠ر١	٦ر٤	٦ر٤	٠ر٩	٠ر٨	٤ر٤	-	١٠٠ر٠
٣/١٩-١/١٢	٤٨ر١	٤١ر٥	٣ر٠	-	٠ر٦	٠ر٦	١ر٧	٠ر١	٣ر٦	-	١٠٠ر٠
الجملة	٦١ر٤	٢١ر٩	٢ر٦	-	٢ر٢	٢ر٢	١ر٣	٠ر٨	٢ر٩	-	١٠٠ر٠

حوالي ٢٢ مليار الجملية حتى الوقت الراهن

الفوائد تقدر بحوالي ٢ مليار .

المصدر : اذون الخزانة المصرية (نظامها، تطورها، آثارها) .. نفس المصدر السابق .

جدول رقم ()

تطور مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة

من ١٩٧٢ الى ١٩٨٨/٨٧

(الارقام بالمليون جنيه)

نسبة التحويل المصرفي والخارجي السبي العجسسن					البيسان
نسبة اجمالي التحويل المصرفي الى التمويسن المحلي	نسبة التحويل الى العجز X	نسبة اجمالي التمويل المحلي الى العجز	نسبة التحويل غير المصرفي السبي العجز	نسبة التحويل المصرفي الى العجز	
٢٨ر٨	٧ر٢	٩٢ر٦	٦٥ر٩	٢٦ر٧	١٩٧٢
٤٥ر١	١٦ر٨	٦٢ر٢	٤٥ر٧	٢٧ر٥	١٩٧٤
٧٦ر٧	١٧ر١	٨٢ر٩	١٩ر٢	٦٢ر٦	١٩٧٥
٥٢ر٤	٢٦ر٠	٦٢ر١	٢٠ر١	٢٢ر٠	١٩٧٦
٢٥ر٤	٢١ر٤	٦٨ر٩	٤٤ر٢	٢٤ر٦	١٩٧٧
٢٥ر٤	٢٧ر٠	٦٢ر٢	٢٦ر٨	٢٥ر٤	١٩٧٨
٦٩ر٤	٢٤ر٢	٦٦ر٧	٢٠ر٤	٢٦ر٢	١٩٧٩
٥٢ر٦	٢٤ر٦	٦٥ر٤	٢٢ر٩	٢١ر٥	١٩٨١/٨٠
٦٢ر٢	٢٦ر٠	٧٤ر٠	٢٢ر٠	٤٢ر٠	١٩٨٢/٨١
٦٢ر٠	٢٧ر٢	٧٢ر٧	٤٤ر٦	٢٨ر١	١٩٨٣/٨٢
٥٧ر٠	٢٤ر٢	٧٢ر٠	٢٢ر٥	٤٩ر٢	١٩٨٤/٨٢
٥١ر٥	٢٩ر٥	٧٠ر٥	٢٥ر٥	٢٥ر٠	١٩٨٥/٨٤
٧٢ر٤	٢٦ر٥	٧٢ر٥	٢١ر٠	٤٢ر٥	١٩٨٦/٨٥
٦٠ر٥	١٩ر١	٧٩ر٠	٢١ر٠	٤٧ر٨	١٩٨٧/٨٦
٥١ر٢	١٧ر٥	٨٢ر٤	٤٠ر١	٤٢ر٢	١٩٨٨/٨٧

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ومحمد رضا العدل - عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر
في : هنا غير الدين (محرر) آليات التضخم في مصر ، مركز البحوث والدراسات
الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ١٩٩٢ .

تطور الاستخدامات العامة للدولة (١)
خلال السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٩١/٩٠

القيمة بملايين الجنيهات وبالأسعار الجارية)

البيان	الانفاق الحكومي (بدون فائض العمليات الجارية وقروض بنك الاستثمار القومي)	استثمارات قطاع الأعمال العام	اجمالي الاستخدامات العامة للدولة	السنوات
	٣٢٥١٠٥	٩٧٦٠٢	٤٢٢٧٠٧	١٩٧٦
	٣٣٠٤٠٣	١٢٣٧٠٠	٤٥٤١٠٣	١٩٧٧
	٤٢٢٩٠٢	٢١٠٩٠٣	٦٠٤٤٠٦	١٩٧٨
	٥٤٦٧٠٦	٢٨١٦٠٩	١٠٢٧٣٠٥	١٩٧٩
	٧٤٥٦٠٦	٢٨١٦٠٩	١٠٢٧٣٠٥	١٩٨١/٨٠
	١٢١١٠٥	٣٢١٦٠٥	١٤٤٢٨٠٠	١٩٨٢/٨١
	١٣٠١٠٠١	٣٨٠٨٠١	١٦٨٩٠٠٢	١٩٨٣/٨٢
	١٣٢١٧٠٨	٤١٤١٠٩	١٧٣٥٩٠٧	١٩٨٤/٨٣
	١٤٨١٩٠٢	٤٩٦٢٠٢	١٩٧٨١٠٤	١٩٨٥/٨٤
	١٨٠٣٤٠١	٦٢٣٨٠٣	٢٤٢٧٢٠٤	١٩٨٦/٨٥
	١٨٠٦١٠٠	٦٤٦٣٠٤	٢٤٥٢٤٠٤	١٩٨٧/٨٦
	٢٢٦٦٤٠٦	١٠٧٩١٠٣	٣٣٤٥٥٠٩	١٩٨٨/٨٧
	٢٤٨٥٤٠٤	٨٥٤١٠٣	٣٣٣٩٥٠٧	١٩٨٩/٨٨
	٢٨٠٤٢٠٣	١٠٦١٣٠٨	٣٨٦٥٦٠١	١٩٩٠/٨٩
	٣٧١١١٠٢	١٥٢٥٦٠٩	٥٢٣٦٨٠١	١٩٩١/٩٠

(١) أعدت على أساس تثبيت التكييف القانوني لكل من الهيئات الخدمية والهيئات العامة الاقتصادية استنادا

إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ .

المصدر :- بالنسبة للسنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٨٩/٨٨ مصدرها شعبة بحوث المال والتجارة .

السياسة المالية والتمويل بالعجز ، أما سنتي ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ فمصدرها

الحسابات الختامية للدولة .

تطور الإيرادات العامة للدولة (١) خلال السنوات

١٩٧٦ إلى ١٩٩١/٩٠

(القيمة بملايين الجنيهات، وبالأسعار الجارية)

نوع الإيراد السنوات	الإيرادات السيادية	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	الإيرادات الرأسمالية	فائض إيرادات قطاع الأعمال العام	إجمالي الإيرادات العام
١٩٧٦	١٢٢٢,٢	٤٤١,٨	١٥٦,٤	١٦٦,٤	١٩٨٦,٨
١٩٧٧	١٥٢١,٨	٢٩٤,٦	٥٠١,٠	٤٠٦,٢	٢٧٢٣,٦
١٩٧٨	١٨٩٤,٣	٣٥٧,٠	٢٥٥,٠	٥١٥,٢	٣٠٢١,٥
١٩٧٩	٢٤٧٨,٤	٥٠٢,٦	١٢٨,٢	٤٩٤,٥	٣٦٠٣,٧
١٩٨١/٨٠	٤١٩٢,٨	٥٠٨,٢	١٦٠,٧	١٦٩٧,٥	٦٥٥٩,٢
١٩٨٢/٨١	٤٧٣٣,٨	٦٣٧,٥	٤٣٦,٧	١٦٣٣,٨	٧٤٤١,٨
١٩٨٣/٨٢	٥٤٢٢,٨	٢٣٩٦,٨	٣٤٦,٧	٥٠٤٥,٥	١٠٢١١,٨
١٩٨٤/٨٣	٥٥٨٩,٦	١٩٨٧,٢	٣٨٨,٤	٢٠٧٤,٨	١٠٠٤٠,٠
١٩٨٥/٨٤	٦١٨٧,٢	١٥٧٨,٠	٦٠٩,١	١٩٤٣,٥	١٠٣٠٨,٨
١٩٨٦/٨٥	٦٩٠٧,١	١٧٦٩,٩	٦٣٣,٥	٢١٥٧,٣	١١٤٦٧,٨
١٩٨٧/٧٦	٧١٦١,٤	٢٢٠٠,٧	١٢٢٧,٧	١٨٦٤,٤	١٢٤٥٤,٢
١٩٨٨/٨٧	٨٤٥٨,١	٢٨١٤,٣	٩٦٥,١	٢١٩٠,١	١٤٤٢٧,٦
١٩٨٩/٨٨	١٠١٩٤,٨	٢٤٥٨,٣	١٨٦١,٩	٢٥٢١,٩	١٧٠٦٣,٩
١٩٩٠/٨٩	١٢١١٢,٣	٢٥٥٧,٢	١٣٦٤,٣	٢٣٠٥,٥	١٨٣٣٩,٣
١٩٩١/٩٠	١٥٩٣,١	٣٨٩٨,٨	٣٣٨٩,٢	٦٩٧٩,٢	٣٠١٩٨,٣

(١) تمثل الإيرادات الذاتية للحكومة العامة (الجهاز الإداري - الإدارة المحلية - الهيئات العامة الخدمية وقد تم توحيد نطاق الهيئات العامة الخدمية على أساس قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ ولاتشمل الإيرادات الذاتية كلاً من المنح والمعونات الجارية والرأسمالية .

المصدر : بالنسبة للسنوات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٩/٨٨ فمصدرها : شعبة بحوث المسائل والتجارة ، السياسة المالية والتمويل بالعجز ، بحث مقدم لمؤتمر السياسة الضريبية والتنمية بين الواقع وأفاق المستقبل ، جدول رقم (٢) ، ص ٤٣٥ .
وبالنسبة للسنتين ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ فمصدرها الحسابات الختامية للدولة .

الأوراق المالية الحكومية المنسدة

(القيمة بالمليون جنيه)

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	فى آخر يونيه من عام
أولا : المقيدة ببورصات الأوراق المالية :							
٢٠٠٢و٣	٦٦٠و٨	٤٢٠و٥	٤٢٠و٥	٤٢٠و٥	٤٢٠و٥	٤٢٣و٧	سندات التنمية بالدولار الأمريكى *
٢٢٤و٤	٤٣و٢	٢٧و٥	٢٧و٥	-	-	-	سندات التنمية ذات العائد المتغير
٤٣و٥	٣٩و١	٣٤و٨	٢٧و٩	٢٧و٩	٢٢و٢	١٥و٩	سندات الاسكان
٢٢٧١و٢	٧٤٣و١	٤٨٢و٨	٤٧٥و٩	٤٤٨و٤	٤٤٢و٧	٤٣٩و٦	المجموع
ثانيا : غير المقيدة ببورصات الأوراق المالية							
٣٤٢٤و٢	٣٤١٠و٨	٢٨١٥و٤	٢٢٨٧٨و٥	١٨٤٣٦و١	١٥٧٢٩و٣	١٢٦٠٢و٩	صكوك وسندات على الخزنة العامة
٣٧٦١و٨	١١٨٨و٧	٧١٣و٠	٦٧٣و١	٦٣٣و٥	٥٩٧و١	٥٦٣	سندات الطاقة البديلة
٦٨٥٨و٦	-	-	-	-	-	-	سندات لمعالجة العجز فى مركز العملات الاجنبية
٣٠٢٨و٨	٣٠٢٨و٨	٣٠٢٨و٨	٣٠٢٨و٨	٣٠٢٨و٨	٣٠٦٢و٦	٣٠٧١و٢	صكوك على الخزنة العامة بقيمة العجز الاكستوارى فى
١٥و٢	١٢و٩	١١و٢	١٣و١	٩و٧	١٠و٦	١٢و٤	صناديق التأمينات الاجتماعية
٤٧٩٠و٩	٣٨٣٣و٥	٣١٩٠و٣	٢٦٥٩٣و٢	٢٢١٠و٨	١٩٣٩٩و٦	١٦٢٥و٥	المجموع
ثالثا : شهادات الاستثمار التى يديرها البنك							
٥٧٧١و٢	٥٠٩٢و٣	٤١٦٩و٣	٣٤٩٩و٠	٣٠٨٤و٣	٢٥٦٩و٩	٢٢٠١و٩	الافلى لحساب الحكومة
٤٠٠٦و٧	-	-	-	-	-	-	رابعا : ائون الخزنة
٥٩٩٥و٧	٤٤١٧٣و٨	٢٦٥٥٩و٤	٢٠٥٦٨و١	٢٥٦٤٠و٨	٢٢٤١٢و٢	١٨٨٩٣و٠	الاجمالى العام

المصدر : ادارة الاوراق المالية بالبنك المركزى المصرى .

* تتضمن سندات التنمية الوطنية ذات العائد الثابت (٩٪) وذات العائد المتغير .

المصدر : البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠ ، ص ٢٢٠ .

١
٢٩٢
١

نفقات الموازنة العامة للدولة

(القيمة بالمليون جنيه)

١٩٩١/٩٠		١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨		البيان
فعلى	تقدير **	فعلى	تقدير **	فعلى	تقدير **	
٢٥٢٥٧	٢٧٤١٨	١٨٨٧٨	١٩٢٦٠	١٧٤٢٢	١٧٨٧٣	<u>أولا : الاستخدامات الجارية</u>
٧٠٨٩	٧٠٥٩	٦٠٦٤	٦٢١٥	٥٢٢٥	٥٤٧٤	الإجور
١٨٢٦٨	٢٠٢٥٩	١٢٨١٤	١٣٠٤٥	١٢٢٠٧	١٢٣٩٩	النفقات الجارية والتحويلات
٢٢٨٨	٢٤٨٨	١٩٣٧	٢٠١٠	٢٥٧٣	٢٦٣٤	منها : الدعم
٢٩٢٨	٢٦٠٠	٢٠٥٧	٢٠٥٨	٢٩٨٤	٢٩٨٥	الدفاع
٥٦٦٠	٨٠٢٧	٢٦٥٧	٢٦٧٧	٣٠١١	٣٠٨٣	فوائد الدين العام
٢١٢٨	٢١٢٨	١٥٦٥	١٥٦٥	١٣٦٦	١٣٦٦	أعباء المعاشات
١٠١٧٨	٨٣٦٧	٩٨٠٢	١٠٣٤٨	١١٤٨٠	١١٨٣٢	<u>ثانيا : الاستخدامات الاستثمارية</u>
٤٠٦٧	٤٠٤٧	٣٦٣٠	٤٠٧١	٢٩٣٩	٣٢٧٠	الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية
٦١٠٩	٤٢٠٩	٦١٦٨	٦٢٥٩	٥١٥٨	٥١٧٨	الهيئات الاقتصادية
-	-	-	-	٢٢٨٣	٢٢٨٣	هيئات وشركات القطاع العام *
-	١	-	١	-	١	بنك الاستثمار القومى
٢	١٠	٥	١٧	-	-	البنك المركزى المصرى
٦٦٢٢	٧٦٢٢	٥٥٤٩	٥٨٧١	٤٤٨٨	٤٩٤٤	<u>ثالثا : التحويلات الرأسمالية</u>
٢١٨٢	٤٢٥٩	٢١٨١	٢٣٠٢	١٨٦١	٢٠٨٨	التزامات الدين العام
٢٣٠٦	٢٣٠٦	٢٣٥٤	٢٤٢٤	١٧٠٥	١٨٠٢	تمويل عجز الهيئات الاقتصادية
٩٧	١٠٠	٦٧	١٠٠	١١٥	١١٦	تمويل عجز هيئات وشركات القطاع العام
١٠٤٨	٩٥٨	٩٤٧	١١١٥	٨٠٧	٩٢٨	متنوعة
٤٢١٦٨	٤٢٣٠٨	٢٤٢٣٠	٢٥٤٧٩	٢٣٤٠٠	٢٤٦٤٩	اجمالى النفقات

المصدر : الحسابات الختامية بالجريدة الرسمية ووزارة المالية .

* استبعدت نفقاتها الاستثمارية اعتبارا من موازنة ١٩٩٠/٨٩ .

** وفقا لآخر تعديل المصدر : البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠ ص ١٨٠

ايرادات الموازنة العامة للدولة

(القيمة بالمليون جنيه)

١٩٩١/٩٠		١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨		البيان
فعلى	تقدير *	فعلى	تقدير *	فعلى	تقدير *	
٢٤٥٥١	٢٨١.٦	١٧٤١٧	٢.٩١٥	١٥٦٢٥	١٨.٤٩	<u>أولا : الايرادات الجارية</u>
١٥٩٤٧	١٧٨٦٢	١٢١١٢	١٤٧.١	١.١٩٥	١٢٢٤٧	<u>الايرادات السيادية</u>
٧٧٩٥	٧٩١٥	٥٢.٥	٥٧٣.٠	٤.٥٨	٤٦٨٩	منها : الضرائب
٣٢٦٦	٣٧٨.٠	٢٩١٧	٣٦.٠	٢٨٤٨	٣٢.٠	الجمارك
٣٣٧٣	٤٢.٠	٢٨٧٤	٣٩٢.٠	٢٤.٧	٣١٧٤	الضرائب على الاستهلاك
٨٦.٤	١.٢٤٤	٥٢.٥	٦٢١٤	٥٤٣.٠	٥٧.٢	الايرادات الجارية والتحويلات
٢٩٢٣	٢٩٢.٠	١٢٢٩	١١٢٧	١٤٥٣	١.٨٢	منها : فائض البترول وقناة السويس
١٩٢	١٥٢	١٢٧	١٣٥	١١٤	١.٤	فائض الهيئات الاقتصادية الاخرى
٤٢٤	١١٥.٠	٣٩٦	١١٥.٠	٢٨٤	١١٥.٠	فائض هيئات وشركات القطاع العام
٧٥٧٩	٦٢٦.٠	٦.٧١	٨.٩٨	٥٦٤٣	٧١٤٥	<u>ثانيا : الايرادات الرأسمالية</u>
٥٢٢.٠	٣٣٨٤	٤٨٧١	٤٦٧٩	٤٥٤٩	٤٥٢٨	- الايرادات المتاحة للاستثمارات (تمويل ذاتى ومنح خارجية)
٢٣٥٩	٢٨٧٦	١٢.٠	٢٤١٩	١.٩٣	٢٦١٧	- الايرادات المتاحة للتحويلات الرأسمالية (تمويل ذاتى ومنح خارجية)
٣٢١٣.٠	٣٤٣٦٦	٢٣٤٨٨	٢٩.١٣	٢١٢٦٧	٢٥١٩٤	اجمالي الايرادات

المصدر : الحسابات الختامية بالجريدة الرسمية ووزارة المالية .
* وفقا لآخر تعديلات .

هيكل أسعار الفائدة على الودائع ***

(% سنويا)

١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	تاريخ سريان سعر الفائدة
			٦/١	٤/١				
٥/١٥	٧/١	** ١/١	٦/١	٤/١	* ١/١	٦/١٧	٣/١	
٥٠	٥٠	٥٠	٤٥	٤٥	-	-	-	لمدة ٧ أيام وأقل من ١٥ يوم *
٦٠	٦٠	٦٠	٥٥	٥٥	٥٠	٤٠	٣٠	لمدة ١٥ يوم وأقل من شهر
٧٥	٧٥	٧٥	٦٥	٦٥	٥٥	٤٥	٤٠	لمدة شهر وأقل من ٢ شهر
٨٥	٨٥	٨٥	٧٥	٧٥	٦٥	٥٥	٥٠	لمدة ٢ شهر وأقل من ٦ شهر
١٠٠	٩٥	٩٥	٨٥	٧٥	٦٥	٦٥	٥٥	لمدة ٦ شهر وأقل من سنة
١٢٠	١١٠	٩٥	٩٥	٨٥	٧٥	٦٥	٦٠	لمدة سنة وأقل من سنتين
١٣٠	١٢٠	١٠٥	٩٥	٨٥	٧٥	٧٠	٦٠	لمدة سنتين وأقل من ٣ سنوات
١٤٠	١٢٥	١١٠	١٠٥	٩٥	٨٥	٧٠	٦٠	لمدة ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات
١٥٥	١٣٠	١١٥	١٠٥	٩٥	٨٥	٧٠	٦٠	لمدة ٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات
١٦٥	١٣٠	١١٥	١٠٥	٩٥	٨٥	٧٠	٦٠	لمدة ٧ سنوات فأكثر
١١٠	١٠٠	٨٥	٨٥	٧٥	٦٥	٥٥	٥٥	ودائع التوفير
١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	
يوليو	يوليو	فبراير	يوليو	مايو		نوفمبر	أبريل	
١٦ ١/٤	١٣ ١/٤	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٩٠	٧٠	سعر الفائدة على شهادات الاستثمار

* تم تحديد سعر الفائدة على الودائع لمدة ٧ أيام وأقل من ١٥ يوم على أساس ٤٠٪ سنويا اعتبارا من ١٩٧٩ / ٣ / ٧ .

** تم رفع سعر الفائدة على الودائع لمدة ٦ شهر وأقل من سنة من ٩٪ الى ٩٥٪ سنويا وعلى الودائع لمدة سنة وأقل من سنتين من ٩٥٪ الى ١٠٠٪ سنويا اعتبارا من ١ / ٨ / ١٩٨١ .

*** وافق مجلس ادارة البنك المركزى على سياسة تحرير أسعار الفائدة للجنيه المصرى اعتبارا من ١٩٩١ / ١ / ٣ ، وأصبح للبنوك المصرية حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع لديها على أن يكون الحد الأدنى

لأسعار الفائدة على الودائع بالبنوك لمدة ٣ شهر بواقع ١٢٪ سنويا .

المصدر : البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٩١ / ٩٠ ، ص ٢١٥ .

سعر الخصم وهيكل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات**

(% سنويا)

١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	تاريخ سريان سعر الفائدة
				٦/١	٤/١				
٥/١٥	٥/١	*٧/١	١/١	٦/١	٤/١	١/١	٦/١٧	٣/١	
١٤	١١	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	سعر الخصم :
									أسعار الفائدة على القروض والسلفيات
									١ - قطاعا الزراعة والصناعة
									- سنة فأقل
١٥-١٣	١٣-١١	لا يوجد - ١٣	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	- أكثر من سنة وحتى سنتين
١٦-١٤	١٤-١٢	لا يوجد - ١٣	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	- أكثر من سنتين
١٧-١٥	١٥-١٣	لا يوجد - ١٣	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	
									٢ - قطاع الخدمات
									- سنة فأقل
١٧-١٥	١٥-١٣	١٥-١٣	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	- أكثر من سنة وحتى سنتين
١٨-١٦	١٦-١٤	١٥-١٣	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	- أكثر من سنتين
١٩-١٧	١٧-١٥	١٥-١٣	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	
									٣ - قطاع التجارة
									- سنة فأقل
١٨-٧ يوجد	١٦-٧ يوجد	١٦-٧ يوجد	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	- أكثر من سنة وحتى سنتين
١٨-٧ يوجد	١٧-٧ يوجد	١٦-٧ يوجد	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	- أكثر من سنتين
١٨-٧ يوجد	١٨-٧ يوجد	١٦-٧ يوجد	١٥-١٣	١٤-١٢	١٣-١١	١٢-١٠	١١-٩	٩-٨	

* تم وضع حد أدنى (١١%) لسعر الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعي الزراعة والصناعة اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٨٢ .

** وافق مجلس إدارة البنك المركزي على سياسة تحرير أسعار الفائدة للجنيه المصري اعتبارا من ١/٣/١٩٩١ ، وأصبح للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات والخصم للعملاء .

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ١٩٩١/٩٠ ، ص ٢١٤ .

تطور الانفاق الحكومي حسب اغراضه
خلال السنوات من 1976 الى 1988/89

(بمليين الجنيهات، وب الاسعار الجارية)

الاغراض	1976	1977	1978	1979	80/81	81/82	82/83	83/84	84/85	85/86	86/87	87/88	88/89
1 - الخدمات العامة	186.0	201.7	245.2	23.2	59.0	74.7	89.3	102.9	112.3	131.0	178.1	188.7	188.7
1/1 الادارة العامة	30.7	37.7	47.0	56.7	69.2	125.4	120.0	174.0	152.7	145.3	171.1	210.1	251.9
2/1 الشئون الخارجية	93.7	122.3	142.4	175.2	255.7	371.0	433.4	505.7	577.0	677.6	763.7	869.9	869.9
3/1 النظام والامن	18.0	22.2	28.8	38.9	45.0	63.7	80.8	99.0	109.9	113.3	120.8	167.2	201.1
4/1 الابحاث العامة													
جملة (1)	328.3	383.8	466.4	601.1	699.9	1206.7	1544.9	1808.7	1981.7	2195.4	2780.8	2709.7	2709.7
2 - الدفاع القومي	70.3	79.3	54.9	75.9	108.2	149.4	233.0	248.5	281.7	309.7	351.8	302.6	302.6
3 - التعليم	347.3	357.4	458.0	537.0	674.9	1104.2	1302.7	1740.1	1740.1	1871.3	2107.7	2057.2	2057.2
4 - المحاكم	30.4	39.0	40.2	30.3	34.1	281.2	315.7	353.4	387.2	411.0	463.4	463.4	463.4
5 - الفئان الاجتماعى وخدمات الرفاهية	89.3	125.9	173.0	252.0	366.0	452.0	632.0	785.1	931.8	981.0	1053.7	1207.9	1207.9
6 - خدمات الاكمان وترقية المجتمع	221.0	122.1	155.0	262.3	328.7	495.1	533.4	632.6	716.2	757.0	929.6	1154.1	1154.1
7 - خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية الاخرى	40.0	42.6	58.2	76.1	117.6	161.0	236.9	336.9	471.0	494.7	513.4	593.7	593.7
8 - الخدمات الاقتصادية	302.7	293.1	42.4	500.4	812.0	1209.7	1509.7	1810.1	2321.1	2509.9	3272.2	3372.2	3372.2
9 - اغراض اخرى	44.0	315.0	514.0	683.3	953.3	1285.7	1315.0	1575.9	1829.1	2208.1	2742.2	3087.9	3087.9
1/9 الدين العام													
2/9 تحويلات عامة الى قطاعات الدولة الاخرى	722.7	122.2	922.2	1084.0	1548.0	2020.2	2621.2	3789.2	4175.2	5053.4	6235.4	6752.3	6752.3
4/9 اخرى غير معنفة فى مكان اخر	49.7	82.9	133.2	56.9	75.2	102.4	131.2	205.2	246.2	180.2	160.9	303.0	277.2
جملة (2)	1122.3	1320.0	1721.7	2291.8	3233.0	4160.9	5160.9	6747.2	7509.4	8247.2	9732.6	10537.8	10537.8
اجمالى الانفاق الحكومى	328.3	383.8	466.4	601.1	699.9	1206.7	1544.9	1808.7	1981.7	2195.4	2780.8	2709.7	2709.7

المصدر : الجهاز المركزى للمحاسبات ، شعبة بحوث المال والتجارة ، تصنيف الاستخدامات العامة للدولة حسب الغرض من النفقة ، أعداد مختلفة . ويلاحظ أنه تم توحيد مكونات الحكومة خلال فترة الدراسة طبقا لمكوناتها فى الوقت الحالى .

تطور التحويلات العامة الى قطاعات الدولة الاخرى (١)

خلال السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٨٩/٨٨

(القيمة بملايين الجنيهات ، وبالاسعار الجارية)

السنوات	اعانات الدعم	التحويلات الى المشروعات العامة	
		من الموازنة	من بنك الاستثمار (٢) القومي
١٩٧٦	٤٢٧٠٣	٢٠٥٠٤	٤٤٨٠٣
١٩٧٧	٦٤٥٠٤	٢٧٦٠٨	٥٢٢٠٤
١٩٧٨	٧١٠٠١	٣٧٤٠٣	٦٩١٠١
١٩٧٩	١٢٢٩٠٩	٣١٨٠٧	٨١١٠٢
١٩٨٠/٨١	١٥٧١٥١	٤٥٤٠٤	٨٢٩٠٥
١٩٨٢/٨١	٢٩٠٩٠٣	٩٥٥٠٧	٩٨٣٠٢
١٩٨٢/٨٢	٢٠٥٣٠٧	١٠٧٥٠٥	١١٧٠٠٢
١٩٨٤/٨٣	١٩٨٦٠٦	٩٩١٠٧	١٣٦٧٠٣
١٩٨٥/٨٤	٢٠٠٦٠٧	٩٦٤٠٧	١٥١٨٠٨
١٩٨٦/٨٥	٢٩٠٨٠٨	١٢٣٢٠٩	١٨٥٢٠٢
١٩٨٧/٨٦	١٦٥٢٠١	١٠٨٣٠٣	١٤٥١٠٣
١٩٨٨/٨٧	٣١٩٥٠٠	١١٧٦٠٥	١٨٢٤٠٥
١٩٨٩/٨٨	٢٥٧٢٠٥	١٨٢٠٠١	٢٨٢٧٠٣

(١) يلاحظ ان بند ٢/٩ الوارد بتصنيف الانفاق الحكومي حسب افراده يشمل فقط اعانات الدعم والتحويلات من الموازنة العامة الى المشروعات العامة لان مفهوم الانفاق العام الوارد بالبحث يشتمل على استثمارات المشروعات العامة ، ومن ثم لايجوز اضافة قروض بنك الاستثمار لهذه المشروعات حتى لا يحدث ازدواج في الحساب . وقد تم تحديد نطاق المشروعات العامة على اسس موحدة طوال فترة الدراسة .

(٢) من صندوق استثمار الودائع والتأمينات خلال السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٧٩ .

المصدر : الجهاز المركزي للمحاسبات - شعبة بحوث العمال والتجارة ، بيانات غير منشورة اعدت من واقع بيانات الحسابات الختامية للدولة .

تقديرات العمالة والاجور والحكومية

خلال السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٨٩/٨٨

(القيمة بملايين الجنيهات)

السنوات	العمالة الحكومية		الاجور الحكومية (١)		
	العدد بالالف	معدل النمو %	بالاسعار الجارية	معدل النمو %	معدل النمو %
١٩٧٦	١٥٢٧	—	٦٤٨	—	—
١٩٧٧	١٥٨٩	٤ر١	٨٠٠	٢٣ر٤	٩ر٤
١٩٧٨	١٧٣٤	٩ر١	٩٢٦	١٥ر٨	٤ر٢
١٩٧٩	١٩٠٤	٩ر٨	١٠٦٨	١٥ر٣	٤ر٩
١٩٨٠/٨١	٢١٤٣	١٢ر٥	١٥٣٤	٤٣ر٦	١٢ر٥
١٩٨١/٨٢	٢٢٨٥	٦ر٦	٢١٠٨	٢٧ر٤	٢٣ر٥
١٩٨٢/٨٣	٢٤٨١	٨ر٦	٢٤٥٥	١٦ر٥	١ر١
١٩٨٣/٨٤	٢٦٢٣	٦ر٥	٢٦٩٦	٢٠ر٠	١ر٧
١٩٨٤/٨٥	٢٨١٩	٦ر٧	٢٣٠٧	١٢ر٣	(١٠ر٨)
١٩٨٥/٨٦	٢٩٧٢	٥ر٤	٢٦٦٣	١٠ر٨	٥ر٥
١٩٨٦/٨٧	٣٠٧٨	٣ر٦	٢٨٧٨	٥ر٩	(١٥ر٤)
١٩٨٧/٨٨	٣١٨٤	٣ر٤	٤٥٩٦	١٨ر٥	(٢ر٢)
١٩٨٨/٨٩	٣٤٥٢	٨ر٤	٥٥١٦	٢٠ر٠	٢ر٨

(١) تشمل الاجور المستبعدة من الباب الاول بالتحميل من الباب الثالث

المصدر : الجهاز المركزي للمحاسبات - شعبة بحوث العمال والتجارة ،
تحليل العمالة والاجور في الحكومة و قطاع الاعمال العام

١٩٧٦ - ١٩٨٩/٨٨ (تحت الطبع)

متأخرات ومطلوبات الحكومة
(ديسمبر ١٩٧٦ - يونية ١٩٨٩)

(القيمة بملايين الجنيهات)

جدول رقم (١٢)

المتأخرات الفريية					القيمة الاجمالية	التاريخ
الاجمالي	معلحة الضرائب العقارية	معلحة الضرائب على الاستهلاك	معلحة الجمارك	معلحة الضرائب		
..	٥٤٣٦	ديسمبر ١٩٧٦
٨٩٦ر١	٥٥٩	٤٠٢	٣٤٥٦	٤٥٤٩	١٣٦٣٧	يونيه ١٩٨٢
١٢٩٧٩	٧٧	٩٨٥	٧٥٥٤	٦٩٦٠	٢٢٧٩١	يونيه ١٩٨٧
٢١٩٠٢	—	١٢٠٧	٦١٢٦	٩٤٦٩	٤٠٢٦٧	يونيه ١٩٨٩

.. غير متتاح

المصدر : الحسابات الختامية للدولة

مراجع وهواميسش

- (١) لمزيد من التفاصيل انظر : رمزي زكي - الصراع الفكري والاجتماعي حسسول
عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث ، دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٣ .
- (٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع :
C.Colclough and J.Manor(eds.):States and Markets: Neo-
liberalism and the Development Debate, Oxford: Oxford
University Press 1990.
- (٣) راجع في ذلك : رمزي زكي - مصدر سبق ذكره - ص ١٠٩ - ١١١ .
- (٤) انظر في ذلك :
G.K.Shaw:"Leading Issues of Tax Policy in Developing
Countries: The Economic Problems", in: A.Peacock and
F.Forte (eds.): The Political Economy of Taxation,
Basil Blackwell, Oxford 1981, pp. 148 - 162.
- (٥) حول الاحتياطات الدولية راجع دراستنا : مقدمة في ادارة الاحتياطات الدولية،
من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ١٩٨٩ .
- (٦) ولمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر :
IMF: Theoretical Aspects of the Design of Fund - Sup-
ported Adjustment Programs, Washington D.C. Sep.1987,
pp. 24 - 27.
- (٧) سبق نشر هذه الفقرة ، مع تعديل طفيف لها ، في مؤلفنا - الصراع الفكري
والاجتماعي مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ - ١٢٢ .
- (٨) لمزيد من التفاصيل حول ادخال عجز الموازنة العامة للدولة في نموذج مفتسوسح
للاقتصاد القومي انظر الدراستين الهامتين التاليتين :
W.E. Oates."Budget Balance and Eguilibrium Income:
A.Comment upon The Efficency of Fiscal and Monetary
Policy in an Open Economy" in: Journal of Finance,
September 1966; W.K. Scarth: "Fiscal Policy and the
Government Budget Restraint under alternative Exchange
Rate Systems", in: Oxford Economic Papers, March 1975.

- (٩) انظر ج. ك. شر ، المصدر سالف الذكر ، ص ١٥٨ .
- (١٠) المصدر آنف الذكر ، ص ١٦٢ .
- (١١) انظر في دراسة الآثار المختلفة التي نجمت عن أعباء الديون الخارجية في حالة البلاد العربية : رمزي زكي - أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الاقتصادية الانمائية بالبلاد العربية ، دراسة صدرت ضمن مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ديسمبر ١٩٨٢ ، وأيضاً لنفس المؤلف : حوار حول الديون والاستقلال ، مع دراسة خاصة عن الوضع الراهن لمديونية مصر الخارجية ، الناشر : مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٦ .
- (١٢) راجع للتفاصيل مؤلفنا - أزمة القروض الدولية ، الاسباب والنتائج مع مشروعات صياغة لرؤية عربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٧ .
- (١٣) انظر مؤلفنا - الصراع الفكري والاجتماعي . مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ .
- (١٤) انظر في ذلك مؤلفنا - الليبرالية المستبعدة : دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث ، دار سيناء ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٠١ - ١٠٦ .
- (١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الآلية راجع مؤلفنا - محنة الديون وسياسات التحرير في العالم الثالث ، دار ، القاهرة ١٩٩٢ .
- (١٦) لمزيد من التفاصيل حول الاجراءات المالية والنقدية التي يصير صندوق النقد الدولي على تنفيذها خلال فترة برنامج التثبيت الاقتصادي ، انظر :
T.M. Reichmann: "The Fund's Conditional Assistance and the Problems of Adjustments, 1973-1975", in Finance and Development, Vol. 15, No. 4.
- (١٧) انظر في ذلك : رشاد كامل تادرس : السياسة المالية والتمويل بالعجز ، الجهاز المركزي للمحاسبات ، الادارة العامة للبحوث الاقتصادية والمالية (شعبة بحوث المال والتجارة ، اغسطس ١٩٩٠ ، والجداول المعدلة لهذا البحث (وزعت في نسوة برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر ، التي عقدت فيما بين ٤ - ٦ يوليوس ١٩٩٢ بالجهاز المركزي للمحاسبات .
- (١٨) نفس المصدر السابق .
- (١٩) انظر : سعد حافظ محمود : عجز الموازنة العامة في مصر في الثمانينات ، أسبابه واساليب المواجهة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٨٩ .

- (٢٠) لدراسة هذه النقطة راجع مؤلفنا - مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ .
- (٢١) انظر في ذلك : محمد عبد الغفار محمد ابوقشوه : أثر التمويل الخارجي على الادخار في مصر ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الزقازيق ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٨ - ١٩٣ .
- (٢٢) لمزيد من التفاصيل راجع : رمزي زكي - الصراع الفكري والاجتماعي . مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٧ وما بعدها .
- (٢٣) وحتى نحيط بمدى خطورة ظاهرة المتأخرات الضريبية وتأثيرها على عجز الموازنة العامة للدولة ، يكفي ان نعلم ان تلك المتأخرات تزايدت في حالة مصر مسس ٥٤٤ مليون جنيه في عام ١٩٧٦ الى ٤٠٢٧ مليون جنيه في عام ١٩٨٩/٨٨ ، وهو ما يمثل ٣١٪ من قيمة عجز الموازنة الكلي و٩٣٪ من قيمة العجز الجارى في عام ١٩٨٩ . راجع : رشاد كامل تادرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧/١٦ .
- (٢٤) للاحاطة بتفاصيل اكثر انظر : عبد المطلب عبد الحميد ومحمد رضا العدل - عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر . بحث مقدم الى : مؤتمر آليسمسات التضخم في مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . تحرير مناء خير الدين ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٠٨ - ٣٣٣ .
- (٢٥) لمزيد من التفاصيل حول عبء المديونية الخارجية لمصر راجع دراستنا : كيسي ف تخرج مصر من ازمة ديونها الخارجية ، منشورة في مؤلفنا - محنة الديون وسياسات التحرير ، دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩٢ .
- (٢٦) انظر في ذلك : مجلة النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، المجلد الرابع والاربعين ، العدد الرابع (١٩٩١) ، ص ٣١٧ - ٣١٨ .
- (٢٧) حيث تم الزام البنوك التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار بالاحتفاظ لدى البنسك المركزى المصرى بارصدة دائنة بدون فائدة لاتقل عن ١٥٪ مما لديها من ودائسج بالجنه المصرى ، وتم تغيير نسبة السيولة الى ما لا يقل عن ٢٠٪ للجنه المصرى و ٢٥٪ للعملات الاجنبية - انظر المصدر السابق ، ص ٣١٨ .
- (٢٨) اشارت بعض المصادر الى انه تم فى عملية اعادة الجدولة تخفيض الفائدة المستحقة بنسبة ٣٠٪ - المصدر آنف الذكر ، ص ٣١٨ .
- (٢٩) راجع : رمزي زكي - الصراع الفكري والاجتماعي . مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ وما بعدها .

(٢٠) راجع في ذلك : النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى ، المجلد الرابع والاربعين ، العدد الثالث (١٩٩١ ، ص ٢٢٢ . وتشير هذه النشرة الى ان هذا العجز يقسم الى العجز فى تمويل الاستثمارات والذى بلغ نحو ٤٧ مليار جنيه ، والعجز فى تمويل التحويلات الراسمالية والذى بلغ ٦٦ مليار جنيه ، الأمر الذى أدى الى امتصاص الفائض الجارى المتحقق والذى بلغ نحو ٢ مليار جنيه . ويمول مسداً العجز من خلال الادخارية (٣٢ مليار جنيه) وقروض وتسهيلات ائتمانية خارجية ومحلية (٥١ مليار جنيه) وقروض خارجية لتمويل التحويلات بلغت نحو ٥٠٠ مليون جنيه . وبذلك يبلغ العجز الصافى الذى تم تمويله من خلال الجههاز المصرفى نحو (٤١ مليار جنيه) - نفس المصدر ، ص ٢٢٢ .

(٢١) حيث اعفيت الاذون وعائدها ، وكذلك قيمة استردادها او استحقاقها من كافة أنواع الضرائب والرسوم فيما عدا ضريبة ايلولة التركات .

(٢٢) وهكذا أصبح تحديد سعر الاقراض والخصم للبنك المركزى يتغير اسبوعياً حسب أسعار الفائدة التى تباع بها الاذون فى مزادات اسبوعية .

(٢٣) صدر الاصدار الاول لاذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور فى ٣ يناير ١٩٩١ وبلغ متوسط سعر الفائدة على هذا الاصدار ١٤٫٢٪ .

(٢٤) كان أول اصدار لاذون الخزانة لمدة ستة شهور فى ١٠/٧/١٩٩١ ووصل متوسط سعر الفائدة على هذا الاصدار ١٩٫٧٪ .

(٢٥) صدرت اذون الخزانة لمدة سنة اعتباراً من ١٩٩٢/٢/٣٠ بسعر فائدة يتراوح ما بين ١٨٫٤٪ و١٩٫٥٪ .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية النظرية راجع مؤلفنا - مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ - ص ١٢٧ ومابعدها وكذلك :

J.G.Gurley & E.S. Shaw: Money in the Theory of Finance, and see also: J.Klein: Money and The Economy, Karcourt & Brace, World Inc. New York, 1970.

(٢٧) انظر مؤلفنا - مشكلة التضخم فى مصر . مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

(٢٨) وهذا دليل آخر ، وقوى ، حول التفاوت الذى حدث فى توزيع الدخل القومى بمصر ضد صالح كاسبى الاجور والمرتببات ولصالح اصحاب عوائد حقوق التملك .

(٢٩) انظر فى ذلك دراسة البنك المركزى ، سألقة الذكر ، ص ٢٢ .

(٣٠) نفس المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٢) الدراسات التفصيلية لبعثات التنمية الاقليمية بمنظمة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٣) دراسة تحليلية لبعثات التنمية الاقليمية منظمة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٤) دراسة اقتصادية لفيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حسنى

عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)

(٥) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٦) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة نفاذ العجز الخارجى وسياسات مواجهتها

(١٩٧٥ - ١٩٧٠ / ٦٩) . (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٧) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(٨) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)

(٩) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر

العربية . (مارس ١٩٨٠)

(١٠) دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)

(١١) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)

(١٢) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)

A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980 (١٣)

(١٤) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٥) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية . (يونيو ١٩٨١)

(١٦) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية .

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر) . (يوليو ١٩٨١)

(١٧) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والتغذية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

- (٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) . (أبريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) . (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسمك المقترحة للتغلب عليها . (أكتوبر ١٩٨٣)
- (٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية . (نوفمبر ١٩٨٣)
- (٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأشارها على السياسات الزراعية فى مصر . (مارس ١٩٨٥)
- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تأميم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند وبنغلاديش . (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الاتاق المنقضية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين) . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانيات مساهمة فرعية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة المحر فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى . (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية لتنمو الاقتصادى والاجتماعى وتلحق قضايتها فى جمهورية مصر العربية . (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتشاف ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتعلقة باستصلاحها واستزراعها . (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ١٩٨٥٠ . (يونيو ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأشارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)

- ٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد واللقاء
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى
التابع لوزارة الصناعة .
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية
فبراير ١٩٨٦
- ٤٦ - امكانيات تطوير المرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر .
فبراير ١٩٨٩
- ٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر
سبتمبر ١٩٨٩
- ٤٨ - دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
على تطوير التنمية للقطاع الزراعى
فبراير ١٩٩٠
- ٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية
والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر .
مارس ١٩٩٠
- ٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر
وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية .
مارس ١٩٩٠
- ٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى
مايو ١٩٩١
- ٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى
وتكنولوجى
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية
أكتوبر ١٩٩٠
- ٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه
والطاقة ..
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠

- ٥٩ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصري (مرحلة ثانية)
نومبر ١٩٩٠
- ٦٠ - بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية
ديسمبر ١٩٩٠
- ٦١ - الامكانيات والاتاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى
فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع
يناير ١٩٩١
- ٦٢ - امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى
يناير ١٩٩١
- ٦٢ - دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى
ابريل ١٩٩١
- ٦٤ - بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الاول : القطاعات الانتاجية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٤ - بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٥ - مستقبل انتاج الزيوت فى مصر
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦ - الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع
الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦ - الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع
الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٧ - خلفية وبخمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوربا - ومحددات
انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى
ديسمبر ١٩٩١
- ٦٨ - ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر
ديسمبر ١٩٩١
- ٦٩ - ادارة الطاقة فى مصر وضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا
ديسمبر ١٩٩١
- ٧٠ - واقع واتاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد
يناير ١٩٩٢
- ٧١ - انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى
يناير ١٩٩٢
- ٧٤ - الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى
مايو ١٩٩٢
- ٧٢ - خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثه التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر
يوليو ١٩٩٢
- ٧٤ - بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٥ - تطوير سناج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات
الدولية المتاصرة
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٦ - السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية
السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٧ - التحرير الاقتصادى وطاقم الزراعة
اكتوبر ١٩٩٢

- ٧٨ - احياءات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى وسادح التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قوسى
للتخطيط التأسيرى - المرحلة الاولى .
يناير ١٩٩٣
- ٧٩ - بعض نصايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى
فبراير ١٩٩٣
- ٨٠ - تفويم التعليم الاناسى فى مصر
مايو ١٩٩٣
- ٨١ - الآثار الصوفعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدبوعات المصرى
مايو ١٩٩٣
- 82- The current development in the methodology and applications of operation
research obatacter, and prospects in developing Countries.- No ١٩٩٣.
- ٨٢ - الآثار البيئية للتنمية الزراعية
نوفمبر ١٩٩٣
- ٨٤ - تقييم البرامج للنهوض بالانماجية الزراعية
ديسمبر ١٩٩٣
- ٨٥ - أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية
يناير ١٩٩٤
- ٨٦ - مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى "
يونيو ١٩٩٤
- ٨٧ - الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج٠م٠ع (دراسة حالة عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢
فى مدينة السلام)
سبتمبر ١٩٩٤
- ٨٨ - تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية
سبتمبر ١٩٩٤